# إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة

---

طبعة عام ٢٠١٠

الجزء الثاني

الإتحاد الدولـــــي للمحاســـــبين

الإتحاد الدولـــــي للمحاســـــبين
٥٤٥ فيفث أفينو، الطابق الرابع عشر
نيويورك، نيويورك ١٠٠١٧ الولايات المتحدة الأمريكية

يتم إعداد هذه المطبوعات من قبل الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وتكمن مهمة الإتحاد الدولي للمحاسبين في خدمة المصلحة العامة، وتعزيز مهنة المحاسبة على نطاق عالمي، والمساهمة في تطوير إقتصاديات دولية قوية، وذلك بتحقيق ورفع مستوى الإلتزام بمعايير مهنة عالية الجودة، وزيادة التوافق الدولي لهذه المعـــايير، والتعبير عن المواضيع ذات المصلحة العامة، حيث تكون الخبرة المهنية أكثر الأمور صلة بذلك.

يمكن الحصول على نسخ من هذا الكتيب دون مقابل عن طريق تنزيلها من الموقع الإلكتروني للإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين: http://www.ifac.org. ويتم نشر النص المعتمد باللغة الإنجليزية.

يرحب الإتحاد الدولي للمحاسبين بأية ملاحظات حول هذا الكتيب. ترسل الملاحظات إلى العنوان أعلاه أو بواسطة البريد التالي : IAASBpubs@ifac.org.

"English language text of the Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, Other Assurance, And Related Services Pronouncements 2010 copyright © by International Federation of Accountants (IFAC). All rights reserved."

"يعتبر النص باللغة العربية لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليـــات التأكيـــد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ٢٠١٠ حقوق تأليف للإتحاد الدولي للمحاســـبين (IFAC). جميـــع الحقـــوق محفوظة".

**رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية:٢٠١٠/٧/٢٦٥٢**

نشر الإتحاد الدولي للمحاسبين كتاب إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليـــات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة في إبريل ٢٠١٠ باللغة الإنجليزية (وقامت جمعية المجمـــع العربـــي للمحاسبين القانونيين (الأردن) بترجمتها إلى العربية في يوليو ٢٠١٠) ويتم نسخها بموافقة الإتحاد الـــدولي للمحاسبين. وأخذ الإتحاد الدولي للمحاسبين عملية ترجمة الكتاب بعين الإعتبار وتمت الترجمة وفقـــاً "لبيـــان السياسة– ترجمة المعايير والإرشادات الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين." وإن النص الموافـــق عليـــه لجميع المعايير المشمولة هنا هو ذاته الذي قام بنشره الإتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية.

حقوق التأليف محفوظة © إبريل ٢٠١٠ للإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. جميع الحقوق محفوظة. يـــسمح بعمل نسخ من هذا المصنف، شريطة أن تكون هذه النسخ للإستعمال في الدراسة الأكاديميـــة أو للإســـتعمال الشخصي، وعلى أن لا يتم بيعها أو توزيعها، وكذلك شريطة أن تحتوي كل نسخة على سطر يبين واضـــع المصنف: "حقوق التأليف محفوظة © إبريل ٢٠١٠ للإتحاد الدولي للمحاسبين، كافة الحقوق محفوظة، تـــم الإستعمال بموجب إذن"، وخلافاً لذلك يجب طلب الإذن الخطي من الإتحاد الدولي للمحاسبين لإستنـــساخ أو تخزين أو نقل هذه الوثيقـــة، بإســـتثناء مـــا يـــسمح بـــه القـــانون. يرجـــى الإتـــصال بـــالموقع التـــالي: permissions@ifac.org.

ISBN: ٩٧٨-١-٦٠٨١٥-٠٥٢-٦

# التغيرات الهامة عن الجزء الأول
# لإصدار عام ٢٠٠٨ من الدليل

## التغيرات

لم يتم تنقيح بيانات ممارسة التدقيق الدولية (IAPSs) المشمولة في هذا الدليل لتعكس التغيرات الناتجة عن مشروع التوضيح التابع لمجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية. ويقوم المجلس حالياً بتنفيذ مشروع لبحث ما إذا كانت هناك حاجة لتعديل وضع البيانات الدولية لمهنة التدقيق. وللحصول على مزيد من المعلومات حول هذا المشروع، يرجى زيارة الموقع التالي http://www.ifac.org/IAASB/index.php.

وقد تم سحب كل من بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠٠٥ "الاعتبارات الخاصة في تدقيق المنشآت الصغيرة" وبيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠١٤ "تقديم المدققين للتقارير حول الإمتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" عندما أصبحت معايير التدقيق الدولية الموضحة نافذة المفعول. وقد تم دمج الإرشادات الواردة في البيانات الدولية لمهنة التدقيق هذه، حيث كان ملائماً، في نص معايير التدقيق الدولية الموضحة ذات الصلة.

# إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة

## الجزء الثاني

## المحتويات


الصفحة

**الإطـــــار**

الإطار الدولي لعمليات التأكيـد..... ٣

**تدقيق ومراجعة المعلومات المالية التاريخية**

**١٠٠٠-١١٠٠ بيانات ممارسة التدقيق الدولية**

١٠٠٠ إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف..... ٢٧

١٠٠٤ العلاقة بين مشرفي النشاط المصرفي ومدققي المصرف الخارجيين..... ٣٤

١٠٠٦ تدقيـق البيانـات الماليـة للمصـارف..... ٥٨

١٠١٠ إعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية..... ١٥٠

١٠١٢ تدقيق الأدوات المالية المشتقة..... ١٧٦

١٠١٣ التجارة الإلكترونية – التأثير على تدقيق البيانات المالية..... ٢١٧

**٢٠٠٠-٢٦٩٩ المعايير الدولية لعمليات المراجعة**

٢٤٠٠ عمليات مراجعة البيانـات الماليـة (معيار التدقيق الدولي السابق ٩١٠)..... ٢٣٠

٢٤١٠ مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل المدقق المستقل للمنشأة..... ٢٤٩

**عمليات التأكيد عدا عن عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية**

**٣٠٠٠ – ٣٦٩٩ المعايير الدولية لعمليات التأكيد**

٣٠٠٠ – ٣٣٩٩ تنطبق على جميع عمليات التأكيد

٣٠٠٠ عمليات التأكيد عدا عن عمليات التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية ٢٩٢

٣٤٠٠ – ٣٦٩٩ المعايير المحددة موضوع البحث

٣٤٠٠ فحص المعلومات المالية المستقبلية (معيار التدقيق الدولي السابق ٨١٠)..... ٣١١

٣٤٠٢ تقارير التأكيد حول أنظمة الرقابة في مؤسسات الخدمات..... ٣٢١

## الخدمات ذات العلاقة

**٤٠٠٠ – ٤٦٩٩ المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة**

٤٤٠٠ التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالمعلومات المالية
(معيار التدقيق الدولي السابق ٩٢٠)..... ٣٧٠

٤٤١٠ التكليف بإعداد المعلومات المالية
(معيار التدقيق الدولي السابق ٩٣٠)..... ٣٨٠

# الإطـــار الدولـــي
# لعمليـــات التأكيـــد

(ناذ المفعول لتقارير التأكيد الصادرة في أو بعد ١ يناير ٢٠٠٥)

## المحتويات


| | الفقرة |
|---|---|
| المقدمة ..... | ١ – ٦ |
| تعريف وهدف عملية التأكيد..... | ٧ – ١١ |
| نطاق الإطار..... | ١٢ – ١٦ |
| قبول العملية..... | ١٧ – ١٩ |
| عناصر عملية التأكيد ..... | ٢٠ – ٦٠ |
| الإستخدام غير المناسب لإسم الممارس..... | ٦١ |
| ملحق : الفروقات بين عمليات التأكيد المعقولة وعمليات التأكيد المحدودة | |

# المقدمـــة

١. يعرف ويبين هذا الإطار عناصر وأهداف عملية التأكيد، ويحدد العمليات التـــي تنطبـــق عليهـــا المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لعمليات المراجعة والمعايير الدولية لعمليـــات التأكيـــد، وهو يوفر إطارا مرجعياً للجهات التالية:-

(أ) المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة ("الممارسين") عند أداء عمليات تأكيـــد، ويرجـــع المحاسبون المهنيون في القطاع العام إلى منظور القطاع العام في نهاية الإطار، ويُـــشَجِع المحاسبون المهنيون الذين هم ليسوا في الممارسة العامة ولا في القطاع العام أخذ الإطار في الإعتبار عند أداء عمليات التأكيد[١]؛

(ب) الآخرين المشاركين في عملية التأكيد، بما في ذلك المستخدمين المقصودين لتقرير التأكيـــد والجهة المسؤولة؛ و

(ج) مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية عند تطويره للمعايير الدوليـــة للتـــدقيق والمعـــايير الدولية لعمليات المراجعة والمعايير الدولية لعمليات التأكيد.

٢. لا يضع هذا الإطار في حد ذاته معاييراً أو يقدم متطلبات إجرائية لأداء عمليات التأكيد، وتحتوي المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لعمليات المراجعة والمعايير الدولية لعمليـــات التأكيـــد على المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية والإرشادات ذات العلاقة بما يتفق مع المفاهيم في هذا الإطار لأداء عمليات التأكيد. يتم توضيح العلاقة بين الإطار والمعـــايير الدوليـــة لعمليـــات التدقيق والمعايير الدولية لعمليات المراجعة والمعايير الدولية لعمليات التأكيد فـــي قـــسم "هيكـــل إصدارات مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية" *لإصدارات المعايير الدولية لممارســـة أعمـــال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة.*

٣. فيما يلي نظرة عامة لهذا الإطار:-

- *مقدمة*: يتناول هذا الإطار عمليات التأكيد التي يؤديها الممارسون، وهـــو يـــوفر إطـــارا مرجعيا للمحاسبين والجهات الأخرى التي لها علاقة بعمليات التأكيد، مثل أولئـــك الـــذين يستخدمون ممارساً ("الجهة المستخدِمة").
- *تعريف وهدف عملية التأكيد*: يعرف هذا القسم عمليات التأكيد ويحدد أهداف نوعين مـــن

[١] إذا قام محاسب مهني من غير الممارسين في القطاع العام، مثلا مدقق داخلي، بتطبيق هذا الإطار و أ) تم الإشارة إلى هذا الإطار إضافة إلى معايير التدقيق الدولية والمعايير الدولية لعمليات المراجعة ISRE والمعايير الدولية لعمليات التدقيق ISAE في تقرير المحاسب المهني؛ وب) وحيث يكون المحاسب المهني أو الأعضاء الآخرين في فريق التأكيد، وحيث يكون مناسبا، رب عمل المحاسب المهني ، غير مستقلين عن المنشأة التي يتم إجراء عملية التأكيد فيما يخصها، فإنه يتم الإفصاح بشكل واضح عن نقص الاستقلالية وطبيعة العلاقة (العلاقات) مع المنشأة في تقرير المحاسب المهني. ولا يشمل التقرير كذلك كلمة "مستقل" في عنوانه، كما يتم تحديد هدف ومستخدمي التقرير.

عمليات التأكيد التي يسمح للممارس بأدائها، ويسمي هذا الإطار هذين النوعين عمليات التأكيد المعقولة وعمليات التأكيد المحدودة [٢].

- *نطاق الإطار*: يميز هذا القسم عمليات التأكيد عن العمليات الأخرى، مثل عمليات الإستشارة.
- *قبول العملية: يضع هذا القسم الخصائص التي يجب إظهارها قبل أن يستطيع الممارس قبول عملية تأكيد.*
- *عناصر عملية التأكيد:* يحدد ويناقش هذا القسم خمسة عناصر تظهرها عملية التأكيد التي يجريها الممارسون: العلاقة بين ثلاثة أطراف والموضوع والمقاييس Criteria والأدلة وتقرير التأكيد، ويحدد الفروقات الهامة بين عمليات التأكيد المعقولة وعمليات التأكيد المحدودة (مبينة كذلك في الملحق). يناقش هذا القسم كذلك، على سبيل المثال الإختلاف الهام في مواضيع عمليات التأكيد والخصائص المطلوبة للمقاييس المناسبة ودور المخاطرة والأهمية النسبية في عمليات التأكيد وكيفية التعبير عن الإستنتاجات في كل نوع من نوعي عمليات التأكيد.
- *الإستخدام غير المناسب لاسم الممارس:* يناقش هذا القسم علاقة ارتباط الممارس بالموضوع.

**المبادئ الأخلاقية ومعايير الرقابة المهنية**

٤. بالإضافة إلى هذا الإطار والمعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لعمليات المراجعة والمعايير الدولية لعمليات التأكيد يحكم الممارسين الذين يؤدون عمليات التأكيد ما يلي:-

(أ) *قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين* (القواعد) للإتحاد الدولي للمحاسبين التي تضع المبادئ الأخلاقية الأساسية للمحاسبين المهنيين؛ و

(ب) المعايير الدولية للرقابة المهنية التي تضع معاييراً وتوفر إرشادات بشأن نظام الرقابة المهنية للشركات.[٣]

٥. يحدد الجزء أ من القواعد المبادئ الأخلاقية الأساسية التي يُطلب من جميع المحاسبين المهنيين مراعاتها، بما في ذلك:-

(أ) النزاهة؛

(ب) الموضوعية ؛

(ج) الكفاءة المهنية والعناية اللازمة؛

(د) السرية؛ و

---

[٢] بالنسبة لعمليات التدقيق المتعلقة بالمعلومات المالية التاريخية بشكل خاص تسمى عمليات التأكيد المعقولة عمليات تدقيق، وتسمى عمليات التأكيد المحدودة عمليات مراجعة.

[٣] معايير وإرشادات إضافية حول إجراءات رقابة الجودة لأنواع محددة من عمليات التأمين في معايير التدقيق الدولية، المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة، معايير عمليات التأكيد الدولية.

(هـ) السلوك المهني.

٦. يشمل الجزء ب من القواعد الذي ينطبق فقط على المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة ("الممارسون") مدخلاً لمفهوم الإستقلالية الذي يأخذ في الإعتبار، لكل عملية تأكيد، تهديدات الإستقلالية وأساليب الحماية المقبولة والمصلحة العامة، ويتطلب أن تقوم الشركات وأعضاء فرق التأكيد بتحديد وتقييم الظروف والعلاقات التي تخلق تهديدات للإستقلالية، وأن تتخذ الإجراء المناسب للقضاء على هذه التهديدات أو تقليلها إلى مستوى مقبول بتطبيق أساليب الحماية.

## تعريف وهدف عملية التأكيد

٧. "عملية التأكيد" تعني عملية يعبر فيها الممارس عن إستنتاج مصمم لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين عدا عن الطرف المسؤول عن نتيجة تقييم أو قياس الموضوع على أساس المقاييس (Criteria).

٨. نتيجة تقييم أو قياس الموضوع هي المعلومات التي تنتج من تطبيق المقاييس على الموضوع، على سبيل المثال:-

- الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح الممثلة في البيانات المالية (النتيجة) تنجم من تطبيق إطار تقديم تقارير مالية للإعتراف والقياس والعرض والإفصاح، مثل المعايير الدولية لتقديم التقارير المالية (المقاييس) Criteria على المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية (الموضوع) للمنشأة.
- ينجم الإثبات Assertion فيما يتعلق بفاعلية الرقابة الداخلية (النتيجة) من تطبيق إطار لتقييم فاعلية الرقابة الداخلية مثل (مقاييس) الرقابة الداخلية على الموضوع للجنة رعاية المنظمات[٤] ومجلس مقاييس الرقابة.[٥]

فيما تبقى من هذا الإطار سيستخدم المصطلح "معلومات الموضوع" ليعني نتيجة تقييم أو قياس الموضوع، ومعلومات الموضوع هي التي يجمع الممارس أدلة كافية ومناسبة لها لتوفير أساس معقول للتعبير عن إستنتاج في تقرير التأكيد.

٩. قد لا يمكن التعبير عن معلومات الموضوع بالشكل المناسب في سياق الموضوع والمقاييس، ولذلك فإنه من الممكن بيانها بشكل غير صحيح، ومن المحتمل أن يكون ذلك إلى درجة كبيرة،

---

[٤] " الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل " لجنة رعاية المنظمات التابعة للجنة تريد وي" – "Internal Control Integrated Framework "The Committee of Sponsoring Organizations of the Tread- way Commission.

[٥] إرشادات تقييم الرقابة – مبادئ " مجلس مقاييس الرقابة- المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين " Guidance on Assessing Control – The COCO Principles "Criteria of Control Board ". The Canadian Institute of Chartered Accountant .

ويحدث ذلك عندما لا تعكس معلومات الموضوع تطبيق المقاييس على الموضوع، على سبيل المثال عندما لا تعطي البيانات المالية لمنشأة رأياً صحيحاً وعادلاً (أو تعرض بعدالة في جميع النواحي الجوهرية) حول مركزها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية حسب المعايير الدولية لتقديم التقارير المالية، أو عندما لا يبين بعدالة إثبات (Assertion) المنشأة أن رقابتها الداخلية فعالة في جميع النواحي الجوهرية، بناءاً على الرقابة الداخلية للجنة رعاية المنظمات أو إرشادات تقييم الرقابة لمجلس مقاييس الرقابة.

١٠. في بعض عمليات التأكيد يقوم بإجراء التقييم أو القياس لموضوع الجهة المسؤولة، وتكون معلومات الموضوع على شكل إثبات من قبل الجهة المسؤولة ويتم توفيره للمستخدمين المقصودين، وتسمى هذه العمليات " العمليات المبنية على الإثبات"، وفي عمليات التأكيد الأخرى يقوم الممارس إما بإجراء التقييم أو القياس الذي هوغير متوفر للمستخدمين المقصودين، ويتم تقديم معلومات الموضوع إلى المستخدمين المقصودين في تقرير التأكيد، وتسمى هذه العمليات "عمليات تقديم التقارير المباشرة".

١١. بموجب هذا الإطار هناك نوعان من عمليات التأكيد التي يسمح للممارس بإجرائهما: عملية تأكيد معقولة وعملية تأكيد محدودة، وهدف عملية التأكيد المعقولة هو تقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى مستوى منخفض مقبول في ظل ظروف العملية[٦] على أنه الأساس لشكل إيجابي من التعبير عن إستنتاج الممارس، وهدف عملية التأكيد المحدودة هو تقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى مستوى مقبول في ظل ظروف العملية، ولكن حيث تكون تلك المخاطرة أكبر من مخاطرة عملية تأكيد معقولة فإنها ستكون أساساً لشكل سلبي من التعبير عن إستنتاج الممارس.

## نطاق الإطار

١٢. ليست كل العمليات التي يجريها الممارسون هي عمليات تأكيد، والعمليات الأخرى التي يتم إجراؤها بشكل متكرر والتي لا تلبي التعريف المذكور أعلاه (ولذلك لا يغطيها هذا الإطار) تشمل مايلي:-

- عمليات تغطيها المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة مثل عمليات الإجراءات المتفق عليها وجمع المعلومات المالية أو المعلومات الأخرى.
- إعداد البيانات الضريبية حيث لا يتم التعبير عن إستنتاج يبلغ عن تأكيد.

[٦] تشمل ظروف العملية شروط العملية، بما في ذلك ما إذا كانت عملية تأكيد معقولة أو عملية تأكيد محدودة وخصائص الموضوع والمقاييس التي ستستخدم وإحتياجات المستخدمين المقصودين والخصائص المناسبة للجهة المسئولة وبيئتها وأمور أخرى، على سبيل المثال الأحداث والمعاملات والممارسات التي قد يكون لها أثر هام على العملية.

- العمليات الإستشارية [٧] مثل الإستشارات الإدارية أو الضريبية.

١٣. من الممكن أن تكون عملية التأكيد جزءاً من عملية أكبر، على سبيل المثال عندما تكون عملية استشارية لامتلاك مؤسسة تجارية تشمل متطلب إبلاغ التأكيد فيما يتعلق بالمعلومات المالية التاريخية أو المستقبلية، وفي هذه الأحوال يكون هذا الإطار مناسباً فقط لجزء التأكيد من العملية.

١٤. العمليات التالية التي قد تلبي التعريف في الفقرة (٧) لا يتم أداؤها حسب هذا الإطار:-

(أ) العمليات للإدلاء بالشهادة في إجراءات قانونية فيما يتعلق بالمحاسبة أو التدقيق أو الضرائب أو أمور أخرى؛ و

(ب) العمليات التي تتضمن آراء أو صياغة مهنية والتي يمكن للمستخدم أن يستنتج منها بعض التأكيد، إذا انطبق كل ما يلي:-

(١) تلك الآراء أو الصياغة هي فقط ثانوية بالنسبة للعملية الكلية؛

(٢) أي تقرير خطي صادر محدد بشكل صريح لإستعماله من قبل المستخدمين المقصودين المحددين في التقرير؛

(٣) بموجب تفاهم خطي مع المستخدمين المقصودين المحددين لا يقصد بالعملية أن تكون عملية تأكيد؛ و

(٤) العملية ليست ممثلة كعملية تأكيد في تقرير المحاسب المهني.

**التقارير حول العمليات غير عمليات التأكيد**

١٥. إن الممارس الذي يقدم تقاريره حول عملية ليست عملية تأكيد ضمن نطاق هذا الإطار يميز بوضوح ذلك التقرير عن تقرير التأكيد، وحتى لا يتم إرباك المستخدمين يجب أن يتجنب التقرير الذي هو ليس تقرير تأكيد ما يلي على سبيل المثال:-

- الإشارة ضمناً إلى الإمتثال لهذا الإطار أو للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية لعمليات المراجعة أو المعايير الدولية لعمليات التأكيد.
- إستخدام الكلمات "تأكيد" أو "تدقيق" أو "مراجعة" بشكل غير مناسب.

[٧] تستخدم العمليات الإستشارية المهارات الفنية والتعليم والملاحظات والخبرة والمعرفة بالعملية الاستشارية لمحاسب مهني، والعملية الإستشارية هي عملية تحليلية و تشمل عادة مزيجا من الأنشطة التي تتعلق بما يلي: تحديد الهدف وإيجاد الحقائق وتعريف المشاكل أو الفرص وتقييم البدائل وتطوير التوصيات، بما في ذلك الإجراءات و إبلاغ النتائج، وفي بعض الأحيان التنفيذ والمتابعة، ويتم بشكل عام كتابة التقارير (إذا صدرت) بأسلوب سردي (أو "بالشكل المطول")، وبشكل عام العمل الذي تم أداؤه هو فقط لاستخدام ومنفعة العميل. يتم تحديد طبيعة العمل بالاتفاق بين المحاسب والعميل، وأية خدمة تلبي تعريف عملية التأكيد ليست عملية إستشارية ولكن عملية تأكيد .

- تضمين بيان يمكن أن يعتبر خطأ أنه إستنتاج مصمم لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين في نتيجة تقييم أو قياس موضوع على أساس المقاييس.

١٦. قد يتفق الممارس والجهة المسؤولة على تطبيق مبادئ الإطار على عملية عندما لا يكون هناك مستخدمون مقصودون عدا عن الجهة المسؤولة ولكن حيث يتم تلبية جميع المتطلبات الأخرى للمعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لعمليات المراجعة والمعايير الدولية لعمليات التأكيد، وفي هذه الحالات يجب أن يشمل تقرير الممارس بياناً يحدد إستخدام التقرير ليقتصر على الجهة المسؤولة.

## قبول العملية

١٧. يقبل الممارس عملية تأكيد فقط حيث تدل معرفة الممارس الأولية لظروف العملية أن:-

(أ) المتطلبات الأخلاقية المناسبة مثل الإستقلالية والكفاءة المهنية سيتم الوفاء بها؛ و

(ب) العملية تظهر جميع الخصائص التالية:-

(١) الموضوع مناسب؛
(٢) المقاييس التي سيتم إستخدامها مناسبة ومتوفرة للمستخدمين المقصودين؛
(٣) الممارس تتوفر له إمكانية الوصول إلى أدلة كافية ومناسبة لدعم إستنتاج الممارس؛
(٤) إستنتاج الممارس بشكل مناسب إما لعملية تأكيد معقولة أو عملية تأكيد محدودة سيتم تضمينه في تقرير كتابي؛ و
(٥) الممارس مقتنع بوجود هدف معقول للعملية، وإذا كان هنالك تحديد كبير لنطاق عمل الممارس (أنظر الفقرة ٥٥) فقد لا يكون من المحتمل أن للعملية هدف معقول، كذلك قد يعتقد الممارس أن الجهة المستخدمة تنوي ربط اسم الممارس بالموضوع بشكل غير مناسب (أنظر الفقرة ٦١).

قد تتضمن معايير دولية للتدقيق أو معايير دولية لعمليات المراجعة أو معايير دولية لعمليات التأكيد محددة متطلبات إضافية يجب تلبيتها قبل قبول العملية.

١٨. عندما لا يمكن قبول عملية محتملة على أنها عملية تأكيد لأنها لا تظهر جميع الخصائص في الفقرة السابقة فقد تكون الجهة المستخدمة قادرة على تحديد عملية مختلفة تلبي جميع إحتياجات المستخدمين المقصودين، على سبيل المثال:-

(أ) إذا لم تكن المقاييس الأصلية مناسبة فانه لا زال من الممكن إجراء عملية التأكيد إذا:-

(١) إستطاعت الجهة المستخدمة تحديد ناحية من الموضوع الأصلي تكون هذه المقاييس مناسبة لها، ويستطيع الممارس أداء عملية تأكيد فيما يتعلق بتلك الناحية كموضوع بحد ذاته، وفي هذه الحالات يجب أن يوضح تقرير التأكيد أنه لا يتعلق بالموضوع الأصلي بكامله؛ أو

(٢) من الممكن إختيار أو تطوير مقاييس بديلة مناسب للموضوع الأصلي.

(ب) يمكن للجهة المستخدمة طلب عملية ليست عملية تأكيد مثل عملية إستشارية أو عملية إجراءات متفق عليها.

١٩. بعد قبول الممارس لعملية تأكيد لا يجوز للممارس تغيير هذه العملية إلى عملية غير خاصة بالتأكيد، أو من عملية تأكيد معقولة إلى عملية تأكيد محدودة بدون مبرر معقول. إن التغير في الظروف التي تؤثر على متطلبات المستخدمين المقصودين أو سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة العملية تبرر عادة طلب تغيير العملية، وإذا تم هذا التغيير على الممارس عدم تجاهل الأدلة التي تم الحصول عليها قبل التغيير.

## عناصر عملية التأكيد

٢٠. فيما يلي العناصر التي تتم مناقشتها في هذا القسم:-

(أ) العلاقة بين ثلاثة أطراف تشمل الممارس والجهة المسؤولة والمستخدمين المقصودين؛

(ب) موضوع مناسب؛

(ج) مقاييس مناسبة؛

(د) أدلة مناسبة وكافية؛ و

(هـ) تقرير تأكيد كتابي بالشكل المناسب لعملية تأكيد معقولة أو عملية تأكيد محدودة.

### العلاقة بين ثلاثة أطراف

٢١. تشمل عمليات التأكيد ثلاثة أطراف منفصلة: الممارس والجهة المسؤولة والمستخدمين المقصودين.

٢٢. من الممكن أن تكون الجهة المسؤولة والمستخدمين المقصودين من منشآت مختلفة أو من نفس المنشأة، وكمثال على الحالة الأخيرة وفي هيكل مجلس ذي رتبتين يمكن للمجلس المشرف طلب التأكيد بشأن المعلومات التي يقدمها مجلس إدارة تلك المنشأة، ويجب النظر إلى العلاقة بين الجهة المسؤولة والمستخدمين المقصودين ضمن نطاق عملية محددة، ومن الممكن أن تختلف عن خطوط مسؤولية محددة بشكل تقليدي أكثر، فعلى سبيل المثال يمكن للإدارة العليا لمنشأة

(المستخدم المقصود) إستخدام ممارس لإجراء عملية تأكيد لناحية معينة من أنشطة المنشأة التي هي المسؤولية المباشرة لمستوى أقل من الإدارة (الجهة المسؤولة)، ولكن الإدارة العليا مسؤولة عنها في النهاية.

*الممارس*

٢٣. إن المصطلح "الممارس" كما هو مستخدم في الإطار هو أكثر إتساعاً من مصطلح "المدقق" كما هو مستخدم في المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لعمليات المراجعة والمعايير الدولية لعمليات التأكيد و الذي يتعلق فقط بالممارسين الذين يجرون عمليات تدقيق أو مراجعة فيما يختص بالمعلومات المالية التاريخية.

٢٤. من الممكن أن يُطلب من الممارس إجراء عمليات تأكيد لسلسلة واسعة من المواضيع، وقد تتطلب بعض المواضيع مهارات ومعرفة متخصصة تزيد عن تلك التي يمتلكها عادة ممارس فرد، وكما أشير في الفقرة ١٧ (أ) على الممارس عدم قبول عملية إذا كانت المعلومات الأولوية حول ظروف العملية تدل على أن المتطلبات الأخلاقية الخاصة بالكفاءة المهنية لن يتم تلبيتها، وفي بعض الحالات يمكن للممارس تلبية هذا المتطلب بإستخدام عمل أشخاص من تخصصات مهنية أخرى يشار إليهم بالخبراء، وفي هذه الحالات على الممارس أن يقتنع أن هؤلاء الأشخاص الذين يجرون العملية يمتلكون المهارات والمعرفة الضرورية، وإن الممارس له مستوى مناسب من المشاركة في العملية وفهم للعمل الذي يستخدم له أي خبير.

*الجهة المسؤولة*

٢٥. الجهة المسؤولة هي الشخص ( أو الأشخاص ) الذي:-

(أ) يكون مسؤولاً مباشرة عن الموضوع في عملية تقديم تقاريره؛ أو

(ب) في عملية مبنية على التأكيد (الإثبات)، وقد يكون مسؤولاً عن الموضوع. وكمثال متى تكون الجهة المخولة مسؤولة عن كل من معلومات الموضوع، والموضوع إستخدام المنشأة ممارساً لإجراء عملية تأكيد فيما يتعلق بتقرير أعدته حول ممارساتها الخاصة بإستمراريتها، وكمثال متى تكون الجهة المخولة مسؤولة عن معلومات الموضوع ولكن ليس عن الموضوع نفسه عندما تستخدم منظمة حكومية ممارساً لأداء عملية تأكيد فيما يتعلق بتقرير حول ممارسات إستمرارية شركة خاصة أعدته المنظمة وستقوم بتوزيعه على المستخدمين المقصودين.

قد تكون أو لا تكون الجهة المسؤولة هي الجهة التي تستخدم الممارس (الجهة المستخدِمة).

٢٦. تقوم الجهة المسؤولة عادة بتزويد الممارس بإقرار خطي يقيم أو يقيس الموضوع على أساس مقاييس محددة، سواءً كان سيتم توفيره أم لا كإثبات للمستخدمين المقصودين، وفي عملية تقديم تقارير مباشرة قد لا يستطيع الممارس الحصول على هذا الإقرار عندما تختلف الجهة المستخدمة عن الجهة المسؤولة.

*المستخدمون المقصودون*

٢٧. المستخدمون المقصودون هم الشخص أو الأشخاص أو فئة الأشخاص الذين يعد الممارس لهم تقرير التأكيد، ومن الممكن أن تكون الجهة المسؤولة أحد المستخدمين المقصودين، ولكن ليس المستخدم الوحيد.

٢٨. عندما يكون ممكنا من الناحية العملية يتم توجيه تقرير التأكيد إلى جميع المستخدمين المقصودين، ولكن في بعض الحالات قد يكون هناك مستخدمون مقصودون آخرون، وقد لا يستطيع الممارس تحديد جميع أولئك الذين سيقرؤون تقرير التأكيد، و بشكل خاص عندما يكون هناك عدد كبير من الأشخاص الذين تتوفر لهم إمكانية الوصول إليه، وفي هذه الحالات وبشكل خاص عندما يكون من المحتمل أن يكون للقراء المحتملين سلسلة واسعة من المصالح في الموضوع قد يكون المستخدمون المقصودون مقتصرين على المشاركين الرئيسيين الذين لهم مصالح كبيرة ومشتركة. ومن الممكن تحديد المستخدمين المقصودين بطرق مختلفة، على سبيل المثال بالإتفاق بين الممارس والجهة المسؤولة أو الجهة المستخدِمة، أو من خلال القانون.

٢٩. عندما يكون ممكنا من الناحية العملية يشارك المستخدمون المقصودون أو ممثلوهم مع الممارس والجهة المسؤولة (والجهة المستخدمة إذا كانت مختلفة) في تحديد متطلبات العملية، على أنه بغض النظر عن الآخرين وخلافا لعملية الإجراءات المتفق عليها (التي تشمل نتائج تقديم التقارير بناءاً على الإجراءات و ليس الإستنتاج):-

(أ) الممارس مسؤول عن تحديد طبيعة و توقيت و مدى الإجراءات؛ و

(ب) يطلب من الممارس متابعة أي أمر يصبح الممارس على علم به و يؤدي إلى أن يقوم الممارس بالتساؤل عما إذا كان يجب إجراء تعديل جوهري على معلومات الموضوع .

٣٠. في بعض الحالات يفرض المستخدمون المقصودون (على سبيل المثال المصرفيون وواضعوا الأنظمة) متطلبا على الجهة المسؤولة أو يطلبون منها (أو الجهة المستخدِمة إذا كانت مختلفة) الإعداد لعملية تأكيد لإجرائها لهدف محدد. عندما يتم تصميم العمليات لمستخدمين مقصودين محددين أو لهدف محدد على الممارس النظر في إدخال تقييد في تقرير التأكيد يحدد استعمالها ليقتصر على أولئك المستخدمين أو ذلك الهدف.

## الموضوع

٣١. من الممكن أن يأخذ الموضوع أو معلومات الموضوع لعملية تأكيد عدة أشكال مثل:-

- الأداء أو الشروط المالية (على سبيل المثال المركز المالي التاريخي أو المحتمل والأداء المالي والتدفقات النقدية) والتي قد تكون معلومات الموضوع لها هي الإعتراف والقياس والعرض والإفصاح ممثلة في البيانات المالية.
- الأداء أو الشروط غير المالية (على سبيل المثال أداء المنشأة) التي قد تكون معلومات الموضوع الخاصة بها هي المؤشرات الرئيسية للكفاءة والفاعلية.
- الخصائص المادية (على سبيل المثال حجم القدرات) التي قد تكون معلومات الموضوع الخاصة بها هي وثيقة المواصفات.
- الأنظمة والأساليب (على سبيل المثال الرقابة الداخلية أو نظام تقنية المعلومات للمنشأة) التي قد تكون معلومات الموضوع الخاصة بها هي إثبات بشأن الفاعلية.
- السلوك (على سبيل المثال الرقابة على الشركات والإمتثال للأنظمة وممارسات الموارد البشرية) التي قد تكون معلومات الموضوع الخاصة بها بيان امتثال أو بيان فاعلية.

٣٢. للمواضيع خصائص مختلفة، بما في ذلك درجة كون المعلومات الخاصة بها نوعية مقابل كمية، وموضوعية مقابل شخصية، وتاريخية مقابل مستقبلية، وتتعلق بنقطة زمنية أو تغطي فترة، وهذه الخصائص تؤثر على:-

(أ) الدقة التي يمكن بها تقييم أو قياس الموضوع بناء على مقاييس؛ و

(ب) إقناع الأدلة المتوفرة.

يشير تقرير التأكيد إلى خصائص مناسبة بشكل خاص للمستخدمين المقصودين.

٣٣. الموضوع المناسب يكون:-

(أ) قابلاً للتحديد، و من الممكن تقييمه أو قياسه بشكل ثابت بناءاً على مقاييس محددة؛ و

(ب) من الممكن إخضاع المعلومات الخاصة به لإجراءات جمع أدلة مناسبة وكافية لدعم إستنتاج تأكيد معقول أو تأكيد محدود، حسبما هو مناسب.

**المقاييس Criteria**

٣٤. المقاييس هي العلامات المرجعية المستخدمة لتقييم أو قياس الموضوع بما في ذلك، حيث يكون ذلك مناسباً، العلامات القياسية للعرض والإفصاح، والمقاييس قد تكون رسمية، على سبيل المثال: عند إعداد البيانات المالية قد تكون المقاييس هي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أو المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام، وعند تقديم التقارير حول الرقابة الداخلية قد تكون المقاييس إطار رقابة داخلية ثابت أو أهداف رقابة فردية مصممة بشكل محدد للعملية، وعند تقديم التقارير حول الإمتثال قد تكون المقاييس هي القانون أو الأنظمة المنطبقة أو العقد، والأمثلة على مقاييس رسمية بشكل أقل هي قواعد سلوك مطورة داخلياً أو مستوى أداء متفق عليه (مثل عدد مرات الإجتماعات المتوقعة للجنة معينة خلال سنة).

٣٥. تطلب معايير مناسبة من أجل تقييم أو قياس ثابت بشكل معقول لموضوع ضمن نطاق حكم مهني، وبدون الإطار المرجعي الذي توفره مقاييس مناسبة، فإن أي إستنتاج يكون مفتوحاً للتفسير وسوء الفهم الفردي، والمقاييس المناسبة حساسة من ناحية النطاق، أي مناسبة لظروف العملية، وحتى بالنسبة لنفس الموضوع من الممكن أن تكون هناك مقاييس مختلفة، فعلى سبيل المثال قد تختار جهة مسؤولة عدد شكاوى العملاء التي تم حلها حسب الرضا المعترف به للعميل بالنسبة للموضوع الذي يتعلق به رضا العميل، وقد تختار جهة مسؤولة أخرى عدد مرات الشراء المتكررة خلال الشهور الثلاثة التي تأتي بعد الشراء الأولي.

٣٦. تُظهِر المقاييس المناسبة الخصائص التالية:-

(أ) الصلة المناسبة: تساهم المقاييس المناسبة في الإستنتاجات التي تساعد المستخدمين المقصودين في إتخاذ القرارات.

(ب) الإكتمال: تعتبر المقاييس مكتملة بشكلٍ كافٍ عندما لا تُحذَف العوامل المناسبة التي قد تؤثر على الإستنتاجات في نطاق ظروف العملية، وتشمل المقاييس المكتملة، حيث يكون ذلك مناسباً، علامات قياس للعرض والإفصاح.

(ج) الموثوقية: تتيح المقاييس الموثوقة إمكانية التقييم أو القياس الثابت بشكل معقول للموضوع، بما في ذلك، حيث يكون ذلك مناسباً، العرض والإفصاح عند إستخدامها في ظروف مشابهة من قبل ممارسين مؤهلين بشكل مماثل.

(د) الحياد: تساهم المقاييس المحايدة في الإستنتاجات البعيدة عن التحيز.

(هـ) الفهم: تساهم المقاييس التي يمكن فهمها في إستنتاجات واضحة وشاملة وليست خاضعة لتفسيرات مختلفة بشكل كبير.

إن تقييم أو قياس موضوع على أساس توقعات وحكم الممارس وخبرته الفردية لا تشكل مقاييس مناسبة.

٣٧. يقوم الممارس بتقييم مدى مناسبة المقاييس لعملية معينة، وذلك بالنظر فيما إذا كانت تعكس الخصائص المذكورة أعلاه، والأهمية النسبية لكل خاصية لعملية معينة هي أمر راجع للحكم الشخصي، والمقاييس يمكن إما وضعها أو تطويرها بشكل محدد، والمقاييس الموضوعة هي تلك التي تتضمنها القوانين أو الأنظمة أو التي تصدرها هيئات خبراء مخولة أو معترف بها تتبع أسلوباً شفافاً ومناسباً، والمقاييس المطورة بشكل محدد هي تلك المقاييس المصممة لهدف العملية، وسواء كانت المقاييس موضوعة أو مطورة بشكل محدد فإن ذلك يؤثر على العمل الذي يؤديه الممارس لتقييم مدى كونها مناسبة لعملية معينة.

٣٨. يجب أن تكون المقاييس متوفرة للمستخدمين المقصودين لإتاحة المجال لهم لفهم كيف تم تقييم أو قياس الموضوع، ويتم توفير المقاييس للمستخدمين المقصودين بطريقة واحدة أو أكثر من الطرق التالية:-

(أ) بشكل علني.

(ب) من خلال إدخالها بأسلوب واضح في عرض معلومات الموضوع.

(ج) من خلال إدخالها بأسلوب واضح في تقرير التأكيد.

(د) من خلال الفهم العام، على سبيل المثال المقاييس لقياس الوقت بالساعات والدقائق.

من الممكن كذلك أن تتوفر المقاييس فقط لمستخدمين مقصودين محددين، على سبيل المثال شروط العقد، أو المقاييس الصادرة عن إتحاد صناعي والتي هي متوفرة فقط لأولئك الموجودين في الصناعة، وعندما تكون مقاييس تم تحديدها متوفرة فقط لمستخدمين مقصودين محددين أو هي فقط خاصة بهدف معين فإنه يجب أن يقتصر إستخدام تقرير التأكيد على أولئك المستخدمين أو لذلك الهدف[٨].

**الأدلة**

٣٩. يقوم الممارس بتخطيط وأداء عملية التأكيد متخذا موقف التشكك المهني من أجل الحصول على أدلة مناسبة وكافية بشأن ما إذا كانت معلومات الموضوع خالية من الأخطاء الجوهرية، وعلى الممارس أن يأخذ في الإعتبار الأهمية النسبية ومخاطر عملية التأكيد وكمية ونوعية الأدلة

[٨] بينما يمكن تقييد تقرير تأكيد عندما يكون مقصوداً فقط لمستخدمين مقصودين محددين أو لهدف محدد فإن عدم وجود تقييد فيما يتعلق بقارئ أو هدف معين لا يدل بحد ذاته على وجود مسؤولية قانونية على الممارس فيما يتعلق بذلك القارئ أو لذلك الهدف، وفيما إذا كانت هناك مسؤولية قانونية فإن ذلك يعتمد على ظروف كل حالة والاختصاص الخاص بذلك.

المتوفرة عند تخطيط وأداء العملية، وبشكل خاص عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة.

*التشكك المهني*

٤٠. يقوم الممارس بتخطيط وأداء عملية تأكيد متخذاً موقف التشكك المهني ومدركاً أنه قد توجد ظروف تسببت في وجود أخطاء جوهرية في معلومات الموضوع، وموقف التشكك المهني يعني أن الممارس يقوم بعمل تقييم نقدي بعقل متسائل عن صلاحية الأدلة التي تم الحصول عليها، وأنه منتبه للأدلة التي تناقض أو تستدعي التساؤل حول موثوقية المستندات أو الإقرارات من قبل الجهة المسؤولة، فعلى سبيل المثال موقف التشكك المهني ضروري طيلة فترة إجراء العملية من أجل أن يقلل الممارس من مخاطرة إغفال ظروف مريبة والمبالغة في التعميم عند عمل إستنتاجات من الملاحظات وإستخدام افتراضات خاطئة عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة وتقييم نتائج ذلك.

٤١. قلما تشمل عملية التأكيد توثيق المستندات، كما أن الممارس ليس مدرباً على أن يكون خبيراً أو يتوقع منه أن يكون كذلك في هذا التوثيق، على أنه يجب على الممارس أن ينظر في موثوقية المعلومات لإستخدامها كأدلة، على سبيل المثال النسخ أو رسائل الفاكس أو الوثائق المصورة، بما في ذلك إعتبار أساليب الرقابة على إعدادها والإحتفاظ بها حيث يكون ذلك مناسباً.

*كفاية و مناسبة الأدلة*

٤٢. الكفاية هي مقاييس كمية الأدلة، والمناسبة هي قياس نوعية الأدلة، أي مدى ملاءمتها ومدى موثوقيتها، وكمية الأدلة التي تدعو الحاجة لها تتأثر بمخاطرة معلومات الموضوع التي تحتوي على أخطاء جوهرية (كلما زادت المخاطرة زاد إحتمال طلب مزيد من الأدلة) وتتأثر كذلك بنوعية هذه الأدلة (كلما زادت النوعية زاد إحتمال طلب أدلة أقل)، وتبعاً لذلك هناك علاقة متبادلة بين كفاية ومناسبة الأدلة، على أن مجرد الحصول على مزيد من الأدلة قد لا يعوض عن نوعيتها المتدنية.

٤٣. تتأثر موثوقية الأدلة بمصدرها وطبيعتها، وتعتمد على الظروف الفردية التي تم الحصول عليها في ظلها، ومن الممكن إجراء تعميمات لموثوقية مختلف أنواع الأدلة، على أن هذه التعميمات تكون خاضعة لاستثناءات هامة، وحتى عندما يتم الحصول على أدلة من مصادر من خارج المنشأة قد تكون هناك ظروف يمكن أن تؤثر على موثوقية المعلومات التي تم الحصول عليها، فعلى سبيل المثال الأدلة التي أخذت من مصدر مستقل خارجي قد لا تكون موثوقة إذا لم يكن المصدر مطلعاً، وبينما هناك إعتراف بأنه قد توجد استثناءات فقد تكون التعميمات التالية بشأن موثوقية الأدلة مفيدة:-

- تكون الأدلة أكثر موثوقية عندما تؤخذ من مصادر مستقلة من خارج المنشأة.

- الأدلة التي تنتج داخلياً تكون أكثر موثوقية عندما تكون أساليب الرقابة الخاصة بها فعالة.
- الأدلة التي يأخذها الممارس مباشرة (على سبيل المثال مراعاة تطبيق نظام رقابة) تكون أكثر موثوقية من الأدلة التي تؤخذ بشكل غير مباشر أو بالإستدلال (على سبيل المثال الإستفسار عن تطبيق نظام رقابة).
- تكون الأدلة أكثر موثوقية عندما تكون موجودة في شكل وثائقي، سواءً كان ذلك على ورق أو في شكل إلكتروني أو في وسائل أخرى، على سبيل المثال محضر اجتماع مكتوب أكثر موثوقية من إقرار شفوي لما تمت مناقشته).
- الأدلة التي توفرها وثائق أصلية أكثر موثوقية من الأدلة التي توفرها النسخ المصورة أو رسائل الفاكس.

٤٤. يحصل الممارس عادة على تأكيد من الأدلة الثابتة التي تؤخذ من مصادر مختلفة أو ذات طبيعة مختلفة أكثر مما يحصل عليه من بنود الأدلة التي يأخذها في الإعتبار فردياً. إلى جانب ذلك قد يدل الحصول على أدلة من مصادر مختلفة أو ذات طبيعة مختلفة على أن البند الفردي للأدلة غير موثوق، فعلى سبيل المثال تعزيز المعلومات المأخوذة من مصدر مستقل عن المنشأة قد يزيد التأكيد الذي يحصل عليه الممارس من الجهة المسؤولة، وبالعكس عندما تكون الأدلة المأخوذة من مصدر واحد غير متفقة مع الأدلة المأخوذة من مصدر آخر يحدد الممارس ما هي إجراءات جمع الأدلة الإضافية التي تعتبر ضرورية لحل عدم الإتفاق.

٤٥. فيما يتعلق بالحصول على أدلة مناسبة وكافية، من الأصعب بشكل عام الحصول على تأكيد بشأن معلومات الموضوع التي تغطي فترة نقطة زمنية معينة بشأن معلومات الموضوع. إلى جانب ذلك تقتصر الإستنتاجات المقدمة بشأن العمليات Processes عادة على الفترة التي تغطيها العملية، ولا يقدم الممارس إستنتاجاً بشأن ما إذا كانت العملية Process ستستمر بالطريقة المحددة في المستقبل.

٤٦. على الممارس أن يأخذ في الإعتبار العلاقة بين تكلفة الحصول على أدلة وفائدة المعلومات التي تم الحصول عليها، على أن مسائل صعوبة أو تكلفة ذلك ليست في حد ذاتها أساساً لاستبعاد إجراء جمع الأدلة التي ليس لها بديل، وعلى الممارس إستخدام الحكم المهني وممارسة التشكك المهني عند تقييم كمية ونوعية الأدلة، وبالتالي كفايتها ومناسبتها، وذلك لدعم تقرير التأكيد.

*الأهمية النسبية*

٤٧. تكون الأهمية النسبية مناسبة عندما يحدد الممارس طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة، وعند تقييم ما إذا كانت معلومات الموضوع خالية من الأخطاء الجوهرية.عند أخذ الأهمية النسبية في الإعتبار على الممارس فهم وتقييم ما هي العوامل التي يمكن أن تؤثر على قرارات

المستخدمين المقصودين، فعلى سبيل المثال عندما تتيح المقاييس المحددة تغييرات في عرض معلومات الموضوع على الممارس إعتبار كيف يمكن للعرض المتبنى أن يؤثر على قرارات المستخدمين المقصودين، و يتم أخذ الأهمية النسبية في الإعتبار في نطاق العوامل الكمية والنوعية مثل الحجم النسبي وطبيعة ومدى أثر هذه العوامل على تقييم أو قياس الموضوع وعلى مصالح المستخدمين المقصودين، وتقييم الأهمية النسبية للعوامل الكمية والنوعية في عملية معينة هي أمور تعود لحكم الممارس.

*مخاطرة عملية التأكيد*

٤٨. مخاطرة عملية التأكيد هي مخاطرة قيام الممارس بالتعبير عن إستنتاج غير مناسب عندما تكون معلومات الموضوع مبينة جوهرياً بشكل غير صحيح[٩]، وفي عملية تأكيد معقولة على الممارس تقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى مستوى منخفض بشكل معقول في ظروف العملية للحصول على تأكيد معقول كأساس لشكل إيجابي من تعبير الممارس عن إستنتاجه. إن مستوى مخاطرة عملية تأكيد أعلى في عملية تأكيد محدودة مما هو في عملية تأكيد معقولة بسبب الإختلاف في طبيعة أو توقيت أو مدى إجراءات جمع الأدلة، على أنه في عملية تأكيد محدودة الجمع بين طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة كافٍ على الأقل ليحصل الممارس على مستوى تأكيد ذا معنى كأساس لشكل سلبي من التعبير، ولأجل أن يكون ذا معنى فإن مستوى التأكيد الذي يحصل عليه الممارس من المحتمل أن يزيد من ثقة المستخدمين المقصودين في معلومات الموضوع إلى درجة هي بشكل واضح أكثر من أن تكون غير منطقية.

٤٩. بشكل عام يمكن تمثيل مخاطرة عملية التأكيد بالعناصر التالية، بالرغم من أنه ليست جميع هذه العناصر ستكون بالضرورة موجودة أو هامة بالنسبة لجميع عمليات التأكيد:-

(أ) مخاطرة وجود أخطاء جوهرية في معلومات الموضوع، و التي بدورها تتكون من:-

(١) المخاطرة الذاتية: حساسية معلومات الموضوع لخطأ جوهري، بإفتراض عدم وجود أساليب رقابة خاصة بذلك؛ و

---

[٩] (أ) يشمل ذلك المخاطرة في عمليات تقديم التقارير المباشرة هذه حيث تعرض معلومات الموضوع في إستنتاج الممارس فقط أن الممارس يستنتج بشكل غير مناسب أن الموضوع يتفق في جميع النواحي الجوهرية مع المقاييس، على سبيل المثال : " في رأينا أن الرقابة الداخلية فعالة في جميع النواحي الجوهرية بناء على *مقاييس اكس واي زد* ".

(ب) إلى جانب مخاطرة عملية التأكيد يتعرض الممارس إلى مخاطرة التعبير عن استنتاج غير مناسب عندما لا تحتوي معلومات الموضوع على أخطاء جوهرية ومخاطر من خلال الخسارة من المقاضاة أو الدعاية العكسية أو الأحداث الأخرى الناجمة فيما يتعلق بموضوع صدرت حوله تقارير، وهذه المخاطر ليست جزءً من مخاطرة عملية التأكيد.

(٢) مخاطرة الرقابة: المخاطرة بأن خطأً جوهرياً يمكن أن يحدث لن يمكن منعه أو اكتشافه وتصحيحه في حينه من خلال أساليب الرقابة الداخلية ذات العلاقة، وعندما تكون مخاطرة الرقابة مناسبة للموضوع ستكون هناك دائماً بعض مخاطرة رقابة بسبب التحديد الذاتي لتصميم وعمل الرقابة الداخلية؛ و

(ب) مخاطرة الإكتشاف: المخاطرة بأن الممارس لن يكتشف خطأً جوهرياً موجوداً.

إن درجة أخذ الممارس في الإعتبار كلٍ من هذه العناصر تتأثر بظروف العملية، وبشكل خاص بطبيعة الموضوع، وما إذا كان يتم إجراء عملية تأكيد معقولة أو عملية تأكيد محدودة.

*طبيعة و توقيت و مدى إجراءات جمع الأدلة*

٥٠. تختلف الطبيعة والتوقيت والمدى الدقيق لإجراءات جمع الأدلة من عملية إلى أخرى، ومن الناحية النظرية تعتبر التغييرات غير المحدودة في إجراءات جمع الأدلة ممكنة، على أنه من الناحية العملية من الصعب إبلاغها بشكل واضح وغير غامض، وعلى الممارس أن يحاول إبلاغها بشكل واضح وغير غامض وأن يستخدم الشكل المناسب لعملية تأكيد معقولة أو عملية تأكيد محدودة.[١٠]

٥١. " التأكيد المعقول "هو مفهوم يتعلق بتراكم الأدلة اللازمة للممارس للتوصل إلى إستنتاج فيما يتعلق بمعلومات الموضوع المأخوذة ككل، وليكون في وضع يستطيع فيه التعبير عن إستنتاج بالشكل الإيجابي المطلوب في عملية تأكيد معقولة فإن من الضروري بالنسبة للممارس أن يحصل على أدلة مناسبة وكافية كجزء من أسلوب عملية متكرر ومنهجي يتضمن:-

(أ) الحصول على فهم للموضوع و الظروف الأخرى للعملية والتي تشمل الحصول على فهم للرقابة الداخلية إعتماداً على الموضوع؛

(ب) بناءاً على ذلك الفهم تقييم المخاطر بأن معلومات الموضوع قد تحتوي على أخطاء جوهرية؛

(ج) الإستجابة للمخاطر المقيمة، بما في ذلك تطوير إستجابات عامة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى مزيد من الإجراءات؛

(د) أداء إجراءات إضافية مرتبطة بوضوح مع المخاطر المحددة بإستخدام مزيج من التفتيش والملاحظة والمصادقة (Confirmation) وإعادة الحساب وإعادة الأداء والإجراءات والإستفسارات التحليلية، و تتضمن هذه الإجراءات الإضافية إجراءات

[١٠] حيث تتكون معلومات الموضوع من عدد من النواحي يمكن تقديم استنتاجات منفصلة لكل ناحية، و بينما ليست جميع هذه الإستنتاجات بحاجة لأن تكون متعلقة بنفس المستوى لإجراءات جمع الأدلة فإنه يتم التعبير عن كل استنتاج بالشكل المناسب إما لعملية تأكيد معقولة أو عملية تأكيد محدودة .

جوهرية تشمل، حيث ينطبق ذلك، الحصول على معلومات وتعزيزها من مصادر مستقلة عن الجهة المسؤولة، وإعتماداً على طبيعة الموضوع إجراء إختبارات لفاعلية الرقابة؛ و

(هـ) تقييم مدى كفاية و مناسبة الأدلة.

٥٢. "التأكيد المعقول" هو أقل من التأكيد المطلق، وقلما يمكن تقليل مخاطرة العملية إلى الصفر أو جعلها نافعة من ناحية التكلفة، وذلك نتيجة لعوامل مثل ما يلي:-

- إستخدام الفحص الإنتقائي.
- التحديدات الذاتية للرقابة الداخلية.
- حقيقة أن الكثير من الأدلة المتوفرة للممارس مقنعة وليست قاطعة.
- إستخدام الحكم في جمع وتقييم الأدلة وتكوين إستنتاجات بناءاً على تلك الأدلة.
- في بعض الحالات خصائص الموضوع عند تقييمها أو قياسها بناءاً على مقاييس محددة.

٥٣. تتطلب كل من عمليات التأكيد المعقولة وعمليات التأكيد المحدودة تطبيق مهارات وأساليب تأكيد وجمع أدلة مناسبة وكافية كجزء من أسلوب متكرر ومنهجي للعملية يشمل الحصول على فهم للموضوع والظروف الأخرى للعملية، وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة المناسبة والكافية في عملية تأكيد محدودة هي على أية حال مقتصرة بشكل مقصود على عمليات التأكيد المحدودة. بالنسبة لبعض المواضيع قد تكون هناك إصدارات محددة لتوفير الإرشادات بشأن إجراءات جمع أدلة مناسبة وكافية لعملية تأكيد محدودة، فعلى سبيل المثال المعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم٢٤٠٠ "عمليات مراجعة البيانات المالية" يحدد بأنه يتم بشكل رئيسي الحصول على أدلة كافية ومناسبة لعمليات مراجعة البيانات المالية من خلال الإجراءات التحليلية والإستفسارات، وفي ظل عدم وجود إصدار خاص بذلك ستختلف إجراءات جمع البيانات المناسبة والكافية حسب ظروف العملية، وبشكل خاص الموضوع وإحتياجات المستخدمين المقصودين والجهة المستخدمة، بما في ذلك الوقت المناسب وتحديدات التكلفة. بالنسبة لكل من عمليات التأكيد المعقولة وعمليات التأكيد المحدودة إذا أصبح الممارس على علم بأمر يؤدي به إلى التساؤل حول ما إذا كان يجب إجراء تعديل جوهري على معلومات الموضوع فإن على الممارس متابعة الأمر بعمل إجراءات أخرى كافية حتى يتمكن الممارس من إصدار تقرير.

*كمية و نوعية الأدلة المتوفرة*

٥٤. تتأثر كمية و نوعية الأدلة المتوفرة بما يلي: –

(أ) خصائص الموضوع ومعلومات الموضوع، فعلى سبيل المثال من الممكن توقع أدلة أقل موضوعية عندما تكون المعلومات الخاصة بالموضوع موجهة نحو المستقبل وليست تاريخية (أنظر الفقرة ٣٢)؛ و

(ب) ظروف العملية عدا عن خصائص الموضوع عندما لا تتوفر الأدلة التي يتوقع بشكل معقول أن تكون موجودة، على سبيل المثال بسبب توقيت تعيين الممارس وسياسة المنشأة الخاصة بالإحتفاظ بالوثائق أو قيد مفروض من قبل الجهة المسؤولة.

الأدلة المتوفرة تكون عادة مقنعة وليست قاطعة.

٥٥. إن الإستنتاج غير المتحفظ ليس مناسباً لأيٍ من نوعي عملية التأكيد في حالة التحديد الجوهري لنطاق عمل الممارس، أي عندما:–

(أ) تمنع الظروف الممارس من الحصول على الأدلة المطلوبة لتقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى المستوى المناسب؛ أو

(ب) تفرض الجهة المسؤولة أو الجهة المستخدِمة قيدا يمنع الممارس من الحصول على الأدلة المطلوبة لتقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى المستوى المناسب.

**تقرير التأكيد**

٥٦. يقدم الممارس تقريراً خطياً يحتوي على إستنتاج يبلغ التأكيد الذي تم الحصول عليه بشأن معلومات الموضوع. تضع المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لعمليات المراجعة والمعايير الدولية لعمليات التأكيد عناصر أساسية لتقارير التأكيد، إلى جانب ذلك على الممارس أن يأخذ في الإعتبار المسؤوليات الأخرى لتقديم التقارير، بما في ذلك الإتصال مع أولئك المكلفين بالرقابة عندما يكون من المناسب إجراء ذلك.

٥٧. في العملية المبنية على الإثبات Assertion يمكن صياغة إستنتاج الممارس إما:–

(أ) حسب إثبات الجهة المسؤولة (على سبيل المثال "في رأينا أن إثبات *الجهة المسؤولة* بأن الرقابة الداخلية فعالة، في جميع النواحي الجوهرية، بناءاً على *مقاييس اكس واي زد* مبين بعدالة ")؛ أو

(ب) مباشرة حسب الموضوع و المقاييس (على سبيل المثال: "في رأينا أن الرقابة الداخلية فعالة، في جميع النواحي الجوهرية بناءاً على *مقاييس اكس واي زد*).

في عملية تقديم التقارير المباشرة تتم صياغة إستنتاج الممارس مباشرة حسب الموضوع والمقاييس.

٥٨. في عملية تأكيد معقولة يعبر الممارس عن الإستنتاج بشكل إيجابي، على سبيل المثال " في رأينا إن الرقابة الداخلية فعالة، في جميع النواحي الجوهرية، بناءاً على *مقاييس اكس واي زد* "، وهذا الشكل من التعبير يبلغ عن "تأكيد معقول". بعد تنفيذ إجراءات جمع الأدلة التي هي ذات طبيعة وتوقيت ومدى معقول، وبناءاً على خصائص الموضوع والظروف الأخرى الخاصة بالعملية المبينة في تقرير التأكيد فإن الممارس يكون قد حصل على أدلة مناسبة وكافية لتقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى مستوى منخفض بشكل مقبول.

٥٩. في عملية تأكيد محدودة يعبر الممارس عن الإستنتاج بشكل سلبي، على سبيل المثال "بناءاً على عملنا المبين في هذا التقرير لم يأت إلى علمنا ما يدعونا إلى الإعتقاد بأن الرقابة الداخلية ليست فعالة، في جميع النواحي المادية، بناءاً على *مقاييس اكس واي زد*"، وهذا الشكل من التعبير يبلغ عن مستوى "تأكيد محدود" يتناسب مع مستوى إجراءات جمع الأدلة للممارس، بناءاً على خصائص الموضوع والظروف الأخرى للعملية المبينة في تقرير التأكيد.

٦٠. لا يقوم الممارس بالتعبير عن إستنتاج غير متحفظ لأي نوع من نوعي عمليات التأكيد عندما تكون الظروف التالية موجودة، وفي رأي الممارس أن الأمر جوهري أو قد يكون مادياً:-

(أ) هناك تحديد لنطاق عمل الممارس (أنظر الفقرة ٥٥). يعبر الممارس عن إستنتاج متحفظ أو حجب الإستنتاج إعتماداً على كون التحديد جوهرياً أو منتشراً، وفي بعض الحالات ينظر الممارس في الإنسحاب من العملية.

(ب) في تلك الحالات عندما يكون:-

(١) إستنتاج الممارس مصاغاً حسب إثبات الجهة المسؤولة، وذلك الإستنتاج ليس مبيناً بعدالة في جميع النواحي الجوهرية؛ أو

(٢) إستنتاج الممارس مصاغاً مباشرة حسب الموضوع والمقاييس، ومعلومات الموضوع تحتوي على أخطاء جوهرية.[١١]

يعبر الممارس عن إستنتاج متحفظ أو عكسي إعتماداً على مدى كون الموضوع جوهرياً أو منتشراً.

[١١] في عمليات تقديم التقارير المباشرة هذه، حيث تكون معلومات الموضوع معروضة فقط في استنتاج الممارس ، ويتوصل الممارس إلى أن الموضوع لا يتفق في جميع النواحي الجوهرية مع المقاييس، على سبيل المثال " في رأينا أنه فيما عدا /...../ فان الرقابة المهنية فعالة في جميع النواحي الجوهرية، بناءا على *مقاييس اكس واي زد* ، وهذا الإستنتاج سيعتبر متحفظاً أو معارضاً، (أو عكسية حسبما هو مناسب).

(ج) عندما يُكتشف بعد قبول العملية أن المقاييس غير مناسبة، أو أن الموضوع غير مناسب لعملية تأكيد، يعبر الممارس عن:-

(١) إستنتاج متحفظ أو إستنتاج معارض، إعتماداً على مدى كون المسألة جوهرية أو منتشرة، عندما يكون من المحتمل أن تضلل المقاييس غير المناسبة أو الموضوع غير المناسب المستخدمين المقصودين؛ أو

(٢) إستنتاج متحفظ أو حجب الإستنتاج إعتماداً على مدى كون المسالة جوهرية أو منتشرة في حالات أخرى.

في بعض الحالات ينظر الممارس في الإنسحاب من العملية.

## الإستخدام غير المناسب لإسم الممارس

٦١. يكون الممارس مرتبطاً بموضوع عندما يقدم الممارس تقريره حول المعلومات الخاصة بذلك الموضوع، أو يقبل إستخدام اسم الممارس في علاقة مهنية بذلك الموضوع، وإذا لم يكن الممارس مرتبطا بهذا الأسلوب لا تستطيع أطراف أخرى تحمل مسؤولية الممارس، وإذا علم الممارس أن جهة تستخدم بشكل غير مناسب إسم الممارس فيما يتعلق بموضوع على الممارس أن يطلب من تلك الجهة التوقف عن القيام بذلك. كذلك على الممارس إعتبار ما هي الخطوات الأخرى التي يجب إتخاذها، مثل إبلاغ أي مستخدمين آخرين معروفين بالإستخدام غير المناسب لاسم الممارس أو طلب المشورة القانونية.

## منظور القطاع العام

*١. هذا الإطار مناسب لجميع المحاسبين المهنيين في القطاع العام المستقلين عن المنشأة التي يؤدون لها عمليات تأكيد، وحيث لا يكون المحاسبون المهنيون مستقلين عن المنشأة التي يؤدون لها عملية تأكيد فإنه يجب تبني الإرشاد في الهامش (١).*

# ملحق

## الفروقات بين عمليات التأكيد المعقولة وعمليات التأكيد المحدودة

يبين هذا الملحق الفروقات بين عملية التأكيد المعقولة وعملية التأكيد المحدودة التي تمت مناقشتها في الإطار (أنظر بشكل خاص الفقرات المشار إليها)

| نوع العملية | الهدف | إجراءات جمع الأدلة [١٢] | تقرير التأكيد |
|---|---|---|---|
| **عملية التأكيد المعقولة** | تقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى مستوى منخفض بشكل مقبول في ظل ظروف العملية كأساس لشكل إيجابي من التعبير عن إستنتاج الممارس (فقرة ١١). | يتم الحصول على أدلة مناسبة وكافية كأساس لأسلوب عملية منهاجي يشمل:-<br>• الحصول على فهم لظروف العملية؛<br>• تقييم المخاطر؛<br>• الإستجابة للمخاطر المقيمة؛<br>• عمل إجراءات أخرى بإستخدام مزيج من التفتيش والملاحظة والمصادقة وإعادة الحساب وإعادة الأداء والإجراءات التحليلية والإستفسار، وهذه الإجراءات الإضافية. | بيان ظروف العملية وشكل ايجابي للإستنتاج (فقرة ٥٨). |

[١٢] إن مناقشة مفصلة متطلبات جمع الأدلة ممكنة فقط ضمن المعايير الدولية لعمليات التأكيد فيما يتعلق بمواضيع محددة.

| نوع العملية | الهدف | إجراءات جمع الأدلة[١٢] | تقرير التأكيد |
|---|---|---|---|
| | | تشمل الإجراءات الأساسية، بما في ذلك حيث ينطبق ذلك الحصول على معلومات مؤيدة والإعتماد على طبيعة الموضوع وإختبارات الفاعلية التشغيلية لأساليب الرقابة؛ و<br>• تقييم الأدلة التي تم الحصول عليها (الفقرتان ٥١، ٥٢). | |
| **عملية التأكيد المحدودة** | تقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى مستوى مقبول في ظل ظروف العملية و لكن حيث تكون تلك المخاطرة أكبر مما هي لعملية تأكيد معقولة كأساس لشكل سلبي من التعبير عن إستنتاج الممارس (الفقرة ١١) . | يتم الحصول على أدلة مناسبة وكافية كجزء من أسلوب عملية منهجي يشمل الحصول على فهم للموضوع والظروف الأخرى للعملية، ولكن تكون فيها الإجراءات محدودة بشكل مقصود بالنسبة لعملية تأكيد معقولة (الفقرة ٥٣). | بيان ظروف العملية، وشكل سلبي من التعبير عن الإستنتاج، (الفقرة ٥٩). |

# بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠٠٠

## إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف

(يعتبر هذا البيان نافذ المفعول)

## المحتويات


| | الفقرة |
|---|---|
| المقدمة ..... | ١-٤ |
| الحاجة إلى المصادقة..... | ٥ |
| طرق إستعمال طلبات المصادقة..... | ٦-٩ |
| إعداد وإرسال الطلبات، وإستلام الإجابات..... | ١٠-١٢ |
| محتويات طلبات المصادقة..... | ١٣-٢٠ |
| ملحق – قائمة المصطلحات | |


ينبغي قراءة بيان ممارسة التدقيق الدولي١٠٠٠، "إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف" في سياق " مقدمة إلى المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، " التي تبين تطبيق سلطة المعايير الدولية للتدقيق.

إن هذا البيان الدولى للتدقيق قد تم اعداده والمصادقة عليه مشتركاً من قبل اللجنة الدولية لبيانات ممارسة التدقيق الدولية التابعة للإتحاد الدولى للمحاسبين، ولجنة التعليمات وممارسة الإشراف المصرفي التابعة لمجموعة الدول العشرة الصناعية الرئيسية وسويسرا، في شهر تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ لنشره فى شهر شباط (فبراير) ١٩٨٤.

تم نشر هذا البيان لتوفير مساعدة عملية للمدققين المستقلين الخارجيين، وكذلك إلى المدققين الداخليين والمفتشين، حول إجراءات المصادقة بين المصارف. ولا يقصد من هذا البيان أن تكون له صلاحية المعيار الدولي للتدقيق.

## المقدمـــة

١. إن الهدف من هذا البيان هو توفير المساعدة فى إجراءات المصادقة بين المصارف للمدقق المستقل الخارجي، وكذلك إلى إدارة المصرف، مثل المراجعين الداخليين والمفتشين. إن الإرشادات التي يحتويها هذا البيان ستساهم في فعالية إجراءات المصادقة بين المصارف، والى كفاءة الإجابات المقدمة.

٢. إن من خطوات التدقيق المهمة في اختبار البيانات المالية للمصرف والمعلومات ذات العلاقة، هو طلب مصادقة مباشرة من المصارف الأخرى لكل من الأرصدة والمبالغ الأخرى التي تظهر في الميزانية، والمعلومات الأخرى التي قد لا تظهر في وجه الميزانية ولكن قد يفصح عنها في الملاحظات المرفقة بالحسابات. وتتضمن بنود خارج الميزانية التي تتطلب المصادقة، بعض البنود كالكفالات، وإلتزامات المشتريات والمبيعات الآجلة، وخيارات إعادة الشراء، وترتيبات التعويض. ولهذا النوع من ادلة الاثبات قيمة كبيرة، بسبب استلامه مباشرة من مصدر مستقل، ولذا فانه يوفر ثقة اعلى بامكانية الوثوق بها، عن تلك التي يتم الحصول عليها من سجلات المصرف فقط.

٣. قد يواجه المدقق في سعيه للحصول على المصادقات بين المصارف صعوبات ذات علاقة باللغة والمصطلحات والتفسير الثابت، ونطاق الأمور التي تغطيها الإجابة. وغالباً ما تكون هذه الصعوبات ناتجة عن استخدام انواع مختلفة من طلبات المصادقة، أو عن سوء الفهم حول ما كان مقصوداً منها أن تغطيه.

٤. قد تختلف إجراءات التدقيق من قطر لآخر، وتبعاً لذلك فإن الممارسات المحلية ستكون لها صلة وثيقة بطريقة تطبيق إجراءات المصادقة بين المصارف. وعلى الرغم من أن فحوى هذا البيان لا يتضمن وصفاً لمجموعة شاملة من إجراءات التدقيق، إلا أنه مع ذلك يؤكد على خطوات مهمة يجب اتباعها عند استخدام طلب المصادقة.

### الحاجة إلى المصادقة

٥. من الخصائص الأساسية للرقابة الإدارية على علاقات العمل مع الأفراد أو مجموعات المؤسسات المالية، هي قدرة الحصول على مصادقة للمعاملات مع هذه المؤسسات وعلى نتائجها. وأن متطلبات مصادقة المصرف تنبع من حاجة ادارة المصرف ومدققيه إلى التأكد من العلاقات المالية والأعمال بين الجهات التالية:-

- بين المصرف والمصارف الأخرى في نفس القطر.
- بين المصرف والمصارف الأخرى في اقطار مختلفة.
- بين المصرف وزبائنه من غير المصرفيين.

وعلى الرغم من كون طبيعة العلاقات بين المصارف شبيهة بتلك العلاقات بين المصرف والزبون غير المصرفي، إلا أنه قد توجد أهمية خاصة في بعض العلاقات بين المصارف،

مثلاً، فيما يخص بعض أنواع معاملات " خارج الميزانية " كالإلتزامات المحتملة، والعمليات الآجلة، وإتفاقات الإلتزام والمقايضة.

## طرق إستعمال طلبات المصادقة

٦. إن الإرشادات الواردة في الفقرات التاليـــة مصممة لمساعدة المصارف ومدققيها للحصول على مصادقة مستقلة للعلاقات المالية والإعمال مع المصارف الأخرى. ومع ذلك فقد تكون هناك مناسبات تُفضي إلى أن الطريقة الموصوفة ضمن هذا البيان، قد تكون ملائمة ايضاً لإجراءات المصادقة بين المصرف وزبائنه من غير المصرفيين. كما أن الإجراءات الموصوفة لا علاقة لها باجراءات المصادقة المتكررة بين المصارف، والتي يجري العمل بها من خلال المعاملات التجارية اليومية بين هذه المصارف.

٧. على المدقق أن يقرر من أي مصرف أو مصارف يتم طلب المصادقة، آخذاً بعين الإعتبار أموراً منها حجم الأرصدة، وحجم النشاط، ودرجة الإعتماد على الضوابط الداخلية، والأهمية النسبية ضمن محيط البيانات المالية. وقد تنظم اختبارات لبعض الأنشطة الخاصة بالمصرف بعدة طرق، ولذلك فإن طلبات المصادقة قد تكون محدودة فقط بالإستفسارات حول هذه الأنشطة. وقد تشكل طلبات المصادقة على معاملات منفردة، جزءاً من اختبار نظام الرقابة الداخلية للمصرف، أو كوسيلة للتأكد من صحة ارصدة ظاهرة في البيانات المالية للمصرف في تاريخ معين. لذا فإن طلبات المصادقة يجب أن تصمم لتلبية الهدف الخاص المطلوب منها.

٨. على المدقق أن يقرر أيا من الطريقتين التاليتين أكثر ملائمة للحصول على مصادقة للأرصدة أو المعلومات الأخرى من المصرف الآخر:-

- إدراج الأرصدة والمعلومات الأخرى، وطلب المصادقة على صحتها واكتمالها.
- طلب تفاصيل الأرصدة والمعلومات الأخرى، والتي يمكن بعدئذٍ مقارنتها مع سجلات المصرف الطالب.

وعلى المدقق، عند تحديد أي من الطريقيتين أعلاه أكثر ملائمة، أن يزن بين نوعية أدلة الإثبات التي يطلبها في الظروف الخاصة، وبين الإمكانية العملية في الحصول على اجابة من المصرف المصدق.

٩. قد تواجه صعوبات في الحصول على إجابة مرضية، حتى في حالة قيام المصرف الطالب بتقديم المعلومات المطلوب المصادقة عليها إلى المصرف المصدق. ومن المهم أن تكون الإجابة لكافة طلبات المصادقة. وليس من المعهود طلب الإجابة فقط في الحالات التي تكون فيها المعلومات غير صحيحة أو غير كاملة.

## إعداد وإرسال الطلبات، واستلام الإجابات

١٠. عـــلى المدقـــق أن يقـــرر الموقـــع المناســـب الذي يرسل اليه طلب المصادقة، مثلاً إلى إدارة، كالتدقيق الداخلية والتفتيش وأي إدارة متخصصة أخرى مسّماة من قبل المصرف المصدق تكون مسئولة عن اجابة طلبات المصادقة. ولذلك قد يكـــون من المناسب توجيه طلبات المصادقة إلى المركز الرئيسي للمصرف (والذي غالباً ما تتبعه فيها مثل هذه الإدارات) بدلاً من توجيهها إلى المواقع التي تحتفظ بالأرصدة والمعلومات الأخرى ذات العلاقة. وفي حالات اخرى، فإن الموقع المناسب قد يكون الفرع المحلي للمصرف المصدق.

١١. كلما كان ممكناً، يتم اعداد طلب المصادقة بلغة المصرف المصدق، أو باللغة المستخدمة لأهداف الأعمال.

١٢. إن الرقابة على مضمون طلبات المصادقة وطريقة إرسالها هي مسؤولية المدقق. ومع ذلك، فمن الضروري أن تتم الموافقة على الطلب من قبل المصرف الطالب. ويجب أن ترسل الإجابات إلى المدقق مباشرة، ولهدف تسهيل ذلك يتم ارفاق مظروف معنّون مع الطلب.

## محتويات طلبات المصادقة

١٣. إن شكل ومضمون رسالة طلب المصادقة سيعتمد على الهدف المطلوب منها، وعلى الممارسات المحلية، وعلى الإجراءات المحاسبية للمصرف الطالب، مثلاً فيما إذا كان المصرف يستعمل بشكل واسع معالجة البيانات الكترونياً أم لا.

١٤. يجب اعداد طلبات المصادقة باسلوب واضح ومختصر، لضمان فهمه بشكل سريع من قبل المصرف المصدق.

١٥. ليست كافة المعلومات التي يسعى عادة للمصادقة عليها، يتم طلبها بنفس الوقت. لذا فإن رسائل المطالبة قد ترسل في اوقات مختلفة خلال السنة، حيث تعالج اوجه خاصة للعلاقة بين المصارف.

١٦. إن معظم المعلومات المطلوبة تتعلق عموماً بالأرصدة، لصالح المصرف الطالب أو عليه، للحسابات الجارية والودائع والقروض والحسابات الأخرى. ويجب أن تتضمن رسالة الطلب وصفاً للحساب ورقمه، ونوع عملة ذلك الحساب. كذلك قد يكون من المفضل طلب المصادقة على الحسابات المتقابلة التي لا ارصدة لها، وعلى الحسابات المتقابلة التي تم غلقها خلال الأثنى عشر شهراً السابقة لتاريخ المصادقة المقرر. وقد يطلب المصرف الطالب المصادقة على معلومات اخرى غير ارصدة الحسابات، في حالة وجود حاجة لذلك، كشروط الإستحقاق والفوائد، والتسهيلات غير المستعملة، وحدود الإئتمان/ التسهيلات المتاحة، وأية تعويضات أو حقوق أخرى أو رهونات، وتفاصيل عن أية ضمانات إضافية أعطيت أو إستلمت.

١٧. إن جزءاً هامـــاً من العمل المصرفي هو الذي يتعلق بالرقابة على المعاملات التي تسمى عادة بـــ " خارج الميزانية " لذا، فإن من المرجح أن يقوم المصرف الطالب ومدققوه، بطلب المصادقة

على الإلتزامات المحتملة، مثل تلك التي تنشأ عن الضمانات (الكفالات) ورسائل المساعدة ورسائل الضمان والوثائق والإعتراف بالقبول والتظهيرات. وقد يتم السعي للحصول على مصادقة الإلتزامات المحتملة لكل من المصرف الطالب لصالح المصرف المصدق، وللمصرف المصدق لصالح المصرف الطالب. يجب أن تتضمن المواصفات المرسلة أو المطلوبة، وصفاً لطبيعة الإلتزامات المحتملةوعملتها ومبالغها.

١٨. كذلك يتم السعي للحصول على مصادقة لإتفاقات اعادة شراء وإعادة بيع الأصول وللخيارات القائمة في التواريخ ذات العلاقة. مثل هذه المصادقات، يجب أن تصف الأصول المغطاة بالإتفاق، وتاريخ عقد الصفقة، وتاريخ الإستحقاق، والشروط التي بمقتضاها تم الإتفاق.

١٩. وهناك نوع آخر من المعلومات التي غالباً ما يطلب لها مصادقة مستقلة في تاريخ غير تاريخ التعامل، تتعلق بالعملات الآجلة والسبائك والسندات المالية والعقود الآجلة الأخرى. وهناك عرف موجود بين المصارف بالمصادقـــة على المعاملات مع المصارف الأخرى عند اجرائها. ومع ذلك، فإن هناك عرف لأهداف التدقيق بالمصادقـــة، بشكل مستقل، على عينة من المعاملات المختارة من فترة زمنية، أو المصادقة على كافة المعاملات مع طرف آخر والتي لازال موعـــد إستحقاقها لم يحن بعد. ويجب أن يحتوي الطلب على تفاصيل عن كل عقد، متضمناً رقمه وتاريخ التعامل و الإستحقاق أو تاريخ التثمين، والسعر الذي تم الإتفاق عليه، ونوع العملة ومبلغ عقد البيع والشراء، من والى المصرف الطالب.

٢٠. غالباً ما تحتفظ المصارف بسندات وأصناف أخرى في خزائن امينة نيابة عن الزبائن لذا فقد يتم إرسال طلب المصادقة على مثل هذه الأصناف التي يحتفظ بها المصرف المصدق، في تاريخ محدد. ويجب أن تتضمن المصادقة وصفاً للأصناف، وطبيعة أي ديون أو حقوق أخرى عليها.

# ملحق

## قائمة المصطلحات

إن هذا الملحق يُعّرف بعض المصطلحات المستخدمة في هذا البيان. أن القصد من هذه القائمة، ليس إدراج كافة المصطلحات المستعملة في طلب المصادقات بين المصارف. كما أن التعاريف قد قدمت ضمن النطاق المصرفي، بالرغم من أن التطبيقات العرفية والقانونية لها قد تختلف.

**الضمان الإضافي (Collateral)**

ضمان معطى من المقترض إلى المقرض كرهن لإعادة تسديد القرض، نادراً ما يعطى في حالة التعامل بين المصارف. لذا فإن مثل هؤلاء المقرضين يصبحوا دائنين مضمونين. وفي حالة التخلف عن التسديد، فإن مثل هؤلاء الدائنين لهم الحق بأخذ الضمان الإضافي تسديداً لدينهم. ويمكن لأي نوع من الممتلكات أن تعتبر ضماناً. ومن الأمثلة على الضمان الإضافي: العقارات، والسندات، والأسهم، والأوراق النقدية، والحوالات المقبولة، والأموال المنقولة، ووثيقة الشحن، وإيصالات المستودع، والديون المتخلى عنها.

**الإلتزامات المحتملة (Contingent Liabilities)**

الإلتزامات المحتملة، والتي تتبلور فقط في حالة الإيفاء، أو عدم الإيفاء بشروط معينة. وقد تنشأ من بيع، أو تحويل، أو تظهير، أو كفالة سندات قابلة للتداول، أو من معاملات مالية أخرى. فمثلاً، قد تنتج عن:-

- إعادة خصم أوراق قبض، أو حوالات تجارية أو مصرفية ناشئة عن خطابات اعتماد تجارية؛
- كفالات معطاة؛ أو
- رسائل المساندة أو المساعدة.

**الرهن العقاري (Encumbrance)**

المطالبة أو حق الحجز، مثل الرهن على ممتلكات عقارية، والذي ينتقص من حق المالك في ملكية العقار.

**حق التعويض (Offset)**

حق المصرف، عادة يثبت بصورة تحريرية، في ملكية أي رصيد لحساب قد يملكه الكفيل أو المدين مع المصرف لتغطية التزامات الكفيل أو المدين أو طرف ثالث تجاه المصرف.

**خيارات الشراء أو البيع (Options)**

الحق بشراء أو بيع، أو شراء وبيع الأوراق المالية أو السلع بأسعار متفق عليها، خلال فترة زمنية ثابتة.

**إتفاق إعادة الشراء (أو إعادة البيع) (Repurchase (or Resale) Agreement)**

اتفاق بين البائع والمشتري، بأن يقوم البائع (أو المشتري) بشراء (أو بيع) الأوراق النقدية أو الأوراق المالية أو كلاهما عند انقضاء الفترة الزمنية أو إتمام شروط معينة أو كلاهما.

**الخزائن الأمينة (Safe Custody)**

تسهيلات تعرض من قبل المصارف إلى زبائنها لخزن ممتلكات ثمينة لحفظ آمن.

**الحد الإئتماني/ التسهيلات المتاحة (Line of Credit/Standby Facility)**

تسهيلات مالية متفق على الحد الأعلى لمبالغها، تقوم المصارف بتهيئتها، أو تتعهد بتهيئتها، خلال فترة محددة من الزمن.

# بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠٠٤
# العلاقة بين مشرفي النشاط المصرفي
# ومدققي المصرف الخارجيين

(هذا البيان نافذ المفعول)

## المحتويات


| | الفقرة |
|---|---|
| المقدمة ..... | ١-٧ |
| مسؤولية مجلس إدارة المصرف والإدارة ..... | ٨-١٣ |
| دور مدقق المصرف الخارجي..... | ١٤-٢٧ |
| دور مشرف الأنشطة المصرفية..... | ٢٨-٤٥ |
| العلاقة بين مشرف الأنشطة المصرفية والمدقق الخارجي للمصرف ..... | ٤٦-٥٥ |
| مطالب إضافية للمدقق الخارجي ليساهم في العملية الإشرافية..... | ٥٦-٦٧ |
| الحاجة إلى الحوار المستمر ما بين مشرفي الأنشطة المصرفية ومهنة المحاسبة..... | ٦٨-٧٠ |

ينبغي قراءة بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠٠٤، "العلاقة بين مشرفي النشاط المصرفي ومدققي المصرف الخارجيين" في سياق "مقدمة إلى المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، " التي تبين تطبيق سلطة بيانات ممارسة التدقيق الدولي.

وتم تحضير بيان ممارسة التدقيق الدولي هذا بمشاركة لجنة بازل للإشراف على الأنشطة المصرفية* (لجنة بازل). وتمت الموافقة على نشره من قبل لجنة ممارسات التدقيق الدولي ولجنة بازل. وتستند على مستخرج معيار التدقيق الدولي في الأول من تشرين الأول عام ٢٠٠١.

يلعب المصرف دوراً حيوياً في الحياة الإقتصادية واستمرار قوة وثبات النظام المصرفي هي مسألة تهم الرأي العام. والأدوار المنفصلة لكل من مشرفو النشاط المصرفي والمدققين الخارجيين هي مهمة في هذا المجال. ويجعل النمو في تعقيد الأنشطة المصرفية من الضروري أن يكون هناك تفاهم متبادل على نطاق أكبر، وحيث يكون ذلك مناسبا، أن يكون هناك أيضاَ اتصالات على مستوى أكبر ما بين مشرفي النشاط المصرفي والمدققين الخارجيين.

و الهدف من هذا البيان هو توفير المعلومات والإرشاد حول كيفية تمكين العلاقة بين مدققي المصرف والمشرفين من أجل المصلحة المتبادلة، ويأخذ في الحسبان المبادئ الأساسية للجنة بازل للإشراف المصرفية الفعالة. وعلى أية حال، بما أن طبيعة هذه العلاقة تختلف بشكل ملحوظ من بلد إلى آخر ربما يكون من غير الممكن تطبيق الإرشاد بشكله الكامل في كل البلدان. لكن، تأمل لجنة ممارسات التدقيق الدولية ولجنة بازل، بأن توفر إرشاداً ذو فائدة حول الأدوار الخاصة لمشرفي النشاط المصرفي والمدققين الخارجيين في العديد من البلدان التي تكون فيها الصلات وثيقة أو تكون فيها العلاقة تحت التجربة حالياً.



* لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية هي لجنة تتألف من سلطات رقابية على الأعمال المصرفية أسسها رؤساء المصارف المركزية لمجموعة الدول العشرة عام ١٩٧٥. وتتألف من الممثلين الكبار للسلطات الرقابية على الأعمال المصرفية والمصارف الرئيسية في كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتجتمع عادة في بنك التسويات الدولية( the Bank for International Settlements) في بازل حيث يوجد مقر الأمانة العامة.

# المقدمـــة

١. تلعب المصارف دوراً رئيسياً في الإقتصاد. فهي تحتفظ بمدخرات الجمهور، وتوفر وسيلة لدفع ثمن البضائع والخدمات وتمول تطوير العمل والتجارة. ولأداء هذه المهمات بأمان وكفاءة، يجب على المصارف المختلفة أن تمتلك ثقة الجمهور والذين تتبادل معهم الأعمال. ولقد أصبح ينظر إلى إستقرار النظام المصرفي، وطنياً ودولياً، كمسألة ذات مصلحة عامة. وتنعكس هذه المصلحة العامة على الطريقة التي تخضع بها المصارف في معظم أنحاء العالم تقريباً إلى الإشراف الحكيم من قبل المصارف المركزية أو وكالات رسمية معينة، بعكس معظم المشاريع التجارية الأخرى.

٢. وتخضع بيانات المصرف المالية أيضاً للتدقيق من قبل مدققين خارجيين. ويجري المدقق الخارجي التدقيق وفقا للمعايير الأخلاقية والتدقيقية، بما في ذلك تلك التي تنادي بالإستقلالية والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية اللازمة، والتخطيط والإشراف الملائمين. ويزود رأي المدقق البيانات المالية بالمصداقية ويعزز الثقة في النظام المصرفي.

٣. وبما أن أعمال المصارف تزداد تعقيداً، وطنياً ودولياً، فقد أصبحت مهام مشرفي النشاط المصرفي والمدققين الخارجيين أكثر فأكثر إلحاحا. ويواجه مراقبو النشاط المصرفي والمدققين الخارجيين التحديات المشابهة في عدة نواحي، وينظر إلى أدوارهم، بشكل متزايد، على أنها متممة لبعضها البعض. وبالإضافة إلى أن مراقبو النشاط المصرفي يستفيدون من نتائج عمل المدقق، فهم أيضاً يلجئون إلى المدقق الخارجي للقيام بمهام إضافية عندما تساهم هذه المهام في أداء أدوارهم الإشرافية. وبنفس الوقت، يلجأ المدققين الخارجيين لدى تنفيذ أدوارهم، إلى مشرفي النشاط المصرفي من أجل المعلومات التي يمكن أن تساعدهم على تنفيذ مسؤولياتهم بفاعلية أكثر.

٤. وتشارك لجنة ممارسات التدقيق الدولية وجهة نظر لجنة بازل بأن زيادة التفاهم المتبادل حول الأدوار والمسؤوليات الخاصة لمشرفي النشاط المصرفي والمدققين الخارجيين، والتواصل بينهما حيث يكون ذلك ملائماً، يعمل على تحسين فاعلية تدقيق البيانات المالية والإشرافية لمصلحة النظامين.

٥. ويتم اشتقاق أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة المصرف[١] والإدارة ومدققي المصرف الخارجيين ومشرفي النشاط المصرفي في البلدان المختلفة من القانون، والجمارك، وبالنسبة للمدققين

[١] لا تستخدم الكلمات "مجلس إدارة المصرف" و "الإدارة" من أجل تحديد البناء القانوني، بل لتسمية جهتين تقومان باتخاذ القرارات داخل المصرف. وبموجب فهرس المصطلحات الذي وضعه معيار التدقيق فإن الإدارة تتألف من المسؤولين والآخرين الذين يؤدون مهام إدارية عليا. وتشير مبادئ بازل الأساسية إلى مهام مجلس المدراء لوصف مهام هؤلاء الذين يتولون مسؤولية رقابة المصرف. ويجب تطبيق المبادئ الموضوعة في هذا البحث طبقا لرقابة هيكل المؤسسة في البلد التي يوجد المصرف فيها. ويجب الرجوع إلى البحث الذي نشرته لجنة بازل في أيلول من عام ١٩٩٩ بعنوان" تعزيز رقابة المؤسسة للمؤسسات المصرفية.

الخارجيين من الممارسة المهنية. وليس المقصود من هذا البيان هو تحدي أو تغيير تلك الأدوار أو المسؤوليات. بل أن، المقصود هو توفير تفاهم أفضل لطبيعة أدوار مجلس إدارة المصرف والإدارة، والمدققين الخارجيين، ومشرفي النشاط المصرفي، حيث يؤدي الإعتقاد المغلوط حول مثل تلك الأدوار إلى إعتماد في غير موضعه يضعه أحدهما على عمل الآخر. ويسعى هذا البيان إلى إزالة إحتمالية الإعتقادات المغلوطة ويتقرح كيف يمكن لأحدهما الإستفادة بشكل أكبر من العمل الذي يؤديه الآخر. والبيان وفقا لذلك:-

(أ) يحدد المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة والإدارة (الفقرات من ٨-١٣)؛

(ب) يفحص الخصائص الرئيسية لدور المدققين الخارجيين (الفقرات من ١٤-٢٧)؛

(ج) يفحص الخصائص الرئيسية لدور مشرفي النشاط المصرفي (الفقرات من٢٨-٤٥)؛

(د) يراجع العلاقة بين مشرفي النشاط المصرفي ومدققي المصرف الخارجيين (الفقرات من٤٦-٥٥)؛ و

(هـ) يصف أساليب إضافية يستطيع من خلالها المدققين الخارجيين ومهنة المحاسبة أن تساهم في العملية الإشراف (الفقرات ٥٦-٧٠).

٦. وفي أيلول من عام ١٩٩٧ نشرت لجنة بازل المبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال، والمعروفة بمبادئ بازل الأساسية. وتهدف مبادئ بازل الأساسية (والتي تستخدمها مؤسسات مثل المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي لدى تقييم البلد) إلى أن تخدم كمرجع أساسي لنظام إشرافي فعال دولياً وفي جميع البلدان. وقد تم تحضير هذا البيان مع الأخذ بالحسبان مبادئ بازل الأساسية.

٧. وتم تحضير البيان مع الإدراك التام للإختلافات الهامة التي توجد في الأطر الدستورية والتنظيمية الوطنية، وبشكل ملاحظ في المعايير المحاسبية، وفي الأساليب الإشرافية وفي المدى الذي حالياً، في بعض البلدان، يؤدي به المدققين الخارجيين مهام بطلب من مشرفي النشاط المصرفي. وفي بعض البلدان، توجد الآن ما بين مشرفي النشاط المصرفي والمدققين الخارجيين علاقة أوثق مما تمت الإشارة إليه في هذا البيان. ولا تحل الترتيبات المقترحة في هذا البيان محل العلاقات القائمة. وفي حين أن القصد هو أن يكون هذا البيان منظورياً، إلا أن الأمل أن يكون الإرشاد المعبر فيه ذو علاقة بكافة الحالات، على الرغم من أنه سوف يخاطب بشكل واضح حالات في بعض البلدان بطريقة مباشرة أكثر عن غيرها.

## مسؤولية مجلس إدارة المصرف والإدارة

٨. تقع المسؤولية الأساسية للقيام بأعمال المصرف على عاتق مجلس المدراء والإدارة المعينة من قبله. وتتضمن هذه المسؤولية، من بين أشياء أخرى، التأكد بأن:-

- هؤلاء المؤتمنين على المهام المصرفية لديهم الخبرة الكافية والنزاهة وأنه يوجد في المناصب الرئيسية كادر متمرس؛
- يتم تأسيس سياسات، وممارسات وإجراءات ملائمة ذات علاقة بأنشطة المصرف المختلفة ويتم الإمتثال لها، بما في ذلك:-
  - o تعزيز المعايير الأخلاقية والمهنية العالية.
  - o الأنظمة التي تحدد وتقيس بدقة كافة المخاطر الرئيسية وتراقب وتضبط تلك المخاطر بشكل مناسب.
  - o ضوابط رقابة داخلية، وهياكل تنظيمية وإجراءات محاسبية ملائمة.
  - o تقييم جودة الأصول والإعتراف والقياس اللائق الخاص بها.
  - o قواعد " إعرف عميلك " التي تمنع استغلال المصرف، عمداً أو بدون عمد، من قبل عناصر إجرامية.
  - o تبني بيئة رقابية ملائمة، تهدف إلى تحقيق أداء المصرف المفروض، وأهداف المعلومات والإمتثال.
  - o إختبار الإمتثال وتقييم فعالية ضوابط الرقابة الداخلية عن طريق مهمة التدقيق الداخلي.
- تم تأسيس أنظمة إدارة معلومات ملائمة؛
- توجد للمصرف سياسات وإجراءات إدارة المخاطر مناسبة؛
- يتم مراقبة التوجيهات القانونية والتنظيمية، بما فيها التوجيهات المتعلقة بالملاءة والسيولة؛ و
- تتم حماية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين الآخرين.

٩. وتكون الإدارة مسئولة عن تحضير البيانات المالية وفق إطار الإبلاغ المالي المناسب وعن تأسيس الإجراءات المحاسبية التي توفر صيانة التوثيق الكافي لدعم البيانات المالية. وتتضمن هذه المسؤولية التأكد من أن المدقق الخارجي الذي يفحص ويبلغ عن البيانات المالية يستطيع الوصول بشكل كامل وبدون إعاقة إلى كل المعلومات اللازمة التي تؤثر عليها جوهرياً، وأنه

يتم تزويده بها وتبعاً لذلك يقدم المدقق تقريره عنها[٢]. وعلى الإدارة أيضاً مسؤولية توفير كافة المعلومات للأجهزة الإشرافية التي يحق لها الحصول على تلك المعلومات بواسطة القانون أو التنظيم.

١٠. وفي العديد من البلدان، تم وضع لجان تدقيق لمواجهة الصعوبات العملية التي يمكن أن تثار في مجلس المدراء الذي ينجز مهمة تأكيد وجود وصيانة نظام رقابة داخلية ملائم. كما تعزز مثل تلك اللجنة كل من نظام الرقابة الداخلي ووظيفة التدقيق الداخلي. ومن أجل زيادة فعالية لجنة التدقيق، يجب السماح للمدققين الداخليين والخارجيين وتشجيعهم على حضور اجتماعات لجنة التدقيق. وتساعد اللقاءات المنتظمة للجنة التدقيق مع المدققين الداخليين والخارجيين على تعزيز استقلالية المدققين الخارجيين ومصداقية المدققين الداخليين، كما تساعد لجنة التدقيق على أداء دورها الرئيسي لتقوية حوكمة الشركة. وفي بعض البلدان تفرض القوانين والتنظيمات وجوب حدوث مثل تلك الإجتماعات.

١١. وعندما يتم طلب ذلك من مجلس المدراء أو بالقوانين أو التنظيمات المطبقة، تكون الإدارة مسؤولة عن التأسيس والإدارة الفعالة لمهمة تدقيق داخلي دائمة في أي مصرف، ملائمة لحجمه ولطبيعة عملياته. وهذه المهمة هي جزء من المراقبة المستمرة لنظام الرقابة الداخلي لأنها توفر تقييم لمدى الملائمة، والإمتثال مع سياسات وإجراءات المصرف القائمة والتأكد بالنسبة لملائمة، وفعالية وثبات إدارة مخاطر المصرف وإجراءات الرقابة واستقلالية البنية التحتية لهؤلاء الذين يتولون المسؤوليات اليومية للإمتثال مع تلك السياسات والإجراءات. ويجب أن تأخذ الإدارة كافة المقاييس الضرورية للتأكد أن هناك مهمة تدقيق داخلي مستمرة وملائمة، وذلك عند إنجازها لواجباتها ومسؤولياتها.

١٢. ولكي تكون فاعلة تماما، يجب على مهمة التدقيق الداخلي أن تكون مستقلة عن الأنشطة المؤسسية الأخرى التي تقوم بتدقيقها أو مراجعتها ويجب أيضاً أن تكون مستقلة عن عملية الرقابة الداخلية اليومية. وكل نشاط أو قسم، سواءً كان فرعاً أو أي من عناصر المؤسسة المصرفية يجب أن يقع ضمن نطاق مراجعة مهمة التدقيق الداخلي. والكفاءة المهنية لكل مدقق ومهمة تدقيق داخلي كوحدة كاملة هي أساسية للأداء اللائق لتلك المهمة. لذا، يجب أن تكون مهمة التدقيق الداخلي مزودة بشكل مناسب بأشخاص على مستوى ملائم من المهارة والكفاءة

[٢] في بعض البلدان، يطلب من فروع المصرف عبر البحار أن يوفروا فقط المعلومات المالية ( بما فيها البيانات المالية المختصرة) التي تحضر طبقا لسياسات محاسبة المجموعة أو التنظيمات الوطنية. وقد تخضع أو لا تخضع هذه المعلومات المالية لمتطلبات التدقيق الخارجي. والإرشاد الذي يوفره هذا البيان يمكن تطبيقه أيضا بطريقة ملائمة وعملية لمثل تلك التدقيقات الخارجية.

الفنية وليسوا مكلفين بمسؤوليات جارية. كما يجب على مهمة التدقيق الداخلي أن تقدم تقارير لمجلس المدراء والإدارة بانتظام حول أداء أنظمة كل من الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وحول تحقيق أهداف مهمة التدقيق الداخلي. وعلى الإدارة أن تؤسس وتوافق على إجراء يضمن تلك الإعتبارات، وتنفيذ توصيات مهمة التدقيق الداخلي، إذا كان ذلك ملائماً.

١٣. ولا يمكن بأي طريقة إلغاء مسؤوليات مجلس المدراء والإدارة بوجود نظام لمراقبة المصارف بواسطة مشرفي النشاط المصرفي أو بوجود متطلبات لإجراء تدقيق لبيانات المصرف المالية من قبل مدقق خارجي.

## دور مدقق المصرف الخارجي

١٤. إن الهدف من إجراء التدقيق لبيانات المصرف المالية بواسطة مدقق خارجي هو تمكين المدقق المستقل للتعبير عن الرأي، حول ما إذا تم تحضير بيانات المصرف المالية، من كافة النواحي الرئيسية، بالتوافق مع إطار الإبلاغ المالي المحدد. وعادة تكون البيانات المالية محضرة طبقا لإطار الإبلاغ المالي في البلد التي يوجد فيها المقر الرئيسي للمصرف،[٣] وبالتوافق مع أي تنظيمات ذات علاقة يضعها المنظمون في ذلك البلد. وقد تختلف أطر الإبلاغ المالي من بلد إلى آخر، كما قد يكون نظام الإبلاغ المالي للمصارف في أي بلد مختلف تماما عن الأنظمة الخاصة بمنشآت تجارية أخرى. لذا، يتم التعبير عن رأي المدقق حول البيانات المالية، في بنود الإطار والتنظيمات الوطنية المطبقة. ومن الممكن أن تختلف البيانات المالية التي تم تحضيرها بموجب الأطر والتنظيمات المختلفة جوهريا في الوقت الذي تبقى فيه متوافقة مع الشروط الوطنية المطبقة. ولهذا السبب، يشترط معيار التدقيق الدولي[٤] ٧٠٠، "تقرير المدقق حول البيانات المالية" أن يحدد المدقق بلد المنشأ إطار الإبلاغ المالي المستخدم لتحضير البيانات المالية عندما لا يكون إطار الإبلاغ المالي وفق معايير المحاسبة الدولية.

١٥. ويتم توجيه تقرير المدقق الخارجي بطريقة ملائمة كما تتطلبها ظروف الإرتباط، وعادة يكون ذلك إما لأصحاب المصالح أو لمجلس المدراء. لكن، يمكن أن يكون التقرير متاحا لأطراف عديدة أخرى، مثل المودعين، ودائنين ومشرفين آخرين. ويساعد رأي المدقق على تأسيس مصداقية البيانات المالية. إلا أنه، يجب عدم تفسير رأي المدقق كتأكيد إضافي على قابلية

---

[٣] في بعض البلدان، يكون الإبلاغ بالتوافق مع المعايير المحاسبية المقبولة دولياً، مثل تلك التي يصدرها أو يتبناها مجلس المعايير المحاسبية الدولية، أيضا مسموحاً.

[٤] سيتم سحب معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ "تقرير المدقق حول البيانات المالية" عندما يصبح معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ (المعدل) "تقرير المدقق حول مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام" نافذ المفعول. إن معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ (المعدل) نافذ المفعول لتقارير المدقق المؤرخة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ أو بعد ذلك.

تطور المصرف المستقبلية أو كرأي حول كفاءة وفعالية تسيير الإدارة لشؤون المصرف، حيث أن تلك الأمور ليست من أهداف التدقيق.

١٦. ويقوم المدقق بتصميم إجراءات التدقيق للتقليل من مخاطر إعطاء رأي غير ملائم حول عملية التدقيق عندما تكون البيانات المالية محرفة بشكل رئيسي. ويقّيم المدقق المخاطر الملازمة للبيانات الكاذبة جوهرياً (المخاطر الملازمة) والمخاطر التي سوف تمنعها أو تكتشفها أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية وتصحح البيانات الكاذبة جوهرياً على أساس الوقت ( مخاطر الرقابة). ويقوم المدقق بتقييم مخاطر الرقابة على أنها عالية إلا إذا تمكن من تحديد الضوابط التي يمكن أن تمنع أو تكتشف وتصحح بيان كاذب جوهرياً وتجرى إختبارات للضوابط التي تدعم تقييما منخفضاً لمخاطر الرقابة. وإعتماداً على تقييم المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، يقوم المدقق بتنفيذ إجراءات كبيرة لتقليل مخاطر التدقيق الكلية إلى مستوى منخفض بشكل مقبول.

١٧. ويعتبر المدقق كيف يمكن تحريف البيانات المالية جوهرياً ويرى ما إذا كانت عوامل مخاطر الإحتيال الموجودة تشير إلى إحتمال وجود إبلاغ مالي احتيالي أو إلى سوء إستخدام الأصول. ويصمم المدقق إجراءات التدقيق لتقليل مخاطر عدم الكشف عن البيانات الكاذبة التي تثيرها عمليات الإحتيال والأخطاء الرئيسية للبيانات المالية المأخوذة كوحدة واحدة إلى مستوى منخفض بشكل مقبول. ويضع معيار التدقيق الدولي٢٤٠،"مسؤولية المدقق في إعتبار الإحتيال عند تدقيق البيانات المالية" لائحة بعوامل مخاطر الإحتيال التي يمكن أن ينبه وجودها إلى احتمال وجود الإحتيال. في بعض البلدان، وعندما يحدد المدقق أن دليل الإحتيال موجود، فإنه يطلب من المدقق الكشف عن هذه المعلومة لمراقب المصرف.

١٨. ولدى تنفيذ التدقيق لبيانات المصرف المالية، يدرك المدقق الخارجي أن المصارف تمتلك الخصائص التالية التي تميزها عموما عن معظم المشاريع التجارية الأخرى، والتي يأخذها المدقق بالحسبان لدى تقييم مستوى المخاطر الملازمة:-

- يكون في عهدتها كميات كبيرة من البنود النقدية، بما فيها الأدوات النقدية والقابلة للتداول، التي يجب حراسة الأمن الفعلي لها خلال نقلها وتخزينها. وفي عهدتها وتسيطر أيضاً على الأدوات القابلة للتدوال وأصول أخرى قابلة للنقل فورا بالشكل الإلكتروني. وخصائص السيولة لتلك البنود، تجعل المصارف معرضة للإختلاس والإحتيال. ولذا تحتاج المصارف إلى تأسيس إجراءات تشغيل رسمية، وقيود محددة بشكل واضح للإختيارات المختلفة وأنظمة رقابة داخلية صارمة.
- غالباً ما تشارك بعمليات تجارية تبدأ في منطقة قضائية معينة، تسجل في منطقة قضائية مختلفة ومع ذلك تدار في منطقة قضائية أخرى.
- تعمل غالباً بفعالية عالية ( بمعنى أن، نسبة رأس المال العامل إلى مجموع الأصول منخفض)، مما يزيد من تعرض المصارف للإحداث الإقتصادية المعاكسة ويزيد من مخاطر الفشل.

- لديها أصول يمكن أن تتغير بسرعة في القيمة ويكون من الصعب تحديد قيمتها غالبا. وتبعاً لذلك، قد يؤثر الإنخفاض البسيط نسبياً في قيمة الأصول بشكل ملحوظ على رأس المال الخاص بها وربما على ملاءتها التنظيمية.
- عموماً ما تشتق مقداراً ملحوظاً من دخلها من الودائع قصيرة الأجل (سواءً كانت مؤمنة أو غير مؤمنة). إن فقدان ثقة المودعين في إقتدار المصرف يمكن أن يسفر سريعاً عن أزمة سيولة.
- لديها واجبات إئتمانية فيما يتعلق بالأصول التي تحتفظ بها والتي تعود لأشخاص آخرين. وربما يثير هذا المسؤولية القانونية للإخلال بالثقة. لذا تحتاج المصارف إلى تأسيس إجراءات تشغيلية وضوابط رقابة داخلية مصممة لضمان تعاملها مع مثل تلك الأصول وفقا للبنود التي على أساسها تم نقل الأصول إلى المصرف فقط.
- تشارك بشكل كبير وبعمليات تجارية مختلفة يمكن أن تكون قيمتها ذات أهمية. وهذا يتطلب بالضرورة نظام محاسبي وأنظمة رقابة داخلية معقدة وانتشار واسع لإستعمال تقنية المعلومات.
- تعمل عادة من خلال شبكة من الفروع والأقسام المنتشرة جغرافيا. ويتطلب ذلك بالضرورة وجود للامركزية أكبر في السلطة، وهذا التوزيع في المهام المحاسبية والرقابية يجعل من الصعب المحافظة على ممارسات تشغيل وأنظمة محاسبية موحدة، خصوصا عندما تتجاوز شبكة الفرع الحدود الوطنية.
- يمكن المبادرة بالعمليات التجارية وإتمامها مباشرة بواسطة العميل دون أي تدخل من موظفي المصرف، على سبيل المثال من خلال الإنترنت أو الساحب الآلي (ATM).
- تفترض إلتزامات ذات أهمية غالبا دون أي تحويل مبدئي لإعتماد مالي فيما عدا، في بعض الحالات، دفع الرسوم. وقد تتضمن هذه الإلتزامات مذكرة قيود محاسبية فقط، وتبعاً لذلك يمكن أن يكون من الصعب اكتشاف وجودها.
- يتم تنظيمها بواسطة السلطات الحكومية والتي غالباً ما تؤثر متطلباتها التنظيمية على المبادئ المحاسبية التي تتبعها المصارف. وقد يكون لعدم الإمتثال للمتطلبات التنظيمية مثل متطلبات كفاية رأس المال العامل، انطباعاته على البيانات المالية للمصرف أو الإفصاحات فيها.
- قد تؤثر علاقات العميل التي ربما تكون مع المدقق، أو المساعدين، أو شركة التدقيق مع المصرف على استقلالية المدقق بطريقة لا تؤثر بها علاقات هذا العميل مع مؤسسات أخرى.
- لديها عموماً دخول حصري لأنظمة المقاصة والتسويات للشيكات وتحويلات الإدخارات، وعمليات تبديل العملات الأجنبية، وغيرها. وتكون جزء متمم أو تتصل بأنظمة التسويات

الوطنية والدولية وتبعاً لذلك يمكن أن تشكل مخاطر على نحو منتظم في البلدان التي تعمل بها.

- يمكنها أن تصدر وتتاجر بالأدوات المالية المعقدة، والتي يلزم تسجيل بعضها بقيمة عادلة في البيانات المالية. لذا فإنها تحتاج إلى تأسيس إجراءات تقييم ومخاطر إدارية مناسبة. وتعتمد فاعلية تلك الإجراءات على المنهجيات والنماذج الدقيقة التي تم إختيارها، وعلى الوصول إلى معلومات السوق الحالية والسابقة التي يمكن الإعتماد عليها، وعلى المحافظة على نزاهة البيانات.

١٩. والتدقيق المفصل لجميع العمليات التجارية التي أجراها المصرف لن يكون استهلاكا للوقت ومكلفا فقط، بل أيضاً غير عمليا. لذا يجعل المدقق الخارجي التدقيق معتمدا على تقييم المخاطر الملازمة للبيانات الكاذبة جوهرياً، وتقييم مخاطر الرقابة وفحص الضوابط الداخلية المصممة لمنع أو لإكتشاف وتصحيح البيانات الكاذبة فعلياً، وعلى الإجراءات الضخمة التي تم أداها إعتمادا على الفحص. وتشمل مثل تلك الإجراءات واحدا أو أكثر مما يلي: التفتيش، والملاحظة، والإستعلام والتثبيت، وإجراءات حسابية وتحليلية. ويعنى المدقق الخارجي بشكل خاص بقابلية إسترداد القروض وبالتالي قيمتها الدفترية، وبالإستثمارات والأصول الأخرى الظاهرة في البيانات المالية وكذلك بالتحديد والكشف الملائم لكل الإلتزامات المادية والإلتزامات، والشروط أو خلافها في البيانات المالية.

٢٠. وفي حين يكون المدقق الخارجي المسؤول الوحيد عن تقرير التدقيق وعن تحديد طبيعة، وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق، إلا أن القسم الأكبر من عمل التدقيق الداخلي يمكن أن يكون مفيدا للمدقق الخارجي لدى تدقيق البيانات المالية. لذا يقوم المدقق، كجزء من عملية التدقيق، بتقييم مهمة التدقيق الداخلي فيما يتعلق باعتقاد المدقق بأنها ستكون ذات علاقة بتحديد طبيعة، وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق.

٢١. ويشترط معيار التدقيق الدولي ٦١٠ "مراعاة عمل التدقيق الداخلي" على المدققين الخارجيين أن يأخذوا بالإعتبار أنشطة المدققين الداخليين وتأثيرهم، إذا وجد، على طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المدقق الخارجي. ويأخذ المدقق الخارجي بالإعتبار الوضع التنظيمي لمهمة التدقيق الداخلي، ونطاق وظيفتها، والكفاءة الفنية لأعضائها والإهتمام المهني الذي يمارسونه عند تقييم عمل الدائرة.

٢٢. يميل المدقق إلى الإشارة إلى تضمين رأيه في عمله. حيث يستخدم المدقق الحكم المهني في مجالات مثل:-

- تقييم المخاطر الملازمة والرقابة ومخاطر البيانات الكاذبة جوهرياً الناتجة عن الإحتيال والخطأ؛
- الوصول إلى قرار حول طبيعة، وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق؛
- تقييم نتائج تلك الإجراءات؛ و

- تقييم منطقية الأحكام والتقديرات التي قامت بها الإدارة عند تحضير البيانات المالية.

٢٣. ويخطط المدقق الخارجي التدقيق ويقوم به للحصول على تأكيد معقول أن البيانات الكاذبة في البيانات المالية للمصرف والتي، بشكل فردي أو كلي، هي جوهرية في العلاقة بالمعلومات المالية التي تقدمها تلك البيانات التي تم إكتشافها. وتقييم ما هو جوهري مسألة خاصة بالحكم المهني للمدقق، وتتأثر بالقرارات الإقتصادية التي سيأخذها مستخدمي البيانات المالية للمصرف على أساس تلك البيانات المالية. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار مادياً وعلى كل من المستوى الكلي للبيانات المالية بالعلاقة بأرصدة الشخص الحسابية، وتصنيفات العمليات التجارية والكشوفات. وقد تتأثر تلك المادية بإعتبارات أخرى كالمتطلبات القانونية والتنظيمية واعتبارات ذات علاقة بأرصدة وعلاقات حساب البيان المالي للشخص. وقد تسفر العملية عن مستويات تختلف ماديا، إعتمادا على نواحي البيانات المالية التي يتم اعتبارها. وبشكل مشابه، قد يختلف مستوى المادية التي يستخدمها المدقق عند الإبلاغ عن البيانات المالية عن المستوى المستخدم لدى عمل تقارير خاصة لمشرفي الأنشطة المصرفية.

٢٤. وعند تشكيل رأي حول البيانات المالية، ينفذ المدقق الخارجي إجراءات تم تصميمها للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية قد تم تحضيرها في كافة النواحي الجوهرية بالتوافق مع إطار محدد للإبلاغ المالي. ولا يضمن التدقيق الكشف عن كافة البيانات الكاذبة الجوهرية بسبب عوامل مثل استعمال الحكم، واستعمال الفحص، والقيود الملازمة للرقابة الداخلية وحقيقة أن الكثير من الأدلة المتوفرة للمدقق هي إقناعية أكثر منها حاسمة في طبيعتها. وتعتبر مخاطر عدم الكشف عن البيانات الكاذبة الجوهرية الناتجة عن الإحتيال أعلى من مخاطر عدم الكشف عن البيانات الكاذبة الجوهرية الناتجة عن الخطأ، ربما لأن الإحتيال يتضمن مخططات معقدة ومنظمة بعناية تم تصميمها لإخفائه، مثل التزييف، والإخفاق المتعمد في تسجيل العمليات التجارية أو سوء تمثيل متعمد يتم عمله للمدقق. وربما يكون إكتشاف مثل تلك المحاولات للإخفاء أكثر صعوبة عندما يترافق ذلك مع التواطؤ. وأكثر من ذلك، فإن مخاطر عدم اكتشاف المدقق بيانات كاذبة جوهريا ناتجة عن احتيال الإدارة هو أكبر بكثير من احتيال الموظف، لأن مجلس المدراء والإدارة غالباً ما يكونون في موقع يفترض نزاهتهم ويمكنهم تخطي إجراءات الرقابة الرسمية القائمة. لذا، يخطط المدقق ويؤدي عملية التدقيق بموقف الشك المهني، مدركا لإمكانية وجود الظروف التي تسبب بأن تكون البيانات المالية محرفة جوهرياً.

٢٥. وعندما يكتشف المدقق بيان كاذب جوهريا للبيانات المالية المأخوذة كوحدة كاملة، بما فيها استعمال سياسة محاسبية ملائمة أو تقييم أصل أو الإخفاق بالكشف عن معلومات أساسية، يطلب من الإدارة تعديل البيانات المالية لتصحيح البيان الكاذب. فإذا رفضت الإدارة القيام بالتصحيح يصدر عنه رأي متحفظ أو سلبي حول البيانات المالية. وقد يكون لمثل هذا التقرير

تأثير خطير على مصداقية وحتى إستقرار المصرف، لـذا تتخـذ الإدارة عـادة الخطـوات الضرورية لتجنب ذلك. وبالمثل، يصدر المدقق رأي متحفظ أو يحجب الرأي إذا لم تقم الإدارة بتزويده بكافة المعلومات أو التفسيرات التي يطلبها.

٢٦. وكجزء متمم لكن غير ملزم لعملية التدقيق، ينقل المدقق عادة معلومات معينـة إلـى الإدارة. وتتضمن هذه المعلومات بالعادة ملاحظات حول أمور مثل الضعف الجوهري فـي ضـوابط الرقابة الداخلية أو البيانات الكاذبة التي إسترعت انتباهه خلال عملية التدقيق، لكنهـا لا تكفـل تعديلاً على تقرير التدقيق (إما بسبب أداء إجراءات إضافية للتعـويض عـن الـضعف فـي الضوابط أو لأنه تم تصحيح البيانات الكاذبة في البيانات المالية أو لأنها غيـر جوهريـة فـي محتواها). وينقل المدقق الخارجي أيضاَ مـسائل الحوكمـة للأشـخاص المكلفـين بحوكمـة المصرف. وفي بعض البلدان، يقوم المدقق الخارجي أيضاَ، إما كجزء من المتطلبات التنظيمية أو بالإتفاق، بإعطاء تقرير طويل للإدارة أو لمراقب الأنشطة المصرفية حول مسائل معينة مثل بنية الأرصدة الحسابية أو محفظة القروض، والسيولة والإيرادات، والنسب الماليـة، وملائمـة أنظمة الرقابة الداخلية، وتحليل المخاطر المصرفية، أو الإمتثال للمتطلبات القانونية والرقابية.

٢٧. وفي بعض البلدان، يطلب من المدقق الخارجي أن يبلغ فورا مشرف الأنشطة المصرفية عـن أي حقيقة أو قرار عرضة لأن:-

- يشكل خرقاً جوهرياً للقوانين أو التنظيمات؛
- يؤثر على مقدرة المصرف على الإستمرار كمؤسسة تحقق الربح؛ أو
- يقود إلى تقرير معدل.

## دور مشرف الأنشطة المصرفية

٢٨. الهدف الرئيسي من المراقبة الحكيمة هو المحافظة على الإستقرار والثقة في النظـام المـالي، وبذلك التقليل من مخاطر فقدان المودعين والدائنين الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما يتم توجيه المراقبة نحو التأكد من الإمتثال للقوانين والتنظيمات التي تحكم المـصارف وأنـشطتها. وعلى أية حال، فإن التركيز في هذا البيان هو على النواحي الحكيمة لدور مـشرف الأنـشطة المصرفية.

٢٩. وتعتمد مراقبة الأنشطة المصرفية على نظام الترخيص، والذي يسمح للمشرفين بتحديد العـدد الذي يجب مراقبته، وللسيطرة على الدخول إلى النظام المصرفي. ومن أجل التأهل والإحتفـاظ برخصة مصرفية، يجب على المنشآت ملاحظة متطلبات حكيمة معينة. وهذه المتطلبات يمكـن أن تختلف من بلد إلى آخر في صفاتها الدقيقة؛ ويمكن تحديد بعضها في التنظيمات عن قـرب، وأخرى يمكن سحبها بشكل سريع مـع الـسماح للـسلطة الرقابيـة بمقيـاس متعقـل فـي

تفسيراتها.وعلى أية حال، فإن المتطلبات الأساسية التالية توجد عادة في معظم الأنظمة الرقابية لترخيص الأنشطة المصرفية:-

- يجب أن يكون لدى المصرف مساهمين ملائمين وأعضاء في المجلس (يتضمن هذا المتطلب النزاهة والصمود في مجتمع العمل بالإضافة إلى القوة المالية لجميع المساهمين الكبار).
- يجب أن تكون إدارة المصرف صادقة وأهلاً للثقة وأن تمتلك المهارات والخبرة المناسبة لإدارة المصرف بطريقة سليمة وحكيمة.
- يجب أن تتناغم مؤسسة المصرف وضوابط الرقابة الداخلية فيها مع خطط العمل والإستراتيجيات.
- يجب أن يكون لدى المصرف هيكل قانوني على نفس خط الهيكل التشغيلي.
- يجب أن يكون لدى المصرف رأس المال العامل الكافي لمواجهة المخاطر الملازمة لطبيعة وحجم أعماله.
- يجب أن يكون لدى المصرف سيولة كافية لمواجهة تدفق الأموال إلى الخارج.

٣٠. وغالباً ما يتم فرض المزيد والكثير من المتطلبات المفصلة، بما فيها أقل نسب عددية لملائمة رأس المال العامل للمصرف وسيولته. ومهما كان شكل التنظيمات مختصراً، إلا أن هدفها هو تحديد الشروط التي تضمن أن المصرف يقوم بأعماله بحكمة ولديه مصادر مالية ملائمة للتغلب على الظروف المعاكسة ويحمي المودعين من الخسارة.

٣١. ويوجد لدى معظم مشرفي الأنشطة المصرفية السلطة لمراجعة ورفض أي اقتراح لنقل ملكية ذات أهمية أو حصة مسيطرة في المصارف الموجودة والتي تخص أطراف أخرى.

٣٢. ويعتمد إجراء مراقبة الأنشطة المصرفية الجارية عادة على التوصيات والإرشاد. ولكن، يوجد تحت تصرف المشرفين سبلاً قانونية لإحداث إجراءات تصحيحية في حينها، وذلك عندما يخفق المصرف في تلبية متطلبات الحكمة، وتكون هناك انتهاكات للقوانين أو الأنظمة، أو عندما يواجه المودعين مخاطر خسائر كبيرة. وفي الظروف القصوى، ربما يكون للمراقب السلطة لإلغاء رخصة المصرف

٣٣. وإحدى أسس المراقبة الحكيمة هي ملائمة رأس المال العامل. حيث توجد في معظم البلدان الحدود الدنيا من الشروط الخاصة برأس المال العامل لدى تأسيس مصارف جديدة وتكون اختبارات ملائمة رأس المالي العامل عنصراً اعتيادياً في المراقبة الجارية. وتقترح لجنة بازل في الحزمة الإستشارية "توافق رأس المال العامل لإتفاقية بازل الجديدة" والتي أصدرتها في يناير (كانون الأول) ٢٠٠١، إطار ملائمة رأس المال المعتمد على ثلاثة دعائم إضافية: الحد الأدنى من متطلبات رأس المال العامل، وعملية مراجعة رقابية وإنتظام السوق.

- تحدد الدعامة الأولى، الحد الأدنى من متطلبات رأس المال العامل ثلاثة تصنيفات واسعة للمخاطر هي: مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.
- وتعتمد الدعامة الثانية، عملية المراجعة الرقابية، على المبادئ التالية: يجب أن يكون للمصرف إقتدار كافي في العلاقة مع أنواع المخاطر ويجب أن يكون لدى المشرفين القدرة على الطلب من المصارف الإحتفاظ بالحد الأدنى من رأس المال الفائض. ويجب على المصرف أن يقيم داخلياً كفاية رأس المال العامل لديها على أساس مستمر وإعتماداً على صفات المخاطر الحالية والمستقبلية وعلى المشرفين أن يراجعوا الإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال العامل للمصرف. وأخيراً، على المشرفين أن يتدخلوا مبكراً، آخذين في الإعتبار طبيعة السيولة النسبية لمعظم أصول المصرف وخياراتها المحدودة في زيادة رأس المال العامل بسرعة.
- وتعزز الدعامة الثالثة، انتظام السوق، ودور المشاركين في السوق بتشجيع المصارف على الإحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال العامل. وبهذا الخصوص، على المصارف أن تكشف عن المعلومات النوعية والكمية الخاصة برأس المال العامل لديها وأنواع المخاطر.

٣٤. تخضع المصارف لمخاطر متنوعة. ويعمل المراقبون على مراقبة وربما تحديد نطاق مخاطر الأنشطة المصرفية، مثل مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق (بما فيها مخاطر الفائدة وتبادل العملات الأجنبية)، مخاطر السيولة والتمويل، مخاطر التشغيل، مخاطر قانونية ومخاطر تتعلق بالسمعة. ويحاول المشرفين بشكل متزايد، تطوير أنظمة قياس ربما تلتقط نطاق الكشف لتحديد المخاطر (على سبيل المثال، المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة). وغالبا ما تشكل هذه الأنظمة الأساس لضوابط معينة أو حدود على التصنيفات المختلفة للمخاطرة.

٣٥. وأكثر مخاطر الأنشطة المصرفية أهمية، فيما يتعلق بممارسات الخسائر السابقة، هي مخاطر عدم موافقة العميل أو الجهة المعارضة على التسوية بشأن الإلتزام للقيمة المضافة، سواءً في الوقت المحدد أو في أي وقت آخر بعد ذلك (يشار إليها أحياناً بمخاطر الإئتمان). ولا يكون دور مشرف الأنشطة المصرفية فرض سياسات الإقراض للمصرف، إنما من المهم أن يكون على ثقة بأن المصرف قد تبنى نظام سليم لإدارة مخاطر الإئتمان. كما يقيم المراقب فعالية سياسات وممارسات المصرف في تقييم نوعية القرض. ويسعى المراقب لأن يكون مقتنعاً بأن الأساليب المستعملة والأحكام التي إتخذتها الإدارة لحساب المخصصات التي ينتج عنها مقدار متراكم من المخصصات الخاصة والعامة تكون كافية لإمتصاص خسائر الإئتمان المتوقعة، على أساس فترات زمنية، بالتوافق مع السياسات والإجراءات الملائمة. كما يسعى المراقب، بالإضافة إلى ذلك، إلى التأكد بأن مخاطر الإئتمان منوعة بشكل كاف بواسطة القوانين للحد من المخاطرة، سواءً كانت بلغة المقترضين المختلفين أو القطاعات الصناعية أو التجارية أو بلدان معينة أو مناطق إقتصادية.

٣٦. وبالرغم من صعوبة التقييم، إلا أن نوعية قروض المصرف بالإضافة إلى أصول أخرى هي أحد أكثر المحددات خطورة لظرفها المالي. ووفقاً لذلك، يكون التقييم الدقيق والحكيم للأصول ذو أهمية كبرى للمشرفين لأن له مغزى مباشر في قرار مقدار رأس المال العامل للمصرف الذي تم الإبلاغ عنه. وكما تمت الإشارة سابقاً، يستخدم رأس المال العامل على نطاق واسع

على أنه المعيار الرقابي الذي تقاس على أساسه المخاطرة أو يتم تحديدها. وفي حين أن التقييم اللائق للأصول هو أحد المسؤوليات الأساسية للإدارة، إلا أنه غالباً ما تتضمن عملية التقييم هذه حكما جديراً بالإعتبار. وبشكل عام، ما لم يؤدي المراقب تقييمه الخاص لهذه العملية لتحديد دقتها وامتثالها للسياسات والإجراءات الموثقة، فسيعتمد المراقب بشكل كبير على حكم الإدارة للتقييم اللائق للأصول وعلى حقيقة أن التقييمات التي تظهر في البيانات المالية قد خضعت لعملية التدقيق الخارجي.

٣٧. ويعلق المشرفون أهمية كبرى على حاجة المصارف لتنفيذ ضوابط رقابة داخلية ملائمة لطبيعة ونطاق ومستوى أعمالها. كما إن الهدف من ضوابط الرقابة الداخلية هو المساعدة على تحقيق أهداف الإدارة التي منها التأكد، بشكل عملي، من الإجراء الصحيح والكفوء لأعمالها، بما في ذلك التمسك بالسياسات، وحماية الأصول، ومنع وإكتشاف الإحتيال والخطأ، ودقة واكتمال القيود المحاسبية، والتحضيرات الزمنية للمعلومات المالية المعتمد عليها.

٣٨. ولقد ساهم تطوير أنظمة معلومات كمبيوتر الزمن الحقيقي المعقدة على تحسين إمكانية المراقبة بشكل كبير، لكنها من جهة أخرى جلبت معها المخاطر الإضافية التي تنشأ عن احتمالات أعطال الكمبيوتر أو الإحتيال. كما ساهم ذلك على التعريف بالتجارة الإلكترونية وإدخال مخاطر جديدة ومتطلبات ذات أهمية، وبالتالي، ضوابط رقابية إضافية.

٣٩. والمراقبون معنيون بالتأكد من أن نوعية الإدارة هي كافية لطبيعة ونطاق مؤسسة العمل. وفي البيئات التنظيمية التي يجري فيها تنفيذ التفتيش في الموقع بإنتظام، يتسنى للفاحصين فرصة ملاحظة إشارات عجز الإدارة. وفي مكان آخر، يقوم المراقب عادة بالترتيب لإجراء مقابلات مع الإدارة على نحو منتظم، وملاحقة فرصاً أخرى لمصادر معلومات خاصة حيثما تنشأ. ومهما كانت طبيعة البيئة التنظيمية، يحاول المراقب أن يستخدم تلك الفرص ليفهم خطط واستراتيجيات الإدارة في العمل وكيف تتوقع إنجازها. وبشكل مشابه، يسعى المراقب لإكتشاف ما إذا كان المصرف مجهزاً على نحو لائق لتنفيذ مهامه بلغة المهارات والكفاءة التي يتمتع بها موظفيه والمعدات والتسهيلات الموجودة تحت تصرفه. وتساعد المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر المعلومات الخاصة تلك مع الإدارة، المراقب على تكوين رأي حول كفاءة الإدارة.

٤٠. وتتطلب المراقبة الفعالة جمع وتحليل المعلومات حول المصارف التي تتم مراقبتها. فعلى سبيل المثال، يقوم المراقبون بجمع ومراجعة وتحليل التقارير الحكيمة والعوائد الإحصائية من المصارف. وهذا يتضمن البيانات المالية الأساسية بالإضافة إلى قوائم داعمة توفر مزيداً من التفاصيل. وتستخدم هذه التقارير لفحص التقيد بمتطلبات حكيمة معينة بالإضافة إلى أنها توفر الأساس للمناقشات مع إدارة المصرف. ويمكن أن تحدد المراقبة التي تتم عن بعد مشاكل

محتملة، وخاصة في الفترة ما بين عمليات التفتيش في الموقع، حيث توفر بذلك اكتشافا مبكراً وتعزز إجراءات التصحيح قبل أن تصبح المشاكل أكثر خطورة.

٤١. ويجب أن يكون لدى المشرفين وسائل لجعل المعلومات التي يتلقونها شرعية إما من خلال عمليات التفتيش في الموقع أو بإستخدام المدققين الخارجيين. والعمل في الموقع، سواءً تم إنجازه من قبل الكادر الخاص بمراقب الأنشطة المصرفية أو تفويضه من قبل المراقب ليقوم به المدققين الخارجيين، قد بنيَ بهدف توفير تحقق مستقل لوجود أنظمة رقابة داخلية ملائمة تلبي المعيار الذي انتدبه المراقب في المصارف المختلفة وأيضا إذا ما كانت المعلومات التي وفرتها المصارف موضع ثقة.

٤٢. ولتعزيز إدراكها لرقابة المؤسسة المصرفية وأنظمة التشغيل فيها، تلتقي بعض السلطات الرقابية على نحو دوري مع لجنة تدقيق المصرف أو مجلس المدراء. وهذا يوفر فرصة للجنة التدقيق أو لمجلس المدراء لمناقشة أية إهتمامات يمكن أن توجد تتعلق بإدارة المصرف وتمكّن المراقب من تكوين رأي بالنسبة لفاعلية لجنة التدقيق.

٤٣. ويهتم مشرفي الأنشطة المصرفية بالتأكد من أن جميع العمل الذي تم أداءه بواسطة المدققين الخارجيين قد تم تنفيذه بواسطة مدققين هم:-

- مرخصون بشكل لائق وفي موقف جيد؛
- يمتلكون الخبرة والكفاءة المهنية ذات العلاقة؛
- يخضعون لبرنامج تأكيد جودة؛
- مستقلون فعلياً وظاهرياً عن المصرف الذي يتم تدقيقه؛
- موضوعيون وحياديون؛ و
- يمتثلون لأية متطلبات أخلاقية قابلة للتطبيق[٥].

٤٤. وفي بعض البلدان، توجد لدى مشرف الأنشطة المصرفية نفوذ قانوني على تعيين المدققين الخارجين، مثل الحق بالموافقة أو النقل، والحق بتفويض تدقيق مستقل. والمقصود بذلك النفوذ هو ضمان أن المدققين الخارجيين الذين يعينهم المصرف لديهم الخبرة والمصادر والمهارات اللازمة في تلك الظروف. وعندما لا توجد أسباب واضحة لتغيير المدقق الخارجي، يتحقق المراقبون أيضاَ عادة من الظروف التي جعلت المصرف يحجم عن إعادة تعيين المدقق.

٤٥. وتوجد لدى المشرفين مصلحة جلية بضمان وجود معايير عالية لدى إجراء عملية تدقيق للمصرف. وأكثر من ذلك، فإن ما يقلقهم بدرجة كبيرة هو إستقلالية المدقق الخارجي الذي

[٥] يمتثل المدقق للمعايير الأخلاقية الوطنية ذات العلاقة و"*القواعد الأخلاقية لمهنة المحاسبة*" التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين ( القواعد).

يؤدي تدقيقا لمصرف، ويوفر بالإضافة إلى ذلك أنواعاً معينة من الخدمات لا تتعلق بعملية التدقيق. ووفقا لذلك، فإنهم يسعون إلى المحافظة على صلات وثيقة مع هيئات التدقيق المهنية الوطنية من أجل مخاطبة مسائل ذات إهتمام متبادل.

## العلاقة ما بين مشرف الأنشطة المصرفية والمدقق الخارجي للمصرف

٤٦. توجد لدى كل من مشرفي الأنشطة المصرفية والمدقق الخارجي اهتمامات مكملة لبعضها البعض وتتعلق بنفس المسائل، على الرغم من إختلاف التركيز على تلك الإهتمامات:-

- الإهتمام الأساسي لمراقب الأنشطة المصرفية هو المحافظة على إستقرار النظام المصرفي وتعزيز سلامة ومتانة المصارف المختلفة من أجل حماية مصالح المودعين. لذا، فهو يراقب قابلية المصارف الحالية والمستقبلية على النمو وإستخدام البيانات المالية الخاصة بهم في تقييم ظروفهم وأدائهم. من الجهة الأخرى، يهتم المدقق الخارجي مبدئيا بالإبلاغ عن البيانات المالية للمصرف على نحو عادي سواءً لمساهمي المصرف أو لمجلس المدراء. ولدى القيام بذلك، ينظر المدقق في ملائمة إستخدام الإدارة لفرضية الإستمرارية للمنشأة. وينظر المدقق في فترة التقييم التي تستخدمها الإدارة وعندما تكون تلك الفترة أقل من ١٢ شهراً من تاريخ الميزانية العمومية، فإنه يطلب من الإدارة تمديد فترة التقييم إلى ١٢ شهراً على الأقل من تاريخ الميزانية العمومية. فإذا رفضت الإدارة القيام بذلك، يتطلب معيار التدقيق ٥٧٠، "إستمرارية المنشأة" من المدقق أن ينظر في الحاجة لتعديل تقرير التدقيق نتيجة القيود على عمله. كما يستعلم من الإدارة لمعرفة الأحداث أو الظروف التي هي أبعد من فترة التقييم التي استخدمتها الإدارة، والتي يمكن أن تلقي بظلال الشك على قدرة المصرف على الإستمرار كمنشأة ناجحة.

- ويعنى مشرف الأنشطة المصرفية بالمحافظة على نظام رقابة داخلي متين كأساس لإدارة آمنة وحكيمة لأعمال المصرف. وفي معظم الحالات، يهتم المدقق الخارجي بتقييم ضوابط الرقابة الداخلية لتحديد درجة الإعتماد التي يجب أن توضع على النظام لدى تخطيط وأداء عملية التدقيق.

- ويجب أن يكون مشرف الأنشطة المصرفية مقتنعاً أن كل مصرف يحافظ على قيود كافية تم تحضيرها بالتوافق مع سياسات وممارسات محاسبية ثابتة على مبدأ ليتمكن المراقب من تخمين الحالة المالية للمصرف وقابلية تحقيق أعماله للربح، وأن المصرف ينشر أو يتيح على نحو منتظم البيانات المالية التي تعكس بصدق حالته. ويهتم المدقق الخارجي بأنه تتم صيانة القيود المحاسبية الكافية والتي يمكن الإعتماد عليها بشكل وافي من أجل تمكين

المنشأة من تحضير البيانات المالية التي لا تحتوي على بيانات كاذبة جوهرياً وبذا يتمكن المدقق الخارجي من إبداء الرأي حول تلك البيانات.

٤٧. وعندما يستخدم مشرف الأنشطة المصرفية البيانات المالية المدققة في سير الأنشطة الإشرافية، فإنه يحتاج لأن يضع العوامل التالية في اعتباره:-

- لا تكون الإحتياجات الإشرافية عادة هي الهدف الأساسي الذي من أجله يتم تحضير البيانات المالية.
- يتم تصميم عملية التدقيق بالتوافق مع معايير التدقيق الدولية لتوفير تأكيد معقول أن البيانات المالية المأخوذة كوحدة واحدة خالية من البيانات الكاذبة جوهرياً.
- إن أهمية السياسات المحاسبية المستخدمة في التحضير للبيانات المالية كأطر إبلاغ مالية تتطلب ممارسة الحكم عند تطبيقها ويمكن أن تسمح بخيارات في سياسات معينة أو في كيفية تطبيقها.
- تتضمن البيانات المالية معلومات تستند على أحكام وتقديرات اتخذتها الإدارة وفحصها المدقق.
- يمكن أن يتأثر الوضع المالي للمصرف بأحداث لاحقة للفترة التي تم فيها تحضير البيانات المالية.
- لا يستطيع المراقب الإفتراض أن تقييم المدقق للضوابط الداخلية من أجل أهداف عملية التدقيق سوف يكون بالضرورة كافياً للأهداف التي من أجلها يحتاج المراقب تقييماً، وفي ضوء الأهداف المختلفة التي من أجلها يتم تقييم واختبار الضوابط الداخلية من قبل المراقب والمدقق.
- ربما لا تكون الضوابط والسياسات المحاسبية التي يأخذها المدقق الخارجي بعين الإعتبار هي نفسها التي يستخدمها المصرف عند تحضير المعلومات لمراقب الأنشطة المصرفية.

٤٨. ومع ذلك، هناك العديد من المجالات التي يكون فيها عمل مشرف الأنشطة المصرفية والمدقق الخارجي مفيد كل منهما للآخر. ويمكن أن توفر الإتصالات بين المدققين والإدارة والتقارير الأخرى التي قدمها المدققين للمشرفين رؤى ذات قيمة لنواحي عديدة من عمليات المصرف. والجاري في العديد من البلدان أن تكون مثل تلك التقارير متاحة للمشرفين.

٤٩. وبشكل مشابه، يمكن أن يحصل المدققين الخارجيين على رؤى مفيدة من المعلومات التي تأتي من مشرف الأعمال المصرفية. وعندما يحدث تفتيش إشرافي أو مقابلة إدارية، يتم عادة إيصال الإستنتاجات المأخوذة من التفتيش أو المقابلة إلى المصرف. ويمكن أن تكون هذه الإتصالات ذات فائدة للمدققين بقدر ما توفر تقييماً مستقلاً في مجالات مهمة مثل كفاية مخصصات خسائر القروض وتركز الإهتمام على مجالات معينة من الإهتمام الإشرافي. وربما تطور السلطات

الإشرافية نسباً أو إرشادات تكون متاحة للمصارف أو يمكن أن تساعد المدققين في أداء المراجعات التحليلية.

٥٠. ولدى التواصل مع الإدارة، يدرك كل من مشرفي الأعمال المصرفية والمدققين الخارجيين الفوائد التي يمكن أن تنساب لكل منهما من معرفة الأمور التي تتضمنها تلك الإتصالات. لذا فإنه من المفيد أن تكون طبيعة تلك الإتصالات كتابية، لتشكل جزءاً من قيود المصرف ليستطيع الطرف الآخر الوصول إليها.

٥١. ولمراعاة ما يقلق الطرفين فيما يخص سرية المعلومات التي تم الحصول عليها أثنا تنفيذ مهامهم ذات العلاقة، فمن الطبيعي أنه عندما تصبح تلك الإتصالات بين مشرف الأنشطة المصرفية والمدقق الخارجي ضرورية، أن تكون إدارة المصرف حاضرة أيضاً أو يتم إبلاغها على الأقل. وينصح بأخذ الإجراءات في حينها وعلى نحو ملائم لكي لا يتحمل المدققين الخارجيين المسؤولية عن المعلومات التي تم كشفها بنية حسنة للسلطات الإشرافية بالتوافق مع القوانين والتنظيمات المطبقة. ويمكن أن تأخذ تلك الإجراءات شكل مبادرات قانونية أو يمكن أن تكون اتفاقية بين المصرف وإدارته والمدقق الخارجي والسلطة الإشرافية. وهذا بالذات صحيحاً عندما يكون يساهم وجود الإدارة على الوصول إلى تسوية في النقاش، على سبيل المثال، عندما يعتقد المدقق أن الإدارة متورطة في سلوك إحتيالي.

٥٢. ويحدد معيار التدقيق الدولي٢٦٠" الإتصالات بشأن أمور التدقيق مع المكلفين بالحوكمة" مسائل ذات فوائد للحوكمة ويطلب من المدققين أن ينقل تلك المسائل على أساس زمني لهؤلاء المكلفين بالحوكمة[٦]. وتتضمن مسائل التدقيق ذات الفوائد للحوكمة تلك الأمور التي إسترعت

---

[٦] تتضمن تلك المسائل عادة:-

- المنهج العام والنطاق الكلي لعملية التدقيق، بما في ذلك أية قيود متوقعة ضمن ذلك أو أية متطلبات إضافية؛
- الخيارات أو التغيرات في السياسات والممارسات المحاسبية المهمة، أو التي لها تأثير مادي على بيانات المنشأة المالية؛
- التأثير المحتمل على البيانات المالية نتيجة لمخاطر وكشوفات ذات أهمية مثل الدعاوى القضائية المعلقة، والتي يطلب الكشف عنها في البيانات المالية؛
- تعديلات عملية التدقيق، سواءً تم تسجيلها أم لا من قبل المنشأة والتي يمكن أن يكون أو ربما يكون لها تأثير ملحوظ على البيانات المالية للمنشأة؛
- شكوك جوهرية ذات العلاقة بالأحداث والظروف التي قد تلقي بظلال الشك الملحوظ على قدرة المنشأة على الإستمرار كمنشأة مستمرة ناجحة؛
- الخلافات مع الإدارة حول أمور يمكن أن تكون، فردياً أو جماعياً ذات شأن على البيانات المالية للمنشأة أو تقرير التدقيق. وتتضمن هذه الإتصالات الإعتبار ما إذا تم حل المسألة أم لا وأهمية المسألة؛
- التعديلات المتوقعة على تقرير المدقق؛
- مسائل أخرى تضمن العناية من هؤلاء المكلفين بالحوكمة، مثل الضعف المادي في ضوابط الرقابة الداخلية، الشكوك المتعلقة بنزاهة الإدارة وتورط الإدارة بالإحتيال؛ و
- أية أمور أخرى متفق عليها في بنود الاتفاقية.

انتباه المدقق كنتيجة لأداء عملية التدقيق. ولا يطلب من المدقق أثناء إجراء عملية تدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، أن يصمم إجراءات من أجل الهدف المعين لتحديد المسائل ذات الفوائد للحوكمة. ومن المحتمل أن تكون أمور تدقيق معينة ذات فائدة للحوكمة هي نفسها ذات فائدة لمشرفين الأنشطة المصرفية، وبالذات حيث يمكن أن تتطلب تلك المسائل إجراءاً سريعاً من المشرف. وعندما يتطلب الإطار الإشرافي والقانوني أو التنظيمي أو الإتفاق الرسمي أو البروتوكول ذلك، ينقل المدقق مثل تلك المسائل إلى مشرف الأنشطة المصرفية على أساس زمني. وفي الحالات التي لا توجد فيها مثل تلك المتطلبات أو الإتفاقيات أو البروتوكولات، يشجع المدقق إدارة المصرف أو هؤلاء المكلفين بالحوكمة على نقل المسائل التي ربما تكون بتقدير المدقق ذات فائدة ملحة لمراقب الأنشطة المصرفية[٧]. وزيادة على ذلك، حتى وإن لم يكن هناك متطلبات للقيام بذلك، يأخذ المدقق بعين الإعتبار نقل مثل تلك المسائل إلى مشرف الأنشطة المصرفية عندما لا تقوم بذلك الإدارة أو المكلفين بالحوكمة. وفي مثل هذه الظروف يأخذ المدقق بعين الإعتبار إذا ما كانت القوانين تحميه عندما تتم مثل تلك الإتصالات.

٥٣. فيما يلي نماذج لأمور مختلفة يمكن أن تسترعي انتباه المدقق وأن تتطلب إجراءاً عاجلاً من قبل مشرف الأنشطة المصرفية:-

- معلومات تشير إلى الإخفاق في إنجاز واحد من متطلبات ترخيص المصرف.
- تناقض خطير ضمن هيئة صنع القرار، أو المغادرة غير المتوقعة لمدير يقوم بمهمة رئيسية.
- معلومات ربما تشير إلى خرق مادي للقوانين والتنظيمات أو لنظام الشركة الأساسي أو الميثاق أو الأنظمة الداخلية.
- نية المدقق بالإستقالة أو نقله من المكتب.
- تغييرات مادية معاكسة في مخاطر أعمال المصرف ومخاطر محتملة منظورة.

وفي كثير من الحالات ينقل المدقق هذه الأمور أيضاَ للمكلفين بالحوكمة.

[٧] المتطلبات الواضحة التي تتعلق بنقل المدقق إلى مشرف الأنشطة المصرفية قائمة حاليا في العديد من البلدان سواءً عن طريق القانون أو بواسطة متطلبات رقابية أو بالإتفاق الرسمي أو البروتوكول. وهذا للمصلحة المتبادلة لكل من المدققين ومشرفو الأنشطة المصرفية. وفي البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه المتطلبات يتم تشجيع مشرفو الأنشطة المصرفية والهيئات المحاسبية على الأخذ بالإعتبار المبادرات أو الدعم للإجراءات المناسبة بهذا الخصوص.

٥٤. وفي العديد من البلدان، ينفذ المدقق الخارجي مهمات معينة أو يصدر تقارير خاصة وفقاً للأنظمة أو بطلب من مشرف الأنشطة المصرفية لمساعدته على تصريف مهامها الإشرافية. ويمكن أن تتضمن هذه الواجبات الإبلاغ في حالات:-

- الإمتثال لظروف الترخيص؛
- كفاية أنظمة صيانة المحاسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية؛
- الطريقة التي يستخدمها المصرف لتحضير التقارير لمراقب الأنشطة المصرفية تكون ملائمة والمعلومات التي تتضمنها هذه التقارير والتي يمكن أن تحتوي على نسب معينة من الأصول إلى الإلتزامات ومتطلبات حكيمة أخرى تكون دقيقة؛
- تعتمد المؤسسة بشكل كافي على المعايير التي توفرها السلطات الإشرافية؛
- يتم الإمتثال للقوانين والتنظيمات؛ و
- يتم التمسك بسياسات محاسبية ملائمة.

٥٥. ويتعاون مشرفو الأنشطة المصرفية والمدققين الداخليين والخارجيين معا لجعل مساهماتهم في العملية الإشرافية أكثر كفاءة وفاعلية. ويجعل التعاون الإشراف أكثر فاعلية في الوقت الذي يتيح به لكل جهة التركيز على مسؤولياتها الخاصة. وفي بعض البلدان يمكن أن يعتمد التعاون على الإجتماعات الدورية للمشرفين والمدققين الداخليين والخارجيين.

## مطالب إضافية للمدقق الخارجي ليساهم في العملية الإشرافية

٥٦. يجب أن يكون العمل بطلب المراقب لمدقق خارجي يساعد في مهام إشرافية معينة، في محتوى الإطار المحدد جيداً الذي تم وضعه في القانون المطبق أو الإتفاقية التعاقدية بين المصرف والمراقب. وربما تكون هذه المطالب في بعض الحالات موضوعاً لإتفاقية منفصلة. وفي هذه الحالة، يجب تأسيس المعايير التالية.

٥٧. أولاً، يجب أن تبقى المسؤولية الأساسية لتزويد مشرف الأنشطة المصرفية بالمعلومات الكاملة والدقيقة ضمن إدارة المصرف. إن دور المدقق الخارجي هو الإبلاغ عن تلك المعلومات أو تطبيق إجراءات محددة. وبالمثل لا يفترض المدقق أية مسئوليات إشرافية، لكن لدى توفير هذا التقرير، يتمكن المراقب من إصدار أحكام أكثر فاعلية حول المصرف.

٥٨. ثانياً، من الضروري وقاية العلاقة العادية بين المدقق الخارجي والمصرف الذي يتم تدقيقه. فإذا لم يكن هناك متطلبات قانونية أو اتفاقيات تعاقدية تحكم عمل المدقق الخارجي، فإن كافة المعلومات التي تنساب بين مشرف الأنشطة المصرفية والمدقق يتم توجيهها نموذجياً في قنوات تتخلل المصرف ما عدا في الظروف الإستثنائية. لذا، يطلب مشرف الأنشطة المصرفية من

المصرف أن يرتب للحصول على المعلومات التي يريدها من المدقق وسوف تحال مثل تلك المعلومات للمراقب من خلال المصرف. وأية لقاءات بين المدقق الخارجي ومراقب الأنشطة المصرفية سوف يحضرها ممثلي المصرف وستطلب موافقة المصرف قبل أن يرسل المدقق نسخ من الإتصالات إلى الإدارة وتقارير أخرى للمراقب[٨]، ما عدا كما ورد في الفقرات ٥١،٥٢ أعلاه.

٥٩. ثالثاً، قبل إتمام أية ترتيبات مع مشرف الأنشطة المصرفية، يأخذ المدقق الخارجي بعين الإعتبار ما إذا يمكن إثارة أية تعارض في المصالح. وإذا حدث ذلك، يجب حل هذه المسائل بطريقة مرضية قبل البدء بالعمل، وعادة عن طريق الحصول على الموافقة المسبقة لإدارة المصرف لأخذ المهمة.

٦٠. رابعاً، يجب أن تكون المتطلبات الإشرافية معينة ومحددة بشكل واضح في العلاقة مع المعلومات المطلوبة. وهذا يعنى أن المراقب يحتاج، بقدر الإمكان، إلى وصف المعايير التي يمكن مقابلها قياس أداء المصرف، ليتمكن المدقق من الإبلاغ ما إذا تم تحقيقها أم لا. وإذا، على سبيل المثال، تم طلب معلومات حول نوعية أصول القروض، عندها يحتاج المراقب لتحديد المعايير التي يجب أن تستخدم في تصنيف القروض وفقا لفئة المخاطر. وبشكل مشابه، حيثما أمكن ذلك، يجب التوصل إلى صيغة تفاهم ما بين مشرف الأنشطة المصرفية والمدققين الخارجيين فيما يخص المفهوم المادي.

٦١. خامساً، يجب أن تكون المهام التي يطلب مشرف الأنشطة المصرفية أداءها من المدقق الخارجي في حدود كفاءة الأخير، من الناحية الفنية والعملية. وربما يطلب من المدقق، على سبيل المثال، أن يقيم نطاق مخاطرة المصرف لمستدين معين أو بلد. وعلى أية حال، دون وجود إرشاد واضح ومحدد، لن يكون المدقق في موقف الحكم ما إذا كانت أية مخاطرات معينة فيها إفراط. كما أن عمليات التدقيق تتم على فترات وليس بشكل مستمر فمن غير المعقول، على سبيل المثال، أن نتوقع من المدقق أن يقوم بتنفيذ تقييم كامل للضوابط الداخلية أو لمراقبة امتثال المصرف بكل القواعد الإشرافية بالإضافة إلى العمل اللازم لإجراء التدقيق إلا من خلال برنامج مستمر من العمل خلال فترة زمنية محددة.

٦٢. سادساً، يجب أن يكون هناك أساس منطقي لعمل المدقق الخارجي من أجل مشرف الأنشطة المصرفية. وهذا يعنى أنه ماعدا في ظروف خاصة يجب أن يكون العمل إضافيا لعمل التدقيق المنتظم ويمكن أداءه بشكل إقتصادي أو سرعة أكثر من المراقب، سواءً بسبب مهارات المدقق المتخصصة أو لتجنب التطابق عن طريق ذلك.

[٨] توفر العديد من المصارف نسخا من اتصالات المدقق الخارجي إلى الإدارة وتقارير أخرى خاصة مباشرة إلى مشرف الأنشطة المصرفية.

٦٣. وأخيراً، يجب حماية نواحي معينة من السرية، وبالذات سرية المعلومات التي تم الحصول عليها بواسطة المدقق الخارجي من خلال علاقات مهنية مع عملاء تدقيق آخرين وليست متاحة للمصرف أو للجمهور.

٦٤. وتعتمد الطريقة التي بها يمكن توسيع دور المدقق على طبيعة البيئة الإشرافية المحلية. على سبيل المثال إذا اتبع مشرف الأنشطة المصرفية منهجاً فاعلاً، بالإضافة إلى تفتيش متكرر وصارم، فإن المساعدة التي يمكن أن تطلب من المدقق الخارجي ستكون عادة في حدها الأدنى. ومن جهة أخرى، إذا كان هناك تاريخا لإشراف مباشر بدرجة أقل، تعتمد مبدئيا على تحليل المعلومات المبلغ عنها عن طريق إدارة المصرف، بشكل معارض للتفتيش، أو إذا كانت المصادر الإشرافية محدودة، يمكن أن يستفيد المشرف من المساعدة التي يستطيع المدقق الخارجي تقديمها بتوفير تأكيد على المعلومات التي تم الحصول عليها.

٦٥. على أية حال، تمارس العديد من البلدان حاليا، منهجاً إشرافياً يتضمن عناصر تفتيش وتحليل المعلومات المبلغ عنها. وفيما يتجه المصرف نحو التعقيد، يبدو التفتيش أكثر فأكثر إلحاحا بلغة المصادر الإشرافية. ويتم بهذا إجبار العديد من السلطات الإشرافية التي تمارس التفتيش في الموقع إلى الإعتماد بشكل أكبر على المعلومات المبلغ عنها، وإلى الإتجاه إلى المدقق الخارجي لطلب المساعدة في تلك المجالات التي تكون فيها مهارات المدقق بالذات مناسبة.

٦٦. وعندما اعتمد مراقبو الأنشطة المصرفية في السابق على تحليلهم للعوائد الحكيمة فقط، وجدواً أن هناك درجة معينة من الفحص على الموقع تمثل عنصر وقاية مرغوب. لذا يعتمد المراقبون في هذه البلدان أكثر من ذي قبل على المدققين الخارجيين لمساعدتهم عن طريق أداء مهام معينة (أنظر الفقرة ٥٤).

٦٧. وفي تلك البلدان حيث كانت الإتصالات ما بين المدققين الخارجين ومشرفي الأنشطة المصرفية وثيقة لفترة طويلة من الزمن، نشأت روابط من الثقة المتبادلة ومكنت الممارسة الممتدة من التعاون كل من الطرفين على الإستفادة من عمل الآخر. وتشير الممارسات في تلك البلدان إلى أن تعارض المصالح الذي يمكن أن يلاحظه المدققين كحاجر أمام التعاون الوثيق مع المشرفين يفترض درجة أقل من الأهمية في الممارسة ولا يمثل عائقا أمام حوار مثمر.

## الحاجة إلى الحوار المستمر ما بين مشرفي الأنشطة المصرفية ومهنة المحاسبة

٦٨. إذا أراد مراقبو الأنشطة المصرفية الإستفادة من عمل المدققين الخارجيين على أساس مستمر، يجب على المشرفين بحث المجالات الحديثة من الأمور الإشرافية مع مهنة المحاسبة كوحدة كاملة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال المناقشات الدورية على المستوى الوطني ما بين السلطات الإشرافية وهيئات المحاسبة المهنية. وقد تغطي مثل تلك المناقشات مجالات الإهتمام المتبادل. وإذا تسنى للمدققين الحصول على فهم واضح قدر الإمكان حول علم وموقف السلطات

الإشرافية عن تلك الأمور، فإن ذلك يساعدهم بشكل معقول عند اتخاذ الأحكام الشكلية. وأثناء سير مثل تلك المناقشات، يجب أن يكون لدى المدققين الفرصة للتعبير عن وجهات نظرهم حول السياسات المحاسبية ومعايير التدقيق بشكل عام وعن إجراءات التدقيق المحددة بشكل خاص. وهذا يساهم في تحسين المعيار العام لتدقيق البيانات المالية للمصرف. وينصح شركاء المصرف الصناعيين أن يشتركوا في مناقشات تلك المواضيع، على سبيل المثال، من خلال رئيس مهمة التدقيق الداخلي، لضمان أن وجهات نظر جميع الأطراف قد تم أخذها بالحسبان.

٦٩. ويمكن أن تتضمن المناقشات بين مشرفو الأنشطة المصرفية وهيئات المحاسبة المهنية بشكل مفيد قضايا تدقيق هامة ومشاكل محاسبية حديثة، مثل الأساليب المحاسبية المناسبة للأدوات المطورة حديثا ونواحي أخرى من الإبتكار والتوريق المالي. ويجب أن تساعد هذه المناقشات المصرف على تبني أكثر السياسات المحاسبية ملائمة.

٧٠. ولدى كل من مشرفو الأنشطة المصرفية ومهنة المحاسبة مصلحة في تحقيق التوافق بين المصارف في تطبيق السياسات المحاسبية المناسبة. ويستطيع مراقبو الأنشطة المصرفية غالباً أن يمارسوا تأثيراً مقنعاً على المصارف لتحقيق سياسات موحدة بسبب نفوذهم القانوني، بينما يكون المدققين الخارجين في موقع أفضل لمراقبة أو مراجعة التطبيق الفعلي لتلك السياسات. والحوار المستمر بين الأجهزة الإشرافية والمهنة يمكن أن يساهم بشكل ملحوظ في تجانس المعايير المحاسبية للمصارف على مستوى وطني.

# بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠٠٦

# تدقيــق البيانـــات الماليـــة للمصـــارف

(هذا البيان نافذ المفعول)

## المحتويات


| | الفقرة |
|---|---|
| المقدمة..... | ١ – ٨ |
| أهداف التدقيق..... | ٩ – ١١ |
| الموافقة على بنود الإرتباط..... | ١٢–١٤ |
| تخطيط التدقيق..... | ١٥–٥٥ |
| الرقابة الداخلية..... | ٥٦ – ٧٠ |
| تنفيذ الإجراءات الرئيسية..... | ٧١– ١٠٠ |
| الإبلاغ عن البيانات المالية..... | ١٠١– ١٠٣ |
| ملحق ١: مخاطر وقضايا تتعلق بالإحتيال والأعمال غير القانونية | |
| ملحق ٢: أمثلة حول إعتبارات الرقابة الداخلية والإجـــراءات الأساســـية لمجـــالين مـــن مجالات عمليات المصرف | |
| ملحق ٣: أمثلة حول المعلومات المالية والنسب والمؤشرات الشائعة الإستعمال في تحليل الحالة المالية لمصرف وأداءه | |
| ملحق ٤ : مخاطر وقضايا في إكتتاب ووساطة الأوراق المالية | |
| ملحق ٥ : مخاطر وقضايا في الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصل | |
| قائمة المصطلحات والمراجع | |

ينبغي قراءة بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠٠٦، "تدقيق البيانات المالية للمصارف" في سياق "مقدمة إلى المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، " التي تبين تطبيق سلطة بيانات ممارسة التدقيق الدولي.

قامت بتحضير هذا البيان لجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC) التابعة لإتحاد المحاسبين الدولي. وضمت اللجنة الفرعية لتدقيق البنوك مراقبين من لجنة بازل لمراقبة الأنشطة المصرفية (لجنة بازل)*. وتمت الموافقة على نشر الوثيقة من قبل لجنة ممارسات التدقيق الدولية (IAPC) خلال اجتماعها في أكتوبر من عام ٢٠٠١. وتوجد في معايير التدقيق الدولية القائمة في لأول من أكتوبر عام ٢٠٠١.



* لجنة بازل للإشراف الأنشطة المصرفية هي لجنة ذات سلطات مصرفية وإشرافية تم تأسيسها من قبل محافظي البنوك المركزية لعشرة بلدان عام ١٩٧٥. وتتألف من الممثلين الرئيسيين للسلطات الإشرافية على المصارف والبنوك المركزية من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتلتقي عادة في بنك التسويات الدولية في بازل حيث يقع المقر الدائم للأمانة العامة.

# المقدمـــة

١. إن الهدف من هذا البيان هو توفير مساعدة عملية للمدققين ولتعزيز الممارسة الجيدة في تطبيـــق معايير التدقيق الدولية (أيساس) لدى تدقيق البيانات المالية للمصارف. ومن جهة أخرى، فلـــيس المقصود منها أن تكون قائمة شاملة بالإجراءات والممارسات التي يجب إستخدامها عند إجـــراء مثل هذا التدقيق. ولدى إجراء تدقيق وفق معايير التدقيق الدولية، يمتثل المدقق لكافـــة متطلبـــات المعايير المذكورة.

٢. ويشترط مشرفي الأنشطة المصرفية في العديد من البلدان أن يقوم المدقق بالإبلاغ عن أحـــداث معينة للمنظمين أو أن يقدم لهم تقارير بانتظام بالإضافة إلى تقرير التدقيق حول البيانات الماليـــة للمصرف. ولا يتعامل هذا البيان مع مثل تلك التقارير، والتي غالباً ما تختلف متطلباتهـــا بـــشكل ملحوظ من دولة إلى أخرى. ويناقش بيان ممارسات التدقيق الدولية ١٠٠٤، "العلاقة بين مشرفي الأنشطة المصرفية ومدققي المصرف الخارجيين" هذا الموضوع بتفصيل أكثر.

٣. ولأهداف هذا البيان، يعرّف المصرف بأنه نوع من المؤسسة المالية نشاطها الرئيسي هـــو أخـــذ الودائع والإقتراض بهدف الإقراض والاستثمار وأن ينظر إليه كمصرف مـــن قبـــل الـــسلطات التنظيمية في البلد التي يعمل بها. وهناك عدد من أنواع أخرى من المنشآت التـــي تنفـــذ مهـــام مشابهة، على سبيل المثال؛ جمعيات البناء، اتحادات الإئتمان، جمعيـــات الـــصداقة، مؤســـسات التوفير والإقراض والمؤسسات الموازية. ويمكن تطبيق هذا الإرشاد عند تدقيق البيانات الماليـــة التي تشمل أعمال المصارف التي تنفذها المنشآت المذكورة. ويمكن تطبيقه كذلك لـــدى تـــدقيق البيانات المالية الموحدة التي تشمل نتائج أنشطة المصارف التي تم تنفيذها بواسطة أي عضو من المجموعة. ويخاطب هذا البيان التأكيدات التي اتخذت فيما يخص أنشطة المصرف في البيانـــات المالية للمنشأة وبهذا تشير إلى أي من تلك التأكيدات في البيانات المالية للمصرف التـــي تـــسبب صعوبات محددة ولماذا تسببها. وهذا يلزم وجود منهج يعتمد على عناصر البيان المالي. وعلـــى أية حال، فعند الحصول على دليل تدقيق يدعم تأكيدات البيان المالي، غالبـــاً مـــا ينفـــذ المـــدقق إجراءات تعتمد على أنواع الأنشطة التي تنفذها المنشأة والطريقة التي تؤثر بها هـــذه الأنـــشطة على تأكيدات البيان المالي.

٤. وتقوم المصارف عادة بنطاق واسع من الأنشطة. إلا أنه، توجد لدى معظمهـــا نفـــس الأنـــشطة الأساسية مثل أخذ الودائع، الإقتراض، الإقراض، التسويات، عمليات المتاجرة والخزينة. وهدف هذا البيان الأساسي هو تقديم الإرشاد لدلالات التدقيق لمثل تلك الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلـــك، يوفر هذا البيان إرشادا محدودا فيما يخص الإكتتاب والوساطة وإدارة الأصول، وهي نـــشاطات يواجهها مدققي البيانات المالية للمصارف مراراً. كما تقوم المصارف نموذجيا بأنشطة تتعلـــق بالأدوات المالية المشتقة. ويوفر هذا البيان الإرشاد حول مؤشرات التدقيق لمثل تلـــك الأنـــشطة

عندما تكون جزءاً من عمليات المتاجرة والخزينة. كما يوفر بيان ممارسات التدقيق الدولي ١٠١٢،"تدقيق الأدوات المالية المشتقة" الإرشاد حول مثل تلك الأنشطة عندما يحتفظ المصرف بالمشتقات كمستخدم نهائي.

٥. ويهدف هذا البيان إلى تسليط الضوء على تلك المخاطر الفريدة بالنسبة لأنشطة المصرف. وهناك العديد من المسائل المتعلقة بالتدقيق التي يتشارك بها المصرف مع منشآت تجارية أخرى. ويتوقع أن يمتلك المدقق إدراكاً كافياً لمثل تلك المسائل، وهكذا، وعلى الرغم من أنها يمكن أن تؤثر على منهج المدقق أو يمكن أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية للمصرف، إلا أن هذا البيان لا يناقشها. ويصف هذا البيان أيضاً في بنوده العامة، نواحي العمليات المصرفية التي تصبح معروفة لدى المدقق قبل أن يتولي تدقيق البيانات المالية للمصرف: وليس المقصود منه وصف العمليات المصرفية. وتبعاً لذلك، لا يوفر هذا البيان بحد ذاته المعرفة الخلفية الكافية للمدقق ليتولي تدقيق البيانات المالية للمصرف. إلا أنه على أية حال، لا يظهر المجالات التي يتطلب فيها وجود المعرفة السابقة. وسوف يلحق المدققين الإرشاد في هذا البيان بمراجع مادية مناسبة مع الرجوع إلى عمل الخبير كما هو مطلوب.

٦. وتتصف المصارف بالصفات التالية التي تميزها عن معظم المنشآت التجارية الأخرى عموماً:-

- في عهدتها أعداد كبيرة من البنود النقدية، بما في ذلك أدوات السيولة والقابلة للتداول التي يجب حماية أمنها الفعلي خلال النقل وأثناء التخزين. وفي عهدتها أيضاً وتسيطر على الأدوات القابلة للتداول والأصول الأخرى القابلة للتحويل فوراً إلكترونياً. وتجعل خصائص السيولة لتلك البنود المصارف عرضة لسوء الإستخدام والإحتيال. ولذا فإنها تحتاج-أي المصارف- إلى تأسيس إجراءات تشغيل مناسبة وقيود محددة واضحة للإختيارات الفردية وأنظمة رقابة داخلية صارمة.
- غالباً ما تشارك في عمليات تجارية تبدأ في منطقة قضائية معينة، وتسجل في منطقة قضائية مختلفة ومع ذلك يتم إدارتها في منطقة قضائية أخرى.
- تعمل بفاعلية عالية (بمعنى أن نسبة رأس المال إلى مجموع الأصول منخفض)، مما يزيد من تعرضها للإحداث الإقتصادية المعاكسة ويزيد من مخاطر الإخفاق.
- لديها أصول تستطيع أن تتغير قيمتها بسرعة ويكون من الصعب تحديد قيمتها غالباً. وتبعاً لذلك فقد يكون لإنخفاض بسيط نسبياً في قيم الأصول تأثير ملحوظ على رأسمالها العامل ويمكن أيضاً على ملاءتها التنظيمية.
- غالباً ما تشتق مقداراً ملحوظاً من دخلها من الودائع القصيرة الأجل (سواءً كانت مؤمنة أو غير مؤمنة). و يسفر عن فقدان ثقة المودعين في ملاءة المصرف سريعاً أزمة سيولة.

- لديها واجبات إئتمانية فيما يخص الأصول التي تحتفظ بها وتعود لأشخاص آخرين. وقد يزيد ذلك من الإلتزامات بسبب خرق الثقة. ولذا فإنها تحتاج إلى تأسيس إجراءات تشغيل وضوابط رقابة داخلية مصممة للتأكد من أنها تتعامل مع مثل تلك الأصول وفقا للشروط التي يتم بها تحويل الأصول إلى المصرف.
- تشارك بعمليات تجارية ذات أحجام كبيرة ومتنوعة وربما تكون قيمتها ذات أهمية. وهذا يتطلب بالعادة نظام محاسبي وأنظمة رقابة داخلية معقدة وانتشار واسع لإستخدام تقنية المعلومات.
- تعمل عادة من خلال شبكات للفروع والأقسام تنتشر جغرافيا. وهذا يتضمن بالضرورة لامركزية أكبر في السلطة ومهام محاسبية ورقابية متنوعة وصعوبات في المحافظة على ممارسات تشغيل وأنظمة محاسبية موحدة تبعا لذلك ، وبالذات عندما تتعدى شبكة الفروع الحدود الوطنية.
- غالباً ما يمكن البدء بالعمليات التجارية وإتمامها بواسطة العميل دون أي تدخل من قبل موظفي المصرف، على سبيل المثال عبر الإنترنت أو من خلال عمليات السحب الآلي (ATMs).
- غالباً ما تفترض التزامات ذات أهمية دون أي تحويل مبدئي للأموال فيما عدا، في بعض الحالات، دفع الرسوم. وقد تتضمن هذه الإلتزامات مذكرات مداخيل محاسبية فقط. ويمكن أن يكون من الصعب اكتشاف وجودها تبعا لذلك.
- يتم تنظيمها من قبل السلطات الحكومية التي غالباً ما تؤثر متطلباتها التنظيمية على المبادئ المحاسبية التي تتبعها المصارف. وقد يكون لعدم الإمتثال للمتطلبات التنظيمية، مثل متطلبات كفاية رأس المال، مؤشراته على البيانات المالية للمصرف أو إفصاحاته.
- يمكن أن تؤثر علاقات العميل التي توجد بين المدقق أو المساعدين أو شركة التدقيق مع البنك على إستقلالية المدقق بطريقة لا تؤثر بها علاقات ذلك العميل مع مؤسسات أخرى.
- لديها عموما دخول حصري للمقاصة وأنظمة تسوية الشيكات و تحويلات الأموال وعمليات تبديل العملات الأجنبية وإلى غير ذلك.
- تشكل جزءاً متمماً من، أو تتصل بأنظمة التسويات الوطنية والدولية وتبعاً لذلك فقد تفرض مخاطر نظامية في البلدان التي تعمل بها.
- يمكن أن تصدر أو تتاجر بالأدوات المالية المعقدة والتي يلزم أن يتم تسجيل بعضها بقيم عادلة في البيانات المالية. لذا فإنها تحتاج إلى تأسيس إجراءات إدارة تقييم ومخاطر مناسبة. وتعتمد فاعلية هذه الإجراءات على مدى ملائمة منهجيات والنماذج الرياضية التي تم

اختيارها وعلى الوصول إلى معلومات السوق الحالية والسابقة التي يمكن الوثوق بها والمحافظة على نزاهة البيانات.

٧. وتنشأ إعتبارات تدقيق خاصة لدى تدقيق المصارف بسبب المسائل التالية:-

- الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالعمليات التجارية التي تتولاها المصارف.
- نطاق العمليات المصرفية ونتيجة المخاطرة الهامة التي يمكن أن تنشأ في فترة زمنية قصيرة.
- الإعتماد الواسع على تقنية المعلومات لإجراء العمليات التجارية.
- تأثير التنظيمات في المناطق القضائية المختلفة التي تعمل بها المصارف.
- التطور المستمر لمنتجات جديدة وللممارسات المصرفية التي لا يمكن مقارنتها بتطور المبادئ المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية الموجودة.

٨. تم تنظيم هذا البيان على شكل مناقشة لمختلف النواحي لدى تدقيق أي مصرف مع التأكيد على تلك المسائل التي تخص عمليات التدقيق تلك أو جزءا مهما منها. وهناك عدد من الملاحق التي تتضمن الأمثلة لأهداف توضيحية، من هذه الأمثلة:-

(أ) إشارات تحذيرية نموذجية لعمليات احتيال تتعرض لها العمليات المصرفية؛

(ب) أنظمة رقابة داخلية نموذجية، واختبارات للرقابة وإجراءات تدقيق أساسية لمجالين كبيرين من مجالات عمليات المصرف: عمليات الخزينة والمتاجرة وأنشطة الإقراض؛

(ج) النسب المالية الشائعة الإستخدام في تحليل الظروف المالية للمصرف وأداءه؛ و

(د) مخاطر وقضايا حول عمليات الأوراق المالية والعمليات المصرفية الخاصة وإدارة الأصول.

## أهداف التدقيق

٩. ينص معيار التدقيق الدولي ٢٠٠، "الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية" على ما يلي:

*إن الهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من التعبير عن رأي إذا ما تم تحضير البيانات المالية من كافة النواحي المادية بالتوافق مع إطار إبلاغ مالي محدد.*

١٠. لذا فإن الهدف من إجراء تدقيق للبيانات المالية للمصرف بالتوافق مع معايير التدقيق الدولية هو تمكين المدقق من التعبير عن رأي حول البيانات المالية للمصرف والتي تم تحضيرها بالتوافق مع إطار إبلاغ مالي محدد.

١١. ويشير تقرير المدقق إلى إطار الإبلاغ المالي الذي تم استخدمه في تحضير البيانات المالية للمصرف (بما في ذلك تحديد بلد المنشأ لإطار الإبلاغ المالي عندما لا يتم إستخدام أطر المعايير المحاسبية الدولية). وعندما يتم الإبلاغ عن البيانات المالية لمصرف قد تم تحضيرها خصيصا للإستخدام في بلد آخر غير البلد التي تم فيها تأسيس القوانين الخاصة بها، يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت تلك البيانات المالية تحتوي على إفصاحات مناسبة حول إطار الإبلاغ المالي المستخدم. وتناقش الفقرات من ١٠١-١٠٣ من هذا البيان تقرير المدقق بتفصيل اكبر.

## الموافقة على بنود الإرتباط

١٢. كما جاء في معيار التدقيق الدولي ٢١٠، "شروط التكليف بالتدقيق":-

*يؤكد و يوثق خطاب الإرتباط موافقة المدقق على موعد و هدف و نطاق التدقيق و مدى مسؤوليات المدقق نحو العميل و شكل التقارير.*

١٣. وتدرج الفقرة ٦ بعض الخصائص الفريدة بالنسبة للمصارف و تشير إلى المجالات التي يمكن أن يطلب فيها المدقق و المساعدين مهارات مختص. وعند الأخذ بعين الإعتبار هدف و نطاق التدقيق و مدى المسؤوليات، يأخذ المدقق بالإعتبار مهاراته وكفاءته و تلك التي تخص مساعديه لإجراء الإرتباط. وعند القيام بذلك ينظر المدقق إلى العوامل التالية:-

- الحاجة إلى خبرة كافية في النواحي المصرفية ذات العلاقة بتدقيق أنشطة أعمال المصرف.
- الحاجة إلى الخبرة الكافية في محتوى أنظمة تقنية المعلومات وشبكة الإتصالات التي يستخدمها المصرف.
- كفاية مصادر الترتيبات بين الشركات لتنفيذ الأعمال اللازمة في عدد من مواقع المصرف المحلية والدولية التي يمكن أن تتطلبها إجراءات التدقيق.

١٤. وعند إصدار خطاب الإرتباط، يأخذ المدقق بعين الإعتبار أن يشمل ملاحظات حول ما يلي بالإضافة إلى العوامل العامة الموضوعة في معيار التدقيق الدولي ٢١٠:-

- إستخدام ومصدر مبادئ المحاسبة الخاصة بالرجوع بشكل خاص إلى ما يلي:-
  - أية متطلبات يتضمنها القانون أو التنظيمات القابلة للتطبيق على المصارف؛
  - بيانات سلطات الإشراف على الأنشطة المصرفية والسلطات التنظيمية الأخرى؛
  - بيانات الهيئات المهنية الأخرى ذات العلاقة، على سبيل المثال، مجلس المعايير المحاسبية الدولية؛

- بيانات لجنة بازل للإشراف على الأنشطة المصرفية؛ و
- ممارسة الصناعة.

- محتوى وشكل تقرير المدقق حول البيانات المالية وأية تقارير ذات أهداف خاصة مطلوبة منه بالإضافة إلى التقرير حول البيانات المالية. ويتضمن ذلك إما إشارة مثل تلك التقارير إلى تطبيق التنظيمات أو إلى مبادئ محاسبة أخرى ذات أهداف خاصة، أو تصف الإجراءات التي اتخذت لتلبية المتطلبات التنظيمية.
- طبيعة أي من متطلبات الإتصال الخاصة أو البروتوكولات التي يمكن أن توجد بين المدقق وسلطات الرقابية على الأنشطة المصرفية وسلطات تنظيمية أخرى.
- الدخول الممنوح لمشرفي المصرف للوصول إلى أوراق عمل المدقق عندما يشترط القانون مثل هذا الدخول، وموافقة البنك المسبقة لهذا الدخول.

## تخطيط التدقيق

### مقدمة

١٥. تتضمن خطة التدقيق، من بين عدة أشياء أخرى، ما يلي:-

- الحصول على معلومات كافية حول أعمال المنشأة وهيكل الحوكمة، و إدراك كافٍ لأنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية، بما في ذلك إدارة المخاطر ومهام التدقيق الداخلي؛
- لدى الأخذ بعين الإعتبار التقييمات المتوقعة للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، كونها المخاطر التي تحدثها البيانات الكاذبة جوهريا (المخاطر الكامنة) والمخاطر التي لا تمنعها أو تكتشفها أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف وتصحيح مثل تلك البيانات الكاذبة على أساس زمني (مخاطر الرقابة)؛
- تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق التي يجب أداءها؛ و
- الأخذ بعين الإعتبار فرضية إستمرار المنشأة بما يتعلق بقدرة المنشأة على الإستمرار في العمل لأجل منظور، والتي ستكون الفترة التي تستخدمها الإدارة لعمل تقييماتها بموجب إطار الإبلاغ المالي. وهذا الوقت يكون عادة لفترة لا تقل عن سنة واحدة بعد تاريخ الميزانية العمومية.

### الحصول على الدراية بخصوص العمل

١٦. يتطلب الحصول على دراية بخصوص أعمال المصرف أن يفهم المدقق ما يلي:-

- هيكل حوكمة الشركة المصرفية؛

- البيئة الإقتصادية والتنظيمية السائدة للبلدان الرئيسية التي يدير فيها المصرف عملياته؛ و
- ظروف السوق القائمة في كل من القطاعات الرئيسية التي يدير فيها المصرف عملياته؛

١٧. تلعب حوكمة الشركة دوراً هاماً في المصارف بشكل خاص؛ ويضع المنظمون متطلبات على تلك المصارف ليكون لديها هياكل حوكمة شركات فعالة. وتبعاً لذلك يدرك المدقق هيكل حوكمة الشركة المصرفية وكيف يقوم المكلفين بالحوكمة بتصريف مسؤولياتهم في الإشراف والرقابة وتوجيه المصرف.

١٨. وبشكل مماثل، يحصل المدقق ويحافظ على دراية جيدة لأعمال المنتجات والخدمات التي يقدمها المصرف. وعند الحصول والمحافظة على تلك الدراية، يدرك المدقق الإختلافات العديدة في خدمات الودائع والقروض والخزينة الأساسية المقدمة والمستمر تطويرها في المصارف تجاوبا مع ظروف السوق. ويحصل المدقق على فهم لطبيعة الخدمات المقدمة من خلال أدوات مثل كتب الإعتماد، القبول، مستقبل أسعار الفائدة، العقود الآجلة وعقود المبادلة، خيارات وأدوات أخرى مشابهة من أجل فهم المخاطر الكامنة ومؤشرات التدقيق والمحاسبة والإفصاحات لذلك.

١٩. وإذا استخدم المصرف مؤسسات الخدمة لتوفير خدمات أو أنشطة أساسية، مثل التسويات النقدية أو تسويات الأوراق المالية، وأنشطة مكتب المضاربات أو خدمات التدقيق الداخلي، فإن مسؤولية الإمتثال للقوانين والتنظيمات وأنظمة الرقابة الداخلية الصحيحة تبقى مع هؤلاء المكلفين بالحوكمة وإدارة البحث عن مصادر خارجية للمصرف. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار القيود القانونية والتنظيمية، ويحصل على فهم لكيفية مراقبة الإدارة وهؤلاء المكلفين بالحوكمة لعمل أنظمة الرقابة الداخلية (بما في ذلك التدقيق الداخلي) بفاعلية. ويعطي معيار التدقيق الدولي ٤٠٢، "إعتبارات التدقيق المتعلقة بإستخدام المنشأة مؤسسات الخدمة" مزيدا من الإرشاد حول هذا الموضوع.

٢٠. هناك عدد من المخاطر التي ترتبط بالأنشطة المصرفية والتي، في حين أنها ليست فريدة بالنسبة للمصارف، إلا أنها هام في كونها تخدم في تشكيل العمليات المصرفية. ويحصل المدقق على فهم لطبيعة تلك المخاطر وكيف يديرها المصرف. ويسمح هذا الفهم أن يقيّم المدقق مستويات المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة المرتبطة بنواحي مختلفة من عمليات المصرف ولتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق.

*فهم طبيعة مخاطر الأعمال المصرفية*

٢١. ويمكن تصنيف المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية بشكل واسع كما يلي:-

| | |
|---|---|
| مخاطر تتعلق بالدولة | مخاطر العملاء الأجانب والنظراء الذين يخفقون في تسديد التزاماتهم بسبب عوامل إقتصادية وسياسية واجتماعية لبلد النظير الأم وتكون خارجية بالنسبة للعميل أو الطرف النظير. |
| مخاطر الإئتمان | مخاطر أن لا يقوم العميل أو النظير بتسوية التزام بالقيمة الكاملة سواءً عندما تستحق أو في أي وقت آخر بعد ذلك. ويمكن إعتبار مخاطر الإئتمان وبالذات من ناحية الإقراض التجاري، من أهم عوامل المخاطر في العمليات المصرفية. وتنشأ مخاطر الإئتمان من الإقراض للأشخاص المختلفين والشركات والمصارف والحكومات. وتوجد أيضاً في الأصول إلى جانب القروض، مثل الإستثمارات والأرصدة المستحقة من مصارف أخرى ومن الإلتزامات خارج الميزانية العمومية. وتتضمن مخاطر الإئتمان المخاطر المتعلقة بالدولة ومخاطر التحويل ومخاطر الإستبدال ومخاطر التسويات. |
| مخاطر أسعار الصرف | مخاطر الخسارة الناتجة عن التقلبات المستقبلية في أسعار التبادل القابلة للتطبيق على أصول العملات الأجنبية، الإلتزامات، والحقوق والإلتزامات. |
| مخاطر الوصاية | مخاطر الخسارة الناتجة عن عوامل مثل الإخفاق في المحافظة على وصاية آمنة أو الإهمال في إدارة أصول نيابة عن أطراف أخرى. |
| مخاطر سعر الفائدة | المخاطر التي تؤثر بها تقلبات سعر الفائدة بشكل معاكس على قيمة الأصول والإلتزامات أو يمكن أن تؤثر بها على التدفقات النقدية للفوائد. |
| مخاطر قانونية وتوثيقية | مخاطر أن يتم توثيق العقود بطريقة غير صحيحة أو بطريقة غير قابلة للتنفيذ قانونيا في مناطق السلطات القضائية ذات العلاقة والتي يجب أن يتم فيها تنفيذ العقود أو حيث يعمل النظراء. ويمكن أن يتضمن ذلك مخاطر أن تظهر الأصول أقل قيمة أو أن تظهر الإلتزامات أكبر مما هو متوقع بسبب استشارة قانونية أو توثيق غير ملائم أو غير صحيح. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تفشل القوانين القائمة في حل القضايا القانونية المتعلقة بالمصرف؛ ويمكن أن يكون لقضية قانونية تتعلق بالمصرف بشكل خاص مؤشراتها الكبيرة على الأعمال المصرفية وقد تتضمن التكاليف له وللعديد أو |

لكافة المصارف الأخرى؛ كما يمكن أن تتغير القوانين التي تؤثر على المصارف أو المشاريع التجارية الأخرى. وتكون المصارف بشكل خاص عرضة للمخاطر القانونية عند الدخول في أنواع جديدة من العمليات التجارية وعندما لا يكون لدخول النظير في عملية تجارية حقاً قانونياً قائماً.

مخاطر السيولة: مخاطر الخسارة الناتجة عن التغيرات في قدرة المصرف على البيع أو التخلص من أصل.

مخاطر التقييم بالنماذج: المخاطر المرتبطة بنواقص وذاتية نماذج التقييم المستخدمة في تحديد قيم الأصول والإلتزامات.

المخاطر التشغيلية: مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عمليات داخلية غير ملائمة أو فاشلة، وأشخاصا وأنظمة أو من أحداث خارجية.

مخاطر السعر: مخاطر الخسارة الناتجة عن تغيرات معاكسة في أسعار السوق، بما في ذلك أسعار الفائدة، أسعار تبادل العملات الأجنبية، أسعار حقوق الملكية والسلع ومن تقلبات أسعار الإستثمارات في السوق.

مخاطر تنظيمية: مخاطر الخسارة الناتجة عن الإخفاق في الإمتثال للمتطلبات التنظيمية أو القانونية في المناطق القضائية ذات العلاقة التي يعمل فيها المصرف.

مخاطر الإستبدال: (يطلق عليها أحياناً مخاطر الأداء) مخاطر إخفاق العميل أو النظير عن أداء بنود العقد. ويخلق هذا الفشل الحاجة لتبديل العمليات الفاشلة بأخرى بسعر السوق الحالي. ويمكن أن يتسبب ذلك بخاسرة للمصرف تعادل الإختلاف بين سعر العقد وسعر السوق الحالي.

مخاطر الشهرة: مخاطر فقدان صفقة عمل بسبب رأي الجمهور السلبي والضرر اللاحق بسمعة المصرف الناتجة عن الإخفاق في إدارة بعض المخاطر التي سبق ذكرها بطريقة مناسبة، أو من تورط المصرف أو كبار مديريه في أنشطة غير ملائمة أو غير قانونية مثل عمليات غسيل الأموال أو محاولات التغطية على الخسائر.

مخاطر التسوية: مخاطر أن تتم تسوية عملية تجارية دون تسلم القيمة من العميل أو النظير. وهذا سيتسبب عموما في خسارة المصرف للمبلغ الأصلي بالكامل.

مخاطر الملاءة: مخاطر الخسارة الناتجة عن إحتمال عدم وجود أموال كافية لدى المصرف لتلبية التزاماته، أو عدم قدرة المصرف من الدخول إلى أسواق رئيسة للحصول على الأموال المطلوبة.

مخاطر التحويل — مخاطر الخسارة التي تنشأ عندما لا تكون إلتزامات النظير بالعملة السائدة في بلده الأصلي. وربما لا يتمكن النظير من الحصول على العملة الخاصة بالإلتزام بغض النظر عن الوضع المالي الخاص به.

٢٢. تزداد المخاطر المصرفية بازدياد درجة كثافة مخاطرة المصرف لأي عميل، أو صناعة، أو منطقة جغرافية، أو بلد. فعلى سبيل المثال يمكن أن يكون لدى محفظة القروض في المصرف تكثيف كبير على القروض أو الإلتزامات لصناعة معينة، ويمكن أن يكون لبعضها، مثل العقارات والشحن البحري والمصادر الطبيعية ممارسات متخصصة عالية. وتقييم المخاطر ذات العلاقة المرتبطة بقروض المنشأة في تلك الصناعات قد يتطلب معرفة بتلك الصناعات بما في ذلك أعمالها وممارساته التشغيل والإبلاغ الخاصة بها.

٢٣. تتضمن معظم العمليات التجارية أكثر من واحدة من المخاطر المذكورة أعلاه. وزيادة على ذلك، فإن المخاطر المختلفة المذكورة أعلاه يمكن أن يرتبط بعضها ببعض. فعلى سبيل المثال قد تزداد مخاطر ائتمان المصرف في عمليات الأوراق المالية نتيجة لزيادة أسعار السوق للأوراق المالية المعنية. وبشكل مماثل، فإن عدم الدفع أو الإخفاق في عمل التسوية يمكن أن تكون له نتائجه على موقف سيولة المصرف. لذا يأخذ المدقق بعين الإعتبار هذه المسائل وارتباطات المخاطر الأخرى عند تحليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

٢٤. يمكن أن تخضع المصارف للمخاطر الناتجة عن طبيعة ملكيتها.على سبيل المثال، ربما يحاول مالك المصرف أو مجموعة المالكين التأثير على توزيع الائتمان. وعندما يكون المصرف مملوكا ويخضع للسيطرة المباشرة، قد يكون للمالكين تأثيرا ملحوظا على إدارة المصرف حيث تتأثر إستقلاليتهم وحكمهم. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار مثل تلك المخاطر.

٢٥. وبالإضافة إلى إدراك العوامل الخارجية التي يمكن أن تشير إلى زيادة في المخاطر، يأخذ المدقق بعين الإعتبار طبيعة المخاطر الناتجة عن عمليات المصرف. ويمكن أن تتضمن العوامل التي تساهم بدرجة ملحوظة في مخاطر التشغيل ما يلي:-

(أ) الحاجة إلى إجراء عمليات تجارية بأحجام كبيرة بدقة في فترة زمنية قصيرة. ويقابل هذه الحاجة إستخدام تقنية المعلومات على نطاق واسع بإستمرار، مع مخاطر ناتجة عن:-

(١) الفشل في تنفيذ العمليات التجارية التي تم إنجازها خلال الفترة المطلوبة مما يتسبب في عدم القدرة على تسلم أو دفع تلك العمليات التجارية؛

(٢) الإخفاق في تنفيذ العمليات التجارية المعقدة بشكل ملائم؛

(٣) البيانات الكاذبة على نطاق واسع والناتجة عن انهيار أنظمة الرقابة الداخلية؛

(٤) فقدان البيانات نتيجة إخفاق الأنظمة؛

(٥) إفساد البيانات نتيجة التدخل غير المصرح به في الأنظمة؛ و

(٦) التعرض لمخاطر السوق الناتجة عن عدم وجود معلومات حديثة موثوقة.

(ب) الحاجة لإستخدام تحويل المبالغ إلكترونيا (EFT) أو أية أنظمة اتصالات أخرى لتحويل ملكية مبالغ كبيرة من الأموال، مع المخاطر الناتجة عن التعرض للخسارة الناتجة عن الدفعات لإطراف غير صحيحة بطريق الإحتيال أو الخطأ.

(ج) إجراء العمليات في مواقع عديدة نتيجة الإنتشار الجغرافي لمعالجة العمليات التجارية وأنظمة الرقابة الداخلية. ونتيجة لذلك:-

(١) هناك خشية في أن لا يتم حساب ومراقبة مستوى المخاطرة على المصرف على نطاق العالم حسب العميل والمنتج بشكل ملائم؛ و

(٢) يمكن أن يحدث انهيار في أنظمة الرقابة دون أن يكتشف يصحح بسبب الفصل المادي بين الإدارة وهؤلاء الذين يتولون العمليات التجارية.

(د) الحاجة لمراقبة وإدارة مخاطرات هامة يمكن أن تنشأ خلال أطر زمنية قصيرة. ويمكن أن تسبب آلية تصفية العمليات التجارية تراكمات ملحوظة للمبالغ المستحقة القبض والمبالغ المستحقة الدفع خلال يوم واحد، والتي يتم تسوية معظمها في نهاية ذلك اليوم. ويشار إلى ذلك عادة بمخاطرة الدفع خلال اليوم. وتنشأ هذه المخاطرات من العمليات التجارية مع العملاء والنظراء ويمكن أن تشمل مخاطر سعر الفائدة والعملة ومخاطر السوق.

(هـ) تولي بنود نقدية بمقادير كبيرة بما فيها الأدوات النقدية والقابلة للتداول وأرصدة العميل القابلة للتحويل، مع المخاطر الناتجة عن الخسارة التي تنشأ عن السرقة والإحتيال من قبل الموظفين أو أطراف أخرى.

(و) ينتج عن التعقيد الملازم وتقلب البيئة التي تعمل بها المصارف، مخاطر استراتيجيات إدارة مخاطر غير ملائمة أو معالجات محاسبية ذات علاقة بمسائل مثل تطوير منتجات وخدمات جديدة.

(ز) يمكن أن تفرض قيود تشغيلية نتيجة الإخفاق في الإلتزام بالقوانين والتنظيمات. وتخضع عمليات ما وراء البحار لقوانين وتنظيمات البلدان الموجودة فيها بالإضافة إلى قوانين وتنظيمات البلد التي يوجد فيها المقر الرئيسي للمنشأة الأم. وقد ينشأ عن هذه الحاجة الإلتزام بمتطلبات مختلفة ومخاطر أن لا تلبي الإجراءات العاملة التي تمتثل للتنظيمات في بعض المناطق القضائية متطلبات مناطق أخرى.

٢٦. ويمكن أن تحدث عمليات الإحتيال في المصرف بواسطة ومعرفة تورط إدارة أو موظفي المصرف نفسه. ويمكن أن تتضمن مثل تلك العمليات الإحتيالية إبلاغ مالي احتيالي دون أن يكون هناك دافع ربح شخصي، (على سبيل المثال لإخفاء خسائر المتاجرة)، أو سوء إستخدام

أصول المصرف بدافع الربح الشخصي والذي ربما يتضمن أو لا يتضمن تزييف السجلات. وفي المقابل، يمكن ارتكاب عملية الإحتيال في المصرف بدون معرفة أو تواطؤ موظفي المصرف. ويوفر معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ " مسؤولية المدقق في إعتبار الإحتيال والخطأ في تدقيق البيانات المالية"[١] إرشادا أكثر حول طبيعة مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالإحتيال. وعلى الرغم من أن العديد من مجالات عمليات المصرف تكون عرضة لعمليات الإحتيال، إلا أن أكثرها شيوعا يحدث عند الإقراض وأخذ الودائع والقيام بالعمليات التجارية. ويوجد في الملحق رقم واحد الأساليب الشائعة التي تستخدم في ارتكاب الإحتيال بالإضافة إلى عينة مختارة من عوامل مخاطر الإحتيال التي تشير إلى إمكانية حدوث عملية احتيال.

٢٧. وبسبب طبيعة أعمالها، تكون المصارف أهداف واضحة لأولك المتورطين في أنشطة غسيل الأموال التي بواسطتها تبدو الأموال التي تأتي من عمليات ارتكاب الجرائم وكأنها من مصدر قانوني. وفي السنوات الحديثة قام تجار المخدرات بالذات بزيادة مستوى عمليات غسيل الأموال التي تحدث ضمن نطاق الصناعة المصرفية. وتطلب السلطات التشريعية في العديد من مناطق السلطات القضائية من المصارف تأسيس سياسات وإجراءات وضوابط تحول دون ارتكاب عمليات غسيل الأموال ولملاحظتها والإبلاغ عنها لدى حدوثها. وتشمل السياسات والإجراءات والضوابط عموماً ما يلي:-

- متطلب للحصول على هوية العميل (" إعرف عميلك").
- إختيار (غربلة) كادر الموظفين.
- متطلب لمعرفة الغرض الذي من أجله يستخدم الحساب.
- المحافظة على سجلات للعمليات التجارية.
- إبلاغ السلطات بالعمليات التجارية المشبوهة أو بكافة العمليات التجارية ذات الطابع المحدد، على سبيل المثال، عمليات تجارية نقدية بمبلغ معين.
- تأهيل الموظفين لمساعدتهم على تحديد العمليات التجارية المشبوهة.

وفي بعض مناطق السلطات القضائية يلزم المدققين بشكل ملح بالإبلاغ عن أنواع معينة من العمليات التجارية التي تسترعي انتباههم. وحتى عندما لا يكون هذا الإلتزام قائما، يأخذ المدقق بعين الإعتبار مؤشرات البيانات المالية ورأي التدقيق فيها وذلك عندما يكتشف إحتمال وجودة حالة من عدم الإمتثال بالقوانين والتنظيمات. ويعطي معيار التدقيق الدولي ٢٥٠ "مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية" مزيداً من الإرشاد حول هذه المسالة.

[١] تم سحب معيار التدقيق الدولي٢٤٠ "مسؤولية المدقق في اعتبار الإحتيال والخطأ" في ديسمبر ٢٠٠٤ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ "مسؤولية المدقق في اعتبار الإحتيال في تدقيق البيانات المالية" نافذ المفعول.

*فهم عملية إدارة المخاطر*

٢٨. تقوم الإدارة بتطوير ضوابط وتستخدم مؤشرات الأداء للمساعدة في إدارة الأعمال الرئيسية والمخاطر المالية. ويتطلب عادة نظام إدارة مخاطر فعال ما يلي:-

- أن يقوم هؤلاء المكلفين بالحوكمة بالمراقبة والمشاركة في عملية الرقابة

يجب أن يوافق المكلفين بالحوكمة على سياسات إدارة مخاطر خطية. ويجب أن تتوافق تلك السياسات مع استراتيجيات أعمال المصرف، قوة رأس ماله، الخبرة الإدارية، المتطلبات التنظيمية وأنواع وكميات المخاطر التي تأخذها في الإعتبار كما تم قبولها. كما أن هؤلاء المكلفين بالحوكمة مسئولين أيضاً عن تأسيس ثقافة داخل المصرف تؤكد على التزامهم بضوابط الرقابة الداخلية والمعايير الأخلاقية العالية، وغالباً عن تأسيس لجان خاصة لمساعدتهم في تصريف مهامهم. و تكون الإدارة مسئولة عن تطبيق الإستراتيجيات والسياسات التي وضعها هؤلاء المكلفين بالحوكمة ولضمان إقامة وصيانة نظام رقابة داخلي ملائم وفعال.

- تحديد المقاييس ومراقبة المخاطر

يجب تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على تحقيق أهداف المصرف، كما يجب قياسها ومراقبتها بحسب القيود والمعايير التي تمت الموافقة عليها مسبقا. ويمكن إجراء هذه المهمة بواسطة وحدة إدارة مخاطر مستقلة، والتي تكون مسئولة أيضاً عن جعل نماذج التقييم والتسعير التي تستخدمها مكاتب خدمة العملاء ومكاتب المضاربات شرعية وعن اختبار قدرتها على مواجهة الضغوط. ويكون لدى المصارف عادة وحدة إدارة مخاطر تراقب أنشطة إدارة المخاطر وتقيّم فاعلية نماذج ومنهجيات وفرضيات إدارة المخاطر المستخدمة. وفي مثل تلك الحالات، يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا سيستخدم عمل تلك الوحدة وكيف يستخدمه.

- أنشطة الرقابة

يجب أن يكون لدى المصرف رقابة مناسبة لإدارة مخاطره، بما في ذلك الفصل بين الإلتزامات بطريقة فعالة (خصوصاً ما بين مكاتب خدمة العملاء ومكاتب المضاربات)، مقاييس وإبلاغات دقيقة عن الأوضاع، المصادقة والموافقة على العمليات التجارية، تسويات الأوضاع والنتائج، وضع القيود، الإبلاغ والموافقة على الإستثناءات من القيود، الأمن الفعلي والتخطيط للحالات الطارئة.

- مراقبة الأنشطة

يجب تقييم وتحديث نماذج ومنهجيات وفرضيات إدارة المخاطر المستخدمة على نحو منتظم. ويمكن إجراء هذه المهمة بواسطة وحدة إدارة مخاطر مستقلة. ويجب أن يقوم

التدقيق الداخلي باختبار عملية إدارة المخاطر على فترات زمنية للتأكد ما إذا كان يتم الإمتثال لسياسات وإجراءات الإدارة وما إذا كانت أنظمة الرقابة التشغيلية فعالة. ويجب أن يكون لدى كل من وحدة إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي خط إبلاغ مع هؤلاء المكلفين بالحوكمة والإدارة المستقلين عن هؤلاء الذين يتم تقديم الإبلاغ لهم.

- أنظمة معلومات يمكن الإعتماد عليها

وتتطلب المصارف أنظمة معلومات يمكن الإعتماد عليها في توفير معلومات مالية وتشغيلية وممتثلة مناسبة في حينها ومستمرة. ويطلب هؤلاء المكلفين بالحوكمة والإدارة معلومات لإدارة المخاطر يمكن فهمها بسهولة وتمكنهم من تقييم الطبيعة المتغيرة لصفات مخاطر المصرف.

## تطوير خطة تدقيق شاملة

٢٩. وعند تطوير خطة شاملة لتدقيق البيانات المالية للمصرف، ينتبه المدقق بشكل خاص إلى ما يلي:-

- تعقيد العمليات التجارية التي يتولاها المصرف والتوثيق الخاص بذلك؛
- نطاق الأنشطة الأساسية الذي توفره مؤسسات الخدمة؛
- الإلتزامات المحتملة والبنود التي توجد خارج الميزانية العمومية؛
- الإعتبارات التنظيمية؛
- نطاق تقنية المعلومات والأنظمة الأخرى التي يستخدمها المصرف؛
- التقدير المتوقع للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة؛
- عمل التدقيق الداخلي؛
- تقييم مخاطر التدقيق؛
- تقييم الأهمية النسبية؛
- تمثيلات الإدارة؛
- اشتراك مدققين آخرين؛
- الإنتشار الجغرافي لعمليات المصرف وتنسيق العمل بين فرق التدقيق المختلفة؛
- وجود عمليات تجارية مع أطراف ذات علاقة؛ و
- إعتبارات إستمرارية المنشأة.

وسوف يتم مناقشة هذه المسائل في الفقرات اللاحقة.

*تعقيد العمليات التجارية التي يتولاها المصرف*

٣٠. هناك تنوع واسع من أنشطة المصارف نموذجيا، ويعني هذا أنه من الصعب أحياناً أن يدرك المدقق كليا مؤشرات عمليات تجارية معينة. ويمكن أن تكون العمليات التجارية معقدة بشكل كبير بحيث أن الإدارة نفسها تخفق في تحليل مخاطر المنتجات والخدمات الجديدة بشكل ملائم. ويمكن أن يؤدي الإنتشار الجغرافي الواسع لأنشطة المصرف إلى صعوبات أيضاً. وتتولى المصارف عمليات تجارية تنطوي على خصائص معقدة وهامة قد لا تكون ظاهرة في التوثيق المستخدم لإجراء تلك العمليات والتسجيل في سجلات المصرف المحاسبية. وينتج عن ذلك مخاطر بأن لا تسجل كافة نواحي العملية التجارية كاملة أو صحيحة أو حسابها، وقد تكون نتائج المخاطر تلك ما يلي:-

- الخسارة بسبب الإخفاق في اتخاذ الإجراء التصحيحي في حينه؛
- الإخفاق في عمل الأحكام المناسبة لدى الخسارة في الوقت اللازم؛ و
- إفصاحات غير كافية أو غير ملائمة في البيانات المالية وتقارير أخرى.

ويحصل المدقق على فهم كاف لأنشطة المصرف والعمليات التجارية التي يتولاها ليتمكن من تحديد واستيعاب الأحداث والعمليات التجارية والممارسات التي، في حكمه، يمكن أن يكون لها تأثير ملحوظ على البيانات المالية أو على الفحوصات أو على تقرير التدقيق.

٣١. وتتضمن العديد من المبالغ اللازم تسجيلها أو الإفصاحات في البيانات المالية ممارسة الحكم بواسطة الإدارة، على سبيل المثال مخصصات خسائر القروض ومخصصات الأدوات المالية مثل مخصصات مخاطر السيولة، مخصصات مخاطر المحاكاة والإحتياطي لمخاطر التشغيل. وكلما تطلب الأمر أن يكون الحكم أكبر، كلما كبرت المخاطر الكامنة وكبرت متطلبات الحكم المهني من قبل المدقق. وبشكل مماثل، قد تكون هناك بنود أخرى ذات أهمية في البيانات المالية تتضمن التقديرات المحاسبية. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار الإرشاد الذي تم وضعه في معيار التدقيق الدولي ٥٤٠، "تدقيق التقديرات المحاسبية."

*مدى الأنشطة الرئيسية الذي توفره مؤسسات الخدمة*

٣٢. ولا تختلف الإعتبارات التي تؤخذ عندما يستخدم المصرف مؤسسات الخدمة في المبدأ عن تلك التي تؤخذ عندما تستخدمها منشآت أخرى. وعلى أية حال، تستخدم المصارف أحياناً مؤسسات الخدمة لأداء قسما من أنشطتها الرئيسية، مثل إدارة الإعتماد والنقد. وعندما يستخدم المصرف مؤسسات الخدمة لمثل تلك الأنشطة، قد يجد المدقق صعوبة في الحصول على دليل تدقيق كاف مناسب دون تعاون مؤسسة الخدمة. ويوفر معيار التدقيق الدولي ٤٠٢ مزيدا من الإرشاد حول إعتبارات التدقيق وأنواع التقارير التي يوفرها مدققي مؤسسات الخدمة لمؤسسة العميل.

*الإلتزامات المحتملة والبنود التي خارج الميزانية العمومية*

٣٣. وتشترك المصارف نموذجياً في عمليات تكون:-

- لديها رسم عوائد منخفض أو عنصر ربح كنسبة من أصل تابع أو التزام؛
- تنظيمات محلية لا يتطلب الكشف عنها في الميزانية العمومية، أو حتى في الإيضاحات حول البيانات المالية؛
- تم تسجيلها في مذكرات الحسابات؛ أو
- تتضمن عملية التوريق المخاطرة وبيع الأصول لكي لا تظهر في البيانات المالية للمصرف.

وتشمل الأمثلة على تلك العمليات خدمات العهد الآمنة، الكفالات، كتب التطمين ورسائل الإعتماد، أسعار الفائدة ومبادلات العملة والإلتزامات والخيارات لشراء وبيع العملة الأجنبية.

٣٤. ويراجع المدقق مصادر عوائد المصرف، ويحصل على دليل تدقيق مناسب كافي فيما يتعلق بالأمور التالية:-

(أ) دقة واكتمال القيود المحاسبية ذات العلاقة بمثل تلك العمليات التجارية.

(ب) وجود ضوابط ملائمة للحد من المخاطر المصرفية التي تنشأ عن مثل تلك العمليات.

(ج) كفاية أي من المخصصات الخاصة بالخسائر التي يمكن أن تطلب.

(د) كفاية أي من إفصاحات البيانات المالية التي يمكن أن تطلب.

*إعتبارات تنظيمية*

٣٥. يوفر بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم ١٠٠٤ معلومات وإرشاد حول العلاقة بين مدققي المصرف ومشرفي الأعمال المصرفية. وأصدرت لجنة بازل إرشادات رقابية تتعلق بالممارسات المصرفية الصحيحة لإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية ومحاسبة القروض والإفصاحات، والإفصاحات الأخرى والمجالات الأخرى من الأنشطة المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصدرت لجنة بازل إرشاداً حول تقييم كفاية رأس المال ومواضيع رقابية أخرى هامة. وهذا الإرشاد متاح للمدقق والجمهور على الموقع الإلكتروني لبنك التسويات الدولية (BIS).

٣٦. ووفقاً لمعيار التدقيق الدولي ٣١٠ " المعرفة بالأعمال"[٢]، يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت التأكيدات في البيانات المالية تتسق مع دراية المدقق بالعمل. وفي العديد من الأطر التنظيمية،

[٢] تم سحب معيار التدقيق الدولي ٣١٠ "معرفة طبيعة عمل المنشأة" في ديسمبر ٢٠٠٤ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٣١٥ "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية" نافذ المفعول.

يعتمد مستوى وأنواع الأعمال التي يسمح للمصرف بتوليها على مستوى أصوله والتزاماته وعلى أنواع المخاطر والمخاطر التي يمكن ملاحظتها التي ترتبط بتلك الأصول والإلتزامات (إطار رأس المال ذو المخاطر الموزونة). وفي مثل تلك الظروف، هناك ضغوطات أكبر على الإدارة لتشارك في الإبلاغات المالية الإحتيالية عن طريق سوء تصنيف الأصول والإلتزامات أو عن طريق وصفها على أنها أقل خطورة عما هي فعلياً، وبالذات عندما يعمل المصرف عند الحد الأدنى من رأس المال المطلوب، أو قريبا من ذلك المستوى.

٣٧. وهناك العديد من الإجراءات التي يؤديها كل من المدققين ومشرفي الأنشطة المصرفية وتتضمن ما يلي:-

- أداء الإجراءات التحليلية؛
- الحصول على دليل يتعلق بإدارة نظام الرقابة الداخلي؛ و
- مراجعة جودة أصول المصرف وتقييمات المخاطر المصرفية.

لذا يجد المدقق أنه من المفيد أن يتفاعل مع المشرفين وأن يكون لديه دخول للإتصالات التي يوجهها المشرفين لإدارة المصرف حول نتائج عملهم. والتقييم الذي أجراه المشرفين لمجالات هامة مثل كفاية ممارسات إدارة المخاطر وأحكام الخسائر المتعلقة بالقروض والنسب الحكيمة التي يستخدمها المشرفون، قد تساعد المدقق على أداء إجراءات تحليلية وفي تركيز الإهتمام على مجالات معينة من شؤون الإشراف.

*نطاق تقنية المعلومات والأنظمة الأخرى*

٣٨. ويتسبب الحجم الكبير للعمليات التجارية والفترة القصيرة التي يجب أداءها فيها نموذجيا في إستعمال المصارف لتقنية المعلومات وتحويل المبالغ إلكترونيا (EFT) وأنظمة اتصالات أخرى.

وتتشابه أمور الرقابة التي تنشأ عن إستخدام تقنية المعلومات من قبل المصرف مع تلك الأمور التي تنشأ عندما تستخدم تقنية المعلومات من قبل مؤسسات أخرى. وعلى أية حال، تتضمن المسائل ذات الإهتمام الخاص لمدقق المصرف ما يلي:-

- إستخدام تقنية المعلومات لحساب وتسجيل أساسا كافة فوائد الدخل وفوائد النفقات والتي هي بالعادة أكثر عنصرين مهمين في تحديد إيرادات المصرف.
- إستخدام تقنية المعلومات وأنظمة الإتصالات لتحديد تبادل أوراق العملات الأجنبية، مشتقات المواقف التجارية، ولحساب وتسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عنها.
- الإعتماد الواسع وأحياناً الكلي على التسجيلات التي أنتجتها تقنية المعلومات لأنها تمثل المصدر الجاهز الوحيد المتاح للمعلومات المفصلة الحديثة حول أصول المصرف ومواقف التزاماته، مثل توازن قرض العميل وإيداعاته.

- إستخدام نماذج تقييم معقدة مدمجة مع أنظمة تقنية المعلومات.
- غالباً ما يتم حفظ النماذج المستخدمة لتقييم الأصول والبيانات التي استخدمت فيها تلك النماذج على شكل لوحات جدولية قام بتحضيرها أفراد يعملون على حواسيب شخصية لا تتصل بأنظمة تقنية المعلومات الرئيسية للمصرف ولا تخضع لنفس ضوابط المطبقين لتلك الأنظمة. ويوفر بيان ممارسات التدقيق الدولية رقم ١٠٠١، "بيئات تقنية المعلومات– الحواسيب الشخصية المنفردة"[٣] إرشادا للمدققين فيما يخص تلك الطلبات.
- ينتج عن إستخدام إستعمال أنظمة تقنية معلومات مختلفة مخاطر خسارة مسار التدقيق وتضارب الأنظمة المختلفة.

وتستخدم المصارف تحويل المبالغ إلكترونيا داخلياً (على سبيل المثال، للتحويلات بين الفروع وماكينات المصارف الآلية والملفات المحوسبة التي تسجل أنشطة الحسابات) وخارجيا بين المصرف والمؤسسات المالية الأخرى ( على سبيل المثال من خلال شبكة السويفت) وأيضاً ما بين المصرف وعملاءه من خلال شبكة الإنترنت أو أية وسيلة تجارية إلكترونية أخرى).

٣٩. ويحصل المدقق على فهم للتطبيقات الأساسية لتقنية المعلومات وتحويل المبالغ إلكترونياً والإتصالات ونقاط الإتصال بين تلك التطبيقات. ويربط المدقق هذا الفهم لعمليات الأعمال الكبيرة أو مواقف الميزانية العمومية من أجل تحديد عوامل المخاطر للمؤسسة وبالتالي للتدقيق. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم تحديد مدى الإستخدام للتطبيقات المطورة ذاتياً أو الأنظمة المدمجة، والتي سيكون لها تأثير مباشر على منهج التدقيق. (تتطلب أنظمة التطوير الذاتية من المدقق أن يركز بشكل أوسع على ضوابط تغيير البرنامج).

٤٠. وعند التدقيق في بيئة تقنية معلومات موزعة، يحصل المدقق على فهم لموقع التطبيقات الأساسية لتقنية المعلومات. فإذا كانت منطقة شبكة المصرف العريضة منتشرة عبر عدة بلدان، يمكن أن تطبق عندها قوانين تشريعية معينة على عملية معالجة البيانات عبر الحدود. وفي مثل تلك البيئة يكون عمل التدقيق على نظام رقابة الدخول وبالذات على نظام اختراق الدخول جزءا هاما من عملية التدقيق.

٤١. وتتغير بيئة التجارة الإلكترونية بشكل ملحوظ بالطريقة التي يجري بها المصرف أعماله. وتمثل التجارة الإلكترونية نواحي جديدة من المخاطر بالإضافة إلى إعتبارات أخرى يتناولها المدقق. فعلى سبيل المثال يأخذ المدقق بإعتباره ما يلي:–

- مخاطر العمل التي تمثلها إستراتيجية التجارة الإلكترونية للمصرف.
- المخاطر الكامنة للتقنية التي اختارها المصرف لتطبيق إستراتيجية التجارة الإلكترونية الخاصة به.

[٣] تم سحب بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠٠١ "بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب – الحاسبات الشخصية المستقلة" في ديسمبر ٢٠٠٤.

- ردود فعل الإدارة للمخاطر المحددة بما فيها إعتبارات الرقابة التي تتعلق بما يلي:-
  - الإمتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية فيما يخص العمليات التجارية عبر الحدود؛
  - أمن وخصوصية الإرسال عبر الإنترنت؛ و
  - إتمام ودقة وتوقيت وتصريح العمليات التجارية عبر الإنترنت كما يتم تسجيلها في نظام المصرف المحاسبي.
- مستوى المهارة والكفاءة التي يمتلكها المدقق في مجال تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية.

٤٢. قد تستعين المؤسسة بمزود خدمات خارجي للأنشطة ذات العلاقة بتقنية المعلومات أو تحويل المبالغ إلكترونياً. ويكتسب المدقق فهما للخدمات الخارجية المصدر ونظام الرقابة الداخلي لمصرف المصادر الخارجية وبائع الخدمات من أجل تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت الإجراءات الأساسية. ويعطي معيار التدقيق الدولي ٤٠٢ مزيداً من الإرشاد حول هذا الموضوع.

*التقييم المتوقع للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة*

٤٣. طبيعة العمليات المصرفية كأن لا يتمكن المدقق من تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول عن طريق أداء الإجراءات الأساسية فقط. ويحدث هذا بسبب العوامل التالية:-

- الإستخدام الواسع لتقنية المعلومات وتحويل المبالغ إلكترونياً، وهذا يعني أن الكثير من دليل التدقيق متاح بالشكل الإلكتروني فقط وتم إنتاجه بواسطة أنظمة تقنية المعلومات الخاصة بالمنشأة.
- الحجم الكبير من العمليات التجارية التي تم إدخالها للمصارف مما يجعل الإعتماد على الإجراءات الأساسية فقط غير عمليا.
- الإنتشار الجغرافي لعمليات المصرف والذي يجعل الحصول على تغطية كافية صعبا إلى حد كبير.
- صعوبة ابتكار إجراءات أساسية فعالة لتدقيق عمليات المتاجرة المعقدة.

ولا يتمكن المدقق في العديد من الحالات من تقليل المخاطر إلى مستوى منخفض مقبول ما لم تقم الإدارة بتأسيس أنظمة رقابة داخلية تسمح للمدقق من وضع تقييم المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة في مستوى أقل من عالي. ويحصل المدقق على دليل تدقيق مناسب كافي لدعم تقييم المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة. وتناقش الفقرات من ٥٦-٧٠ المسائل المتعلقة بالرقابة الداخلية بتفصيل أكثر.

*عمل التدقيق الداخلي*

٤٤. يمكن أن يختلف نطاق وأهداف التدقيق الداخلي بشكل واسع إعتماداً على حجم وهيكل المصرف ومتطلبات الإدارة وهؤلاء المكلفين بالحوكمة. وعلى أية حال، يتضمن دور التدقيق الداخلي عادة مراجعة نظام المحاسبة والرقابة الداخلية ذات العلاقة ومراقبة عملياتها وتقديم التوصيات لتحسينها. وتتضمن أيضاً بشكل عام مراجعة الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس والقيام بالإبلاغ عن المعلومات المالية والتشغيلية وكذلك إجراء تفتيش محدد للبنود المختلفة بما فيها تفاصيل اختبار العمليات التجارية والأرصدة والإجراءات. و غالباً ما تقود العوامل التي تم الإشارة إليها في الفقرة ٤٤ المدقق إلى إستخدام عمل التدقيق الداخلي. وهذا له علاقة بالتحديد بالحالات التي يكون فيها لدى المصرف انتشار جغرافي كبير للفروع. وغالباً ما يكون لدى المصرف قسم لمراجعة القروض، كجزء من قسم التدقيق الداخلي أو كقسم منفصل، يقوم بتقديم التقارير إلى الإدارة حول نوعية القروض والإلتزام بالإجراءات القائمة فيما يتعلق بذلك. وفي أي من الحالتين، يأخذ المدقق في إعتباره غالباً استغلال عمل قسم مراجعة القروض بعد مراجعة مناسبة للقسم وعمله. ويوفر معيار التدقيق الدولي ٦١٠،" مراعاة عمل التدقيق الداخلي" الإرشاد حول إستخدام عمل التدقيق الداخلي.

*مخاطر التدقيق*

٤٥. فيما يلي العناصر الرئيسية الثلاث لمخاطر التدقيق:-

(أ) المخاطر الكامنة (مخاطر حدوث البيانات الكاذبة جوهرياً)؛

(ب) مخاطر الرقابة (مخاطر أن لا تمنع أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف أو لا تكتشف وتصحح مثل تلك البيانات الكاذبة في حينها)؛ و

(ج) مخاطر الإكتشاف (مخاطر أن لا يكتشف المدقق أي من البيانات الكاذبة جوهريا الباقية).

توجد كل من المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة بشكل مستقل عن تدقيق المعلومات المالية ولا يستطيع المدقق التأثير فيها. وطبيعة المخاطر المرتبطة بأنشطة المصارف والتي تمت مناقشتها في الفقرات ٢١-٢٥ تشير إلى أن مستوى المخاطر الكامنة التي تم تقييمها في العديد من المجالات ستكون عالية. لذا فإنه من الضروري أن يكون لدى المصرف نظام رقابة داخلي مناسب إذا كانت مستويات المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة أقل من عالية. ويقوم المدقق بتقييم هذه المخاطر ويصمم الإجراءات الأساسية من أجل تقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض مقبول.

*(الجوهرية) الأهمية النسبية*

٤٦. يأخذ المدقق في إعتباره العوامل التالية بالإضافة إلى الإعتبارات الموضوعة في معيار التدقيق الدولي ٣٢٠، "الأهمية النسبية(المادية) في التدقيق" وذلك عند تقييم الأهمية النسبية:-

- بسبب الفاعلية العالية، ربما يكون للبيانات الكاذبة الصغيرة نسبيا تأثير ملحوظ على نتائج الفترة الزمنية وعلى رأس المال رغم أن تأثيرها ربما لا يكون مهما على مجموع الأصول.
- وتكون إيرادات المصرف منخفضة مقارنة بمجموع الأصول والإلتزامات الخارجة عن الميزانية العمومية. لذا، فإن البيانات الكاذبة التي ترتبط بالأصول فقط، ربما تكون فيها الإلتزامات أقل أهمية من تلك التي يمكن أن ترتبط أيضاً ببيانات الإيرادات.
- وغالباً ما تخضع المصارف للمتطلبات التنظيمية مثل متطلبات المحافظة على أقل المستويات من رأس المال. وقد يثير خرق هذه المتطلبات الشكوك في مدى ملائمة إستخدام الإدارة لفرضية إستمرارية المنشأة. لذا يؤسس المدقق مستوى الأهمية النسبية من أجل تحديد البيانات الكاذبة والتي إذا لم يتم تصحيحها ستتسبب في خرق مهم لمثل تلك المتطلبات التنظيمية.
- وتعتمد مدى ملائمة فرضية إستمرارية المنشأة غالباً على الأمور المتعلقة بسمعة المصرف كمؤسسة مالية سليمة وعلى الإجراءات التي يتخذها المنظمين. وبسبب ذلك، ربما تصبح الأطراف ذات العلاقة بالعمليات التجارية والمسائل الأخرى ذات أهمية للبيانات المالية للمصرف إذا كانت ستؤثر على سمعته أو الإجراءات التي يتخذها المنظمين.

*تمثيلات الإدارة*

٤٧. تعتبر تمثيلات الإدارة ذات علاقة بمحتوى تدقيق المصرف لمساعدة المدقق في تحديد ما إذا كانت المعلومات والدليل الذين تم تحصيلهما كاملاً لأهداف التدقيق. وهذا صحيح بشكل خاص للعمليات التجارية التي لا يمكن إظهارها عادة في البيانات المالية (البنود خارج الميزانية العمومية)، لكن يمكن إظهار دليلها بسجلات أخرى يمكن أن لا يكون المدقق مدركا لها. وغالباً ما يكون من الضروري أن يحصل المدقق على تمثيلات من الإدارة تتعلق بالتغييرات الهامة في أعمال المصرف وصفات المخاطر الخاصة به. وربما أيضاً يكون لزاماً على المدقق تحديد مجالات عمليات المصرف التي يمكن أن يحتاج فيها الحصول على دليل تدقيق أن يكون ملحقاً بتمثيلات الإدارة، على سبيل المثال مخصصات خسائر القروض وإكتمال المراسلات مع المنظمين. ويوفر معيار التدقيق الدولي ٥٨٠، "إقرارات الإدارة" إرشادا بشأن إستخدام تمثيلات الإدارة كدليل تدقيق والإجراءات التي يطبقها المدقق في تقييمها وتوثيقها والحالات التي يجب فيها الحصول على التمثيلات خطياً.

*تورط مدققين آخرين.*

٤٨. نتيجة للانتشار الجغرافي العريض للمكاتب في معظم المصارف، يكون من الضروري غالباً أن يستخدم المدقق عمل مدققين آخرين في العديد من المواقع التي يعمل فيها المصرف. ويمكن

تحقيق ذلك بإستخدام المكاتب الأخرى لشركة المدقق أو بإستخدام شركات تدقيق أخرى في تلك المواقع.

٤٩. وعلى المدقق أن يقوم بما يلي قبل إستخدام عمل مدققين آخرين:-

- يأخذ بعين الإعتبار إستقلالية هؤلاء المدققين وكفاءتهم لتولي العمل اللازم (بما في ذلك معرفتهم بالمتطلبات المصرفية والتنظيمات المطبقة)؛
- يأخذ بعين الإعتبار ما إذا كانت بنود الإرتباط والمبادئ المحاسبية الواجب تطبيقها وترتيبات الإبلاغ قد تم إيصالها بوضوح؛ و
- ينفذ إجراءات للحصول على دليل تدقيق كافي مناسب بأن العمل الذي نفذه المدقق الآخر مناسبا لهذا الغرض بمناقشة المدقق الآخر وبمراجعة ملخصا مكتوبا للإجراءات المطبقة والنتائج وبمراجعة أوراق عمل المدقق الآخر أو أية طريقة أخرى مناسبة للظروف.

ويعطي معيار التدقيق الدولي ٦٠٠، "الإستفادة من عمل مدقق آخر" مزيداً من الإرشاد حول القضايا التي يجب مخاطبتها والإجراءات التي يجب تنفيذها في مثل تلك الحالات.

*تنسيق العمل الواجب تنفيذه*

٥٠. بالنظر إلى الحجم والإنتشار الجغرافي لمعظم المصارف، فإن تنسيق العمل الواجب تنفيذه هو مهما لإنجاز تدقيق كفؤ وفعال. ويتطلب التنسيق الأخذ بالحسبان عوامل كالتالي:-

- العمل الواجب تنفيذه من قبل:-
  - الخبراء؛
  - المساعدين؛
  - مكاتب أخرى لشركة المدقق؛ و
  - شركات تدقيق أخرى.
- المدى الذي تم به تخطيط إستخدام عمل المدقق الداخلي.
- تواريخ الإبلاغ المطلوبة لأصحاب المصالح والسلطات التنظيمية الأخرى.
- أية تحليلات خاصة وتوثيقات أخرى يجب أن توفرها إدارة المصرف.

٥١. وغالباً ما يمكن تحقيق أفضل مستوى للتنسيق بين المساعدين من خلال الإجتماعات المنتظمة الخاصة بالوضع القانوني للتدقيق. وعلى أية حال، بالنظر إلى أعداد المساعدين والمواقع التي

ستكون مشتركة، يقوم المدقق عادة بنقل كافة أو الأجزاء ذات العلاقة من خطة التدقيق خطياً. ولدى وضع المتطلبات خطياً، يأخذ المدقق بعين الإعتبار تضمين ملاحظات حول المسائل التالية:-

- البيانات المالية ومعلومات أخرى يلزم تدقيق ( وكذلك القانونية أو أية تشريعات أخرى تخص التدقيق إذا اعتبر ذلك ضرورياً).
- تفاصيل أية معلومات إضافية يطلبها المدقق، على سبيل المثال، معلومات حول قروض معينة، تركيبة المحافظ، ملاحظات شفوية حول عمل التدقيق الواجب تنفيذه (خاصة في مجالات المخاطر التي تم وصفها في الفقرات من ٢١-٢٥ والتي تشكل أهمية بالنسبة للمصرف) وكذلك حول نتائج التدقيق، والنقاط المحتملة التي يجب أن تتضمنها الرسائل للإدارة حول التدقيق الداخلي وقضايا التنظيمات المحلية وكذلك نماذج لأية تقارير مطلوبة إذا كان ذلك له علاقة.
- أنه يجب إجراء التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية وأية متطلبات تنظيمية محلية (والمعلومات حول تلك المتطلبات إذا اعتبر ذلك ضرورياً).
- المبادئ المحاسبية ذات العلاقة التي يجب إتباعها في التحضير للبيانات المالية والمعلومات الأخرى (وتفاصيل تلك المبادئ إذا كان ذلك ضرورياً).
- متطلبات إبلاغ وضع التدقيق الفصلي والموعد النهائي له.
- خصائص الموظفين الرسميين الذين يجب الإتصال بهم.
- ترتيبات الرسوم وإعداد الفواتير.
- أية قضايا أخرى ذات طبيعة تنظيمية ورقابة داخلية ومحاسبية أو تدقيقية والتي يجب أن ينتبه لها أولئك الذين يجرون التدقيق.

*العمليات التجارية للأطراف ذات العلاقة*

٥٢. يبقى المدقق متيقظاً للعمليات التجارية للأطراف ذات العلاقة خلال سير عملية التدقيق، خصوصا في مجالات الإقراض والإستثمار. وقد تساعد الإجراءات التي تم تأديتها خلال مرحلة تخطيط التدقيق، بما فيها الحصول على فهم للمصرف والصناعة المصرفية، في تحديد الأطراف ذات العلاقة. وفي بعض مناطق السلطات القضائية يمكن أن تخضع العمليات التجارية للأطراف ذات العلاقة لقيود نوعية وكمية. ويحدد المدقق نطاق أي من هذه القيود.

*إعتبارات إستمرارية المنشأة*

٥٣. يعطي معيار التدقيق الدولي ٥٧٠، "إستمرارية المنشأة" الإرشاد حول إعتبارات المدقق لملائمة إستخدام الإدارة لفرضية إستمرارية المنشأة. وبالإضافة إلى المسائل المحددة في ذلك المعيار، يمكن أن تلقي الأحداث والظروف التالية شكوكا ملحوظة حول قدرة المصرف على الإستمرار كمنشأة ناجحة.

- تزايد سريع في مستويات المتاجرة بالمشتقات. وقد يشير ذلك إلى أن المصرف ينفذ أنشطة المتاجرة دون تنفيذ الضوابط الضرورية.
- أداء الربحية أو تنبؤات تشير إلى انخفاض خطير في الربحية، وبالذات إذا كان رأس مال المصرف أو مستويات السيولة عند أو قريبة من الحد الأدنى المطلوب بحسب التنظيمات.
- يتم دفع أسعار الفائدة بحسب سعر السوق وإلتزامات المودعين أعلى من سعر السوق العادي. حيث يمكن أن يشير ذلك إلى أنه ينظر إلى المصرف على أنه يشكل مخاطر عالية.
- إنخفاض ملحوظ في الودائع من مصارف أخرى أو أشكال أخرى من تمويل السوق النقدي القصير الأجل. يمكن أن يشير هذا إلى أن الأسواق الأخرى المشاركة تفتقر إلى الثقة بالمصرف.
- إجراءات اتخذتها أو هددت باتخاذها الجهات التنظيمية والتي يمكن أن يكون لها تأثير معاكس على قدرة المصرف في الإستمرار كمنشأة ناجحة.
- مبالغ متزايدة مستحقة للبنوك المركزية، يمكن أن يشير ذلك إلى أن المصرف لم يتمكن من الحصول على السيولة من مصادر السوق العادية.
- درجات عالية من المخاطرات للمقترضين أو لمصادر التمويل.

٥٤. يوفر معيار التدقيق الدولي ٥٧٠ الإرشاد أيضاً للمدققين عندما يتم تحديد حدث أو حالة يمكن أن تلقي شكوكا ملحوظة حول قدرة المصرف في الإستمرار كمنشأة ناجحة. ويشير المعيار إلى عدد من الإجراءات يمكن أن تكون ذات علاقة، وبالإضافة إليها، يمكن أن تكون الإجراءات التالية ذات علاقة أيضاً:-

- مراجعة المراسلات مع المنظمين.
- مراجعة التقارير التي أصدرها المنظمين كنتيجة للتفتيش التنظيمي.
- مناقشة نتائج أي من عمليات التفتيش الجارية حالياً.

٥٥. وقد يتطلب الأسلوب التنظيمي الذي بموجبه تعمل المصارف أن يكشف المدقق للمنظم عن أية نية لإصدار رأي معدل أو أية قضايا أخرى قد تكون لدى المدقق حول قدرة المصرف على الإستمرار كمنشأة ناجحة. ويوفر بيان ممارسات التدقيق الدولية رقم ١٠٠٤ مزيدا من النقاش حول العلاقة ما بين المدقق ومشرفي الأنشطة المصرفية.

## الرقابة الداخلية

### المقدمة

٥٦. أصدرت لجنة بازل للأنشطة المصرفية ورقة سياسة بعنوان "إطار أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية" (سبتمبر ١٩٩٨)، والتي تزود مشرفي الأنشطة المصرفية بإطار لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف. ويستخدم هذا الإطار العديد من مشرفي الأنشطة

المصرفية ويمكن أن يستخدم خلال المناقشات الرقابية مع المؤسسات المصرفية المختلفة. وقد يجد مدققي البيانات المالية للمصرف أن معرفة هذا الإطار مفيدة في فهم العناصر المختلفة لنظام الرقابة الداخلي للمصرف.

٥٧. تتضمن مسؤوليات الإدارة المحافظة على نظام محاسبي ورقابة داخلية ملائمين، وعلى اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، وعلى حراسة أصول المنشأة.

يحصل المدقق على فهم كافي لأنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية لتخطيط التدقيق وتطوير منهج تدقيق فعال. وبعد الحصول على الفهم، يأخذ المدقق بعين الإعتبار تقييمات المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة الداخلية من أجل تحديد مخاطر الإكتشاف المناسبة لقبول تأكيدات البيانات المالية ولتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات الأساسية لمثل تلك التأكيدات.

وعندما يقيّم المدقق مخاطر الرقابة على أنها أقل من عالية، فإنه يطلب وجود إجراءات أساسية تكون عادة أقل شمولية مما يطلب في الحالات التي خلاف ذلك وقد تختلف أيضاً في طبيعتها وتوقيتها.

## تحديد وتوثيق وإختبار إجراءات الرقابة

٥٨. يشير معيار التدقيق الدولي ٤٠٠، "تقييمات المخاطر والرقابة الداخلية"[٤] إلى أن الرقابة الداخلية ذات العلاقة بالنظام المحاسبي تهتم بتحقيق الأهداف التالية:-

- يتم تنفيذ العمليات التجارية بالتوافق مع تصاريح الإدارة العامة أو الخاصة (الفقرات من ٥٩-٦١ ).
- جميع العمليات التجارية والأحداث الأخرى يتم تسجيلها من غير إبطاء بالمبلغ الصحيح وفي الحسابات المناسبة وفي الفترة المحاسبية الملائمة للإفساح لتحضير البيانات المالية بالتوافق مع إطار الإبلاغ المالي المحدد (الفقرة ٦٢ و٦٣).
- يسمح بالوصول إلى الأصول فقط وفقا لتصريح الإدارة (الفقرة ٦٤ و٦٥).
- يتم مقارنة الأصول المسجلة مع الأصول الموجودة بفترات زمنية معقولة ويتم أخذ الإجراء المناسب فيما يتعلق بأية اختلافات (الفقرة ٦٦ و٦٧).

يتبع بالفقرات التالية مناقشة لإعتبارات التدقيق بالعلاقة مع كل هدف من هذه الأهداف.

وفي حالات المصارف، هناك هدف إضافي للرقابة الداخلية لضمان أن المصارف تفي بشكل ملائم بمسؤولياتها التنظيمية والإئتمانية الناتجة عن أنشطة الأوصياء. ولا يهتم المدقق بتلك

[٤] تم سحب معيار التدقيق معيار التدقيق الدولي ٤٠٠ "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية" في ديسمبر ٢٠٠٤ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٣١٥ "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية" ومعيار التدقيق الدولي٣٣٠ "إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة" نافذي المفعول.

الأهداف إلا في حال أن يقود الإخفاق في الإمتثال لمثل تلك المسؤوليات إلى تشويه مادي في البيانات المالية.

*يتم تنفيذ العمليات التجارية بالتوافق مع تصريح الإدارة العام أو الخاص*

٥٩. تقع المسؤولية الكلية لنظام الرقابة الداخلي في المصرف على عاتق هؤلاء المكلفين بالحوكمة، المسئولين عن إدارة عمليات المصرف. لكن، بما أن عمليات المصارف تكون عموماً كبيرة ومنتشرة، فمن الضروري أن تكون هناك لامركزية للقيام بمهام صنع القرار وأن تكون السلطة لإلزام المصرف بالعمليات التجارية المهمة منتشرة ومفوضة بين المستويات المختلفة للإدارة والموظفين. مثل هذا التوزيع والتفويض سيكون موجوداً على الأغلب في مهام الإقراض والخزينة وتحويل الأموال حيث، على سبيل المثال، ترسل تعليمات الدفع عن طريق رسالة آمنة. وهذه الصفة من العمليات المصرفية تخلق الحاجة إلى نظام قائم لتفويض السلطة ينتج عنه تحديد وتوثيق رسمي لما يلي:-

(أ) هؤلاء الذين يمكن أن يعطوا التصريح لعمليات تجارية معينة؛

(ب) إجراءات يجب إتباعها لمنح ذلك التصريح؛ و

(ج) قيود على المبالغ التي يمكن التصريح بها بواسطة موظف وحيد أو بواسطة مستوى وظيفي بالإضافة إلى أية متطلبات يمكن أن توجد متزامنة مع التصريح.

ويحتاج أيضاً هؤلاء المكلفين بالحوكمة إلى ضمان أن الإجراءات المناسبة موجودة لمراقبة مستوى المخاطرات. ويتضمن ذلك عادة تجميع المخاطرات، ليس فقط داخل المصرف، بل أيضاً عبر الأنشطة والأقسام والفروع المختلفة له.

٦٠. وسيكون فحص ضوابط التصريح مهما للمدقق للأخذ بعين الإعتبار ما إذا تم إدخال العمليات التجارية بالتوافق مع سياسات المصرف وكذلك، على سبيل المثال، في حالات مهمة الإقراض التي خضعت لإجراءات تقييم الإعتماد المناسبة التي تسبق دفعات الأموال. وسوف يجد المدقق نموذجيا أن الحدود لمستويات المخاطرات موجودة فيما يخص أنواع العمليات التجارية المختلفة. وعند القيام بإختبارات الضوابط، يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كان يتم الإلتزام بتلك الحدود وأيضاً ما إذا يتم الإبلاغ عن مواقف تجاوز هذه الحدود إلى المستويات الإدارية المناسبة في حينها.

٦١. ومن منظور المدقق، فإن التوظيف المناسب لضوابط تصريح المصرف يكون مهما بشكل خاص بالعلاقة مع العمليات التجارية التي تم إدخالها بتاريخ أو قريبا من تاريخ البيانات المالية. ويجري لأنه يجب لحينه إتمام نواحي من العمليات التجارية أو بسبب أمكانية عدم وجود دليل يتم بموجبه تقييم قيمة الأصل المطلوب أو الإلتزام المستهدف. والأمثلة على مثل تلك العمليات

التجارية تتمثل بالإلتزامات لشراء أو بيع أوراق مالية معينة بعد فترة الإنتهاء والقروض التي تكون فيها المبالغ الأصلية ودفعات الفائدة من المقترض التي يجب عملها لحينه.

*وجميع العمليات التجارية والأحداث الأخرى يجب تسجيلها دون إبطاء بالمبلغ الصحيح في الحسابات المناسبة وفي نفس الفترة المحاسبية الملائمة وذلك من أجل الإفساح لتحضير البيانات المالية بالتوافق مع إطار الإبلاغ المالي المحدد.*

٦٢. ولدى الأخذ بعين الإعتبار ضوابط الرقابة الداخلية التي تستخدمها الإدارة لضمان أن كافة العمليات التجارية والأحداث الأخرى قد تم تسجيلها بشكل ملائم، على المدقق أن يأخذ في حسابه عددا من العوامل التي تكون هامة بشكل خاص في البيئة المصرفية. وتتضمن هذه العوامل ما يلي:-

- تعامل المصارف بعمليات تجارية ذات أحجام كبيرة والتي يمكن أن تتضمن بشكل منفرد أو تراكمي مبالغ كبيرة من النقود.ووفقا لذلك، يجب أن يكون لدى المصرف إجراءات ترصيد ومطابقة يتم تنفيذها ضمن إطار الوقت الذي يسمح باكتشاف الأخطاء وعدم التطابق من أجل التحقيق فيها وتصحيحها بأقل الخسائر الممكنة للمصرف. ويمكن تنفيذ مثل تلك الإجراءات على مدار الساعة أو اليوم أو الأسبوع أو الشهر اعتماداً على حجم وطبيعة العملية ومستوى المخاطرة والإطار الوقتي لتسويات العمليات التجارية. وغالباً ما يكون الهدف من هذه المطابقات ضمان إتمام آلية العمليات التجارية عبر أنظمة تقنية معلومات معقدة ومدمجة، والمطابقات نفسها يتم إنتاجها عادة آليا بواسطة تلك الأنظمة.

- وتخضع العديد من العمليات التجارية التي تدخلها لقوانين المحاسبة المتخصصة. ويجب أن يكون لدى المصارف إجراءات رقابة تنفذ لضمان تطبيق تلك القوانين أثناء تحضير المعلومات الإدارية المناسبة للإدارة وللإبلاغ الخارجي. والأمثلة على تلك الإجراءات هي تلك التي تسبب إعادة تقييم السوق لتبادل العملات الأجنبية وشراء الأوراق المالية والتزامات البيع وذلك من أجل ضمان تسجيل كافة الأرباح التي لم يتم تحقيقها والخسائر.

- وقد لا يطلب الكشف في البيانات المالية عن بعض العمليات التجارية التي أدخلتها المصارف (على سبيل المثال، العمليات التي يسمح الإطار المحاسبي بالنظر إليها كبنود خارج الميزانية العمومية). ووفقا لذلك يجب تنفيذ إجراءات الرقابة لضمان تسجيل ومراقبة مثل تلك العمليات التجارية بطريقة توفر للإدارة الدرجة المطلوبة من السيطرة عليها وتسمح بالتحديد الدقيق لأي تغيير في وضعها يقضي بالنتيجة إلى تسجيل ربح أو خسارة.

- وتعمل المصارف بإستمرار على تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا تم القيام بالتعديلات الضرورية للإجراءات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية ذات العلاقة.

- وقد تظهر أرصدة نهاية اليوم حجم العمليات التجارية التي تم إجراءها من خلال الأنظمة أو تظهر أعلى مخاطرة للخسارة حصلت خلال سير يوم عمل. وهذا بالذات له علاقة في تنفيذ ومعالجة عمليات تبادل العملات الأجنبية والأوراق المالية. ويأخذ التقييم في الحسبان لدى رقابة هذه المجالات القدرة على المحافظة على الرقابة خلال فترة أعلى أو بأقل حجم لمخاطرة مالية.

- ويجب تسجيل الغالبية العظمى من العمليات التجارية بطريقة يمكن التحقق منها داخليا وبواسطة عملاء المصرف والنظراء. ويجب أن يسمح مستوى التفصيل الذي به يلزم تسجيل وصيانة العمليات التجارية المختلفة لكل من الإدارة ونظراء العملية التجارية والعملاء من التحقق من دقة المبالغ والبنود. ومثال على هذه الرقابة هو التحقق الدائم من مستندات تبادل العملات الأجنبية عن طريق قيام موظف غير مشترك في العملية التجارية بمقارنة المستندات مع التثبيتات الواردة من النظراء.

٦٣. والإستعمال الواسع لتقنية المعلومات وتحويل المبالغ إلكترونيا له تأثير ملحوظ على طريقة تقييم المدقق للنظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية ذات العلاقة في أي مصرف. ويوفر كل من معيار التدقيق الدولي ٤٠٠، "تقييم المخاطر والرقابة الداخلية" ومعيار التدقيق الدولي ٤٠١، "التدقيق في بيئة أنظمة معلومات الحاسوب" وبيان ممارسات لجنة التدقيق الدولية ١٠٠٨ [٥]، "تقييمات المخاطر والرقابة الداخلية – خصائص وإعتبارات" الإرشاد حول نواحي تقنية المعلومات لمثل ذلك التقييم، كما تفعل بيانات ممارسات التدقيق الدولية الأخرى التي تتعامل مع تقنية المعلومات. ويتضمن إجراء التدقيق تقييما لتلك الضوابط التي على تطوير وتعديل النظام، والوصول للنظام وإدخال البيانات، وأمن الإتصالات عبر الشبكة، وتخطيط الأوضاع الطارئة. وتنطبق إعتبارات مشابهة على عمليات تحويل المبالغ إلكترونياً في المصرف. والمدى الذي به يتم تحويل المبالغ إلكترونيا وأنظمة العمليات التجارية الأخرى خارجية بالنسبة للمصرف، يعطي المدقق تأكيداً إضافياً لتقييم نزاهة الضوابط الرقابية لما قبل العملية التجارية وإجراءات تثبيت ومطابقة لما بعد العملية التجارية. وقد تكون هناك فائدة للتقارير الواردة من مدققي مؤسسات الخدمة في هذه الحالة، كما يوفر معيار التدقيق الدولي ٤٠٢ الإرشاد حول إعتبارات المدقق لمثل تلك التقارير.

*ويسمح بالوصول إلى الأصول فقط وفقا لتصريح من الإدارة*

٦٤. وغالباً ما تكون أصول المصرف قابلة للتحويل فورا، بقيمة عالية وبشكل لا يمكن حراسته بمفرده من خلال إجراءات فعلية. ومن أجل التأكد من أن الوصول إلى الأصول مسموح فقط وفقا لتصريح من الإدارة، يستخدم المصرف عادة ضوابط كالتالي:-

[٥] تم سحب معيار التدقيق الدولي ٤٠٠ "تقدير الخاطر والرقابة الداخلية" ومعيار التدقيق الدولي ٤٠١ "التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب" وبيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠٠٨ "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية – خواص واعتبارات لأنظمة معلومات تستعمل الحاسوب" في ديسمبر ٢٠٠٤ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٣١٥ "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية" ومعيار التدقيق الدولي ٣٣٠ "إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة" نافذي المفعول.

- كلمات مرور سرية وترتيبات وصول مشتركة لحصر الوصول إلى نظام تقنية المعلومات وتحويل المبالغ إلكترونياً بالموظفين المصرح لهم.
- الفصل بين مهام حفظ السجلات والوصاية (بما في ذلك إتاحة إستخدام تقارير تثبيت العملية التجارية الناتجة عن الحاسوب فورا وفقط للموظف المسئول عن مهام حفظ السجلات).
- تثبيت الطرف الثالث بإستمرار ومطابقة مواقف الأصول من خلال موظف مستقل.

٦٥. ويعتبر المدقق ما إذا كانت كل من تلك الضوابط تعمل بفاعلية. ولكن، وبالنظر إلى الأهمية النسبية وقابلية تحويل المبالغ ذات العلاقة، يراجع المدقق عادة تثبيت ومطابقة الإجراءات التي تحدث بالعلاقة مع تحضير البيانات المالية لنهاية السنة وإمكانية تنفيذ إجراءات التثبيت بنفسه.

*وتتم مقارنة الأصول المسجلة مع الأصول الموجودة على فترات زمنية معقولة ويتم أخذ الإجراء المناسب عند ملاحظة أية اختلافات.*

٦٦. وتعمل كل من مبالغ الأصول الكبيرة التي تتولاها المصارف، وأحجام العمليات التجارية التي تم إجراءها، وإحتمال التغيير في قيمة تلك الأصول بسبب تقلبات أسعار السوق وأهمية تثبيت متابعة ضوابط عمليات الوصول والتصريح، كلها على وجوب التشغيل الدائم لضوابط المطابقة. وهذا مهم بشكل خاص من أجل:-

(أ) الأصول الموجودة بشكل قابل للتداول مثل النقد، وحاملي الأوراق المالية والأصول التي على شكل ودائع ومواقف الأوراق المالية مع مؤسسات أخرى حيث يؤدي الإخفاق في اكتشاف الأخطاء وعدم التطابق بسرعة إلى خسائر غير مستردة: فإن إجراءات المطابقة المستخدمة لتحقيق هدف الرقابة هذا سيكون مرتكزا بالعادة على العد الفعلي وعلى تثبيت الطرف الثالث؛

(ب) الأصول التي تكون قيمتها محددة بالرجوع إلى نماذج التقييم أو أسعار السوق الخارجية مثل الأوراق المالية وعقود تبادل العملات الأجنبية؛ و

(ج) الأصول المقبوضة نيابة عن العملاء.

٦٧. ويأخذ المدقق في إعتباره العوامل التالية عند تصميم خطة تدقيق لتقييم فاعلية ضوابط المطابقة للمصرف:-

- بسبب عدد الحسابات المطلوب مطابقتها والتكرار الذي يلزم به أداء تلك المطابقات فإنه:-
  - يتم توجيه الكثير من جهد التدقيق إلى توثيق واختبار وتقييم ضوابط المطابقة؛ و

- وكذلك يتم توجيه عمل المدقق الداخلي أيضاً. ولذا يستطيع المدقق عادة أن يستخدم عمل التدقيق الداخلي.

- وبما أن المطابقات هي تراكمية في تأثيرها، فأنه من الممكن تدقيق معظم المطابقات بشكل مرضي بتاريخ نهاية العام، مع فرض أنه قد تم تحضيرها منذ ذلك التاريخ، بفترة كافية ليستخدمها المدقق وأنه–أي المدقق–مقتنعاً بأن إجراءات ضبط المطابقات فعالة.
- وعند فحص المطابقة، يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا تم تحويل البنود بشكل ملائم لحسابات أخرى لا تخضع للمطابقة والتحقيق بنفس الوقت.

## نماذج من الضوابط

٦٨. يحتوي الملحق رقم ٢ من هذا البيان على نماذج من الضوابط على التصريح، التسجيل، الوصول، والمطابقة والتي توجد عادة في عمليات الخزينة والمتاجرة والإقراض لأي مصرف.

## قيود ملازمة للرقابة الداخلية

٦٩. ويصف معيار التدقيق الدولي ٤٠٠ [٦]، "تقييم المخاطر والرقابة الداخلية" الإجراءات التي يجب أن يتبعها المدقق في تحديد وتوثيق واختبار الرقابة الداخلية. وعند القيام بذلك، يكون المدقق مدركا للقيود الملازمة للرقابة الداخلية. والمستويات من المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة التي تم تقييمها لا يمكن أن تكون منخفضة بشكل كافي لإلغاء الحاجة للمدقق لكي يؤدي أية إجراءات أساسية. وبغض النظر عن مستويات المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة التي تم تقييمها، يقوم المدقق بأداء بعض الإجراءات الأساسية لأرصدة الحسابات الأساسية وتصنيفات العمليات التجارية.

## إعتبار تأثير العوامل البيئية

٧٠. وعند تقييم فعالية إجراءات الرقابة المعينة، يأخذ المدقق بعين الإعتبار البيئة التي تعمل بها الرقابة الداخلية. وقد تتضمن بعض تلك العوامل ما يلي:–

- الهيكل التنظيمي للمصرف والطريقة التي بها يوفر تفويض السلطة والمسؤوليات.
- نوعية الإشراف الإداري.
- مدى وفاعلية التدقيق الداخلي.
- مدى وفاعلية إدارة المخاطر وأنظمة الإمتثال.
- المهارات والكفاءة والنزاهة للموظفين الرئيسيين.
- طبيعة ومدى التفتيش بواسطة السلطات الرقابية.

[٦] أنظر الملاحظة الهامشية ٤.

## تنفيذ الإجراءات الرئيسية

### المقدمـــة

٧١. كنتيجة لتقييم مستوى المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة، يحدد المدقق طبيعة وتوقيـت ونطـاق الإختبارات الأساسية التي يجب تنفيذها على أرصدة الحسابات المختلفـة وتـصنيفات العمليـات التجارية. وعند تصميم هذه الإختبارات الأساسية، يأخذ المدقق بعين الإعتبار المخاطر والعوامل التي ساهمت في تشكيل أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف. بالإضافة إلى ذلك، هناك عـدد مـن إعتبارات التدقيق ذات الأهمية لمجالات المخاطر هذه التي يوجه إليها المدقق اهتمامه. حيث سيتم مناقشتها في الفقرات اللاحقة.

٧٢. يدرج معيار التدقيق الدولي ٥٠٠، "أدلة التدقيق"[٧] التأكيدات التي تضمها البيانات الماليـة مثـل: الوجود، الحقوق والإلتزامات، الحدوث، الإتمام، التقييم، القياس، التمثيل والإفصاح.

واختبارات تأكيد الإتمام هي مهمة بشكل خاص في تدقيق البيانات المالية للمصرف فيما يخـص الإلتزامات بالذات. ويمكن تنفيذ الكثير من عمل التدقيق على إلتزامات المنشآت التجارية الأخرى عن طريق إجراءات أساسية للبنود التبادلية. وليس للعمليات التجارية المصرفية نفس نمط الدورة التجارية العادية ولا تكون البنود التبادلية دائما واضحة على الفـور. ويمكـن إيجـاد وتحقيـق الأصول الكبيرة والإلتزامات بسرعة، وإذا لم تلتقطها الأجهزة يمكن الإغفـال عنهـا. وتـصبح تثبيتات الطرف الثالث والإعتماد على الرقابة ذات أهمية في هذه الظروف.

### إجراءات التدقيق

٧٣. وقد يقوم المدقق بتنفيذ الإجراءات التالية لمخاطبة التأكيدات المذكورة سابقاً:-

(أ) الفحص.

(ب) الملاحظة.

(ج) الإستفسار والتثبيت.

(د) الإحتساب.

(هـ) إجراءات تحليلية.

وفي محتوى تدقيق البيانات المالية للمصرف يتطلب كل من التفتـيش، والإستفـسار والتثبيـت، الإحتساب والإجراءات التحليلية إهتماما خاصاً وستتم مناقشتها في الفقرات التالية.

---

[٧] تم سحب معيار التدقيق الدولي ٥٠٠ "أدلة التدقيق" في ديسمبر ٢٠٠٤ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٥٠٠ المعدل نافذ المفعول.

*التفتيش*

٧٤. يشتمل التفتيش على فحص السجلات، أو الوثائق، أو الأصول الملموسة. ويقوم المدقق بالتفتيش من أجل:

- أن يكون مقتنعاً بالوجود الفعلي للأصول القابلة للتداول المادية التي يتمسك بها المصرف؛ و
- الحصول على الفهم الضروري لبنود وحالات الإتفاقيات (بما فيها الإتفاقيات الرئيسية) والتي تكون ذات أهمية إما بشكل منفرد أو بشكل تراكمي من أجل:-
  - الأخذ بالإعتبار قابلية تنفيذها؛ و
  - تقييم مدى ملائمة المعالجات المحاسبية التي تمت بها.

٧٥. وفيما يلي أمثلة حول المجالات التي يستخدم فيها التفتيش كإجراء تدقيق:-

- الأوراق المالية؛
- اتفاقيات القروض؛
- الضمانات؛ و
- إتفاقيات الإلتزام مثل:-
  - مبيعات الأصل وإعادة الشراء؛ و
  - الكفالات.

٧٦. وعند تنفيذ إجراءات التفتيش، يبقى المدقق متيقظا لإحتمالية أن يحتفظ المصرف ببعض الأصول نيابة عن أطراف ثالثة بدلاً من مصلحته الخاصة. ويعتبر المدقق ما إذا كانت ضوابط الرقابة الداخلية الموجودة ملائمة للفصل المناسب لهذه الأصول من تلك التي يمتلكها، وأين يتم الإحتفاظ بهذه الأصول، كما يأخذ بالإعتبار مؤشرات البيانات المالية. وكما هو ملاحظ بالفقرة ٥٨ يكون المدقق معني بوجود أصول أطراف ثالثة فقط إلى المدى الذي يقوده إخفاق المصرف في الإمتثال لإلتزاماته إلى تشويه مادي للبيانات المالية.

*الإستفسار والتثبيت*

٧٧. ويتضمن الإستعلام السعي لمعلومات حول أشخاص معروفين داخل أو خارج المنشأة. التثبيت يشتمل على جواب للإستعلام يعزز المعلومات المتضمنة في السجلات المحاسبية. ويقوم المدقق بالإستعلام والتثبيت من أجل:-

- الحصول على دليل عملية الرقابة الداخلية؛
- الحصول على دليل الإعتراف من عملاء المصرف والنظراء للمبالغ والبنود والظروف الخاصة بعمليات تجارية معينة؛ و

- الحصول على معلومات غير متاحة مباشرة من السجلات المحاسبية للمصرف.

توجد لدى المصرف مبالغ مهمة من الأصول النقدية والإلتزامات، والإلتزامات خارج الميزانية العمومية. وقد يكون التثبيت الخارجي وسيلة فعالة لتحديد وجود وتمام مبالغ الأصول والإلتزامات التي تم الكشف عنها في البيانات المالية. وعند تقرير طبيعة ونطاق إجراءات التثبيت الخارجي الذي سيقوم المدقق بتأديته، يأخذ بعين الإعتبار أية إجراءات تثبيت خارجية تم العمل بها من قبل التدقيق الداخلي. ويوفر معيار التدقيق الدولي ٥٠٥، " المصادقات الخارجية" الإرشاد حول عملية التثبيت الخارجي.

٧٨. وتالياً بعض الأمثلة على المجالات التي مكن أن يستخدم فيها المدقق التثبيت:-

- الضمانات.
- التحقق أو الحصول على تثبيت مستقل لقيمة الأصول والإلتزامات التي لم يتم المتاجرة بها أو يمكن المتاجرة بها فقط من خلال المبيعات المباشرة.
- الأصل، والإلتزام والمبيعات الآجلة ومواقف البيع مع العملاء والنظراء مثل:-
  - عمليات تجارية مشتقة معلقة؛
  - أصحاب *حسابنا لديكم وحسابكم لدين*؛
  - الأوراق المالية الموجودة لدى أطراف ثالثة؛
  - حسابات القروض؛
  - حسابات الودائع؛
  - الكفالات؛ و
  - رسائل الإعتماد.
- الآراء القانونية حول شرعية مطالبات المصرف.

*الإحتساب*

٧٩. يشتمل الحساب على فحص الدقة الحسابية لوثائق المصدر والسجلات المحاسبية أو على تنفيذ الحسابات بإستقلالية. وضمن محتوى تدقيق البيانات المالية للمصرف، يكون الحساب إجراءا مفيدا لفحص التطبيق المستمر لنماذج التقييم.

*الإجراءات التحليلية*

٨٠. ويتألف الإجراء التحليلي من تحليل النسب المهمة والإتجاهات بما في ذلك نتيجة التحقيق حول التقلبات والعلاقات التي لا تتسق مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو تنحرف عن المبالغ

المتوقعة. ويعطي معيار التدقيق الدولي ٥٢٠، "الإجراءات التحليلية" الإرشاد حول إستخدام المدقق لهذا الأسلوب.

٨١. ويوجد للمصرف أصول مختلفة بالتأكيد (على سبيل المثال القروض وربما أيضاً الإستثمارات) والتي تكون بحجم يضطر معه المدقق أن ينظر إليها منفردة. لكن، يكون الإجراء التحليلي فعالاً لمعظم البنود للأسباب التالية:-

- عادةً ما يكون أهم عنصرين في تحديد إيرادات المصرف هما إيراد الفوائد ومصروف الفوائد. ولهذه علاقة مباشرة بالأصول والإلتزامات التي تعطي الفوائد على التوالي. ولإيجاد معقولية هذه العلاقات، يستطيع المدقق أن يفحص الدرجة التي يختلف فيها الإيراد والمصروف الذين تم الإبلاغ عنهما من المبالغ المحسوبة على أساس متوسط الأرصدة المعلقة والأسعار التي قررها المصرف خلال العام. ويتم عمل هذا الفحص عادة بالعلاقة مع تصنيفات الأصول والإلتزامات التي يستخدمها المصرف في إدارة أعماله. ويمكن لهذا الفحص، على سبيل المثال، أن يسلط الضوء على وجود على مبالغ ملحوظة من القروض التي لا يتم تأديتها أو الودائع التي لم يتم تسجيلها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدقق يأخذ بعين الإعتبار معقولية الأسعار التي قررها المصرف بالنسبة لتلك المنتشرة في السوق لتصنيفات مشابهة من القروض والودائع خلال العام. وفي حالة الأصول القروض، فيمكن أن يشير دليل الأسعار المقبوضة أو المسموح بها أن تكون أعلى من سعر السوق إلى وجود مخاطرة كبيرة. وفي حالة الإلتزامات الودائع، فيمكن أن يشير مثل هذا الدليل إلى السيولة أو صعوبات تمويل. وبالمثل، إيراد الرسوم والذي يشكل أيضاً عنصراً كبيراً من إيرادات المصرف، غالباً ما يعطي علاقة مباشرة إلى حجم الإلتزامات التي استحقت بموجتها الرسوم.
- ويمكن أن تستفيد كل من المعالجة الدقيقة للعمليات التجارية ذات الأحجام الكبيرة التي تم إدخالها إلى المصرف، وتقييم المدقق للرقابة الداخلية في المصرف من مراجعة النسب والإتجاهات ومدى اختلافها عن الفترات السابقة، ومن الميزانيات والنتائج لمنشآت مماثلة.
- وبإستخدام الإجراءات التحليلية، يمكن أن يكتشف الظروف التي استدعت الشك بملائمة فرضية إستمرارية المنشأة، مثل التركيز غير اللازم للمخاطر على صناعات معينة أو المناطق الجغرافية وإحتمال مخاطرة عدم تطابق لأسعار الفائدة، والعملة والإستحقاقات.
- ويوجد في العديد من البلدان مدى واسع من المعلومات الإحصائية والمالية المتاحة من المصادر التنظيمية والأخرى التي يستطيع المدقق إستخدامها لإجراء مراجعة تحليلية عميقة للإتجاهات وكذلك تحليل المجموعة النظير.

ونقطة البداية المفيدة للأخذ بالإعتبار الإجراءات التحليلية الملائمة هي إعتبار المعلومات

والأداء أو مؤشرات المخاطر التي تستخدمها الإدارة في الإشراف على أنشطة المصارف. ويتضمن الملحق رقم ٣ لهذا البيان نماذج من النسب الأكثر إستخداماً في الصناعة المصرفية.

## إجراءات معينة تخص بنود معينة في البيانات المالية

٨٢. تحدد الفقرات من ٨٣-١٠٠ التأكيدات ذات الأهمية عادة في علاقتها مع بنود نموذجية في البيانات المالية للمصرف. كما تصف أيضاً بعض إعتبارات التدقيق التي تساعد المدقق على تخطيط إجراءات أساسية وتقترح أيضاً بعض الأساليب التي يمكن أن تستخدم في العلاقة مع البنود التي اختارها المدقق للإختبار. ولا تمثل الإجراءات قائمة شاملة بالإجراءات التي يمكن أداءها، كما أنها لا تمثل أقل المتطلبات التي يجب أداؤها دائماً.

---

**بند البيان المالي** تأكيدات البيانات المالية ذات الأهمية الخاصة

---

٨٣. الأرصدة مع البنوك الأخرى

الوجود

يأخذ المدقق بعين الإعتبار تثبيتات الطرف الثالث للرصيد. وعندما تكون الأرصدة التي تحتفظ بها المصارف الأخرى نتيجة أحجام كبيرة من العمليات التجارية، فمن المحتمل أن يوفر استلام التثبيتات من تلك المصارف الأخرى دليلا مقنعا على وجود العمليات التجارية ونتائج الأرصدة بين المصارف أكثر من اختبار أنظمة الرقابة الداخلية ذات العلاقة. ويمكن إيجاد الإرشاد حول إجراءات التثبيت بين البنوك بما في ذلك المصطلحات المستخدمة ومحتوى طلبات التثبيت في بيان ممارسات التدقيق الدولية ١٠٠٠، "إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف"

التقييم

ويأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كان سيقيّم قابلية تحصيل الودائع في ضوء قيمة الإعتماد في مصرف الإيداع. والإجراءات المطلوبة في مثل هذا التقييم تماثل تلك التي تستخدم في تدقيق تقييم القروض التي سيجري مناقشتها لاحقاً.

العرض والإفصاح

يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت الأرصدة لدى المصارف الأخرى من تاريخ البيانات المالية تمثل العمليات التجارية بنية حسنة أو ما إذا كانت أي من الإختلافات الملحوظة من المستويات العادية أو المتوقعة للعمليات التجارية التي

أدخلت مبدئيا لكي تعطي الإنطباع الخاطئ حول الموقف المالي للمصرف أو لتحسين السيولة ونسب الأصول (يعرف غالباً "بتزيين الواجهة" أي بمعنى تزييف الوضع).

وعندما يحدث تزييف للوضع بشكل كبير بحيث يمكن من الإدارة تعديل الأرصدة الظاهرة في البيانات المالية أو القيام بإفصاحات إضافية في الإيضاحات حول البيانات المالية. فإذا أخفقت الإدارة في القيام بذلك، ينظر المدقق ما إذا كان سيقوم بتعديل تقرير التدقيق.

٨٤. أدوات السوق النقدية

الوجود

يأخذ المدقق بعين الإعتبار الحاجة للتفتيش الفعلي أو التثبيت من مؤتمنين خارجيين مطابقة المبالغ ذات العلاقة مع السجلات المحاسبية.

الحقوق والإلتزامات

ويأخذ المدقق بعين الإعتبار معقولية فحص وصولات الإيرادات ذات العلاقة كوسيلة لتوطيد الملكية. وينتبه المدقق بشكل خاص إلى توطيد ملكية الأدوات الموجودة على شكل لحامله. كما ينظر المدقق إذا ما يوجد رهونات على عنوان الأداة.

ويفحص المدقق وجود بيع أو اتفاقيات إعادة شراء آجل للحصول على دليل الإلتزامات والخسائر غير المسجلة.

التقييم

ويأخذ المدقق بعين الإعتبار ملائمة أساليب التقييم الموظفة في ضوء قيمة اعتماد من قام بإصداره.

القياس

يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت هناك حاجة لإختبار التراكم الملائم للإيراد المستحق على أدوات السوق النقدية، والذي يكون في بعض الحالات من خلال تخفيض حسم شراء.

ويأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا:-

- كانت العلاقة ما بين الأنواع المختلفة من الأوراق المالية المملوكة والإيراد المتعلق بها معقولة؛ و
- كافة الأرباح ذات الأهمية والخسائر من المبيعات وإعادة التقييمات قد تم الإبلاغ عنها بالتوافق مع إطار الإبلاغ المالي (على سبيل المثال عندما يتم معاملة الأرباح والخسائر الناتجة عن المتاجرة بالأوراق المالية بشكل مختلف من تلك الناتجة عن استثمار الأوراق المالية).

٨٥. الأوراق المالية المحتفظ بها لأهداف المتاجرة

يعطي الملحق رقم ٢ مزيداً من الأمثلة لإعتبارات الرقابة الداخلية وإجراءات التدقيق فيما يخص عمليات المتاجرة.

الوجود

يأخذ المدقق في الإعتبار التفتيش الفعلي للأوراق المالية أو التثبيت مع أوصياء خارجيين ومطابقة المبالغ مع السجلات المحاسبية.

الحقوق والإلتزامات

ينظر المدقق في معقولية فحص وصولات الإيرادات ذات العلاقة كوسيلة لتوطيد الملكية. ويوجه المدقق عناية خاصة لتوطيد ملكية الأوراق المالية الموجودة على شكل لحامله. كما ينظر المدقق ما إذا كانت هناك أية رهونات على عنوان الأوراق المالية.

ويختبر المدقق وجود اتفاقيات مبيعات ومشتريات آجلة من أجل الحصول على دليل الإلتزامات والخسائر غير المسجلة.

التقييم

غالباً ما تصف أطر الإبلاغ المالي قواعد تقييم مختلفة للأوراق المالية اعتماد على ما إذا كان يحتفظ بها لأهداف المتاجرة، أو من أجل التحوط. فعلى سبيل المثال، ربما يتطلب إطار الإبلاغ المالي تقييد الأوراق المالية بهدف المتاجرة

بسعر السوق، والمحافظ الإستثمارية بتكلفة قديمة تخضع لمراجعات الإتـــلاف، وأوراق التحوط المالية على نفس أساس الأصول التي تقوم بالتحوط من أجلها. وتقرر نوايا الإدارة ما إذا كان يتم الإحتفاظ بأي من الأوراق المالية المعينـــة من أجل هدف محدد، وبالتالي أساس التقييم الذي يجب إستخدامه. فإذا تغيـــرت نوايا الإدارة، يتغير أساس التقييم كذلك. وتبعاً لذلك، عندما يـــتم نقـــل الأوراق المالية من تصنيف إلى آخر، يحصل المدقق على دليل تدقيق كافي مناسب لدعم تأكيدات الإدارة بالنسبة لنواياها التي تغيرت. ويوفر إحتمالية تغييـــر تـــصنيف الأصل للإدارة فرصة الإبلاغ المالي الإحتيالي، حيث يكون من السهل ملاحـــظ أي ربح أو تجنب ملاحظة أي خسارة بتغيير تصنيف أوراق مالية معينة.

وعندما يتم تقييد الأوراق المالية التي يتم الإحتفاظ بها من أجل المتاجرة بـــسعر السوق، ينظر المدقق ما إذا تم نقل الأوراق المالية التي ازدادت قيمتها السوقية من المحافظ الإستثمارية ( أنظر الفقرة ٨٧) اعتباطيا لكي يتم إضافة ربح غير محقق للدخل.

كما ينظر المدقق أيضاً ما إذا سيقوم بإعادة تقيـــيم الحـــسابات ومـــدى اختبـــار الضوابط الرقابية لإجراءات تقييم المصرف.

القيـــاس

كما يأخذ المدقق في إعتباره ما إذا:-

- كانت العلاقة بين أنواع الأوراق الماليـــة المملوكـــة والإيـــراد المتـــأتي معقولاً؛ و

- تم الإبلاغ عن كافة الأرباح والخسائر من المبيعات وإعادة التقييمات، بالتوافق مع إطار الإبلاغ المالي (على سبيل المثال هل تمت معاملة الأرباح والخسائر الناتجة عن المتاجرة بالأوراق المالية بشكل مختلف عن تلك الناتجة من الأوراق المالية التي تم استثمارها).

٨٦. (تلك التي تتعلق بالإستثمار الحالي للأموال، على سبيل المثال حجب القروض المشتراه من أجل إعادة البيع ومشتريات الأصول التي تم توريقهما مالياً.)

أصول مالية أخرى

الإلتزامات والحقوق

يفحص المدقق التوثيق الموجود الذي يدعم شراء مثل تلك الأصول من أجل معرفة ما إذا كانت كافة الحقوق والإلتزامات مثل الكفالات والخيارات، قد تم الحساب لها بطريقة ملائمة.

التقييم

ينظر المدقق في ملائمة أساليب التقييم التي تم توظيفها. وبما أنه ربما لا يوجد أسواق قائمة لمثل تلك الأصول، فمن الممكن أن يكون صعبا للحصول على دليل مستقل للقيمة. وبالإضافة إلى ذلك، فحتى عندما يوجد مثل هذا الدليل، قد يكون هناك شك حول ما إذا كان هناك عمق كافي للأسواق **الموجودة** للإعتماد على القيم المسعرة للأصل المشكوك فيه ولأية عمليات تحوط غير عادية ذات علاقة، دخل بها المصرف إلى تلك الأسواق. كما يأخذ المدقق بعين الإعتبار طبيعة ونطاق أية مراجعات إتلاف نفذتها الإدارة وما إذا تم أظهار نتائجها في تقييمات الأصول.

٨٧. إستثمارات المحافظ

لا يختلف تدقيق إستثمارات المحافظ للمصرف في العديد من الحالات عن تدقيق استثمارات المحافظ التي تحتفظ بها أية منشأة أخرى.

التقييـــم

يعتبر المدقق قيمة الأصول التي تدعم قيمة الورقة الماليـــة، بالـــذات فيمـــا يخص الأوراق المالية غير القابلة للتسويق فوراً. كما يأخذ المـــدقق بعـــين الإعتبار طبيعة ونطاق أي من مراجعات الإتلاف التي نفذتها الإدارة وما إذا كانت نتائجها تظهر في تقييمات الأصول.

القياس

وكما جاء في الفقرة ٨٥، حيث مراراً ما تـــسمح أطـــر الإبـــلاغ المـــالي بأساسات تقييم مختلفة للأوراق المالية التي يتم الإحتفاظ بها لأهداف مختلفة. وعندما يتم نقل الأوراق المالية من حساب المتاجرة، يحدد المدقق ما إذا تم تسجيل أية خسائر لم تتحقق في قيمة السوق في حال تطلب إطار الإبـــلاغ المالي ذلك. وعندما لا يتطلب إطار الإبلاغ المالي تسجيل الخسائر التي لم تتحقق، فإن المدقق يأخذ بعين الإعتبار ما إذا جرى النقل لتجنـــب الحاجـــة لملاحظة التخفيض في القيمة السوقية للأوراق المالية. كما يأخـــذ المـــدقق بعين الإعتبار ما يلي:-

- أن العلاقة بين أنواع الأوراق المالية المملوكة والإيراد المتأتي هو معقول؛ و
- أن كافة الأرباح والخسائر المهمة من المبيعات والتقييمات قد تـــم الإبلاغ عنها بالتوافق مع إطار الإبلاغ المالي (على سبيل المثـــال عندما تتم معاملة الأرباح والخسائر الناتجة عن المتاجرة بالأوراق المالية بشكل مختلف عـــن تلـــك الناتجـــة عـــن الأوراق الماليـــة المستثمرة).

٨٨. الإستثمارات في الفروع والمنشآت الزميلة

ولا يختلف تدقيق الإستثمارات في الفروع والمنشآت الزميلة في العديـــد مـــن الحالات عن تدقيق مثل تلك الإستثمارات التي تحتفظ بها المنشآت الأخـــرى. غير أن هناك بعض النواحي الخاصة التي تفرض مشاكل محددة فيما يخـــص العمليات المصرفية.

التقييم

يأخذ المدقق بالإعتبار مؤشرات أي من المتطلبات القانونية للمصرف ليوفر دعما مستقبلياً من أجل المحافظة على عمليات (ومن ثم قيمة الإستثمار) الفرع والشركات الزميلة. كما يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت الإلتزامات المالية ذات الصلة قد تم تسجيلها كإلتزامات من المصرف. يقرر المدقق ما إذا كانت التعديلات الملائمة التي أجريت عندما تمت محاسبة السياسات المحاسبية للشركات على أساس حقوق الملكية أو على أساس موحد لا تطابق تلك التي أجرها المصرف.

القروض

٨٩. ( تشمل على السلف والكمبيالات، خطابات الإعتماد، مستندات القبول الضمانات، وكافة أنواع الإعتماد المتيسرة للعملاء بما فيها تلك التي لها علاقة بتبادل العملات الأجنبية وأنشطة السوق):-

- الشخصية
- التجارية
- الحكومية
- المحلية
- الأجنبية

الوجود

ينظر المدقق في الحاجة لتثبيتات خارجية لوجود القروض.

التقييم

يأخذ المدقق بعين الإعتبار مدى ملائمة الأحكام الخاصة بخسائر القرض. ويدرك المدقق القوانين والتنظيمات التي يمكن أن تؤثر المبالغ التي حددتها الإدارة. وقد نشرت لجنة بازل نظاما بعنوان الممارسات الصحيحة لمحاسبة القروض والإفصاحات والذي يوفر إرشادا للمصارف ومشرفي الأنشطة المصرفية حول الإعتراف بالقروض وقياسها، وإيجاد أحكام خاصة بخسائر القروض، وإفصاحات مخاطر الإئتمان والمسائل ذات الصلة. ويوضح النظام وجهات نظر مشرفي الأنشطة المصرفية حول ممارسة محاسبة القروض الصحيحة والإفصاحات للمصارف وإحتمال تأثيرها على إطار الإبلاغ المالي الذي يحضر على أساسه المصرف بياناته المالية. غير أنه يجب تحضير البيانات المالية للمصرف بالتوافق مع إطار الإبلاغ المالي المحدد ويجب وضع أحكام خسائر القروض مع نفس الإطار المذكور.

ويعطي المحلق رقم ٢ مزيداً من المعلومات حول إعتبارات المدقق للقروض.

وأكثر ما يهم التدقيق هو كفاية الأحكام المسجلة حول خسائر القروض.

وعند تأسيس طبيعة ونطاق وتوفيت العمل الذي يجب إنجازه، يأخذ المدقق في إعتباره العوامل التالية:-

- الدرجة التي يعتمد بها على نظام المصرف بشكل معقول لتصنيف جودة القروض، وكذلك على إجراءاته لضمان أنه قد تم إنهاء كافة التوثيقات بطريقة ملائمة، وأيضاً على إجراءات مراجعة القروض الداخلية وعلى عمل التدقيق الداخلي.
- ونظراً للأهمية النسبية للإقراض الأجنبي، فإن المدقق يفحص عادة ما يلي:-
  - o المعلومات التي على أساسها يقيّم المصرف ويراقب مخاطر البلد، والمعيار (على سبيل المثال، تصنيفات معينة ونسب التقييم) الذي يستخدمه لهذا الغرض؛ و
  - o ما إذا يتم وضع حدود للبلدان المختلفة، وفي حال كان الأمر كذلك، من يضع هذه الحدود وماهيتها والمدى الذي وصلت إليه.
- تركيب محفظة القروض، مع العناية بشكل خاص إلى ما يلي:-

*تركيز القروض لجهات محددة مثل:-*

- o المقترضين والأطراف المتصلة بهم (بما في ذلك الإجراءات التي يجب أن تنفذ لتحديد مثل تلك الإتصالات)؛
- o القطاعات التجارية والصناعية؛
- o المناطق الجغرافية؛ و
- o البلدان؛
- o حجم إفصاحات الإئتمان المختلفة (عدد قليل من القروض الكبيرة مقابل عدد كبير من القروض الصغيرة)؛

- أحجام القروض التي تحددها التصنيفات الرئيسية، وبشكل خاص في التصنيفات التي أظهرت نمواً سريعاً، وفي الديون المستحقة، والقروض غير المستحقة والمجدولة؛ و
- طرف الإقراض ذو العلاقة.

*تحديد القروض غير المنجزة المحتملة مع العناية بشكل خاص إلى ما يلي:-*

- الخبرة في الخسائر السابقة واستعادة تلك الخسائر، بما في ذلك ملائمة ودقة الأحكام والمصروفات؛ و
- نتائج الفحوص التنظيمية.

كما يأخذ المدقق في إعتباره الظروف الإقتصادية والبيئية المحلية والوطنية والدولية، بما فيها القيود على تحويلات العملات الأجنبية التي يمكن أن تؤثر على إعادة دفع القروض بواسطة المقترضين.

وبالإضافة إلى القروض غير المنجزة التي حددتها الإدارة ومنظمي المصارف، حيث يكون ذلك قابلاً للتطبيق، فإن المدقق ينظر في مصادر معلومات إضافية لتحديد تلك القروض التي لم يكن بالإمكان تحديدها، وتتضمن هذه ما يلي:-

- قوائم مختلفة منتجة داخلياً، مثل القروض "تحت المراقبة"، قروض مستحقة الدفع سابقا، قروض على أساس غير مستحق، قروض مصنفة وفقا للمخاطر، القروض لجهات داخلية (وتتضمن المدراء والموظفين ذوي المناصب العليا)، وقروض تتجاوز الحد المسموح به؛
- خبرات الخسائر السابقة بحسب نوع القرض؛ و
- وملفات تلك القروض التي تفتقر إلى المعلومات الحالية عن المقترضين أو الكفلاء أو الضمانات الإضافية.

العرض والإفصاح

تخضع المصارف غالباً لمتطلبات إفصاح معينة فيما يتعلق بقروضها والأحكام الخاصة بخسائر تلك القروض. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت المعلومات التي تم الكشف عنها تتوافق مع إطار الإبلاغ المالي أو التنظيمي المطبق.

٩٠. حسابات المودعين

(أ) الودائع العامة الإكتمال

يقيّم المدقق نظام الرقابة الداخلي على حسابات المودعين. كما يأخذ المدقق بعين الإعتبار أداء إجراءات التثبيت والتحليل على متوسط الأرصدة وعلى مصروف الفائدة لتقييم معقولية أرصدة الودائع المسجلة.

العرض والإفصاح

يحدد المدقق ما إذا كانت إلتزامات الودائع قد تم تصنيفها وفقا للتنظيمات والمبادئ المحاسبية ذات الصلة.

وعندما يتم تأمين إلتزامات الودائع بأصول محددة، يأخذ المدقق بعين الإعتبار الحاجة للإفصاح المناسب.

كما ينظر المدقق في الحاجة للإفصاح عندما يكون لدى المصرف مخاطر بسبب اعتماد الإقتصاد على عدد قليل من المودعين الكبار أو عندما يكون هناك تركيز كبير من الودائع التي تستحق خلال وقت معين.

(ب) الودائع في الطريق الوجود

يحدد المدقق ما إذا كانت البنود العابر ما بين الفروع وما بين المصرف وفروعه وما بين المصرف وفروعه المدمجة وما بين المصرف والنظراء قد تم حذفها وتم تناول وحسبان بنود المطابقة على نحو ملائم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المدقق يفحص البنود المختلفة التي يشتمل عليها الرصيد ولم يتم تصفيتها ضمن فترة زمنية معقولة كما ينظر أيضاً ما إذا كانت إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة مناسبة لضمان أن مثل تلك البنود لم يتم نقلها مؤقتاً لحسابات أخرى لتجنب كشفها.

٩١. رأس المـــال والإحتيـــاطي

ويوجه منظمي الأعمال المصرفية انتباها دقيقاً لـــرأس مـــال المـــصرف والإحتياطي عند مراقبة مستوى أنشطة المـــصرف وفـــي تحديـــد نطـــاق عملياته. وقد يكون لتغيير بسيط في رأس المال أو الإحتياطي تأثير كبيـــر على قدرة المصرف في متابعة عمله، خصوصا إذا كان هذا التغيير قريبـــا من الحد الأدنى من رأس المال المسموح به. وفي مثل هذه الحالات تواجه الإدارة ضغوطات كبيرة لكي تقوم بالإبلاغ المالي الإحتيالي بـــسبب ســـوء تصنيف الأصول والإلتزامات أو بسبب وصفها على أنها أقل خطورة ممـــا هي عليه فعلاً.

العرض والإفصاح

ينظر المدقق ما إذا كان رأس المال والإحتياطي كافيين للأهداف التنظيمية (على سبيل المثال، لتلبية متطلبات كفاية رأس المال)، وأنه قد تم حـــساب الإفصاحات بطريقة مناسبة بالتوافق مع إطار التقريـــر المـــالي المطبـــق. ويطلب من المدققين في العديد من مناطق السلطات القـــضائية أن يقومـــوا بالإبلاغ عن مدى واسع من الإفصاحات حول رأس مال المصرف ونسبه، إما بسبب أن هناك معلومات تتضمنها البيانات المالية أو بسبب أن هنـــاك متطلبات لعمل تقرير منفصل لمشرفي الأنشطة المصرفية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه عندما تنص التنظيمات المطبقة على قيود علـــى توزيع الأرباح المحتفظ بها، يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا تم الكـــشف عن تلك القيود بشكل كافي.

ويحدد المدقق أيضاً متطلبات إطار الإبلاغ المالي القابـــل للتطبيـــق فيمـــا يخص الإفصاح عن الإحتياطي المخفي قد تم الإمتثال بـــه (أنظـــر أيـــضاً الفقرة ١٠٣).

٩٢. (على سبيل المثال الإلتزامات لإقراض ولضمان دفعات من قبل العملاء لطرف ثالث)

الأحكام، الأصول والإلتزامات المحتملة (بالإضافة إلى المشتقات والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية)

الإكتمال

يتم تسجيل العديد من الأصول والإلتزامات المحتملة دون أن يكون هنا التزام أو أصل مماثل (بنود مذكرات). لذا يقوم المدقق:-

- بتحديد تلك الأنشطة التي من المحتمل أن تنتج أصول أو إلتزامات محتملة (على سبيل المثال التوريق المالي)؛
- ينظر ما إذا كانت أنظمة الرقابة الداخلية للمصرف كافية لضمان أن الأصول أو الإلتزامات المحتملة يتم تحديدها وتسجيلها بطريقة ملائمة وأنه يتم الإحتفاظ بدليل لإتفاقية العميل بالبنود والشروط ذات الصلة؛
- يؤدي إجراءات أساسية من أجل فحص تمام الأصول والإلتزامات المسجلة. ويمكن أن تتضمن مثل تلك الإجراءات، إجراءات التثبيت بالإضافة إلى فحص رسوم الإيراد المرتبطة بمثل تلك الأنشطة وأنه يجري تحديدها مع الأخذ بعين الإعتبار درجة المخاطر المرتبطة بنوع معين من الإحتمال الذي يتم أخذه بعين الإعتبار؛
- يراجع معقولية أرقام الأصل والإلتزام المحتمل في نهاية الفترة في ضوء خبرة ومعرفة المدقق بأنشطة العام الحالي؛ و
- يحصل على تمثيلات من الإدارة أنه قد تم تسجيل الأصول والإلتزامات المحتملة والكشف عنها كما هو مطلوب في إطار الإبلاغ المالي.

التقييـــم

والعديد من تلك العمليات إما هي بدائل إئتمان أو مستقلة في اكتماله علـــى قيمة إئتمان النظير. والمخاطر المرتبطة بمثل تلك العمليات لا تختلف فـــي أساسها من تلك المرتبطة "بالقروض". وتعتبر أهداف وإعتبارات التـــدقيق المهمة بشكل خاص التي تمت مناقشتها في الفقرات ٨٩ ذات صلة أيـــضاً بالتساوي فيما يخص تلك العمليات.

العرض والإفصاح

عندما يتم توريق الأصول أو الإلتزامات أو من جهة أخرى تتأهل للمعالجة المحاسبية التي تنقلها من الميزانية العمومية للمصرف، يأخذ المدقق بعـــين الإعتبار مدى ملائمة المعالجة المحاسبية وما إذا تم عمل الأحكام المناسبة. وبشكل مماثل، عندما يكون المصرف نظيراً لعملية تجارية تسمح لعميـــل المنشأة بأن ينقل أصل أو الإلتزام من الميزانية العمومية للعميـــل، ينظـــر المدقق ما إذا كان هناك أي أصل أو إلتزام يتطلب إطار الإبـــلاغ المـــالي إظهاره في الميزانية العمومية أو في ملاحظات البيانات المالية.

وعلى الرغم من أن إطار الإبلاغ المالي ذو الصلة يتطلب عادة الإفـــصاح عن مثل تلك الإلتزامات في ملاحظات البيانات المالية بدلا مـــن الميزانيـــة العمومية، إلا أن المدقق رغم ذلك يأخذ في الإعتبار التأثير المالي المحتمل علـــى رأس مـــال المصرف، والتمويل والربحية اللازمين لتنفيذ مثل تلك الإلتزامات وما إذا يلزم الكشف عنها بالتحديد في البيانات المالية.

٩٣. (على سبيل المثال عقود التبادل الأجنبية، أسعار الفائدة وتبادل العملات، والاتفاقيات المستقبلية الآجلة، الخيارات، اتفاقيات بيع وشراء العملات الآجلة)

المشتقات والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية

يتم معالجة العديد من هذه الأدوات كجزء من خزينة وأنشطة متاجرة المصرف. ويعطي الملحق رقم ٢ مزيدا من المعلومات والخيارات والأسعار حول إعتبارات المدقق للخزينة وأنشطة المتاجرة. ويوفر بيان ممارسات لجنة التدقيق الدولية ١٠١٢ مزيدا من الإرشاد حول العمليات التي تتضمن المشتقات التي يسجلها المصرف كمستخدم نهائي.

الواجبات والإلتزامات

ويفحص المدقق التوثيق الأساسي الذي يدعم مثل تلك العمليات من أجل تحديد ما إذا تم حسبان كافة الحقوق والإلتزامات، مثل الكفالات والخيارات، على نحو لائق.

الوجود

ينظر المدقق في الحاجة إلى تثبيتات أطراف ثالثة للأرصدة القائمة التي تم اختيارها من سجلات مكاتب المضاربات للعمليات المفتوحة ومن قائمة النظراء الذين تمت الموافقة عليهم ومن السماسرة وعمليات التبادل. وربما يكون من الضروري أداء اختبارات تثبيت بشكل منفصل للمنتجات المتنوعة إذ ربما لا تسهل الأنظمة وجود مجموعة مختارة موحدة لكافة العمليات مع أي نظير موجود.

الإكتمال

ونظراً للتطور المستمر في الأدوات المالية الجديدة، قد تكون هناك حاجة لتأسيس إجراءات ما بين المشاركين و في داخل المصرف. لذا يقوم المدقق بتقييم كفاية نظام المراقبة الداخلية، وبشكل خاص فيما يتعلق بما يلي:-

- كفاية الإجراءات وتقسيم الواجبات ذات الصلة بمطابقة التوثيقات التي تم استلامها من النظراء ومطابقة الحسابات معهم؛ و

- ملائمة مراجعة التدقيق الداخلي.

يأخذ المدقق بعين الإعتبار تقييم ملائمة النظام المتعلق بالرقابة الداخلية، بما في ذلك مطابقات حساب الخسائر والأرباح العادي على فترات مناسبة وإجراءات مطابقات نهاية الفترة، وخاصة فيما يتعلق بإتمام ودقة تسجيل المواقف القائمة عندما تنتهي الفترة. (ويتطلب ذلك أن يعرف المدقق إجراءات تثبيت العمليات بين المصارف القياسية)؛

ويمكن أن يجد المدقق أيضاً أنه من المفيد فحص عمليات نهاية الفترة السابقة للحصول على دليل للبنود التي كان يجب تسجيلها في البيانات المالية لنهاية العام. ويوفر معيار التدقيق الدولي ٥٦٠، "الأحداث اللاحقة" مزيدا من الإرشاد حول إعتبارات المدقق للأحداث التي تجري بعد نهاية الفترة.

التقييم

وتنشأ إعتبارات مماثلة هنا كما تنشأ للأصول المالية الأخرى المذكورة أعلاه. وعلى أية حال، يتبع مزيداً من الإعتبارات التي تنشأ أيضاً.

يتم عادة تقييم المشتقات والأدوات المالية خارج الميزانية العمومية بقيمة السوق أو القيمة العادلة، باستثناء أنه في بعض أطر الإبلاغ المالي، يتم تقييم أدوات التحوط على نفس أساس البند الذي يجري تحوطه. وقد لا يتطلب إطار الإبلاغ المالي المطبق أن تظهر الأدوات المالية في الميزانية العمومية، أو يمكن أن يطلب تقييمها بسعر التكلفة. وفي مثل تلك الحالات، ربما يكون لزاما الكشف عن سعر السوق أو القيمة العادلة للمشتقات أو الأدوات خارج الميزانية العمومية في ملاحظات البيانات المالية.

وإذا تمت المتاجرة بالأداة بتبادل استثماري، فقد يتم تحديد القيمة من خلال مصادر مستقلة. وإذا لم يتم المتاجرة بالعملية، فقد يتم طلب مختصين مستقلين لتقدير القيمة.

إضافة على ذلك، ينظر المدقق في الحاجة إلى تعديل القيمة العادلة

وملائمتها للأدوات المالية، مثل حكم مخاطر السيولة، وحكم مخاطر المحاكاة وحكم لمخاطر التشغيل. ينظر المدقق في أمور كالتالي:-

- ملائمة أسعار التبادل وأسعار الفائدة أو أية أسعار سوق رئيسية أخرى تستخدم بتاريخ البيان المالي لحساب الخسائر والأرباح التي لم تتحقق.
- ملائمة نماذج التقييم والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية القائمة بتاريخ البيان المالي. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر المدقق ما إذا كانت تفاصيل العقود المختلفة وأسعار التقييم والفرضيات المستخدمة قد سجلت على نحو مناسب في النماذج.
- ملائمة الإجراءات المحاسبية المستخدمة مع الأخذ بالإعتبار المبادئ المحاسبية ذات الصلة خصوصاً في العلاقة بالتمييز بين الأرباح والخسائر المحققة والتي لم يتم تحقيقها.

وعندما يلزم الأخذ بالإعتبار أسعار السوق لكنها غير متاحة، يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا تم توظيف أساليب تقييم بديلة مناسبة، تستند، حيث يكون ذلك مناسباً على الأسعار الحالية أو أسعار تبادل العملات الأجنبية.

وبما أنه قد تم تطوير بعض هذه الأدوات حديثاً فقط، فإن المدقق يفحص تقييماتها بدرجة معينة من الحذر، وأثناء ذلك يكون في ذهنه العوامل التالية:-

- قد لا تكون هناك سوابق قانونية تخص بنود الإتفاقيات الأساسية. وهذا يجعل من الصعب تقييم قابلية نفاذ تلك البنود.
- قد يوجد عدد قليل نسبياً من الموظفين الذين يعرفون المخاطر الكامنة لهذه الأدوات. ويمكن أن يؤدي هذا إلى مخاطر أعلى لحدوث البيانات الكاذبة وصعوبة أكبر في إيجاد ضوابط تمنع البيانات الكاذبة أو تكتشفها وتصححها في حينها.

- بعض تلك الأدوات لم يوجد من خلال دورة إقتصادية كاملة (الأسواق التي تميل فيها الأسعار إلى الإرتفاع والإنخفاض، وأسعار الفائدة العالية والمنخفضة، والمتاجرة العالية والمنخفضة وتقلبات الأسعار) ويمكن لهذا السبب أن يكون الأمر أكثر صعوبة لتقييم قيمتها بنفس الدرجة من التأكد بالنسبة لأدوات أكثر ثباتاً. وبشكل مماثل، ربما يكون من الصعب التنبؤ بدرجة كافية من التأكد من سعر الإرتباك مع أدوات خارجة عن النظام أخرى يستخدمها المصرف لتحوط مواقفه.

- ويمكن أن لا تعمل النماذج المستخدمة لتقييم مثل تلك الأدوات على نحو ملائم في ظروف السوق غير العادية.

القياس

يأخذ المدقق بعين الإعتبار الهدف الذي من أجله تم تسجيل العملية الناتج عنها الأداة، خصوصاً ما إذا كانت العملية عملية متاجرة أو تحوط. ويمكن أن يكون المصرف قد تعامل بالأصالة عن نفسه لإيجاد موقف تعامل أو من أجل تحوط أصل آخر، أو يمكن أن يكون قد تعامل كوسيط أو سمسار. والغرض يمكن أن يحدد المعالجة المحاسبية المناسبة.

وحيث أن التسويات لمثل تلك العمليات تكون تاريخ لاحق، يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا قد نتج ربح أو خسارة مع نهاية الفترة يتطلب تسجيلها في البيانات المالية.

ويأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت هناك إعادة تصنيف لعمليات/مواقف التحوط والمتاجرة ربما تم القيام بها مبدئياً في ضوء استغلال الإختلافات في توقيت الإعتراف بالربح والخسارة.

العرض والإفصاح

وفي بعض أطر الإبلاغ المالية، تتطلب المبادئ المحاسبية ذات الصلة، تسجيل الأرباح والخسائر المستحقة من مواقف مفتوحة، سواء تم تسجيل تلك المواقف في الميزانية العمومية أم لا. وفي أطر إبلاغ مالي أخرى، هناك واجب وحيد هو الكشف عن الإلتزامات. وفي الحالة الأخيرة، يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت المبالغ غير المسجلة بمثل تلك الأهمية بحيث تتطلب الإفصاح عنها في البيانات المالية أو التأهيل في تقرير التدقيق.

وقد تنشأ أيضاً الإعتبارات الإضافية التالية:-

- يأخذ المدقق بعين الإعتبار المعالجة المحاسبية المناسبة وعرض مثل تلك العمليات بالتوافق مع متطلبات الإبلاغ المالي ذات العلاقة. وحيث أن تلك المتطلبات لها معالجات مختلفة للعمليات التي يتم تسجيلها من أجل أهداف التحوط، فإن المدقق يأخذ بعين الإعتبار ما إذا تم تحديد ومعالجة العمليات على نحو مناسب؛
- تتطلب بعض أطر الإبلاغ المالي الإفصاح عن المخاطر المحتملة الناتجة عن المواقف المفتوحة، على سبيل المثال مكافئ مخاطر الإئتمان والقيمة البديلة للأدوات خارج الميزانية العمومية القائمة.

٩٤. إيرادات ومصروفات الفوائد

القياس

تشتمل إيرادات ومصروفات الفوائد عادة على بندين رئيسيين في بيان إيرادات المصرف. يأخذ المدقق في الإعتبار ما يلي:-

- ما إذا توجد إجراءات مقنعة للنظام المحاسبي الملائم للإيرادات والمصروفات المستحقة في نهاية العام؛
- تقيم ملائمة نظام الرقابة الداخلي ذو العلاقة؛ و

- إستخدام الإجراءات التحليلية في تقييم معقولية المبالغ التي تم الإبلاغ عنها. تتضمن مثل تلك الأساليب مقارنة مجموع الفوائد التي تم الإبلاغ عنها في بنود نسب مئوية:-
  - بالنسبة لأسعار السوق؛
  - بالنسبة لأسعار البنك المركزي؛
  - بالنسبة للأسعار المعلن عنها ( بنوع القرض أو الوديعة)؛ و
  - ما بين المحافظ.

ولدى القيام بمثل تلك المقارنات، فإنه يتم إستخدام متوسط الأسعار السارية (على سبيل المثال، لشهر) من أجل تجنب التحريفات التي تسببها التغيرات في أسعار الفائدة.

ويأخذ المدقق بعين الإعتبار معقولية السياسة المطبقة للإعتراف بالإيراد على القروض غير المنجزة وبالذات حين لا يتم استلام مثل ذلك الإيراد على أساس جاري. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار أيضاً ما إذا كان الإعتراف بالإيراد على القروض يمتثل مع سياسة المصرف، بالإضافة إلى متطلبات إطار الإبلاغ المالي المطبق.

## ٩٥. أحكام خاصة بخسائر القروض

القياس

تمت مناقشة مسائل التدقيق المهمة في هذا المجال سابقا تحت عنوان "القروض". وتأخذ الأحكام عادة شكلين، هي أساسا أحكام خاصة فيما يتعلق بالخسائر التي تم تحديدها على القروض المختلفة وأحكام عام لإستعادة الخسائر التي يعتقد أنها موجودة لكن لم يتم تحديدها بشكل خاص. ويقيم المدقق ملائمة مثل تلك الأحكام التي ترتكز على مثل تلك العوامل كممارسات سابقة ومعلومات أخرى ذات علاقة ويعتبر ما إذا كانت الأحكام الخاصة والعامة ملائمة لإستيعاب خسائر الإئتمان المقدرة المرتبطة بمحفظة القروض. ويحتوى الملحق رقم ٢ بهذا البيان أمثلة حول الإجراءات الأساسية لتقييم أحكام خسارة قرض. وفي بعض البلدان يتم تحديد مستويات الأحكام العامة بواسطة التنظيمات المحلية. وفي تلك البلدان يحدد المدقق ما إذا تم حساب مصروف حكم الإبلاغ بالتوافق مع مثل تلك التنظيمات. كما يأخذ

المدقق بعين الإعتبار ملائمة الإفصاحات في البيانات المالية، وعندما لا تكون الأحكام كافية، مؤشرات تقرير التدقيق.

٩٦. إيراد الرسوم والعمولة

الإكتمال

يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت المبالغ المسجلة تامة (أي أن كافة البنود المختلفة قد تم تسجيلها). وبهذا الخصوص، يأخذ المدقق بعين الإعتبار إستخدام إجراءات تحليلية في تقييم معقولية المبالغ التي تم الإبلاغ عنها.

القياس

ويأخذ المدقق بعين الإعتبار مسائل كالتالي:-

- ما إذا كان الإيراد يعود إلى الفترة التي تغطيها البيانات المالية وأن تلك المبالغ التي تعود للفترات القادمة قد تم إرجاؤها.
- ما إذا كان الإيراد قابلاً للتحصيل (يعتبر هذا جزءا من إجراءات تدقيق مراجعة القرض حيث تمت إضافة الرسوم إلى رصيد قرض قائم).
- ما إذا كان حسبان الإيراد بالتوافق مع إطار الإبلاغ المالي المطبق.

٩٧. أحكام الضرائب على الدخل

القياس

على المدقق أن يعرف القوانين الخاصة بالضرائب القابلة للتطبيق على المصارف في المنطقة القضائية التي يقع فيها المصرف الذي تم الإبلاغ عنه. كما ينظر المدقق ما إذا كان أي من المدققين المنوي الإعتماد على عملهم فيما يخص تشابه قوانين عمليات المصرف الأجنبية بقوانين المناطق القضائية

الخاصة بهم. ويكون المدقق واعياً للإتفاقيات الضريبية بين المناطق القضائية المختلفة التي يدير فيها المصرف عملياته.

٩٨. عمليات الأطراف ذات الصلة

العرض والإفصاح

غالباً ما تتطلب أطر الإبلاغ المالي الإفصاح عن وجود الأطراف ذات صلة والعمليات تجارية معها. وقد تحدث عمليات الأطراف ذات الصلة أثناء سير أعمال المصرف العادية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يمدد المصرف الإئتمان لموظفيه الذين في المناصب العليا أو لمدراءه أو لمنشآت يمتلكها أو يسيطر عليها الموظفين أو المدراء. ويبقى المدقق متيقظاً للمخاطر التي تكون فيها مثل تلك العمليات الإقراضية مع الأطراف ذات الصلة قائمة، إنما يمكن أن لا تتم فيها ممارسة المقاييس العادية للحكمة المصرفية، مثل تقييم الإئتمان ومتطلبات الضمانات الإضافية، على نحو ملائم. وعلى المدقق أن يعرف المتطلبات التنظيمية المطبقة عند إقراض الأطراف ذات الصلة ويؤدي الإجراءات لتحديد ضوابط المصرف على إقراض الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك الموافقة على تمديدات ائتمان الأطراف ذات الصلة ومراقبة أداء

قروضها. وتتضمن عمليات الأطراف ذات الصلة الأخرى التي يمكن أن تحدث أثناء سير أعمال المصرف العادية، عمليات إيداع وعمليات أخرى مع المدراء أو الموظفين في المناصب العليا أو المنشآت التابعة. وربما يقوم المصرف بكفالة القروض أو الأداء المالي لمنشأة تابعة. ويمكن جعل هذه الكفالة رسمية باتفاقية خطية أو قد تكون غير رسمية. ويمكن أن تكون الكفالة غير الرسمية عبارة عن اتفاقية شفهية، أو اتفاقية "تفاهم" تعتمد على أداء المنشأة التابعة السابق، أو كنتيجة لثقافة محيط العمل الذي يعمل به المصرف. ومثل تلك الإتفاقيات سواء رسمية أو غير رسمية، تكون ذات أهمية خاصة عندما ترتبط الكفالة بتابع غير مدمج، حيث لم يتم الكشف عن الكفالة في البيانات المالية الموحدة للمصرف. ويقوم المدقق بالإستعلام من

الإدارة ويراجع التفاصيل الدقيقة لمجلس المدراء ليقوم بتحديد مـــا إذا كانـــت مثل تلك الكفالات موجودة وما إذا كان هناك إفصاح ملائـــم للكفـــالات فـــي البيانات المالية للمصرف.

التقييـــم

ويمكن أن تنتج عمليات الأطراف ذات الصلة من محاولات الإدارة لتجنـــب الظروف المعاكسة. على سبيل المثال يمكن أن تنقل إدارة المصرف مـــشاكل الأصول إلى منشأة تابعة غير مدمجة عند أو قريبا من نهاية الفترة، أو قبـــل الفحوصات التنظيمية لتجنب العجز في أحكام خسائر القـــروض أو لتجنـــب الإنتقاد حول جودة الأصل. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار مراجعـــة العمليـــات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة التي تم حسابها كعمليات بيع لتحديد ما إذا كان هناك التزامات حق الرجوع غير مسجلة تتعلق بذلك.

وغالباً ما يتم طلب تمثيلات من الإدارة أو من آخرين من أجل فهم الغـــرض التجاري من عملية معينة. ويجري تقييم مثل تلك التمثـــيلات فـــي ضـــوء الدوافع الظاهرة وأدلة التدقيق الأخرى. ومن أجل الحصول على فهم تام لأي عملية، يمكن أن تضمن ظروف معينة إجراء مناقـــشة مـــع الأطـــراف ذات الصلة ومدققيها أو أطراف أخرى مثل المستشار القانوني، لهـــم علـــم بتلـــك العملية. ويعطي معيار التدقيق الدولي ٥٨٠، "إقرارات الإدارة" مزيـــداً مـــن الإرشاد حول إستخدام تمثيلات الإدارة.

٩٩. الأنشطة الإئتمانية

الإكتمال

يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا تم تسجيل جميع إيرادات المصرف من مثل تلك الأنشطة وذكرت بشكل عادل في البيانات المالية للمصرف. كمـــا يأخـــذ

المدقق بعين الإعتبار ما إذا تكبد المصرف أية التزامات جوهرية لم يتم الكشف عنها نتجت عن خرق واجباته الإئتمانية، بما في ذلك صيانة الأصول.

التمثيل والإفصاح

يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كان إطار الإبلاغ المالي يتطلب الإفصاح عن طبيعة ونطاق أنشطته الإئتمانية في الإيضاحات حول البيانات المالية، وما إذا تم تقديم الإفصاحات المطلوبة.

١٠٠. (بما في ذلك بيان السياسة المحاسبية، حيث يمكن تطبيقه)

إيضاحات حول البيانات المالية

العرض والإفصاح

يحدد المدقق ما إذا كانت الإيضاحات حول البيانات المالية للمصرف بالتوافق مع إطار الإبلاغ المالي المطبق.

## الإبلاغ عن البيانات المالية

١٠١. ولدى التعبير عن رأي حول البيانات المالية للمصرف، يقوم المدقق بما يلي:-

- يتمسك بأي صيغة أو مصطلحات يحددها القانون والسلطات التنظيمية والهيئات المهنية والعاملين في الصناعة؛ و
- يحدد ما إذا أجريت التعديلات على حسابات الفروع الأجنبية والتابعة وأنها ضمنت في البيانات المالية المدمجة للمصرف لتثبيتها مع إطار الإبلاغ المالي الذي بموجبه يقوم المصرف بالإبلاغ. وهذا له علاقة بالتحديد في حالات المصارف بسبب الأعداد الكبيرة من البلدات التي تقع فيها الفروع والمصارف التابعة وحقيقة أن معظم التنظيمات المحلية في البلدان تحدد مبادئ محاسبية خاصة قابلة للتطبيق أساسا على المصارف. ويمكن أن يقود ذلك إلى إنحراف أكبر عن المبادئ المحاسبية التي تتبعها الفروع والمصارف التابعة، خلافاً لما هو الحال فيما يخص المنشآت التجارية الأخرى.

١٠٢. يتم تحضير البيانات المالية للمصرف ضمن محتوى المتطلبات القانونية والتنظيمية المنتشرة في البلدان المختلفة، وتتأثر السياسات المحاسبية بتلك التنظيمات. ويختلف إطار الإبلاغ المالي للمصارف (الإطار المصرفي) في بعض البلدان بشكل جوهري عن إطار الإبلاغ المالي للمنشآت الأخرى (الإطار العام). وعندما يطلب من المصرف تحضير مجموعة منفردة من البيانات المالية التي تمتثل مع كل من الإطارين، فقد يعبر المدقق عن رأي غير متحفظ كلياً فقط في حال أن حضرت البيانات المالية بالتوافق مع كل من الإطارين. وإذا حضرت البيانات المالية بالتوافق مع واحد فقط من هذين الإطارين، فيمكن أن يعبر المدقق عن رأي غير متحفظ يخص الإمتثال مع ذلك الإطار ورأي متحفظ أو سلبي يخص الإمتثال مع الإطار الآخر. وعندما يطلب من المصرف الإمتثال مع الإطار المصرفي بدلاً من الإطار العام، ينظر المدقق في الحاجة إلى الإشارة إلى تلك الحقيقة لتأكيد موضوع الفقرة.

١٠٣. تقدم المصارف عادة معلومات إضافية عبر تقارير سنوية تتضمن كذلك بيانات مالية مدققة. وتحتوي هذه المعلومات بإستمرار على تفاصيل حول مخاطر رأس المال المعدّل، ومعلومات أخرى حول استقرار المصرف، بالإضافة إلى أية إفصاحات في البيانات المالية. ويوفر معيار التدقيق الدولي ٧٢٠، " المعلومات الأخرى في المستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة." الإرشاد حول الإجراءات التي يجب اتخاذها بخصوص مثل تلك المعلومات الإضافية.

# ملحق ١

## مخاطر وقضايا تتعلق بالإحتيال والأعمال غير القانونية

تشير الفقرة ٢٦ من هذا البيان إلى بعض الإعتبارات العامة بخصوص الإحتيال. كما تمت مناقشتها بتفصيل أكثر في معيار التدقيق الدولي ٢٤٠، "مسؤولية المدقق في إعتبار الإحتيال والخطأ لدى تدقيق البيانات المالية."[٨] ويتطلب معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ أن يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت عوامل مخاطر الإحتيال الموجودة تشير إلى إحتمالية الإبلاغ المالي الإحتيالي أو سوء إستخدام الأصول. ويعطي الملحق رقم أ بمعيار التدقيق الدولي مؤشراً حول عوامل مخاطر الإحتيال العامة: ويعطي هذا الملحق أمثلة حول عوامل مخاطر الإحتيال القابلة للتطبيق على المصارف.

وتنشأ مخاطر الأنشطة الإحتيالية أو الأعمال غير القانونية في المصارف من داخل المؤسسة ومن أشخاص خارجيين. ومن ضمن العديد من أنشطة الإحتيال والأعمال غير القانونية التي يمكن أن يواجهها المصرف هي: فحص احتيال الكتابة واتفاقيات الإقراض والمتاجرة الإحتيالية وغسيل الأموال وسوء إستخدام الأصول المصرفية. ويمكن أن تتضمن الأنشطة الإحتيالية تواطؤ إدارات المصارف وعملائها. ويمكن أن تقدم تلك الأنشطة الإحتيالية التي تعمل على نحو سيء. سجلات زائفة ومضللة لتبرير العمليات غير الملائمة ولإخفاء أنشطة غير قانونية. أما الإبلاغ المالي الإحتيالي فهو قضية خطيرة أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، تواجه المصارف تهديداً مستمراً من جهة الإحتيال بواسطة الحاسوب. إذ يمكن لقراصنة الحاسوب وغيرهم من الذين يمكن أن يحصلوا على دخول غير مصرح به إلى أنظمة حاسوب المصرف وقاعدة بيانات المعلومات أن يتلاعبوا بأموال الحسابات الشخصية وأن يسرقوا معلومات خاصة عن المؤسسة وعملائها. وأيضاً، فكما هو الحال في كافة الأعمال التجارية، فإن الإحتيال والفعل الإجرامي اللذين يجريا على نحو سيء بواسطة المستخدمين المصرح لهم داخل المصرف هو مسألة ذات أهمية. وإحتمال أن يجري الإحتيال على نحو سيء بشكل أكبر في المصارف التي تعاني من عجزاً خطيراً في حوكمة الشركات والرقابة الداخلية. وتنشأ الخسائر المهمة الناتجة عن الإحتيال من التصنيفات التالية من الأعطال في حوكمة الشركات والرقابة الداخلية:-

- الإفتقار للإشراف الإداري والمسؤولية الملائمين، والإخفاق في تطوير نهج رقابي قوي داخل المصرف. وغالباً ما تنشأ الخسائر الكبيرة التي يسببها الإحتيال كنتيجة لعدم انتباه الإدارة للثقافة الرقابية وانحلالها، وعدم كفاية الإرشاد والإشراف بواسطة هؤلاء المكلفين بالحوكمة والإدارة، وعدم وجود مسؤولية أدارية واضحة من خلال تحديد الأدوار والمسؤوليات. ويمكن أن تتضمن

[٨] أنظر الملاحظة الهامشية ١.

هذه الحالات عدم وجود الحوافز المناسبة للإدارة لتنفيذ الخطوط الإشرافية الراسخة والمحافظة على مستوى عالي من الوعي الرقابي داخل مجالات العمل.

- الإعتراف والتقييم غير الملائمين لمخاطر أنشطة مصرفية معينة، سواءً كانت ضمن الميزانية العمومية أو خارجها. وعندما لا يتم تقييم مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة على نحو جيد، وعندما لا يتم تحديث أنظمة الرقابة التي تعمل بشكل جيد على منتجات تقليدية أبسط بحيث تخاطب المنتجات الجديدة المعقدة، يمكن أن يتعرض المصرف لمخاطر خسارة أكبر تنتج عن الإحتيال.

- عدم وجود أو إخفاق هياكل الرقابة الرئيسية والأنشطة، مثل الفصل بين الواجبات والموافقات والتحققات والمطابقات ومراجعة الأداء التشغيلي. ولعب غياب الفصل بين الواجبات بشكل خاص دورا رئيسيا في الأنشطة الإحتيالية التي تسببت للمصارف بخسائر ملحوظة.

- عدم ملائمة وسائل نقل المعلومات بين المستويات الإدارية داخل المصرف وخاصة في توصيل المشاكل إلى المستويات العليا. وعندما لا يتم نقل السياسات والإجراءات بشكل مناسب إلى جميع الموظفين المشتركين في النشاط، ربما يعمل ذلك على أيجاد بيئة تتبنى الأنشطة الإحتيالية. وبالإضافة إلى ذلك، فربما يمر الإحتيال دون أن يكتشف وذلك حين لا تنقل معلومات حول أنشطة غير مناسبة كان من الواجب لفت انتباه المستويات الإدارية الأعلى، إلى المستوى المناسب إلا عندما تصبح المشاكل مستعصية أكثر.

- برامج تدقيق داخلي وأنشطة مراقبة غير ملائمة أو غير فعالة. وعندما لا يكون التدقيق الداخلي أو أنشطة المراقبة الأخرى قوية بشكل كافي لتحديد والإبلاغ عن الضوابط الضعيفة، فقد يمر الإحتيال دون أن يكتشف في المصارف. وعندما لا يتم تنفيذ الأساليب المناسبة لضمان أن الإدارة تصحح العيوب التي يبلغ عنها المدققين، فقد يستمر الإحتيال دون أن يتم ردعه.

يوفر الجدول التالي والمناقشة في هذا الملحق أمثلة حول عوامل مخاطر الإحتيال.

| | أخذ الودائع | التداول | الإقراض |
|---|---|---|---|
| **إحتيالات الإدارة والموظفين** | إخفاء المودع الحقيقي<br>ودائع غير مسجلة<br>سرقة ودائع أو استثمارات العميل. وبالذات الحسابات الراكدة (المستترة) | علاقات خارج السوق<br>تداولات الأطراف ذات الصلة<br>عمليات ابتزاز الوسيط<br>صفقات زائفة<br>صفقات غير مسجلة<br>مخصصات صفقة مؤجلة سوء إستعمال | قروض لمقترضين وهميين<br>إستخدام شركات رمزية<br>تحويلات الودائع<br>صفقات مع الشركات ذات العلاقة<br>عمليات الإبتزاز |

| | أخذ الودائع | التداول | الإقراض |
|---|---|---|---|
| | | الحسابات الخيارية<br>استغلال الضعف في الإجراءات المماثلة<br>تزييف بيانات الدفاتر<br>التواطؤ عند القيام بالتقييمات (علاقات التقييم)<br>سرقة أو سوء إستعمال الضمانات الإضافية المحفوظة كضمانة | والإغراءات<br>إستخدام مؤسسات موازية<br>تحويلات الأموال<br>بيع الضمانات المستردة أقل من السعر السوقي<br>الرشاوي بهدف إسترجاع الضمانة أو لتخفيض المبالغ المطلوبة<br>سرقة أو سوء إستعمال الضمانات الإضافية المحفوظة كضمانة |
| **الإحتيال الخارجي** | غسيل الأموال<br>تعليمات احتيالية<br>عملة أو حوالات مزيفة<br>إستغلال احتيالي لفترة تحصيل الشيكات ( الشيكات الطيارة) | مبيعات احتيالية<br>معلومات أو وثائق كاذبة تتعلق بالنظراء | انتحال الشخصية ومعلومات زائفة في طلبات القرض وبالتالي الوثائق المرفقة<br>إستخدام رهن لأكثر من مرة<br>تقييمات احتيالية<br>ضمانات ملفقة أو ليست ذات قيمة<br>سوء إستخدام أموال القروض من قبل الوكلاء أو العملاء<br>بيع غير مصرح به للضمانات |

**عوامل مخاطر الإحتيال بالعلاقة مع دورة أخذ الودائع**

*إخفاء المودع الحقيقي*

(إخفاء هوية المودع، ربما في العلاقة مع تحويلات أو غسيل الأموال).

- أسماء مماثلة أو تبدو متشابهة للحسابات المختلفة.
- شركات مودعة أجنبية دون تحديد واضح لأعمالها أو التي يوجد عنها تفاصيل قليلة.

*ودائع غير مسجلة*

- أي دليل لإستلام الإيداع بواسطة أي شركة أخرى والتي يوجد عنها تفاصيل في مقدمة العقد، سواء كانت جزءاً من المصرف أم لا.
- التوثيق المطلوب والمحفوظ في مكاتب الإدارة ليس له علاقة بأعمال المصرف أو إجابات مراوغة تتعلق بمثل تلك الوثائق.

*سرقة ودائع أو إستثمارات العميل*

- العملاء الذين لديهم ترتيبات لحفظ البريد أو الذين لديهم اتصالات قليلة مع المصرف.
- لا يوجد قرار مستقل للتعامل مع شكاوي العميل أو لمراجعة حسابات العملاء الذين لديهم ترتيبات لحفظ البريد.

**عوامل المخاطرة بخصوص دورة التداول**

*علاقات خارج السوق/ صفقات الأطراف ذات الصلة*

- لا يوجد نقاط تفتيش على الأسعار التي تجري بها الصفقات.
- مستويات غير عادية من النشاط مع نظراء محددين.

*عمليات ابتزاز الوسيط*

- مستويات عالية من العمل مع وسيط محدد.
- إتجاهات غير عادية في عمولات الوسيط.

*صفقات زائفة*

- عدد ملحوظ من الصفقات الملغاة.
- قيمة عالية بشكل غير عادي لعمليات لم يتم إنهاءها.

*صفقات غير مسجلة*

- مستويات عالية من الربح عن طريق موزعين معينين بالعلاقة مع إستراتيجية التوزيع المعلنة.
- عدد ملحوظ من تثبيتات النظير غير المتطابقة.

*مخصصات صفقة مؤجلة*

- لا يوجد ختم للتاريخ على مستندات الصفقة أو مراجعة لتاريخ التسجيل.
- تغييرات في تفاصيل أوراق الصفقة أو الكتابة فوق تلك التفاصيل.

*سوء إستعمال الحسابات الإختيارية*

- اتجاهات غير عادية على حسابات اختيارية محددة.
- ترتيبات خاصة لتحضير وإصدار البيانات.

*تزييف البيانات الدفترية*

- لا يوجد تفصيل لسياسات وإرشادات التقييم.
- إتجاهات غير عادية في قيم دفترية محددة.

## عوامل مخاطر الإحتيال بخصوص دورة الإقراض

*القروض لمقترضين وهميين/ العمليات مع الشراكات ذات العلاقة*

- ملفات قروض هزيلة تضم معلومات سطحية غير مكتملة، وتوثيق ضعيف أو إدعاء الإدارة أن المقترض ثري وهو بلا شك يستحق الثقة.
- تبدو التقييمات عالية، وتم إستخدام مقيمين من خارج المنطقة المسموح بها أو تم إستخدام نفس المقيم لعدد كبير من التطبيقات.
- عروض تمديد سخية أو بنود معدّلة عندما يخفق المقترض.

*تحويلات الودائع أو الإقراض المسند بآخر*

يقوم مصرف آخر بعمل إيداع مصرفي، يستخدم بعد ذلك لضمان قرض لمستفيد رشحه موظف محتال من كادر المصرف الأول، حيث يخفي حقيقة أن الإيداع هو ضمان.

- الضمانات على الودائع (تكشفها التثبيتات التي تطلب الكشف عن تلك الضمانات بالتحديد).
- توثيق الملفات المحفوظة في مكاتب المدراء أو الموظفين في المناصب العليا خارج منطقة حفظ الملفات المعتادة؛ يتم إرجاء الودائع بإستمرار أو يتم تنفيذها حتى وإن كانت السيولة شحيحة.

*إستخدام شركات معينة/ عمليات مع الشركات ذات العلاقة*

- هياكل معقدة يتم إخفائها بسرية.
- عدة عملاء عن طريق وسيط وحيد، بمعنى يتعامل بشكل حصري مع موظف واحد من الكادر.
- شراكات إلتزامات محدودة دون إفصاح كامل عن الملكية أو بوجود هيكل ملكية شائع معقد.

*عمليات الإبتزاز والإغراءات*

- مبالغ مفرطة ناتجة عن أعمال قام بها موظفي قروض محددين.
- توصيات قوية من مدير أو موظف الإقراض لكن لا يوجد بيانات أو توثيق في ملف الإئتمان.
- مؤشرات على ضعف ضوابط التوثيق، على سبيل المثال توفير التمويل قبل إتمام التوثيق.

*إستخدام مؤسسات موازية*

(شركات تحت الرقابة العامة للمدراء/ حاملي الأسهم)

- تسوية غير متوقعة للقروض التي حولها مشكلة بفترة قصيرة قبل نهاية المدة أو قبل زيارة التدقيق أو إقراض جديد غير متوقع قريبا من نهاية المدة.
- تغييرات في نماذج العمل مع المؤسسات ذات العلاقة.

*تحويلات الأموال*

( الأساليب المستخدمة لإخفاء إستخدام أموال المصرف لعمل دفعات قرض واضحة)

- القروض التي تصبح فجأة مستحقة قبل فترة قصيرة من نهاية المدة أو قبل زيارة التدقيق.
- العمليات مع الشركات داخل المجموعة أو مع شركاتها الزميلة والتي لا يكون فيها الهدف التجاري واضحا.
- غياب تحليل التدفق المالي الذي يدعم توليد الدخل وقدرة المقترض على الدفع.

*التمثيل والمعلومات الزائفة على طلبات القروض /التعهدات المزدوجة من الضمانات/ التقييمات الإحتيالية/الضمانات الكاذبة أو بدون قيمة*

- لا يوجد تقييم على الموقع أو زيارة من قبل المقترض.
- صعوبة في الحصول على توثيق للأوراق الإئتمانية للشخص، وتوثيق متضارب أو غير موجود بالإضافة إلى تضارب التفاصيل الشخصية؛
- مقيّم من خارج المنطقة التي تقع فيها الملكية.
- يتم طلب التقييم واستلامه بواسطة المقترض بدلاً من المقرض.
- غياب التحقق من الرهونات العقارية لتثبيت مواقف وأولويات الرهن العقاري.
- غياب الضبط الفعلي للضمانات التي تتطلب إمتلاكاً مادياً من أجل ضمان القرض (على سبيل المثال، المجوهرات والسندات لحامله والأعمال الفنية).

# ملحق ٢

## أمثلة حول إعتبارات الرقابة الداخلية والإجراءات الأساسية لمجالين من مجالات عمليات المصرف

١. لا تمثل أنظمة الرقابة الداخلية والإجراءات الأساسية المدرجة أدناه، قائمة شاملة بالرقابة والإجراءات التي يجب الأخذ بها، كما أنها لا تمثل أدنى المتطلبات التي يجب أن تكون مرضية. وبدلاً من ذلك، فإنها توفر الإرشاد حول الرقابة والإجراءات التي يجب على المدقق أن يأخذها بعين الإعتبار عندما يتناول المجالات التالية:-

(أ) عمليات الخزينة والمتاجرة؛ و

(ب) القروض والسلف.

### عمليات الخزينة والمتاجرة

*المقدمة*

٢. تمثل عمليات الخزينة ضمن هذا المحتوى كافة الأنشطة ذات الصلة بشراء وبيع واقتراض وإقراض الأدوات المالية. يمكن أن تكون الأدوات المالية عبارة عن الأسهم والسندات أو أدوات السوق النقدية أو الأدوات المشتقة. وتدخل المصارف عادة في مثل تلك العمليات لأهدافها الخاصة (على سبيل المثال من أجل تحوط مخاطر الإفصاح) أو من أجل تلبية حاجات العملاء. كما تنفذ المصارف، على نطاق عريض أو ضيق، عمليات المتاجرة. ويمكن تحديد المتاجرة بأنها شراء وبيع (أو بدء وإغلاق) الأدوات المالية (بما فيها الأدوات المشتقة) بقصد الحصول على مكسب ناتج عن تغير مؤشرات أسعار السوق (على سبيل المثال أسعار تبادل العملات الأجنبية وأسعار الفوائد وأسعار أدوات حق الملكية) خلال فترة من الزمن. وتدير المصارف أنشطة الخزينة الخاصة بها وتسيطر عليها اعتماداً على أساس المخاطر المختلفة التي تتضمنها عوضا عن الإعتماد على أساس نوع محدد من الأداة المالية التي تم التعامل معها. ويتبنى المدقق عادة نفس المنهج عند الحصول على دليل تدقيق. ويعطي بيان لجنة ممارسات التدقيق الدولية ١٠١٢ إرشادا حول مؤشرات التدقيق للأدوات المشتقة التي حصل عليها المصرف كمستخدم نهائي.

*إعتبارات الرقابة الداخلية*

٣. عموماً، تتضمن عمليات الخزينة عمليات تجارية تسجلها أنظمة تقنية المعلومات. ومخاطر معالجة الخطأ في مثل تلك العمليات التجارية يكون منخفضا عادة بشرط أن تكون المعالجة قد تمت بواسطة أنظمة موثوقة. وتبعا لذلك، يفحص المدقق ما إذا ضوابط وإجراءات المعالجة الرئيسية تعمل بكفاءة قبل تقييم مستوى المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة على أنها منخفضة. ويوجد تاليا قائمة بالضوابط النموذجية في بيئة الخزينة. وتتضمن هذه الضوابط التي تخاطب مخاطر أعمال المصارف لكنها لا تمثل بالضرورة الضوابط التي تخاطب مخاطر التدقيق والتي يفحصها المدقق من أجل تقييم مستويات المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة.

## أسئلة نموذجية حول الرقابة

*الرقابة الإستراتيجية*

٤. هل قام هؤلاء المكلفين بالحوكمة بتأسيس سياسة رسمية لأعمال الخزينة في المصرف والتي تحدد ما يلي:-

- الأنشطة والمنتجات المصرح للمصرف المتاجرة بها على حسابه الخاص أو نيابة عن طرف ثالث، وتنهار تلك بحسب المنتج أو مجموعة المخاطر؛
- الأسواق التي تحدث فيها عمليات المتاجرة، وقد تكون تلك أسواقا إقليمية أو أسواق البيع المباشر مقابل أسواق التبادل؛
- إجراءات قياس وتحليل وإشراف وضبط المخاطر؛
- نطاق مواقف المخاطر المسموح بها، بعد الأخذ بالحسبان المخاطر التي ينظر إليها على أنها مقبولة؛
- الحدود والإجراءات المناسبة التي تغطي التعدي فوق الحدود المسموح بها؛
- الإجراءات بما فيها التوثيق الذي يجب الإمتثال لهما قبل تقديم منتجات أو أنشطة جديدة؛
- نوع وتكرار التقارير لهؤلاء المكلفين بالحوكمة؛ و
- البرنامج والتكرار الذي يجب على أساسه مراجعة السياسة وتحديثها والموافقة عليها؟

*الضوابط التشغيلية*

٥. هل هناك فصل بين الواجبات ما بين مكاتب العملاء ومكاتب المضاربات؟

٦. هل يتم إجراء الأنشطة التالية مستقلة عن مكاتب العملاء/وحدة العمل:-

- تثبيت عمليات التجارة؛
- تسجيل ومطابقة المواقف والنتائج؛
- تقييم عمليات التجارة أو التحقق المستقل لأسعار السوق؛ و
- تسوية عمليات التجارة؟

٧. هل مستندات عمليات التجارة مرقمة مسبقا (إذا لم يتم توليدها أوتوماتيكيا)؟

٨. هل يوجد للمصرف قواعد سلوك لموزعيه تخاطب ما يلي:-

- منع الموزعين من المتاجرة لحسابهم الخاص؛
- منع قبول الهدايا والأنشطة الترفيهية؛

- سرية معلومات العميل؛
- تحديد هوية النظراء الذين تمت الموافقة عليهم؛ و
- إجراءات لمراجعة عمليات الموزعين بواسطة الإدارة؟

٩. هل تم تصميم سياسات المكافآت لتجنب تشجيع القيام بمخاطر زائدة؟

١٠. هل يتم تقديم المنتجات الجديدة بعد الحصول على الموافقات المناسبة فقط وبعد تنفيذ إجراءات وأنظمة ضبط المخاطر الملائمة؟

*الحدود وأنشطة المتاجرة*

١١. هل يوجد لدى المصرف مجموعة شاملة من القيود ينفذها من أجل ضبط مخاطر السوق والإئتمان والسيولة للمؤسسة بأكملها ولوحدات العمل والموزعين المختلفين؟ بعض القيود الشائعة الإستعمال تكون وطنية أو قيود على حجم العمليات (بحسب العملة أو النظير)، أو قيود لوقف الخسائر أو قيود الفجوات أو الإستحقاقات، أو قيود التسويات وقيود مخاطر القيمة (لكل من مخاطر السوق والإئتمان).

١٢. هل القيود موزعة على المخاطر بالإتساق مع القيود الكلية للمصرف؟

١٣. هل يعرف جميع الموزعين حدودهم والعمل بموجبها؟ وهل تقلل كل عملية تجارية جديدة من القيود المتاحة فوراً؟

١٤. هل يتم تنفيذ الإجراءات التي تغطي تجاوز الحدود المسموح بها؟

*قياس وإدارة المخاطر*

١٥. هل هناك مهمة إدارة مخاطر مستقلة لقياس ومراقبة وضبط المخاطر؟ هل تقدم تقاريرها مباشرة إلى هؤلاء المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا؟

١٦. أي الأساليب يتم توظيفها لقياس المخاطر الناتجة عن عمليات المتاجرة (على سبيل المثال: القيود على الموقف، قيود الحساسية، قيود مخاطر القيمة وغيرها)؟

١٧. هل تم تجهيز أنظمة ضبط المخاطر والإدارة على نحو ملائم لتعالج حجم وتعقيد ومخاطر أنشطة الخزينة؟

١٨. هل يغطي نظام قياس المخاطر كافة المحافظ والمنتجات والمخاطر؟

١٩. هل يتم تنفيذ التوثيق المناسب لكافة عناصر نظام المخاطر( المنهجية والحسابات والقياسات)؟

٢٠. هل يتم إعادة تقيم كافة محافظ المتاجرة وهل يتم حساب إفصاحات المخاطر بانتظام، يوميا على الأقل من أجل وجود عمليات توزيع فاعلة؟

٢١. هل يتم تقييم وتوثيق نماذج إدارة المخاطر والمنهجيات والفرضيات المستخدمة لقيام المخاطر والحد من الإفصاحات بإنتظام وهل يتم تحديثها بإستمرار لتأخذ في الحسبان المقاييس المتغيرة وغيرها؟

٢٢. هل يتم تحليل الحالات التي تدعو للقلق ويتم وضع سيناريو "لأسوء الحالات" (والذي يأخذ بالحسبان أحداث السوق المعاكسة مثل التغيرات غير العادية في الأسعار أو التقلبات، أو عدم توفر سيولة السوق أو تخلف نظير رئيسي عن الدفع) كما يتم فحص ذلك السيناريو.

٢٣. هل تستلم الإدارة تقارير في حينها وذات معنى؟

*التثبيتات*

٢٤. هل يوجد لدى المصرف إجراءات خطية مستعملة للتالي:-

- للإنجاز المستقل للتثبيتات المرقمة الصادرة إلى النظراء حول كافة عمليات التجارة التي سجلها الموزعين؛
- للإستلام المستقل لكافة التثبيتات الواردة ومطابقتها للنسخ المرقمة من مستندات التجارة الداخلية؛
- للمقارنة المستقلة للتواقيع على التثبيتات الواردة مع نماذج التواقيع؛
- للتثبيت المستقل لكافة الصفقات التي لم يتم استلام تثبيت وارد لها؛ و
- وللمتابعة المستقلة لعدم تطابق التثبيتات التي تم استلامها؟

*تسوية العمليات التجارية*

٢٥. هل يتم تبادل تعليمات التسويات خطيا مع النظراء بإستخدام التثبيتات الواردة والصادرة؟

٢٦. هل يتم مقارنة تعليمات التسويات بالعقود؟

٢٧. هل يقوم بالتسويات فقط موظفين مصرح لهم مناسبين مستقلين في مبادرة وتسجيل العمليات التجارية وفقط على أساس تعليمات تصريح خطية؟

٢٨. هل يتم إشعار قسم التسويات يوميا بشكل كتابي بكافة التسويات المجدولة (الوصولات والدفعات) بحيث يمكن الكشف بدقة عن الطلبات المزدوجة وعن الإخفاق باستلام الدفعات ثم متابعتها؟

٢٩. هل القيود المحاسبية سواء تلك التي تم تحضيرها أو التي تم فحصها للتوثيق الداعم من قبل الموظفين التشغيليين، إلى جانب هؤلاء الذين يصونون سجلات العقود التي لم يتم إتمامها أو يؤدون مهام نقدية؟

*التسجيل*

٣٠. هل يتم مراقبة كل من التقارير الإستثنائية التي تم عملها للإفراط في القيود والإرتفاع المفاجئ في حجم المتاجرة بواسطة تاجر آخر سواءً كان عميل أو نظير، والعمليات التجارية بأسعار عقود غير إعتيادية، بدقة وإستقلالية من الموزعين؟

٣١. هل يوجد لدى المصرف إجراءات خطية تتطلب ما يلي:-

- محاسبة كافة مستندات التجارة المستخدمة وغير المستخدمة؛
- التسجيل الدقيق في السجلات المحاسبية من قبل جهة مستقلة لكافة العمليات التجارية بما في ذلك الإجراءات لتحديد وتصحيح العمليات التجارية المرفوضة؛
- المطابقة اليومية لمواقف وأرباح الموزع مع السجلات المحاسبية والتحقق الدقيق من كافة الإختلافات؛ و
- التقارير المنتظمة للإدارة بتفصيل مناسب من أجل الإفساح لمراقبة القيود التي تمت الإشارة إليها أعلاه؟

٣٢. هل يتم إنجاز عمليات مطابقة *حسابنا لديكم وحسابكم لدينا* بشكل متكرر ومن قبل موظفين مستقلين عن مهام التسويات؟

٣٣. هل تتم مراجعة الحسابات المعلقة بانتظام؟

٣٤. هل يوجد لدى المصرف نظام محاسبي يسمح له بتحضير التقارير التي تظهر المركز المالي الحالي والقادم والصافي والكلي للأنواع المختلفة من المنتجات، على سبيل المثال:-

- بواسطة الشراء والبيع، بالعملة؛
- عن طريق تواريخ الإستحقاق، بالعملة؛ و
- عن طريق النظراء، بالعملة؟

٣٥. هل يتم إعادة تقييم المراكز المالية الصافية دوريا (على سبيل المثال يوميا) بالنسبة للقيم الحالية اعتماداً على الأسعار المعلنة أو الأسعار التي تم الحصول عليها مباشرة من مصادر مستقلة؟

*إجراءات تدقيق عامة*

٣٦. هناك إجراءات تدقيق معينة تنطبق على البيئة التي تنفذ فيها أنشطة الخزينة. ومن أجل فهم هذه البيئة، يحصل المدقق مبدئياً على فهم لكل مما يلي:-

- مقياس وحجم وتعقيد ومخاطر أنشطة الخزينة؛
- أهمية أنشطة الخزينة بالنسبة لأعمال المصرف الأخرى؛
- الإطار الذي تحدث ضمنه أنشطة الخزينة؛ و
- التكامل التنظيمي لأنشطة الخزينة.

٣٧. وما أن يكون المدقق قد حصل على هذا الفهم وأدى اختبارات الرقابة بنتائج مرضية، يعمل المدقق على تقييم ما يلي:-

- دقة تسجيل العمليات التي أدخلت خلال الفترة و الأرباح والخسائر المتعلقة بها، مع مرجعيات لمعالجة المستندات وقسائم التثبيت؛

- إكتمال العملية والمطابقة الصحيحة بين مكاتب العملاء والأنظمة المحاسبية للمراكز المالية الصافية عند نهاية الفترة؛
- وجود المراكز المالية المعلقة بواسطة تثبيتات طرف ثالث بتاريخ مرحلي أو عند نهاية الفترة؛
- ملائمة أسعار التبادل وأسعار الفائدة أو أية أسعار سوق رئيسية تستخدم بتاريخ نهاية العام لحساب الأرباح والخسائر التي لم تتحقق؛
- ملائمة نماذج التقييم والفرضيات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المعلقة بالنسبة لنهاية الفترة؛ و
- ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة بالذات حول الإعتراف بالإيراد والتمييز بين أدوات التحوط وأدوات المتاجرة.

٣٨. وفيما يلي النواحي ذات الصلة بعمليات الخزينة التي تفرض مخاطر تدقيق متزايدة بشكل عام:-

*التغييرات في المنتج أو الأنشطة*

٣٩. يمكن أن تنتج مخاطر محددة عندما يتم تقديم منتجات أو أنشطة جديدة على الأغلب. ولمخاطبة مثل تلك المخاطر، يسعى المدقق مبدئيا إلى تأكيد تنفيذ الإجراءات التي حددت لهذه الحالات. وعموماً، على المصرف أن يبدأ بمثل تلك الأنشطة عندما يضمن الإنسياب السلس للعمليات الجديدة خلال أنظمة الرقابة وأن أنظمة تقنية المعلومات ذات الصلة تنفذ بالكامل (أو عندما ينفذ نظام دعم مرحلي ملائم) وأن الإجراءات ذات الصلة توثق بشكل صحيح. وتخضع أدوات المتاجرة الجديدة عادة لمراجعة دقيقة من المدقق، والذي يحصل مبدئياً على قائمة بكافة المنتجات الجديدة التي قدمت خلال الفترة (أو على قائمة كاملة بكافة الأدوات التي تم التعامل بها). واعتمادا على هذه المعلومات، يؤسس المدقق ملف المخاطر ذو العلاقة ويسعى إلى تثبيت قابلية الإعتماد على الرقابة الداخلية والأنظمة المحاسبية.

*الإعتماد على خبراء الحاسوب*

٤٠. وبالنظر إلى حجم العمليات، تدعم كافة المصارف فعليا دورة عمليات الخزينة بإستخدام أنظمة تقنية المعلومات. وبالنظر أيضاً إلى تعقيد الأنظمة المستخدمة والإجراءات ذات العلاقة، فإن المدقق يسعى عادة إلى طلب مساعدة خبراء تقنية المعلومات لتوفير المهارات الملائمة والمعرفة عند فحص الأنظمة وأرصدة الحسابات ذات الصلة.

*الهدف الذي من أجله تجري العمليات*

٤١. يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت المصارف تحتفظ بمراكز متضاربة للأدوات المالية أو تتحوط عليها مقابل عمليات أخرى. ويجب تحديد الهدف من تسجيل مثل تلك العمليات، سواء

التحوط أو المتاجرة، عند مرحلة إجراء الصفقة وذلك لكي يتم تطبيق المعالجة المحاسبية الصحيحة. وعندما يتم تسجيل العمليات لأهداف التحوط، يأخذ المدقق بعين الإعتبار المعالجة المحاسبية الصحيحة وعرض مثل تلك العمليات والأصول أو الإلتزامات المطابقة لها بالتوافق مع المتطلبات المحاسبية ذات الصلة.

*إجراءات التقييم*

٤٢. تم إعادة تقييم الأدوات المالية خارج الميزانية العمومية بسعر السوق أو القيمة العادلة، باستثناء الأدوات المستخدمة لأهداف التحوط، والتي تقيم بموجب العديد من أطر الإبلاغ المالي على نفس أساس البند الرئيسي الذي يجري تحوطه. وعندما لا تكون أسعار السوق متاحة فوراً لأية أداة، فيمكن إستخدام النماذج المالية التي تستخدمها الصناعة المصرفية على نطاق واسع لتحديد القيمة العادلة. وتطلب العديد من البلدان الإفصاح عن المخاطر المحتملة الناتجة عن، على سبيل المثال، المخاطر الإئتمانية المرادفة والقيمة الإستبدالية لمثل تلك الأدوات المعلقة، وذلك بالإضافة إلى الإفصاح عن المبالغ الاسمية للمراكز المالية الصافية.

٤٣. ويفحص المدقق عادة نماذج التقييم المستخدمة، بما فيها الضوابط التي تحيط بعملياتها، ويأخذ بعين الإعتبار ما إذا تم إدخال تفاصيل العقود المختلفة وأسعار التقييم والفرضيات على نحو ملائم في مثل تلك النماذج. وبما أن العديد من تلك الأدوات تم تطويرها حديثا فقط، فعلى المدقق أن يعطي انتباها خاصا لتقييماتها، وعند قيامه بذلك، يضع في إعتباره العوامل التالية:-

- قد لا توجد سوابق قانونية تعنى ببنود الإتفاقية الرئيسية. وهذا يجعل من الصعب تقييم قابلية نفاذ تلك البنود.
- قد يوجد عدد قليل نسبياً من الموظفين الذين يعرفون المخاطر الكامنة لتلك الأدوات. وهذا يمكن أن يؤدي إلى مخاطر حدوث بيانات كاذبة بنسبة أعلى وصعوبة أكبر في تأسيس ضوابط تمنع البيانات الكاذبة أو تكتشفها وتصححها في حينها.
- لم تكن بعض هذه الأدوات موجودة خلال دورة إقتصادية كاملة (الأسواق التي تتجه نحو الإرتفاع أو الإنخفاض، أسعار فائدة مرتفعة ومنخفضة، متاجرة عالية أو منخفضة وتقلبات الأسعار) ولذا يمكن أن يكون تقييم قيمتها بنفس درجة التأكد أكثر صعوبة من تقييم الأدوات الأكثر ثباتاً. وبشكل مماثل، فإنه قد يكون من الصعب التنبؤ بدرجة كافية من التأكد من سعر معامل الإرتباط مع أدوات غير عادية يستخدمها المصرف لتحوط مركزه المالي.
- وقد لا تعمل النماذج المستخدمة لتقييم مثل تلك الأدوات على نحو صحيح في ظروف السوق غير العادية.

٤٤. وبالإضافة إلى ذلك، يأخذ المدقق بعين الإعتبار الحاجة للأحكام بخصوص الأدوات المالية، مثل أحكام مخاطر السيولة وأحكام مخاطر المحاكاة والإحتياط للمخاطر التشغيلية، وكذلك

ملائمة هذه الأحكام. وتتطلب درجة تعقيد أدوات معينة وجود شخص مختص ذو دراية. فإذا لم يكن لدى المدقق الكفاءة المهنية لأداء إجراءات التدقيق اللازمة، فيجب السعي للحصول على النصيحة من خبراء مناسبين.

٤٥. وهناك قضية أخرى ذات أهمية للمدقق وهي العمليات التي سجلت بأسعار خارجة عن أسعار السوق المنتشرة، وغالباً ما تتضمن تلك مخاطر خسائر خفية أو نشاط احتيالي. وكنتيجة لذلك، يوفر المصرف عادة آلية قادرة على كشف العمليات الخارجة عن حد ظروف السوق. ويحصل المدقق على دليل تدقيق كافي مناسب يخص موثوقية المهمة التي تقوم بهذا العمل. كما يأخذ المدقق بعين الإعتبار مراجعة نموذج العمليات المحدد.

**القروض والسلف**

*مقدمة*

٤٦. ووفقاً للورقة الإستشارية بعنوان" مبادئ لإدارة مخاطر الإئتمان" التي أصدرتها لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية، فإن تحديد مخاطر الإئتمان ببساطة عبارة عن إحتمال أن يخفق المقترض من المصرف أو النظير بالوفاء بالتزاماته وفقاً للبنود المتفق عليها.

٤٧. والقروض والسلف هي المصدر الرئيسي لمخاطر الإئتمان لدى معظم المصارف، بسبب أنه تشكل الأصول الأكثر أهمية بالنسبة للمصرف عادة وتنتج أكبر جزء من العوائد. والعامل الأكثر إلحاحاً عند إجراء أي قرض هو مقدار مخاطر الإئتمان المرتبطة بعملية الإقراض. وفي القروض المختلفة، فإن مخاطر الإئتمان تتعلق بقدرة المقترض ورغبته بالدفع. وإلى جانب القروض، هناك مصادر مخاطر ائتمان أخرى تتضمن القبول، العمليات ما بين المصارف، تمويل التجارة، عمليات تبادل العملات الأجنبية، المستقبل المالي، عمليات المقايضة، السندات، حقوق الملكية، الخيارات، وفي تمديد الإلتزامات و الكفالات وفي تسوية العمليات التجارية.

٤٨. تمثل مخاطر الإئتمان السبب الرئيسي لمشاكل المصرف الخطيرة وترتبط مباشرة بضعف معايير الإئتمان للمقترضين والنظراء، ولعدم الإنتباه للتغيرات في الظروف الإقتصادية والأخرى التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور الموقف الإئتماني لنظراء المصرف. وإدارة المخاطر الفعالة هي عنصر مهم في المنهج الشامل لإدارة المخاطر وأساسي للنجاح بعيد المدى لأية مؤسسة مصرفية. وعند إدارة المخاطر، على المصارف أن تنظر في مستوى المخاطر الكامنة في كل من عمليات الإئتمان الفردية أو العمليات التجارية وفي محفظة الأصل بأكملها. كما تحتاج المصارف إلى تحليل المخاطر ما بين مخاطر الإئتمان والمخاطر الأخرى.

*أسئلة رقابة نموذجية*

٤٩. تنشأ مخاطر الإئتمان عن خصائص المقترض وعن طبيعة المخاطرة. وتؤثر ملاءة عمل

المقترض وبلد عملياته وطبيعة تلك الأعمال على درجة مخاطر الإئتمان. وبشكل مماثل، تتأثر مخاطر الإئتمان بكل من الهدف والضمان من أجل المخاطرة.

٥٠. يمكن تقسم مهمة الإئتمان بسهولة إلى التصنيفات التالية:-
(أ) الأعداد والصرف.
(ب) المراقبة.
(ج) التحصيل.
(د) المراجعة والتقييم الدوري.

*الأصل والصرف*

٥١. هل يحصل المصرف على طلبات قروض تامة وفيها كافة المعلومات بما في ذلك البيانات المالية للمقترض ومصدر إعادة دفع مستحقات القرض والهدف من إستخدام عائداته ؟

٥٢. هل يوجد لدى المصرف إرشادات خطية بالنسبة للمعايير المستخدمة في تقييم طلبات القروض (على سبيل المثال، تغطية الفائدة، متطلبات التأمين النقدي، نسبة الدين إلى حق الملكية)؟

٥٣. هل يحصل المصرف على تقارير ائتمان أو يجري تحقيقات مستقلة عن المقترضين المحتملين؟

٥٤. هل يوجد لدى المصرف إجراءات مستخدمه لضمان أنه قد تم تحديد أطراف الإقراض ذات العلاقة؟

٥٥. هل يوجد تحليل مناسب حول معلومات ائتمان العميل بما في ذلك المصادر المتوقعة لخدمات القروض والتسديد؟

٥٦. هل تعتمد الموافقة على حدود القرض على خبرة موظف الإقراض؟

٥٧. هل تطلب موافقة لجنة إقراض ملائمة أو مجلس المدراء على القروض التي تفوق الحدود الموضوعة؟

٥٨. هل هناك فصل بين الواجبات مناسب بين مهمة الموافقة على القرض ومهام مراقبة إنفاق القرض والتحصيل والمراجعة؟

٥٩. هل تم التحقق من ملكية ضمان القرض وأولوية المصلحة الأمنية؟

٦٠. هل يضمن المصرف أن المقترض يوقع على وثيقة قابلة للنفاذ قانونيا كدليل على التزامه بإعادة دفع القرض؟

٦١. هل تم فحص الكفالات لضمان قابلية نفاذها قانونياً؟

٦٢. هل تمت المراجعة والموافقة على التوثيق الذي يدعم طلب القرض من قبل موظف مستقل عن موظف الإقراض؟

٦٣. هل هناك ضوابط للتأكد من التسجيل المناسب للضمان (على سبيل المثال، تسجيل حقوق الحجز لدى السلطات الحكومية)؟

٦٤. هل هناك حماية فعلية مناسبة للإشعارات والضمانات والوثائق الداعمة للقرض؟

٦٥. هل هناك رقابة تضمن أن إنفاقات القرض يتم تسجيلها فوراً؟

٦٦. هل هناك رقابة تضمن إلى حد ممكن، أن المقترض يستخدم عائدات القرض للغرض المقصود من أجله؟

*المراقبة*

٦٧. هل يتم تحضير موازين المراجعة ومطابقتها مع حسابات المراقبة بواسطة موظفين لا يعالجون أو يسجلون عمليات القروض؟

٦٨. هل يتم تحضير التقارير في حينها بالنسبة للقروض التي تأخرت فيها الدفعات الأصلية أو دفعات الفوائد؟

٦٩. هل يتم مراجعة هذه التقارير بواسطة موظفين مستقلين عن مهمة الإقراض؟

٧٠. هل هناك إجراءات مستخدمة لمراقبة إمتثال المقترض لأية قيود بالنسبة للقرض (على سبيل المثال بنود تفرض على المقترض بهدف حماية المقرض) ومتطلبات لتوفير المعلومات للمصرف؟

٧١. هل هناك إجراءات منفذة تتطلب إعادة التقييم الدوري لقيم الضمانات؟

٧٢. هل هناك إجراءات منفذة لضمان أن المركز المالي للمقترض ونتائج عملياته يتم مراجعتها على أساس منتظم؟

٧٣. هل هناك إجراءات منفذه لضمان أن التواريخ الإدارية الرئيسية، مثل تجديد تسجيل الضمان، يتم تسجيلها والعمل بموجبها عندما تظهر بدقة؟

*التحصيل*

٧٤. هل يتم صيانة تسجيل تحصيلات المبالغ الأصلية والفوائد وتحديث أرصدة حسابات القرض من قبل موظفين مستقلين عن مهمة منح الإئتمان؟

٧٥. هل هناك رقابة تضمن أنه تتم متابعة القروض المتأخرة من أجل الدفع على أساس زمني في حينه؟

٧٦. هل هناك إجراءات خطية تنفذ لتحديد سياسة المصرف لإستعادة المبالغ الأصلية المعلقة والفوائد من خلال إجراءات قانونية مثل غلق الرهن أو استرجاع الملكية؟

٧٧. هل هناك إجراءات تنفذ من أجل توفير التثبيت المنتظم لأرصدة القروض من خلال إتصال خطي مباشر مع المقترض بواسطة موظفين مستقلين عن مهام منح الإئتمان وتسجيل القروض بالإضافة إلى التحقيق المستقل من الإختلافات التي تم الإبلاغ عنها؟

*المراجعة والتقييم الدوري*

٧٨. هل هناك إجراءات تنفذ من أجل المراجعة المستقلة لكافة القروض على أساس منتظم، بما في ذلك:-

- مراجعة نتائج إجراءات المراقبة التي تمت الإشارة إليها أعلاه؛ و
- مراجعة القضايا الحالية التي تؤثر على المقترضين في القطاعات الجغرافية والصناعية؟

٧٩. هل هناك سياسات خطية مناسبة فعالة لتأسيس معايير من أجل:-

- تأسيس أحكام خاصة بخسارة القرض؛
- توقف مستحقات الفوائد (أو تأسيس أحكام غير عادية)؛
- تقييم الضمانات بهدف تحكيم الخسارة؛
- التراجع عن الأحكام المؤسسة سابقاً؛
- إستئناف الفوائد المستحقة؛ و
- شطب القروض؟

٨٠. هل هناك إجراءات تنفذ لضمان أن كافة الأحكام المطلوبة قد أدخلت في السجلات المحاسبية في حينها؟

*إجراءات تدقيق عامة*

٨١. المقصود من إجراءات التدقيق التالية هو الإفساح للمدقق لأن يكتشف المعايير العاملة والإجراءات التي أوجدها المصرف ولينظر ما إذا كانت الضوابط المتعلقة إدارة مخاطر الإئتمان مناسبة.

*التخطيط*

٨٢. يحصل المدقق على دراية وفهم لطريقة المصرف في السيطرة على مخاطر الإئتمان. وهذا يتضمن مسائل كالتالي:-

- آلية مراقبة مخاطرة المصرف، ونظامه في ضمان أن جميع الأطراف ذات العلاقة بالإقراض قد حددت وجمعت.
- طريقة المصرف في تقييم قيمة ضمان المخاطرة ولتحديد الخسائر المحتملة والأكيدة.
- سياسات الإقراض في المصرفة وقاعدة العميل.

٨٣. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كان برنامج مراجعة المخاطرة يضمن الإستقلال عن مهام الإقراض بما في ذلك كفاية التكرار لتوفير معلومات آنية تخص إتجاهات الدمج في المحافظ والظروف الإقتصادية العامة وما إذا تمت زيادة عدد مرات التكرار لمشاكل إئتمانية محددة.

٨٤. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار مؤهلات الموظفين المشتركين في مهمة مراجعة الإئتمان. فالصناعة تتغير بشكل سريع وجوهري محدثة بذلك غياب خبرة الإقراض المؤهلة. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كان موظفي مراجعة الإئتمان يمتلكون الدراية والمهارة اللازمة لإدارة وتقييم أنشطة الإقراض.

٨٥. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار من خلال المعلومات الموجودة سابقاً، أسباب المشاكل القائمة أو نقاط الضعف في النظام. كما يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت تلك المشاكل أو نقاط الضعف تظهر إحتمال وجود مشاكل مستقبلية.

٨٦. ويراجع المدقق تقارير الإدارة ويعتبر ما إذا كانت مفصلة بشكل كافي لتقييم عوامل المخاطر.

٨٧. ويجب ملاحظة أن تحديد وتدقيق عمليات إقراض الأطراف ذات العلاقة هي صعبة لان العمليات مع الأطراف ذات العلاقة غير قابلة للتحديد بسهولة. ويكون الإعتماد مبدئيا على الإدارة لتحديد كافة الأطراف ذات العلاقة وعملياتها وأن مثل تلك العمليات لا يمكن كشفها بسهولة من قبل أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف.

*فحوصات الضوابط*

٨٨. يحصل المدقق على دراية وفهم لطريقة المصرف في ضبط مخاطر الإئتمان. وهذا يتضمن مسائل كالتالي:-

- محفظة المخاطرة والخصائص المختلفة والصفات لتلك المخاطرات؛
- توثيق المخاطرة المستعمل من قبل المصرف؛
- مما يتألف توثيق المخاطرة المناسب لأنواع مختلفة من المخاطرات؛ و
- إجراءات المصرف ومستويات السلطة من أجل تخويل أي مخاطرة.

٨٩. يراجع المدقق سياسات الإقراض ويأخذ في إعتباره ما يلي:-

- ما إذا جرى مراجعة السياسات وتحديثها دوريا لضمان تواصلها مع ظروف السوق المتغيرة وخطوط الأعمال الجديدة للمصرف؛ و
- ما إذا وافق هؤلاء المكلفين بالحوكمة على السياسات وما إذا كان المصرف يمتثل لها.

٩٠. ويفحص المدقق نظام إبلاغ مراجعة المخاطرة بما في ذلك مذكرة ملف الإعتماد وبرنامجاً سنوياً أو خطة مراجعة المخاطرة وينظر ما إذا كانت تامة ودقيقة وفي حينها وأيضاً ما إذا سوف توفر معلومات كافية تسمح للإدارة بتحديد وضبط المخاطر. وهل تتضمن التقارير ما يلي:-

- تحديد الإئتمان الذي يسبب المشاكل؛

- معلومات حالية تتعلق بمخاطر المحافظ؛ و
- معلومات تتعلق بإتجاهات الدمج في المحافظ ومجالات الإقراض؟

٩١. ويعتبر المدقق طبيعة ومدى نطاق مراجعة المخاطرة بما في ذلك:-

- طريقة اختيار المخاطرة.
- الطريقة التي بها تتم مراجعة المخاطرات وتتضمن:-
  - تحليل للوضع المالي الحالي للمقترض والذي يخاطب القدرة على التسديد؛ و
  - الفحوص من أجل إستثناءات التوثيق والسياسة، وعدم الإمتثال مع الإجراءات الداخلية، وتقلبات القوانين والتنظيمات.

٩٢. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار فعالية إدارة الإئتمان وإدارة المحافظ عن طريق فحص ما يلي:-

- فلسفة الإقراض العامة للمصرف بطريقة توضح ردود فعل الإدارة.
- تأثير الإئتمان غير المدعم بمعلومات مالية حالية وكاملة وبتحليل القدرة على التسديد.
- تأثير الإئتمان الذي يكون لأجله توثيق المخاطرة والضمانات ناقصاً.
- حجم المخاطرات التي تم تصميمها بطريقة غير صحيحة، على سبيل المثال، عندما لا يتطابق برنامج التسديد هدف المخاطرة.
- حجم وطبيعة تركيز الإئتمان، بما في ذلك تركيز الإئتمان المصنف والخطير.
- ملائمة تحويلات الإئتمان ذو الجودة المنخفضة إلى أو من مكتب تابع آخر.
- دقة وإكتمال التقارير.
- كفاءة الإدارة العليا ومسئولي التعرض للمخاطرة وموظفي إدارة الائتمان.

*إجراءات أساسية*

٩٣. يأخذ المدقق بعين الإعتبار نطاق معرفة الإدارة بمشاكل مخاطرة إئتمان المصرف الخاصة من خلال مراجعات ملف مخاطرة مختارة. وتتضمن معايير الإختيار ما يلي:-

- حسابات بأرصدة معلقة تساوي أو أكبر من مبلغ معين.

- حسابات مراقبة مع أرصدة تفوق مبلغ معين.
- حسابات مع مخصص يفوق مبلغ معين.
- حسابات يتولاها القسم الذي يدير مشاكل المصرف أو حسابات مخاطر أعلى.
- حسابات تكون فيها المبالغ الأصلية أو الفوائد الأعلى من المبلغ المعين متأخرة أكثر من فترة معينة.
- حسابات تكون فيها المبالغ المعلقة تفوق خط الإئتمان المصرح به.
- حسابات مع منشآت تعمل في صناعات أو بلدان تشير فيها المعرفة الإقتصادية العامة للمدقق إلى أن تلك الحسابات موضع خطر.
- حسابات تسبب مشاكل حددتها السلطات التنظيمية للمصرف والحسابات التي تسبب مشاكل التي اختيارها في العام السابق.
- نطاق المخاطرة للمؤسسات المالية الأخرى على خطوط العمليات بين المصارف.

٩٤. وبالإضافة إلى ذلك، فعندما يطلب من موظفي المصرف تلخيص صفات كافة المخاطرات لحجم معين تم جمعه على أساس الإرتباط، يقوم المدقق بمراجعة الملخصات. والمخاطرات ذات الصفات التالية يمكن أن تشير إلى الحاجة لمراجعة أكثر تفصيلاً:-

- خسارة عاملة كبيرة في السنة المالية الأحدث.
- خسائر عاملة ثابتة (على سبيل المثال لعامين أو أكثر).
- نسبة دين/ حقوق ملكية عالية (على سبيل المثال تفوق نسبة ١:٢ وسوف تختلف النسبة بحسب الصناعة).
- الإخفاق في الإمتثال لبنود اتفاقية بشروط.
- تقرير تدقيق معدل.
- المعلومات المزودة ليست حالية أو كاملة.
- السلف غير مضمونة بشكل ملحوظ أو أنها مضمونة فعلياً بكفالة.
- حسابات لم تؤدى فيها المراجعات من قبل إدارة المصرف على أساس زمني في حينها.

٩٥. يختار المدقق المخاطرات للمراجعة المفصلة من قائمة المخاطرات المذكورة أعلاه بإستخدام معيار نموذج الإختيار المحدد في الأعلى ويحصل على الوثائق اللازمة للنظر في قابلية تحصيل المخاطرات. ويمكن أن تتضمن هذه ما يلي:-

- مخاطرة وملفات توثيق الضمان.
- تأخيرات القوائم أو التقارير.

- ملخصات النشاط.
- قوائم الحسابات المشكوك فيها السابقة.
- تقرير المخاطرة غير المتداول.
- البيانات المالية للمقترض.
- تقارير تقييم الضمان.

٩٦. وعند إستخدام ملف توثيق المخاطرة؛ يقوم المدقق بما يلي:-

- يتحقق من نوع المخاطرة وسعر الفائدة وتاريخ الإستحقاق وشروط التسديد والضمان والهدف المصرح به من المخاطرة؛
- يأخذ بعين الإعتبار ما إذا كانت وثائق الضمان تحمل دليلاً للتسجيل مناسباً، وأن المصرف قد تلقى النصيحة القانونية المناسبة حول قابلية نفاذ الضمان قانونيا؛
- يأخذ بعين الإعتبار ما إذا كانت القيمة العادلة للضمان تظهر مناسبة (بالذات لتلك المخاطرات التي يمكن أن يطلب فيها مخصص) لضمان المخاطرة، وحيث يمكن تطبيق ذلك، أن الضمان قد تم تأمينه على نحو ملائم. كما يقيم بشكل جدي تقييمات الضمان بما في ذلك طرق وفرضيات التقييم؛
- يقيم قابلية تحصيل المخاطرة ويأخذ في الإعتبار الحاجة لمخصصات للحساب؛
- يحدد ما إذا وافقت مستويات السلطة المناسبة على طلب المخاطرة أو التجديد؛
- يراجع البيانات المالية الدورية للمقترض ويلاحظ المبالغ المهمة والنسب العاملة (بمعنى رأس المال العامل، الإيرادات، حاملي الأسهم، حق الملكية ونسب الدين إلى حق الملكية)؛ و
- يراجع أية ملاحظات ومراسلات يتضمنها ملف مراجعة المخاطرة. ويلاحظ تكرار المراجعة الذي تمت تأديته بواسطة موظفي المصرف ويأخذ بعين الإعتبار ما إذا كانت ضمن الخطوط الإرشادية بالنسبة للمصرف.

٩٧. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كانت السياسات والإجراءات موجودة لمشاكل ومخاطرات العمل بما في ذلك:-

- مراجعة دورية للإئتمان الذي يسبب مشاكل مختلفة.
- إرشادات لجمع أو تعزيز المخاطرة، بما في ذلك المتطلبات لتحديث قيم الضمانات ومواقف حق الحجز ومراجعة التوثيق وتقارير إستدعاء الموظف.
- حجم واتجاه الإئتمان الذي إستحق سابقاً وغير المستحق.
- موظفين مؤهلين لمعالجة المخاطرات التي تسبب مشاكل.
- إرشادات حول المحاسبة المناسبة للمخاطرات التي تسبب مشاكل، على سبيل المثال سياسة عدم الإستحقاق وسياسة احتياط معين.

٩٨. وبالإضافة إلى تقييم ملائمة المخصصات للمخاطرات المختلفة، يأخذ المدقق بعين الإعتبار الحاجة إلى تأسيس مخصصات إضافية للتصنيفات المحددة أو تصنيفات المخاطرات (على سبيل المثال، مخاطرات بطاقات الإئتمان ومخاطرات البلد) وكذلك يقيّم ملائمة أي من المخصصات التي يمكن أن يؤسسها المصرف من خلال المناقشات مع الإدارة.

# ملحق ٣

## أمثلة حول المعلومات المالية والنسب والمؤشرات الشائعة الإستعمال في تحليل الحالة المالية لمصرف وأداءه

هناك عدد كبير من النسب المالية المستخدمة في تحليل الحالة المالية للمصرف وأداءه. وفي حين تختلف هذه النسب إلى حد ما بين الدول وبين المصارف، غير أن أهدافها الأساسية تنحى إلى أن تكون نفسها، بمعنى، أنها توفر مقاييس للأداء في صلتها مع السنوات السابقة ومع الميزانية ومع المصارف الأخرى. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار النسب التي أخذت من مصرف وحيد مقارنة مع النسب المماثلة التي تم تحصيلها من المصارف الأخرى والتي منها حصل المدقق أو ربما يحصل على معلومات كافية.

وتقع هذه النسب ضمن التصنيفات التالية بشكل عام:-

- جودة الأصل.
- السيولة.
- الإيرادات.
- كفاية رأس المال.
- مخاطر السوق.
- مخاطر التمويل.

وفيما يلي النسب الكلية التي ربما تصادف المدقق. والعديد من النسب المفصلة الأخرى تحضرها الإدارة عادة للمساعدة في تحليل حالة وأداء المصرف وتصنيفاته المختلفة للأصول والإلتزامات، وأقسام وقطاعات السوق.

(أ) نسب جودة الأصل:-

- خسائر القروض إلى مجموع القروض الكلي
- القروض غير المنجزة إلى مجموع القروض الكلي
- مخصصات خسائر قرض إلى القروض غير المنجزة
- تغطية الإيرادات إلى خسائر القروض
- الزيادة في مخصصات خسائر قرض إلى الدخل الإجمالي
- حجم وتركيز مخاطر الإئتمان والمخصصات

(ب) نسب السيولة:-

- النقد والأوراق المالية السائلة (على سبيل المثال، تلك التي تستحق خلال ٣٠ يوما) إلى مجموع الأصول
- النقد والأوراق المالية السائلة والأوراق المالية القابلة للتسويق بسرعة إلى مجموع الأصول

- الإلتزامات بين المصارف ووديعة السوق النقدية إلى مجموع الأصول

( ج) نسب الإيرادات:-

- العائد على متوسط مجموع الأصول
- العائد على متوسط مجموع حق الملكية
- هامش الفائدة الصافي كنسبة من متوسط مجموع الأصول ومتوسط إيرادات الأصول
- إيراد الفائدة كنسبة من متوسط الأصول التي يترتب عليها فائدة
- مصروف الفائدة كنسبة من متوسط الإلتزامات التي يترتب عليها فائدة
- دخل من غير الفائدة كنسبة من متوسط الإلتزامات
- دخل من غير الفائدة كنسبة من متوسط مجموع الأصول
- مصروف من غير الفائدة كنسبة من متوسط مجموع الأصول
- مصروف من غير الفائدة كنسبة من ربح التشغيل

(د) نسب كفاية رأس المال:-

- حق الملكية كنسبة من مجموع الأصول
- رأس المال من المستوى الأول كنسبة من الأصول التي يترتب عليها مخاطر
- رأس المال الكلي كنسبة من الأصول التي يترتب عليها مخاطر

(هـ) مخاطر السوق:-

- تركيز مخاطر صناعات أو مناطق جغرافية معينة
- القيمة عند حد المخاطر
- تحليل الفترة والفواصل الزمنية (بالأساس هو تحليل الإستحقاق وتأثير التغيرات في أسعار الفوائد على إيرادات المصرف أو أمواله الخاصة)
- الحجم النسبي للإرتباطات والإلتزامات
- تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على إيرادات المصرف أو أمواله الخاصة

(و) مخاطر التمويل:-

- تمويل العميل بالنسبة إلى مجموع التمويل الكلي (العميل إضافة إلى ما بين المصارف)
- الإستحقاقات
- متوسط سعر الإقتراض

# ملحق ٤

## مخاطر وقضايا في إكتتاب ووساطة الأوراق المالية

### تعهدات الأوراق المالية

تقدم العديد من المصارف خدمات مثل عطاءات عامة لإكتتاب الأوراق المالية أو المساعدة في الإكتتاب الخاص للأوراق المالية. ويمكن أن تتعرض المصارف التي تشترك في مثل تلك الأنشطة إلى مخاطر أساسية تنطوي على مؤشرات تدقيق. وهذه الأنشطة والمخاطر المرتبطة تكون معقدة تماما ويجب الأخذ بعين الإعتبار استشارة خبراء عند مواجهة مثل تلك القضايا.

ويؤثر نوع الورقة المالية التي يجري الإكتتاب بها، بالإضافة إلى تصميم العطاء، على المخاطر القائمة في أنشطة الإكتتاب في الأوراق المالية. وإعتماداً على تصميم عطاء الورقة المالية، فقد يطلب من المتعهد شراء حصة من المراكز المعروضة. وهذا يخلق الحاجة لتمويل الجزء غير المباع بالإضافة إلى تعريض المنشأة إلى مخاطر السوق الخاصة بالملكية.

وهناك عنصراً هاما أيضاً من عناصر المخاطر القانونية والتنظيمية والتي تفرضها سلطات المناطق القضائية التي يتم فيها طرح عطاء الأوراق المالية. ومثال على مجالات المخاطر القانونية والتنظيمية هو تعرض المتعهد للبيانات الكاذبة جوهرياً التي يتضمنها تسجيل الأوراق المالية أو عرض البيانات، بالإضافة إلى تنظيمات محلية تحكم التوزيع والمتاجرة في العطاءات العامة. كما يتضمن ذلك المخاطر الناتجة عن المتاجرة الداخلية واحتكار السوق من قبل الإدارة أو موظفي المصرف. ويتم إجراء الإكتتاب الخاص على أساس الوكالة ولذا ينتج عن ذلك مخاطر أقل من تلك المرتبطة بالعطاء العام للأوراق المالية. لكن، يجب على المدقق أن يأخذ في إعتباره التنظيمات المحلية التي تغطي الإكتتاب الخاص.

### وساطة الأوراق المالية

كما تشترك العديد من المصارف في أنشطة وساطة الأوراق المالية والتي تتضمن تسهيل عمليات الأوراق المالية الخاصة بالعميل. وكما هو الحال بالنسبة للإكتتاب بالأوراق المالية، فقد تتعرض المصارف التي تشترك بمثل تلك الأنشطة (كسمسار أو موزع أو كليهما) إلى مخاطر أساسية تنطوي على مؤشرات تدقيق. وتكون مثل هذه الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها معقدة تماما، ويجب الأخذ بعين الإعتبار استشارة خبراء لدى مواجهة مثل تلك القضايا.

وتحدد أنواع الخدمات المقدمة للعملاء والأساليب المستخدمة لتوصيلها نوع ونطاق المخاطر القائمة في أنشطة وساطة الأوراق المالية. كما يؤثر عدد الأوراق المالية المتبادلة التي يجري عليها المصرف أعماله وينفذ العمليات التجارية لعملائه على محفظة المخاطر أيضاً. وإحدى الخدمات التي تعرض بإستمرار هي تمديد الإئتمان للعملاء الذين اشتروا الأوراق المالية على الهامش، مما يتسبب بمخاطر ائتمان للمصرف. وخدمة شائعة أخرى هي العمل كمستودع للأوراق المالية التي يملكها العملاء. كما تتعرض المنشآت أيضاً لمخاطر السيولة المرتبطة بتمويل عمليات الوساطة في الأوراق المالية. وعوامل مخاطر التدقيق ذات الصلة تماثل تلك الموضوعة في الملحق رقم٥ "مخاطر وقضايا في إدارة الأصول".

وهناك أيضاً عنصراً هاماً من عناصر المخاطر القانونية والتنظيمية والذي تفرضه سلطات المنـــاطق القضائية التي تجري فيها أنشطة وساطة الأوراق المالية. وربما يكون هذا مهما لدى الإبلاغ التنظيمي للمصرف، ولتقارير المدقق المباشرة للمنظمين وأيضاً من وجهة نظر مخـــاطر الـــشهرة والمخـــاطر المالية التي يمكن أن تحدث في حالة خرق المصرف للتنظيمات.

# ملحق ٥

## مخاطر وقضايا في الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الأصل

### الخدمات المصرفية الخاصة

يطلق بشكل عام على أحكام المستويات العليا من الخدمات المصرفية للإفراد، نموذجياً الأفـراد ذوي الثروة العالية، الخدمات المصرفية الخاصة. وغالباً ما تكون إقامة هؤلاء الأفراد في بلد يختلف عـن البلد الذي يوجد فيه المصرف. وقبل أن يقوم بتدقيق أنشطة الخدمات المصرفية الخاصة، يفهم المدقق الضوابط الأساسية التي تحكم هذه الأنشطة. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار نطاق قدرة المنـشأة علـى ملاحظة وإدارة مخاطر الشهرة والمخاطر القانونية المحتملة التي يمكن أن ترتبط بالمعرفـة والفهـم غير الكافيين للخلفية الشخصية والأعمال الخاصة بالعميل ومصدر ثروتـه وإسـتعمالات حـسابات الخدمات المصرفية الخاصة. ويأخذ المدقق في إعتباره ما يلي:-

- ما إذا تضمن إشراف الإدارة على أنشطة الخدمات المصرفية الخاصة إيجـاد بيئـة مؤسـسة ملائمة. كما يجب أن تضع المستويات العليا من الإدارة الأهداف والغايات ويجـب أن تـسعى الإدارة العليا بنشاط للامتثال مع سياسات وإجراءات المؤسسة.

- ويجب أن تكون السياسات والإجراءات حول أنشطة الخدمات المصرفية الخاصة خطيـة وأن تتضمن الإرشاد الملائم لضمان وجود دراية كافية بمنشأة العميل. فعلى سبيل المثال يجـب أن تتطلب السياسات والإجراءات أن تحصل المنشأة على هوية ومعلومات أساسية خلفيـة عـن عملائها، وأن تصف مصدر ثروة العميل وخطوط عمله، وأن تطلب المرجعيـات، وتتـولى التوصيات، وتحدد العمليات المشكوك بأمرها. كما يجب أن يكون لـدى المؤسـسة سياسـات وإجراءات ائتمان خطية مناسبة تخاطب من ضمن أشياء أخرى، القضايا ذات الصلة بعمليـات غسيل الأموال مثل الإقراض المؤمن بالضمان النقدي.

- ويجب أن تؤكد ممارسات إدارة المخاطر وأنظمة المراقبة على أهمية إمتلاك واستبقاء التوثيق المتعلق بالعملاء وعلى أهمية العمل الجاد للحصول على معلومات حديثة عند الحاجة لذلك من أجل التحقق من أو تعزيز المعلومات التي أعطاها العميل أو وكيله أو موكلته. ويلازم عمليات الخدمات المصرفية الخاصة الصحيحة الحاجة للإمتثال مع متطلبات تحديد هويـة أي عميـل. ويجب أن يكون نظام المعلومات قادراً على مراقبة كافة نواحي أنشطة الخـدمات المـصرفية الخاصة للمنشأة. وتشمل هذه الأنظمة التي توفر للإدارة المعلومات اللازمة في حينها للتحليـل والإدارة بفاعلية أعمال الخدمات المصرفية الخاصة والأنظمة التي تمكن الإدارة مـن مراقبـة الحسابات لإيجاد العمليات المشكوك فيها والإبلاغ عن مثل تلك الحالات لسلطات إنفاذ القانون ومشرفي الأعمال المصرفية كما تتطلب التنظيمات أو القانون.

ويأخذ المدقق بعين الإعتبار مستويات المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة ذات الصلة بأنشطة الخدمات المصرفية الخاصة التي تم تقييمها، وذلك عند تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الإجـراءات الأساسـية. وتحدد القائمة التالية العديد من عوامل مخاطر التدقيق الشائعة التي يجب أخذها بعين الإعتبـار عنـد

تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات التي يجب أداءها. وحيث أن الخدمات المصرفية الخاصة تتضمن مراراً أنشطة إدارة الأصل، فإن عوامل مخاطر التدقيق المرتبطة بأنشطة إدارة الأصل هي كما يلي:-

- *الإمتثال للمتطلبات التنظيمية.* يتم تنظيم الخدمات المصرفية الخاصة بدرجة كبيرة في العديد من البلدان. وربما يكون هذا إعتباراً يجب الأخذ به عند الإبلاغ التنظيمي بواسطة العميل، وتقارير المدقق المباشرة للمنظمين وأيضاً من وجهة نظر مخاطر الشهرة والمخاطر المالية التي يمكن أن تحدث في حالة خرق المصرف للتنظيم. كما أن طبيعة أنشطة الخدمات المصرفية الخاصة يمكن أن تعمل على زيادة المخاطر التشغيلية والتنظيمية ومخاطر الشهرة والتي ربما تنطوي جميعها على مؤشرات تدقيق.
- *السرية.* وهذه صفة خاصة عموماً بالخدمات المصرفية الخاصة. وزيادة على السرية العادية التي ترافق علاقة العميل بالمصرف في معظم البلدان، إلا أن العديد من المناطق القضائية التي تكون فيه الخدمات المصرفية الخاصة شائعة يكون لديها تشريعات لسرية الخدمات المصرفية الخاصة إضافية يمكن أن تقلل قدرة المنظمين أو السلطات الضريبية أو قوات الأمن من نفس المنطقة القضائية أو من مناطق قضائية أخرى، من الوصول إلى المعلومات الخاصة بالعميل. وقد يسعى المصرف إلى فرض قيود على وصول المدقق إلى أسماء عملاء المصرف الخصوصيين، مما يؤثر على قدرته على تحديد أطراف العملية ذات العلاقة. وهناك قضية أخرى ذات صلة وهي أنه يمكن أن يطلب عميل من المصرف عدم إرسال المراسلات بما فيها بيانات الحسابات ( "حسابات حفظ البريد"). ويمكن أن يقلل هذا من قدرة المدقق على تحصيل دليل بالنسبة لإتمام ودقة تقرير المدقق، وفي غياب الإجراءات البديلة المناسبة، يأخذ المدقق بعين الإعتبار مؤشرات كل ذلك.
- *احتيال الإدارة.* ويمكن أن تقلل السرية الشديدة والطبيعة الشخصية لعلاقات الخدمات المصرفية الخاصة من فعالية الرقابة الداخلية التي توفر المراقبة والإشراف على الموظفين الذين يتولون أمور العملاء الخصوصيين. ويمكن أن تضيف الدرجة العالية من الثقة الشخصية التي يمكن أن توجد ما بين العميل والمصرفي الخاص به إلى المخاطر من حيث أن العديد من مصرفي الخدمات الخاصة يتم إعطائهم الإستقلالية لإدارة شؤون عملائهم. وتتفاقم هذه الخطورة إلى المدى الذي يمكن أن لا يكون فيه العملاء الخصوصيين في موقف التحقق من شؤونهم الخاصة على أساس منتظم كما تم شرحه أعلاه.
- *خدمات مصممة لنقل جزء من ملكية الأصول/السيطرة عليها إلى أطراف ثالثة قانونيا ، بما في ذلك العهد وترتيبات قانونية أخرى مشابهة.* ولا تقتصر مثل تلك الترتيبات على علاقات الخدمات المصرفية الخاصة على الرغم من شيوع وجودها فيها. وبالنسبة للمصرف، فإن المخاطر هي أن لا يتم الإمتثال لبنود العهدة أو الترتيبات القانونية الأخرى أو عدم الإمتثال للقوانين المطبقة. وهذا يعرض المصرف لإلتزامات محتملة من المستفيدين. والضوابط في هذا المجال مهمة بشكل خاص، مع العلم أنه غالباً ما يتم تحديد الأخطاء عندما تكون العهدة أو الترتيبات الأخرى قد إنتهت فقط، وذلك يمكن بعد عشرات السنين من وجودها. وغالباً ما يشترك

مصرفيي الخدمات الخاصة أيضاً في تحضير الوصايا أو أية وثائق أخرى تتعلق بالوصايا للمصرف. ويجب أن توجد ضوابط في هذا المجال وفي مجال مراقبة نشاط القائم على التنفيذ. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كان هناك أية إلتزامات لم يتم الكشف عنها فيما يخص تلك الخدمات. وقد تؤثر متطلبات السرية على قدرة المدقق على الحصول على دليل تدقيق كافي مناسب، وإذا قام بذلك، يأخذ بعين الإعتبار مؤشرات تقرير المدقق. وأخيرا، فإن العهد والترتيبات المماثلة التي توفرها المصارف الخاصة غالباً ما تكون مصادر خارجية لأطراف ثالثة. ويأخذ المدقق بعين الإعتبار ما هي عوامل مخاطر التدقيق لخدمات المصادر الخارجية، والإجراءات اللازمة لفهم المخاطر والعلاقات وكذلك يقيّم الضوابط على مزود خدمات المصادر الخارجية.

- *مخاطر الإئتمان.* غالباً ما تكون مخاطر الإئتمان أكثر تعقيداً عندما تتوفر خدمات الأعمال المصرفية الخاصة بسبب طبيعة متطلبات الإقراض الخاصة بعملائها. وتجعل العوامل التالية من الصعب الحكم على مخاطر الإئتمان وهي: التسهيلات المصممة (عمليات الإئتمان ذات الأهداف المتعددة التي تخاطب متطلبات العميل في مجالات مثل الضريبة والتنظيم والتحوط وغيرها)؛ والأصول غير الإعتيادية المتعهد بها كضمان (على سبيل المثال مجموعة أعمال فنية، ممتلكات غير قابلة للبيع فوراً، أصول غير ملموسة تعتمد قيمتها على التدفقات النقدية المستقبلية) والإعتماد على الضمانات الشخصية (الإقراض بالإسم).

- *العهدة.* وقد توفر المصارف الخاصة خدمات العهدة للعملاء من أجل الإستثمار الفعلي للأصول والأشياء الثمينة. وعوامل المخاطرة المرتبطة بها تماثل تلك تخص إدارة الأصل المذكورة تاليا.

## إدارة الأصل

ينظر إلى عوامل المخاطر المذكورة تالياً كإعتبارات يجب أن تؤخذ لدى تخطيط إستراتيجية وتنفيذ تدقيق لأنشطة إدارة أصل المصرف. ويتضمن هذا المجال إدارة الأموال، وإدارة التقاعد، والوسائل المصممة للنقل القانوني بعض ملكية/ سيطرة الأصول لإطراف ثالثة مثل العهد أو أية ترتيبات أخرى مماثلة وإلى غير ذلك. وهذا القائمة غير شاملة حيث أن صناعة الخدمات المالية هي صناعة متغيرة بشكل سريع.

- *عندما لا يتم تدقيق كل من مدير الأصل والأصول نفسها من قبل نفس شركة التدقيق.* يرتبط أداء مدير الأصل والأصول نفسها بشكل عام ارتباطاً وثيقاً بعضها ببعض. ومن الأسهل تحديد وفهم مؤشرات مسألة تنشأ في منشأة وحيدة على البيانات المالية لأخرى إذا جرى تدقيق كلتاهما بواسطة نفس شركة التدقيق، أو إذا تم عمل الترتيبات للسماح بتبادل مناسب للمعلومات بين شركتي تدقيق. وعندما لا يكون هناك متطلبات لكل من الأصول ومدير الأصل ليجري تدقيقهما، أو عندما يكون الوصول المناسب إلى شركة التدقيق الأخرى غير ممكناً، حينها يأخذ المدقق بعين الإعتبار ما إذا كان في موقف يستطيع من خلاله تكوين وجهة نظر متكاملة.

- *مسؤوليات إئتمانية لإطراف ثالثة.* قد يكون لسوء إدارة أموال الأطراف الثالثة تأثير مالي أو ذو شهرة على مدير الأصل. وتتضمن المسائل التي تقع ضمن هذه التصنيفات ما يلي:-

  - حفظ سجلات غير ملائم؛
  - ضوابط غير ملائمة على حماية وتقييم الأصول؛

- ضوابط غير ملائمة لمنع احتيال مدير الأموال؛
- فصل مادي و/أو قانوني غير مناسب لأموال العميل من أموال المدير أو أموال عملاء آخرين (غالباً ما يكون ناحية تنظيمية)؛
- فصل غير مناسب لإستثمارات العمل من استثمارات المدير الخاصة (إما شخصية أو للمؤسسة أو لكليهما معا) أو إستثمارات عملاء آخرين؛
- فصل غير مناسب لموظفي المصرف المشتركين في واجبات إدارة الأصل عن هؤلاء المشتركين بعمليات أخرى؛
- عدم الإمتثال لتفويضات العملاء أو لسياسة الإستثمار التي بموجبها يفترض إدارة الأموال؛ و
- الإخفاق في الإمتثال لمتطلبات الإبلاغ (التعاقدية أو التنظيمية) للعملاء.

- ويجب الإنتباه لسياسات وضوابط قبول العميل، قرارات الإستثمار، الإمتثال لتعليمات العميل، تضارب المصالح، الإمتثال مع التنظيمات، فصل وحماية الأموال والإبلاغ المناسب لأصول وعمليات العميل.
- *مكافأة مدير الأموال*. هناك إحتمال متزايد أن يقوم مدراء الأموال بأخذ قرارات عمل غير حكيمة أو غير قانونية تستند على رغبة لتحصيل مكسب شخصي من خلال مكافأة أو حوافز.
- *التقنية*. تعتبر التقنية مهمة لمعظم شركات إدارة الأصول، لذا يجب عمل فحص لأمن وتمام ودقة البيانات وإدخالها حين يتم الإعتماد على ضوابط الحاسوب لأهداف التدقيق بالإضافة على بيئة رقابة الحاسوب بأكملها. ويجب أن يعطى إعتبار لما إذا كانت الضوابط الملائمة موجودة لضمان أن العمليات التي تجرى بالنيابة عن العملاء تسجل منفصلة عن عمليات المصرف الخاصة.
- *العولمة والتنوع الدولي*. هذه بعض الخصائص العديدة من خصائص مدراء الأصل ويمكن أن يتسبب ذلك بمخاطر إضافية ناتجة عن تنوع الممارسات بين البلدان المختلفة التي تتعلق بمسائل مثل التسعير وقواعد الوصاية والتنظيمات والأنظمة القانونية وممارسات السوق وقواعد الإفصاح والمعايير المحاسبية.

## قائمة المصطلحات

| | |
|---|---|
| إحتياطي سري<br>Hidden Reserve | تسمح بعض أطر الإبلاغ المالي للمصارف بالتلاعب في الدخل المعلن عن طريق تحويل مبالغ للإحتياطي غير المكشوف في السنوات التي تحقق فيها أرباح كبيرة والتحويل من الإحتياطي هذا عندما تواجه خسائر أو أرباح قليلة.والدخل المعلن هو المبلغ الباقي بعد إجراء تلك التحويلات. وقد خدم هذا الإجراء بجعل المصرف أكثر استقرارا عن طريق تقليل تقلبات إيراداته، ويساعد على منع فقدان الثقة في المصرف عن طريق تقليل المناسبات التي تظهر فيها إيراداته منخفضة. |
| حسابنا لديكم<br>Nostros | الحسابات التي يحتفظ بها باسم المصرف لدى مصرف مراسل. |
| مخصص<br>Provision | تعديل القيمة المسجلة لأصل ليأخذ في الحسبان العوامل التي يمكن أن تقلل من قيمة الأصل بالنسبة للمنشأة. |
| نسب الحيطة والحذر<br>Prudential Rations | نسب يستخدمها المنظمون لتحديد أنواع ومبالغ الإقراض التي يستطيع المصرف أن يتولاها. |
| فحص الجهد<br>Stress Testing | فحص نموذج التقييم بإستخدام فرضيات وبيانات مبدئية خارج ظروف السوق العادية وتقييم ما إذا كان يمكن الإعتماد على تلك النماذج. |
| حسابكم لدينا<br>Vostros | الحسابات التي يحتفظ بها المصرف باسم مصرف مراسل. |

## مرجعيات المواد

فيما يلي قائمة بالمواد التي يمكن أن يجدها مدققي البيانات المالية للمصرف مفيدة.

**لجنة بازل للإشراف على الأنشطة المصرفية:-**

المنشور ٣٠ : المبادئ الأساسية في مراقبة الأنشطة المصرفية الفعالة. بازل، ١٩٩٧.

المنشور ٣٣ : إطار أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية. بازل، ١٩٩٨.

المنشور ٥٥ : الممارسات الصحيحة لمحاسبة القروض والإفصاح. بازل، ١٩٩٩.

المنشور ٥٦ : تعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات المصرفية. بازل، ١٩٩٩ .

المنشور ٧٢ : التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية والعلاقة بين السلطات الرقابية والمدققين الداخليين والخارجيين. بازل، ٢٠٠٠.

المنشور ٧٥ : مبادئ إدارة مخاطر الإئتمان. بازل، ٢٠٠١.

المنشور ٧٧ : جهود العميل الواجبة تجاه المصرف. بازل ٢٠٠١.

المنشور ٨٢ : مبادئ إدارة المخاطر للأعمال المصرفية الإلكترونية. بازل ٢٠٠١.

يمكن تنزيل منشورات لجنة بازل لمراقبة الأنشطة المصرفية من الموقع الإلكتروني لبنك التسويات الدولية : http://www.bis.org.

**مجلس معايير المحاسبية الدولية:-**

معيار التدقيق الدولي ٣٠: الإفصاح في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة.لندن، ١٩٩٩.

معيار التدقيق الدولي ٣٢: الأدوات المالية: الإفصاح والعرض. لندن، ٢٠٠٠.

معيار التدقيق الدولي ٣٧: المخصصات، الإلتزامات والأصول المحتملة. لندن، ١٩٩٨.

معيار التدقيق الدولي ٣٩: الأدوات المالية: الإعتراف والقياس. لندن، ٢٠٠٠.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين مواد مرجعية وإرشادية حول المصارف وتدقيق البيانات المالية للمصارف.

# بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠١٠

# إعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية

( هذا البيان نافذ المفعول)

## المحتويات


| | الفقرة |
|---|---|
| المقدمة ..... | ١-١٢ |
| إرشادات حول تطبيق المعيار الدولي للتدقيق ٣١٠ "معرفة طبيعة عمل المنشأة"[١] ..... | ١٣-١٦ |
| إرشادات حول تطبيق المعيار الدولي للتدقيق ٤٠٠ "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية"[٢]..... | ١٧-٢٩ |
| إرشادات حول تطبيق المعيار الدولي للتدقيق ٢٥٠ "مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية" ..... | ٣٠-٣٤ |
| الإجراءات الجوهرية ..... | ٣٥-٤٧ |
| إقرارات الإدارة ..... | ٤٨ |
| تقديم التقارير ..... | ٤٩-٥٠ |
| ملحق ١ : الحصول على معرفة بطبيعة عمل المنشأة من وجهة نظر بيئية – أسئلة توضيحية | |
| ملحق ٢ : الإجراءات الجوهرية لإكتشاف معلومات خاطئة أساسية بسبب أمور بيئية | |


ينبغي قراءة بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠١٠، "إعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية" في سياق "مقدمة إلى المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة،" التي تبين تطبيق سلطة بيانات ممارسة التدقيق الدولي.

تمت المصادقة على هذا البيان من قبل اللجنة ممارسة التدقيق الدولي في مارس (آذار) ١٩٩٨، لنشره في مارس (آذار) ١٩٩٨.

[١] تم سحب معيار التدقيق الدولي ٣١٠ "معرفة طبيعة عمل المنشأ" في ديسمبر ٢٠٠٤ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٣١٥ "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم المخاطر الأخطاء الجوهرية" نافذ المفعول.

[٢] تم سحب معيار التدقيق الدولي ٤٠٠ "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية" في ديسمبر ٢٠٠٤ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٣١٥ "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية" ومعيار التدقيق الدولي٣٣٠ "إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة" نافذي المفعول.

# المقدمـــة

## الهدف من هذا البيان

١. أصبحت الأمور البيئية ذات أهمية لعدد متزايد من المنشآت، وقد يكون لها تأثير جوهري، في حالات معينة، على بياناتها المالية. هذه المواضيع أصبحت تثير إهتمام متزايد من مستعملي البيانات المالية. إن إقرار وقياس هذه الأمور، والإفصاح عنها، هي من مسئولية الإدارة.

٢. لا تعتبر الأمور البيئية مهمة لبعض المنشآت. ولكن عندما تكون الأمور البيئية مهمة لمنشأة ما، فقد تكون هناك مخاطر بوجود معلومات خاطئة جوهرية (ومن ضمنها إفصاح غير كافٍ) في البيانات المالية تنشأ عن مثل هذه الأمور. في مثل هذه الظروف، يحتاج المدقق إلى مراعاة الأمور البيئية عند تدقيق البيانات المالية.

٣. يمكن أن تكون الأمور البيئية معقدة، لذا فأنها قد تتطلب اعتبارات إضافية من قبل المدققين. أن هذا البيان يوفر مساعدة عملية للمدققين وذلك من خلال شرح:-

(أ) الإعتبارات الرئيسية للمدقق عند تدقيق البيانات المالية ذات العلاقة بالأمور البيئية؛

(ب) أمثلة حول التأثيرات المحتملة للأمور البيئية على البيانات المالية؛ و

(ج) الإرشادات التي قد يأخذها المدقق بعين الإعتبار عند إتخاذه إجتهاداً مهنياً في مثل هذا المحيط، لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق المتعلقة بـــ:-

(١) معرفة طبيعة عمل المنشأة (المعيار الدولي للتدقيق ٣١٠ " معرفة طبيعة عمل المنشأة")[٣]؛

(٢) تقدير المخاطر والرقابة الداخلية (المعيار الدولي للتدقيق ٤٠٠ " تقدير المخاطر والرقابة الداخلية")[٤]؛

(٣) مراعاة القوانين والأنظمة (المعيار الدولي للتدقيق ٢٥٠ " مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية")؛ و

(٤) الإجراءات الجوهرية الأخرى (المعيار الدولي للتدقيق ٦٢٠ "الإستفادة من عمل خبير" وبعض المعايير الأخرى).

إن الإرشادات بموجب التسلسل (ج) تعكس السياق النموذجي لعملية التدقيق. فبعد أن يحصل المدقق على معرفة كافية عن طبيعة عمل النشأة، فأنه يقوم بتقدير مخاطر المعلومات الخاطئة الجوهرية على البيانات المالية، هذا التقدير يتضمن مراعاة القوانين والأنظمة البيئية التي لها صلة

[٣] أنظر الملاحظة الهامشية ١.

[٤] أنظر الملاحظة الهامشية ٢.

صلة بالمنشأة، والتي توفر أساساً للمدقق ليقرر فيما إذا كانت هناك حاجة لإعطاء عناية للأمور البيئية خلال إجراء تدقيق البيانات المالية.

يوفر الملحق ١ أسئلة توضيحية قد يأخذها المدقق بعين الإعتبار عند حصوله على معرفة بطبيعة عمل المنشاة، وبضمنها فهم لبيئة الرقابة في المنشاة وإجراءات الرقابة من وجهة نظر بيئية. كما يوفر الملحق ٢ أمثلة حول الإجراءات الجوهرية التي قد يقوم بها المدقق لإكتشاف المعلومات الخاطئة في البيانات المالية بسبب أمور بيئية. هذه الملاحق تم إرفاقها لأغراض توضيحية فقط، وليس المقصود منها أن كافة الأسئلة والأمثلة، أو أي واحد منها، سوف يكون بالضرورة ملائماً لأية حالة معينة.

٤. إن هذا البيان لا ينشئ أية مبادئ أساسية أو إجراءات جوهرية جديدة. ولكن الهدف منه مساعدة المدقق، وتطوير الممارسات الجيدة، من خلال توفير إرشادات حول تطبيق المعايير الدولية للتدقيق في حالات كون الأمور البيئية مهمة لبيانات المنشأة المالية. أن مدى كون أياً من إجراءات التدقيق الموصوفة في هذا البيان ملائماً في حالة معينة، يتطلب إبداء إجتهاد من المدقق على ضوء متطلبات المعايير الدولية للتدقيق وظروف المنشأة.

٥. إن هذا البيان لا يوفر إرشادات حول تدقيق البيانات المالية لشركات التأمين والمتعلقة بالمطالبات التي تتكبدها بموجب وثائق التامين المتعلقة بالأمور البيئية التي تؤثر على أصحاب بوالص التأمين.

**الإعتبارات الرئيسية للمدقق المتعلقة بالأمور البيئية**

٦. إن هدف تدقيق البيانات المالية هو:-

*"تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من كافة النواحي الأساسية، وفقاً لإطار تقارير مالية محددة" (المعيار الدولي للتدقيق ٢٠٠ "الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية" الفقرة ٢ ).*

٧. إن رأي المدقق المتعلق بالبيانات المالية يؤخذ ككل وليس متعلقاً بناحية معينة، وعلى المدقق عند قيامه بتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق وتقييم وإبلاغ نتائجها، أن يدرك بأن عدم إلتزام المنشأة بالقوانين والأنظمة قد يؤثر جوهرياً على البيانات المالية. ومع ذلك، فلا يتوقع أن يستطيع التدقيق إكتشاف عدم الإلتزام بكافة القوانين والأنظمة (المعيار الدولي للتدقيق ٢٥٠، الفقرة ٢). خصوصاً، فيما يتعلق بالتزام المنشاة بقوانين وأنظمة البيئة، فإن هدف المدقق هو ليس تخطيط التدقيق

التدقيق لإكتشاف أي خرق ممكن لقوانين وأنظمة البيئة، كما أن إجراءات المدقق ليست كافية للوصول إلى إستنتاج حول إلتزام المنشاة بقوانين وأنظمة البيئة، أو كفاية الضوابط على الأمور البيئية.

٨. في كافة أنواع التدقيق، وعند وضع خطة التدقيق الشاملة، يقوم المدقق بتقييم المخاطر الملازمة على مستوى البيانات المالية (المعيار الدولي للتدقيق٤٠٠، فقرة ١١)[٥]. ويستخدم المدقق إجتهاده المهنـــي لتقييم العوامل المرتبطة بهذا التقييم. وفي ظروف معينة فإن هذه العوامل قد تتضمن بيانات خاطئة جوهرية في البيانات المالية بسبب أمور بيئية. إن الحاجة لأخذ الأمور البيئية عند تدقيــق البيانات المالية بعين الإعتبار، ومدى هذه الإعتبارات، يعتمد على إجتهاد المدقق فيما إذا كانـــت الأمور البيئية تنشأ مخاطر لبيانات خاطئة جوهرية في البيانات المالية. وفي بعض الحالات، قــد لا توجــد ضرورة للحكــم على إجراءات تدقيــق معينـــة. ولكن في حالات أخرى، فإن المدقق يستخدم إجتهاده المهني لتحديد طبيعة وتوقيت ومـــدى الإجراءات المحددة التي يعتبرها ضرورية، لهدف الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة، بأن البيانات المالية ليست خاطئة بشكل جوهري. وفي حالة عدم إمتلاك المدقق للكفاءة المهنية لأداء هذه الإجراءات، فقد يحتاج إلى طلب استشارة فنية من الإختصاصيين، كالمحاميين والمهندسين وخبراء البيئة الآخرين.

٩. إن الإستنتاج بأن عمليات المنشاة متفقة مع القوانين أو الأنظمة البيئية الحالية، يتطلب مهارات فنية لخبراء بيئيين، والتي لا يتوقع أن يمتلكها المدقق. كذلك فإن كون حدث أو ظرف معين نما إلى علم المدقق يعتبر خرقاً لقوانين وأنظمة البيئة، هو قرار قانوني خارج الإمكانيات المهنية للمدقق، عادة. ومع ذلك، ومثل ما هو سائد مع القوانين والأنظمة الأخرى:-

*ويوفرّ التدريب والخبرة وفهم المنشاة، والقطاع الذي تنتمي إليه، أساساً لتعّرف المدقق على أن بعض الأعمال التي تصل لعلمه قد تشكّل عدم إلتزام بالقوانين والأنظمة. إن قرار اعتبار عمل معين يشكلّ عدم إلتزام، يتم عادة بناءاً على نصيحة صادرة من خبير مؤهل بمزاولة القانون وذو معرفة بالموضوع ولكنه في نهاة المطاف يقرر فقط من قبل المحكمة " (المعيار الدولي للتدقيق ٢٥٠، الفقرة ٤).*

**الأمور البيئية وتأثيرها على البيانات المالية**

١٠. لأغراض هذا البيان، تُحدّد " الأمور البيئية " بـــ :

(أ) المبادرة لمنع أو إلغـــاء أو معالجة إضرار بيئية، أو التعامل مع صيانة المصادر الممكن تجديدها وغير الممكن تجديدها (مثل هذه المبادرات قد تتطلبها القوانين والأنظمة البيئية، أو بموجب عقد، أو قد تتم طوعياً)؛

[٥] أنظر الملاحظة الهامشية ٢.

(ب) عواقب خرق قوانين وأنظمة البيئة؛

(ج) عواقب إضرار بيئية حدثت للآخرين أو للمصادر الطبيعية؛ و

(د) عواقب التزامات بديلة مفروضة بموجب القانون (مثلاً، إلتزام تعويض مسببّ من قبل المالكين السابقين ).

١١. أدناه بعض الأمثلة حول أمور بيئية تؤثر على البيانات المالية:-

- صدور قوانين وأنظمة بيئية قد تتضمن تعطيل الأصول، وبالتالي الحاجة إلى شطب قيمتها المحمولة.

- الفشل في الإلتزام بالمتطلبات القانونية المتعلقة بالأمور البيئية، أو التخلص من الإنبعاثات أو النفايات، أو التغير في القوانين بأثر رجعي مما يتطلب تكاليف مستحقة علاجية أو تفويضية أو قانونية.

- بعض المنشآت، كالصناعات الإستخراجية (إستكشاف النفط والغاز، أو المناجم)، أو الصناعات الكيماوية، أو شركات إدارة النفايات، قد تتكبد إلتزام بيئي كناتج عرضي مباشر من عملها الأساسي.

- إلتزامات بنّاءه تنجم عن مبادرات طوعيه، مثلاً قد تشخّص منشأة ما تلوثاً في الأرض، ومع عدم وجود إلزام قانوني فأنها قد تقرر معالجة التلوث بسبب إهتمامها بسمعتها البعيدة المدى وعلاقتها بالمجتمع[٦].

- قد تحتاج منشاة ما إلى أن تفصح في الملاحظات عن وجود إلتزام محتمل تتعلق مصاريف بأمور بيئية لا يمكن تقديرها بشكل معقول.

- في حالات متطرفة، قد يؤثر عدم الإلتزام بقوانين وأنظمة بيئية معينة على وضع المنشاة كمشروع مستقل، وبالتالي قد يؤثر على الإفصاحات وأسس إعداد البيانات المالية.

---

[٦] أن مصطلح " التزامات بنّاءه "(والمقابل لمصطلح " التزامات قانونية حالية)" قد تم توضيحه من قبل لجنة المعايير الدولية للمحاسبة بما يلي: "في بعض الأحيان تؤثر أعمال أو إقرارات إدارة المنشأة، أو التغير في البيئة الاقتصادية، مباشرة على التوقعات المعقولة أو أعمال من هم خارج المنشأة، وبالرغم من عدم وجود استحقاق قانوني لديهم، إلا أن لديهم عقوبات أخرى لا تترك للمنشأة خيار معقول لنفقات معينة. مثل هذه الالتزامات تسمى في بعض الأحيان" التزامات بناءه "( لجنة المعايير الدولية للمحاسبة: المسودة المقترحة ٥٩– المعيار الدولي للمحاسبة المقترح حول" المخصصات، والالتزامات المحتملة، والأصول المحتملة – فقرة ١٦ ).

بعد إصدار هذا البيان صدر معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ "المخصصات والإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة".

١٢. لغاية تاريخ نشر هذا البيان فإن هناك القليل من المعايير المحاسبية الموثوقة، دولية كانت أم قطرية، تتعرض بوضوح لموضوع إقرار وقياس والإفصاح عن العواقب المتأتية من الأمور البيئيـــة في البيانات المالية. ومع ذلك فإن المعايير المحاسبية الحالية توفر، بشكل عام اعتبارات عامة ملائمة تطبق أيضاً عند إقرار وقياس والإفصاح عن الأمور البيئية في البيانات المالية[٧].

## إرشادات حول تطبيق المعيار الدولي للتدقيق ٣١٠، "معرفة طبيعة عمل المنشاة"[٨]

١٣. في كافة أنواع التدقيق، هناك حاجة لمعرفة كافية حول طبيعة عمل المنشأة، ليتمكن المدقق من تحديد وفهم الأمور التي قد تكون ذات تأثير مهم على البيانات المالية، وعلى عملية التدقيق، والتقرير المقدّم (المعيار الدولي للتدقيق ٣١٠–الفقرة ٢). وللحصول على المعرفة الكافية لطبيعة عمل المنشاة، فإن المدقق يأخذ بعين الإعتبار الحالات المهمة التي تؤثر على عمل المنشاة والقطاع الذي تعمل ضمنه، كالمتطلبات والمشاكل البيئية.

١٤. إن مستوى معرفة المدقق المتعلق بالأمور البيئية، والملائمة لتكليف معين، هو أقل من المستوى الموجود، عادة، لدى الإدارة أو خبراء البيئة، ومع ذلك، فإن مستوى معرفة المدقق تتطلب أن تكون كافية لتمكينه من تحديد والحصول على فهم للحوادث والمعاملات والممارسات المتعلقة بالأمور البيئية التي قد يكون لها تأثير مهم على البيانات المالية وعلى عملية التدقيق.

١٥. يراعي المدقق القطاع الذي تعمل المنشاة ضمنه، حيث قد يكون ذلك مؤشراً على إمكانية وجود التزامات واحتمالات بيئية. وهناك قطاعات معينة، بطبيعتها، تميل إلى تعرضها لمخاطر بيئية مهمة [٩]. ومن ضمنها الصناعات الكيماوية، النفط والغاز، صناعة الأدوية، استخراج المعادن، المناجم، قطاع المرافق.

١٦. ومع ذلك، لا تحتاج المنشاة أن تعمل في إحدى هذه القطاعات لتكون معرضة لمخاطر بيئية مهمة. وان التعرض المحتمل لمخاطر بيئية مهمة قد ينشأ، بشكل عام، في أي منشاة تكون:–

(أ) خاضعة لدرجة كبيرة إلى قوانين وأنظمة بيئية؛

[٧] مثلاً، المعيار الدولي للمحاسبة رقم ١٠ حول (الإحتمالات والحوادث الحاصلة بعد تاريخ الميزانية " توفر الاعتبارات العامة التي تطبق على إقرار والإفصاح عن الخسائر المحتملة، ومن ضمنها الخسائر الناجمة عن عواقب الأمور البيئية. ويتم حالياً إعادة النظر بالمعيار الدولي للمحاسبة (١٠) من قبل لجنة المعايير الدولية للمحاسبة: وإن المسودة المقترحة ٥٩– المعيار الدولي للمحاسبة المقترح حول " المخصصات، والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة " تتضمن بعض الأمثلة على الالتزامات البيئية.

بعد صدور هذا البيان صدر معيار المحاسبة الدولي ١٠ "الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية" ومعيار المحاسبة الدولي ٣٧ "المخصصات والأصول المحتملة والأصول المحتملة".

[٨] أنظر الملاحظة الهامشية ١.

[٩] تم تعريف " مخاطر البيئية " في الفقرة (١٨) من هذا البيان، كجزء محتمل من المخاطر الملازمة.

(ب) تمتلك، أو لديها ضمان على، مواقع ملوثة من المالكين السابقين (إلتزامات بديلة)؛ أو

(ج) لديها عمليات تشغيل:-

(١) قد تسبب تلوث التربة والمياه الجوفية، أو تلوث المياه السطحية، أو تلوث الجو؛

(٢) تستعمل مواد خطرة؛

(٣) تخلق أو تنتج نفايات خطرة؛ أو

(٤) لها تأثير سلبي على الزبائن أو الموظفين أو الناس الساكنين بجوار مواقع الشركة.

## إرشادات حول تطبيق المعيار الدولي للتدقيق ٤٠٠ تقدير المخاطر والرقابة الداخلية[١٠]

١٧. يوفر هذا القسم من البيان الدولي إرشادات إضافية حول تطبيق أوجه معينة من المعيار الدولي للتدقيق ٤٠٠، وذلك بشرح العلاقة بين الأمور البيئية ونماذج من مخاطر التدقيق. كما يوفر، بشكل أكثر وضوحاً، أمثلة حول الأمور البيئية التي يمكن أن يراعيها المدقق والمتعلقة بـــ:-

(أ) تقدير المخاطر الملازمة؛

(ب) النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية؛

(ج) بيئة الرقابة؛ و

(د) إجراءات الرقابة.

### المخاطر الملازمة

١٨. يستخدم المدقق إجتهاده المهني لتقييم العوامل المتعلقة بتقدير المخاطر الملازمة عند وضع خطة التدقيق الشاملة. وقد تتضمن هذه العوامل، في بعض الحالات، مخاطر وجود معلومات خاطئة جوهرية في البيانات المالية بسبب أمور بيئية (مخاطر بيئية). لذا فإن المخاطر البيئية قد تكون جزءاً من المخاطر الملازمة.

١٩. أدناه أمثلة عن المخاطر البيئية على مستوى البيانات المالية:-

- مخاطر تكاليف الإلتزام الناشئة عن متطلبات تشريعية أو تعاقدية؛
- مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتنظيمات البيئية؛ و
- التأثيرات المحتملة لمتطلبات بيئية محددة من قبل الزبائن، ولردود أفعالهم الممكنة حول التصرف البيئي للمنشأة.

[١٠] أنظر الملاحظة الهامشية ٢.

٢٠. في حالة اعتقاد المدقق بأن المخاطر البيئية تشكل جزءاً هاماً من تقدير المخاطر الملازمة، فإن عليه ربط هذا التقدير مع أرصدة الحسابات المهمة وطائفة المعاملات على مستوى التأكيدات، عند قيامه بوضع برنامج التدقيق (المعيار الدولي للتدقيق (٤٠٠)، الفقرة ١١).

٢١. أدناه أمثلة عن المخاطر البيئية على مستوى أرصدة الحسابات أو طائفة المعاملات:-

- مدى اعتماد رصيد الحساب على تقديرات محاسبية معقدة تتعلق بأمور بيئية (مثلاً، قياس مخصصات بيئية لإزالة تلوث الأرض وإصلاح الموقع مستقبلاً). ويوفر المعيار الدولي للتدقيق ٥٤٠ " تدقيق التقديرات المحاسبية " إرشادات للمدقق في مثل هذه الحالات. وقد تكون المخاطر الملازمة كبيرة في حالة وجود نقص في المعلومات التي على ضوءها تم بناء تقدير معقول، مثلاً بسبب التقنية المعقدة لإزالة وإصلاح الموقع؛ و
- مدى تأثير رصيد الحساب بمعاملات استثنائية أو غير مكررة تتضمن أمور بيئية.

**النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية**

٢٢. إن من مسئولية الإدارة تصميم وتشغيل الضوابط الداخلية للمساعدة في تحقيق إدارة منظمة وكفوءة للشركة، قدر المستطاع، ويتضمن ذلك أية أوجه بيئية. أن طريقة تحقيق الإدارة لرقابتها على الأمور البيئية تختلف في الواقع:-

- المنشآت التي يكون تعرضها للمخاطر البيئية منخفض، والمنشآت المشابهة، يحتمل أن تكون رقابتها وسيطرتها على الأمور البيئية كجزء من النظام الحسابي أو نظام الرقابة الداخلي الخاص بها؛
- بعض المنشآت التي تعمل في قطاعات معرضة لمخاطر بيئية عالية قد تُصممّ وتعمل بنظام رقابة داخلية فرعي لهذا الهدف، وذلك ينسجم مع المعايير الموجودة ( لأنظمة الإدارة البيئية)[١١]؛ و
- منشآت أخرى تُصممّ وتشغّل جميع ضوابطها بنظام رقابة متكامل، يتضمن السياسات

[١١] تم إصدار معايير أنظمة الإدارة البيئية من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (١٤٠٠١ : " أنظمة الإدارة البيئية – مواصفات مع إرشادات لكيفية استعمالها " صادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي– جنيف – سويسرا، الطبعة الأولى ١٩٩٦ – ٠٩-٠١). وتتطلب المواصفات للمنظمات المشاركة بوضع وتطبيق منهجية منظمة لإدارة أوجه بيئية مهمة. كما تتضمن التزام بالتطوير المستمر لها. وبالنسبة لبعض الأقطار أو الأقاليم التي تستخدم معايير بيئية أخرى، كالمعايير الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن اشتراك المنشأة في (خطة الاتحاد الأوروبي للإدارة والتدقيق)، فإن هذه المعايير القطرية أ، الإقليمية يمكن استعمالها من قبل الشركة كنماذج أيضاً.

والإجراءات المتعلقة بالأمور المحاسبية والبيئية والأخرى (مثلاً، الجودة والصحة والسلامة).

٢٣. بالنسبة لأغراض التدقيق، فإنه لا يوجد فرق في كيفية تحقيق الإدارة لرقابتها على الأمور البيئية. وعلى الأخص، فإن عدم وجود (أنظمة الإدارة البيئية) لا يعني، لوحده، بأن على المدقق الإستنتاج بوجود رقابة غير كافية على النواحي البيئية للمنشاة.

٢٤. فقط في حالة وجود أمور بيئية، حسب إجتهاد المدقق، قد يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية للمنشأة، فإن المدقق يحتاج أن يحصل على فهم لسياسات وإجراءات المنشأة المهمة التي تتعلق بمراقبتها وسيطرتها على الأمور البيئية ("الضوابط البيئية" للمنشأة) وذلك لهدف التخطيط لعملية التدقيق، ووضع أسلوب التدقيق الفعّال. في مثل هذه الحالات فإن المدقق يهتم فقط بتلك الضوابط البيئية (من داخل أو خارج النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية) التي تعتبر مناسبة لعملية تدقيق البيانات المالية.

## بيئة الرقابة

٢٥. في كافة أنواع التدقيق، يحصل المدقق على فهم لبيئة الرقابة تكفي لتقدير موقف وإدراك وأفعال المدراء والإدارة تجاه الضوابط الداخلية وأهميتها في المنشأة ( المعيار الدولي للتدقيق ٤٠٠، الفقرة ١٩ ). وتنطبق شروط مشابهة لتلك المذكورة في الفقرة (٢٤) من هذا البيان، على حاجة المدقق للحصول على فهم لبيئة الرقابة. تتضمن عوامل الحصول على فهم لبيئة الرقابة المتعلقة بالأمور البيئية التالية:-

- أداء وظائف مجلس الإدارة ولجانه، المتعلقة بالضوابط البيئية للمنشأة؛
- فلسفة الإدارة وطريقة تشغيلها وأسلوبها تجاه قضايا البيئة، مثل أي جهود لتحسين الأداء البيئي للمنشاة، والمشاركة في برامج التصديق على أنظمة الإدارة البيئية، والنشر الطوعي لتقارير الأداء البيئي[١٢]. وهذا يتضمن أيضاً ردود أفعال الإدارة تجاه التأثيرات الخارجية مثل تلك المتعلقة بمتطلبات الرقابة والإلتزام المفروضة من قبل السلطات النظامية والوكالات الملزمة؛
- الهيكل التنظيمي للمنشاة، وطرق إناطة الصلاحيات والمسئوليات للتعامل مع وظائف التشغيل البيئية والمتطلبات النظامية؛ و

[١٢] تقرير الأداء البيئي" هو تقرير منفصل عن البيانات المالية، حيث توفر المنشأة للأطراف الثالثة معلومات وصفية حول إلتزامات المنشأة تجاه الأوجه البيئية للمشروع، سياساتها وأهدافها في هذا المجال، وإنجازاتها في إدارة العلاقة بيم عمليات المشروع والمخاطر البيئية ، ومعلومات كمية عن أدائها البيئي.

- نظام الرقابة الإدارية، وبضمنه وظيفة التدقيق الداخلي، وإجراء "التدقيق البيئي" (أنظر الفقرة ٤٥ من هذا البيان)، وسياسات الأفراد، وإجراءات الفصل المناسب بين الواجبات.

**إجراءات الرقابة**

٢٦. عند تطبيق الإعتبارات والشروط المشار إليها في الفقرات ١٨ – ٢٠، قد يستنتج المدقق بحاجته للحصول على فهم للضوابط البيئية. ومن أمثلة الضوابط البيئية السياسات والإجراءات المتعلقة بـــ:-

- مراقبة الإلتزام بالسياسة البيئية للشركة، إضافة للإلتزام بالقوانين والأنظمة البيئية ذات العلاقة؛
- الإحتفاظ بنظام معلومات بيئي مناسب، والذي يتضمن تسجيل مثلاً، الكميات الفعلية للنفايات المنبعثة والخطرة، والخواص البيئية للمنتوجات، وشكاوي المساهمين، ونتائج التفتيش المنجز من قبل الوكالات الملزمة، وحدوث وتأثيرات الحوادث، ... الخ؛
- توفير مطابقات للمعلومات البيئية مع المعلومات المالية المناسبة مثلاً، الكميات الفعلية لنفايات الإنتاج مع كلفة التخلص من النفايات؛ و
- تحديد الأمور البيئية المحتملة والطوارئ ذات العلاقة التي تؤثر على المنشاة.

٢٧. في حالة قيام المنشاة بوضع ضوابط بيئية، يستفسر المدقق أيضاً عن الأشخاص المشرفين على هذه الضوابط، لهدف معرفة فيما إذا تم تحديد أية أمور بيئية قد يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية.

٢٨. إن أحد إمكانيات المدقق للحصول على فهم لرقابة المنشاة على الأمور البيئية قد يكون بالإطلاع على تقرير الأداء البيئي، إن وجد. حيث يفصح هذا التقرير غالباً، عن التزامات وسياسات المنشأة البيئية، وضوابطها البيئية الرئيسية.

**مخاطر الرقابة**

٢٩. بعد حصوله على فهم للنظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، قد يحتاج المدقق إلى دراسة تأثير الأمور البيئية عند تقدير مخاطر الرقابة، وعند أي اختبارات للرقابة قد تكون ضرورية لدعم التقدير. (تم شرح تقدير المدقق لمخاطر الرقابة في الفقرات ٢١-٣٩ من المعيار الدولي للتدقيق ٤٠٠).

## إرشادات حول تطبيق المعيار الدولي للتدقيق ٢٥٠ "مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق البيانات المالية"

٣٠. إن الإدارة مسؤولة عن التأكد من أن عمليات المنشأة تدار وفقاً للقوانين والأنظمة. وأن مسئولية منع وإكتشاف عدم الإلتزام تقع على عاتق الإدارة (المعيار الدولي للتدقيق ٢٥٠ الفقرة ٩). في هذا السياق، فإن على الإدارة أن تأخذ في الحسبان:-

- القوانين والأنظمة التي تفرض التزامات لتعويض التلوث البيئي الناشئ من حوادث ماضية، وقد لا تكون هذه الإلتزامات محدودة بأفعال المنشأة ذاتها، ولكن قد تفرض أيضاً على المالك الحالي للممتلكات بينما الضرر قد أحدثه المالك السابق (إلتزام بديل)؛
- القوانين المتعلقة برقابة التلوث، أو تخفيض الإنبعاث أو التخلص من النفايات؛
- التراخيص البيئية التي، في بعض التشريعات، تحدد شروط تشغيل المنشاة من وجهة نظر بيئية ، مثلاً، تحديد المستويات العليا للإنبعاث؛ و
- متطلبات السلطات النظامية المتعلقة بالأمور البيئية.

٣١. إن التغييرات في التشريعات البيئية يمكن أن يكون له تبعات مهمة على عمليات المنشاة، وحتى قد ينتج عنه التزامات تعود إلى حوادث ماضية والتي، في ذلك الوقت، لم تكن مشمولة بالتشريع. وكمثل على الصنف الأول هو تغيير تشريعات الضوضاء والتي يمكن أن تقلص استعمال الآلات والمعدات مستقبلاً. وكمثل على الحالة التالية هو زيادة المعايير التي قد تجعل مولد النفايات ملزم بالتخلص من نفايات السنوات السابقة، حتى لو كان التخلص من النفايات قد تم الإلتزام به حسب الممارسات المطبقة آنذاك.

٣٢. إن المدقق غير مسئول، ولا يمكن أن يعد مسئولاً، عن منع عدم الإلتزام بالقوانين والأنظمة البيئية. وأيضاً، كما سبق ذكره في الفقرة ٩، فإن إكتشاف إمكانية خرق القوانين والأنظمة البيئية هي عادة أبعد من المهارات المهنية للمدقق. ومع ذلك، فإن عملية التدقيق التي تجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق تخطط وتنفذ بشعور من الشك المهني، مدركاً بأن عملية التدقيق قد تكشف شروط أو حوادث يمكن أن تقود إلى استفسارات فيما إذا كانت المنشأة ملتزمة بالقوانين والأنظمة البيئية ذات العلاقة، وأن عدم الإلتزام يمكن أن يؤدي إلى وجود معلومات خاطئة جوهرية في البيانات المالية.

٣٣. كجزءٍ من تخطيط عمليات التدقيق، يحصل المدقق على فهم عام لمثل هذه الأنظمة والقوانين البيئية، والتي إن خرقت، فيمكن أن يكون هناك توقعاً معقولاً بأن ذلك سينتج معلومات خاطئة جوهرية في البيانات المالية وفي السياسات والإجراءات المستخدمة من قبل المنشأة للإلتزام بهذه

القوانين والأنظمة. وعند حصول هذا الفهم العام، فإن المدقق يدرك بأن عدم الإلتزام ببعض القوانين والأنظمة البيئية قد يؤثر بشكل خطير على عمليات المنشاة.

٣٤. لكي يحصل المدقق، عادة على فهم عام للقوانين والأنظمة البيئية ذات العلاقة فإنه يقوم:-

- باستخدام المعرفة الحالية بقطاع وأعمال المنشاة؛
- بالإستفسار من الإدارة (ومن ضمنهم المدراء الرئيسين المسؤولين عن الأمور البيئية) فيما يخص سياسات وإجراءات المنشاة المتعلقة بالإلتزام بالقوانين والأنظمة البيئية ذات العلاقة؛
- بالإستفسار من الإدارة عن القوانين والأنظمة البيئية التي قد يتوقع أن تكون ذات تأثير أساسي على عمليات المنشأة. وأن عدم الإلتزام بهذه المتطلبات قد يؤدي إلى توقف عمليات المنشأة، أو يثير الشكوك بإمكانية استمرار الشركة بنشاطها؛ و
- بمناقشة الإدارة حول السياسات أو الإجراءات المطبّقة لتحديد وتقييم واحتساب الدعاوى والمطالبات والتقديرات.

## الإجراءات الجوهرية

٣٥. إن هذا الجزء من البيان يوفر إرشادات حول الإجراءات الجوهرية، ومن ضمنها تطبيق المعيار الدولي للتدقيق ٦٢٠ " الإستفادة من عمل الخبير".

٣٦. يراعي المدقق المستويات المقدرة للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية المطلوبة لتخفيض مخاطر عدم إكتشاف المعلومات الخاطئة الجوهرية في البيانات المالية إلى مستوى مقبول، ومن ضمنها المعلومات الخاطئة الجوهرية في حالة فشل المنشأة في إقرار وقياس تأثيرات الأمور البيئية، والإفصاح عنها، بالشكل المناسب.

٣٧. تتضمن الإجراءات الجوهرية الحصول على براهين من خلال الإستفسار من الإدارة المسؤولة عن إعداد البيانات المالية، ومن الموظفين الرئيسيين المسئولين عن الأمور البيئية. ويراعي المدقق الحاجة إلى تجميع أدلة إثبات معززة لأي تأكيد بيئي من مصادر داخل أو خارج المنشاة. وفي بعض الحالات، قد يحتاج المدقق لدراسة الإستفادة من عمل خبراء البيئة.

٣٨. يوفر الملحق ٢ أمثلة للإجراءات الجوهرية التي قد يقوم المدقق بتنفيذها لكشف المعلومات الخاطئة الجوهرية في البيانات المالية بسبب أمور بيئية.

٣٩. إن معظم أدلة الإثبات المتوفرة لدى المدقق هي أدلة مقنعة وليست حاسمة. لذا فإن المدقق يحتاج لإستخدام إجتهاده المهني لتحديد فيما إذا كانت الإجراءات الجوهرية المخططة، منفردة أو مجمعة، مناسبة. وقد يصبح استخدام الإجتهاد المهني أكثر أهمية بسبب عدد من الصعوبات المتعلقة بإقرار

المتعلقة بإقرار قياس تبعات الأمور البيئية على البيانات المالية، مثلاً:-

- غالباً ما يكون هناك فارق زمني كبير بين حدوث الفعالية التي سببت القضية البيئية، وبين إكتشافها من قبل المنشأة أو الجهات النظامية؛
- إن التقديرات المحاسبية قد لا يكون لها سوابق تاريخية، أو قد يكون لها مجالات معقولة واسعة بسبب عدد وطبيعة الإفتراضات التي تشكل أسس تحديد هذه التقديرات؛
- إن القوانين أو الأنظمة البيئية تتطور، والتفسيرات قد تكون صعبة أو غامضة. والإستشارة مع خبير قد تكون ضرورية لتقييم تأثير هذه القوانين والأنظمة على قيم بعض الأصول (مثلاً، الأصول التي تحتوي على الحرير الصخري). كذلك قد يكون من الصعوبة عملياً عمل تقدير معقول لإلتزامات معروفة؛ أو
- إن الإلتزامات قد تنشأ لأسباب لا علاقة لها بنتائج الإلتزامات القانونية أو التعاقدية.

٤٠. خلال تنفيذ عملية التدقيق، مثلاً عند تجميع المعرفة بطبيعة أعمال المشروع، أو عند تقدير المخاطر الملازمة أو مخاطر الرقابة، أو عند تنفيذ إجراءات جوهرية محددة، قد تلفت انتباه المدقق أدلة تشير إلى وجود مخاطر بأن البيانات المالية قد تكون محرّفة بشكل مهم بسبب أمور بيئية ومن أمثلة هذه الظروف ما يلي:-

- وجود تقارير تظهر مشاكل بيئية مهمة، معُدّة من قبل خبراء في البيئة، أو مدققين داخليين، أو مدققين بيئيين؛
- مخالفة القوانين والأنظمة البيئية، والتي تم ملاحظتها في الرسائل المتبادلة مع، أو الصادرة من قبل الوكالات المختصة؛
- إدخال أسم المنشأة في سجل أو خطة معلنة للجمهور، لإصلاح تربة ملوثة (إن وجدت)؛
- تعليقات وسائل الإعلام حول علاقة المنشاة بأمور بيئية مهمة؛
- تعليقات تتعلق بأمور بيئية مقدمة ضمن رسائل المحامين؛
- أدلة تشير إلى شراء مواد أو خدمات تتعلق بأمور بيئية، والتي هي غير طبيعية حسب طبيعة أعمال المشروع؛

- الزيادة في أتعاب الإستشارات القانونية أو البيئية، أو أنها ذات طبيعة غير اعتيادية، أو تسديد غرامات بسبب مخالفة القوانين والأنظمة البيئية؛ و
- في هذه الحالات، على المدقق دراسة الحاجة إلى إعادة تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، والتأثير الناتج على مخاطر الإكتشاف. وفي حالة الضرورة، فقد يقرر المدقق استشارة خبير في البيئة.

**خبراء البيئة**

٤١. تعتبر الإدارة مسؤولة عن التقديرات المحاسبية التي تتضمنها البيانات المالية. وقد تتطلب الإدارة استشارات فنية من مختصين، كالمحامين والمهندسين وخبراء البيئة الآخرين، لمساعدتها في وضع التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالأمور البيئة. مثل هؤلاء الخبراء قد يشاركون في مراحل متعددة من عملية وضع التقديرات المحاسبية والإفصاح، ومن ضمنها مساعدة الإدارة في:-

- تحديد الحالات التي يتم فيها إقرار الإلتزامات والتقديرات ذات العلاقة المطلوبة (مثلاً، قد يقوم مهندس بيئي بتحقيق أولي على موقع لتحديد فيما إذا حدث تلوث، أو قد يستخدم محامي لتحديد المسئولية القانونية للمنشأة في استعادة الموقع)؛
- تجميع المعلومات الضرورية التي تشكل أساس التقديرات، وتوفير تفاصيل المعلومات التي تحتاج إلى إفصاح في البيانات المالية (مثلاً، قد يقوم خبير بيئي بفحص الموقع لهدف المساعدة في تحديد كمية طبيعة ومدى التلوث، ودراسة الطرق البديلة المقبولة في إصلاح الموقع)؛ و
- تصميم خطة الأعمال العلاجية المناسبة، واحتساب التبعات المالية ذات العلاقة.

٤٢. إذا قرر المدقق الإستفادة من نتائج أعمال خبراء البيئة، كجزء من عملية التدقيق، فعليه مراعاة كفاية العمل المنجز من قبل خبراء البيئة لأغراض التدقيق، إضافة لكفاءة الخبير وموضوعيته، وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق ٦٢٠ " الإستفادة من عمل خبير". وقد يحتاج المدقق إلى تكليف خبير آخر لدراسة مثل هذا العمل، أو لتطبيق إجراءات إضافية، أو لتعديل تقرير المدقق.

٤٣. بالنظر لكون مجال البيئة هو تخصص حديث، فإن كفاءة الخبير المهنية قد تكون أكثر صعوبة في التقدير من حالة خبراء آخرين، وذلك بسبب احتمال عدم وجود تصديق أو ترخيص، أو عضوية، لهيئة مهنية مناسبة. في مثل هذا الظرف، قد يكون من الضروري للمدقق إعطاء اعتبار خاص لخبرة وسمعة خبير البيئة.

٤٤. إن الإتصالات المناسبة والمستمرة مع الخبير قد تساعد المدقق على فهم طبيعة ومدى وهدف وتحديدات تقرير الخبير. وقد يتعامل التقرير مع وجه واحد من أوجه عمليات المنشأة. مثلاً، تقرير المدقق قد يعتمد على تقديرات تكاليف تتعلق بعامل واحد لقضية معينة (مثلاً، تلوث التربة)، بدل تعلقها بتقديرات تكاليف لكافة القضايا المناسبة (مثلاً، تلوث التربة والمياه الجوفية، ومن ضمنها التزامات بديلة مفروضة بموجب القانون). كذلك من الضروري أن يناقش المدقق الإفتراضات والطرق والإجراءات والمعلومات الأصلية المستخدمة من قبل الخبير.

**التدقيق البيئي**

٤٥. "التدقيق البيئي" أصبحت، بشكل متزايد، شائعة في بعض القطاعات[١٣]. إن مصطلح "التدقيق البيئي" له معاني واسعة مختلفة. ويمكن إجراءها من قبل خبراء خارجيين أو داخليين (ويتضمنون أحياناً مدققين داخليين)، حسب توجيه إدارة المنشأة. وفي الممارسة، فإن هناك أشخاصاً متعددي الإختصاصات مؤهلين لإجراء التدقيق البيئي. وغالباً ما ينجز العمل من قبل فريق مكوّن من عدة اختصاصات. وعادة فإن التدقيق البيئي يتم إجراءها بناء على طلب الإدارة ولأغراض الإستفادة الداخلية. وقد تتطرق التدقيق لمواضيع أمور عديدة، من ضمنها تلوث الموقع، أو الإلتزام بالقوانين والأنظمة البيئية. ومع ذلك فإن " التدقيق البيئي" هي ليست معادلة لتدقيق تقرير الأداء البيئي.

٤٦. قد يرى، مدقق البيانات المالية للمنشأة، استخدام نتائج "التدقيق البيئي" كأدلة إثبات مناسبة. في هذه الحالة فإن على المدقق أن يقرر فيما إذا كانت " التدقيق البيئي " تفي بمقاييس التقييم الذي تضمنها المعيار الدولي للتدقيق٦١٠ "مراعاة عمل التدقيق الداخلي"، أو المعيار الدولي للتدقيق ٦٢٠ – الإستفادة من عمل الخبير. والمقاييس المهمة التي تؤخذ بعين الإعتبار هي:-

(أ) تأثير نتائج التدقيق البيئي على البيانات المالية؛

(ب) كفاءة ومهارة فريق التدقيق البيئي، وموضوعية المدققين، وخاصة عند انتقائهم من موظفي المنشاة؛

(ج) نطاق التدقيق البيئي، ومن ضمنها ردود فعل الإدارة تجاه التوصيات الناتجة عن التدقيق البيئي، وكيفية التأكد من ذلك؛

(د) العناية المهنية اللازمة التي التزم بها فريق العمل عند تنفيذ التدقيق البيئي؛ و

(ه) التوجيه والإشراف والفحص الخاص بعملية التدقيق.

---

[١٣] تم إصدار إرشادات حول "التدقيق البيئي" من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي "إرشادات حول التدقيق البيئي– المبادئ العامة "، المنظمة الدولية للتوحيد المقياسي، جنيف ، سويسرا، الطبعة الأولى ( ١٩٩٦/١٠/١ ).

## التدقيق الداخلي

٤٧. في حالة وجود وظيفة تدقيق داخلي في الشركة، على المدقق مراعاة فيما إذا كان المدققون الداخليون يتطرقون للأوجه البيئية في عمليات المنشأة كجزءٍ من نشاطهم في التدقيق الداخلي. وأن كان الأمر كذلك، فعلى المدقق مراعاة ملائمة إستفادته من أعمالهم لأغراض التدقيق، وتطبيق المقاييس التي تضمنها المعيار الدولي للتدقيق٦١٠ "مراعاة عمل التدقيق الداخلي".

## إقرارات الإدارة

٤٨. يتطلب المعيار الدولي للتدقيق ٥٨٠ "إقرارات الإدارة" بأن يحصل المدقق على إقرارات مكتوبة من الإدارة حول أمور جوهرية للبيانات المالية، وذلك في حالة وجود توقع معقول بعدم وجود أدلة إثبات اخرى كافية وملائمة. إن معظم الأدلة المتوفرة للمدقق والمتعلقة بتأثير الأمور البيئية على البيانات المالية سوف تكون مقنعة وليست حاسمة. لذا فقد يرغب المدقق بالحصول على إقرارات محددة بأن الإدارة:-

(أ) غير مطلعّة على أية التزامات أو إحتمالات جوهرية ناشئة عن أمور بيئية، ومن ضمنها تلك الناتجة من أعمال غير قانونية، أو يمكن أن تكون غير قانونية؛

(ب) غير مطلعّة على أية أمور بيئية أخرى قد يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية؛ أو

(ج) وفي حالة إطلاعهم على مثل هذه الأمور، فأنهم قد أفصحوا عنها بشكل مناسب في البيانات المالية.

## تقديم التقارير

٤٩. عند تكوين رأيه حول البيانات المالية، يراعي المدقق فيما إذا كانت تأثيرات الأمور البيئية قد عولجت بشكل ملائم، أو تم الإفصاح عنها وفقاً لإطار التقارير المالية المناسب. إضافة لذلك، على المدقق قراءة أية معلومات اخرى ترفق مع البيانات المالية وذلك لتحديد أية إختلافات جوهرية، مثلاً، تخص أموراً بيئية.

٥٠. إن تقديرات الإدارة للأمور غير المؤكدة، والإفصاح عنها في البيانات المالية، يعتبران من القضايا الرئيسية التي تحدد التأثيرات على تقرير المدقق. وقد يستنتج المدقق بوجود أمور مهمة غير مؤكدة، أو أن الإفصاح عنها لم يكن مناسباً، بسبب أموراً بيئية. وقد تكون هناك ظروف تؤدي إلى أن يجتهد المدقق بأن فرض الإستمرارية لم يعد ملائماً. ويوفر المعيار الدولي للتدقيق

٧٠٠ "تقرير المدقق حول البيانات المالية"[١٤] والمعيار الدولي للتدقيق ٥٧٠ "إستمرارية المنشأة " إرشادات تفصيلية للمدققين في مثل هذه الظروف.

## منظور القطاع العام

١. *كما تم بيانه في الفقرة ٣، فإن هذا البيان يوفر مساعدة عملية للمدققين لتحديد الأمور البيئية، والتصدي لها، خلال قيامهم بتدقيق البيانات المالية. إن هذا الدليل، بشكل عام، قابل للتطبيق من قبل مدققي القطاع العام خلال تدقيقهم للبيانات المالية الخاصة بالحكومة أو منشآت القطاع العام الأخرى. ومع ذلك، فيجب ملاحظة كون طبيعة ونطاق مهام تدقيق القطاع العام قد تتأثر بالتشريعات، والأنظمة، والقرارات، والأوامر الوزارية والتي تفرض تدقيق إضافي و/أو مسئوليات لتقديم تقارير تتعلق بقضايا بيئية.*

٢. *كما هو جارٍ في القطاع الخاص، فإن مدققي البيانات المالية الخاصة بالحكومة أو منشآت القطاع العام الأخرى، قد يحتاجون إلى الأخذ بعين الإعتبار تقدير وقياس أية التزامات أو احتمالات لتعويضات بيئية، والإفصاح عن ذلك. وقد تنشأ الإلتزامات أو الإحتمالات من أضرار سببتها المنشأة تحت التدقيق أو إحدى وكالاتها. ومع ذلك، فإن الإلتزامات أو الإحتمالات في القطاع العام قد تنشأ أيضاً في حالة قبول الحكومة مسئولية تكاليف التنظيف أو التكاليف الأخرى الملازمة للضرر المسببّ من قبل الآخرين، وذلك، مثلاً، في حالة عدم إتخاذ قرار حول الجهة المسئولة عن الضرر، أو عدم إمكان تحميل المسئولية إلى آخرين.*

٣. *في بعض الأقطار، قد يكون ملزماً لمدققي القطاع العام تقديم تقرير لحالات عدم الإلتزام بالتعليمات البيئية التي تم إكتشافها خلال عملية تدقيق البيانات المالية، بغض النظر فيما إذا كان لحالات عدم الإلتزام هذه تأثير جوهري على البيانات المالية للمنشأة، أم لا.*

٤. *كذلك قد تتضمن مسؤوليات الحكومة مراقبة الإلتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالأمور البيئية. وعلى وجه الخصوص، فإن هذه المراقبة ستكون من مسئولية وكالة أو وكالات محددة في القطاع العام. وعند القيام بتدقيق البيانات المالية لمثل هذه الوكالة أو الوكالات فقد يحتاج المدقق لملاحظة، مثلاً، الضوابط المتعلقة بفرض الأجور/ والغرامات وطرق تحصيل هذه الغرامات. وبالنسبة للحالات التي لم يتم إتخاذ قرار بشأنها، فقد تكون هناك حاجة أيضاً للأخذ بعين الإعتبار تقدير وقياس أية التزامات أو احتمالات، الإفصاح عنها.*

[١٤] تم سحب معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ "تقرير المدقق حول البيانات المالية" في ديسمبر ٢٠٠٦ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ "تقرير المدقق المستقل حول مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام" نافذ المفعول.

# ملحق ١

## الحصول على معرفة بطبيعة عمل المنشأة من وجهة نظر بيئية – أسئلة توضيحية

إن الهدف من هذا الملحق هو توفير أمثلة للأسئلة التي قد يأخذها المدقق بعين الإعتبار عند حصوله على معرفة بطبيعة عمل المنشأة، ومن ضمنها فهم البيئة الرقابية للمنشاة وإجراءات الرقابة فيها، من وجهة نظر بيئية.

إن الأمثلة قد أدرجت لأغراض التوضيح فقط، وليس المقصود بأن كافة الأسئلة التوضيحية سوف تكون ملائمة لأية حالة خاصة. كما أن هناك حاجة لتوظيف الأسئلة لتكون ملائمة لظروف محدّدة لكل تكليف. وفي بعض الحالات، قد يرى المدقق عدم وجود ضرورة لتوجيه أياً من هذه الأسئلة.

وقد يكون من الضروري للمدقق أن يستشير خبيراً بيئياً عند تقييم الإجابات المستلمة من موظفي المنشاة، استجابة لأي استفسارات تتعلق بأمور بيئية.

### معرفة طبيعة عمل المنشاة

١. هل أن المنشاة تعمل في قطاع معرض لمخاطر بيئية مهمة، والتي قد تؤثر سلباً على البيانات المالية للمنشاة ؟

٢. ما هي القضايا البيئية في قطاع المنشأة، بشكل عام ؟

٣. ما هي القوانين والأنظمة البيئية الواجبة التطبيق على المنشاة ؟

٤. هل هناك أية مواد تستعمل في منتوجات المنشأة أو في عملياتها الإنتاجية والتي تشكل جزءاً من مخطط تدريجي مطلوب بموجب تشريع، أو تبناه طوعياً القطاع الذي يعمل العميل فيه؟

٥. هل تقوم الوكالات الملزمة بمراقبة إلتزام المنشأة بالمتطلبات البيئية المفروضة بموجب القوانين والأنظمة والتراخيص؟

٦. هل تم إتخاذ إجراءات نظامية، أو تم إصدار تقارير من قبل الوكالات الملزمة والتي قد يكون لها تأثير جوهري على المنشأة وبياناتها المالية ؟

٧. هل تم جدولة مبادرات لمنع أو وضع حد أو تعويض ضرر بيئي، أو لمعالجة صيانة المصادر البيئية المتجددة وغير المتجددة ؟

٨. هل هناك سوابق لغرامات أو دعاوى قضائية ضد المنشاة أو مدرائها تتعلق بأمور بيئية؟ وأن كان الأمر كذلك، ما هي أسباب هذه الدعاوى؟

٩. هل هناك أي دعاوى قضائية غير مفصول فيها تتعلق بالإلتزام بالقوانين والأنظمة البيئية.

١٠. هل هناك تغطية تأمينية لمخاطر البيئة.

**بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة**

١١. ما هي فلسفة الإدارة وأسلوب تشغيلها الخاص ببيئة الرقابة بشكل عام (يتم تقييمها من قبل المدقق، مستنداً إلى معرفته بطبيعة عمل المنشاة بشكل عام)؟

١٢. هل أن هيكلية تشغيل المنشأة تتضمن تحديد مسئوليات، ومن ضمنها الفصل بين الواجبات، لأفراد معينين للرقابة البيئية ؟

١٣. هل لدى المنشأة نظام معلومات بيئية، مستند إلى متطلبات المنظمين أو إلى تقييم المنشأة ذاتها للمخاطر البيئية؟ إن هذا النظام قد يوفّر، معلومات حول الكميات الفعلية للإنبعاثات والنفايات الخطرة، والمميزات البيئية لمنتوجات وخدمات المنشاة، ونتائج التفتيش الجاري من قبل الوكالات الملزمة، والمعلومات المتعلقة بحدوث وتأثيرات الأحداث، وعدد الشكاوي المقدمة من مستلمي الودائع.

١٤. هل تقوم المنشاة بتشغيل نظام الإدارة البيئية ؟ وإن كان الأمر كذلك، هل تم التصديق على هذا النظام من قبل هيئة تصديق مستقلة؟ ومن أمثلة المقاييس المقّرة لأنظمة الإدارة البيئية هو المعيار الدولي ١٤٠٠١، وخطة الإتحاد الأوروبي للإدارة والتدقيق.

١٥. هل قامت المنشاة (طوعياً) بنشر تقرير أداء بيئي؟ وإن كان الأمر كذلك، هل تم التحقق من صحة التقرير من قبل طرف ثالث مستقل؟

١٦. هل توجد هناك إجراءات رقابية لتحديد وتقييم المخاطر البيئية، ولمراقبة الإلتزام بالقوانين والأنظمة البيئية، ولمراقبة التغيرات المحتملة في التشريعات البيئية التي يتوقع أن تؤثر على المنشاة ؟

١٧. هل لدى المنشأة إجراءات رقابية لمعالجة الشكاوى المتعلقة بالأمور البيئية، ومن ضمنها المشاكل الصحية، والمقدمة من موظفي المنشاة أو الأطراف الثالثة ؟

١٨. هل لدى المنشأة إجراءات رقابية للتعامل مع النفايات الخطرة، والتخلص منها، طبقاً للمتطلبات القانونية ؟

١٩. هل توجد إجراءات رقابية لتحديد وتقييم الأخطار البيئية ذات العلاقة بمنتوجات وخدمات المنشأة، وللإيصال المناسب للمعلومات إلى الزبائن حول التدابير الوقائية، في حالة الضرورة ؟

٢٠. هل لدى الإدارة معرفة بوجود ما يلي، وتأثيراتها المحتملة على البيانات المالية للمنشأة:-

- أية مخاطر لإلتزامات تنشأ نتيجة تلوث التربة أو المياه الجوفية أو المياه السطحية؛
- أية مخاطر لإلتزامات تنشأ بسبب تلوث الجو؛ أو
- شكاوى من موظفين أو أطراف ثالثة، لم يتم حسمها، تتعلق بأمور بيئية ؟

# ملحق ٢

## الإجراءات الجوهرية لإكتشاف معلومات خاطئة أساسية بسبب أمور بيئية

إن الهدف من هذا الملحق هو توفير أمثلة للإجراءات الجوهرية التي قد يقوم بها المدقق لإكتشاف معلومات خاطئة أساسية بسبب أمور بيئية.

إن الأمثلة قد أدرجت لأغراض التوضيح فقط. وليس المقصود بأن كافة الإجراءات سوف تكون ملائمة لأية حالة خاصة. كما أن هناك حاجة لتوظيف الإجراءات لتكون ملائمة لظروف محددة لكل تكليف. وفي بعض الحالات، قد يرى المدقق عدم وجود ضرورة لأداء أياً من هذه الإجراءات.

وقد يكون من الضروري للمدقق أن يستشير خبيراً بيئياً عند تقييم نتائج الإجراءات الجوهرية المتعلقة بالأمور البيئية. إن قرار استشارة الخبير هو أمر يتعلق بإجتهاد مهني، محكوم بالظروف وأمور كالحالة التقنية، والتعقيد، والأهمية النسبية للبنود ذات العلاقة.

**عـــــام**

*الفحص التوثيقي بشكل عام*

١. خذ بعين الإعتبار محاضر اجتماعات مجلس الإدارة، ولجنة المراقبة، أو أي لجان فرعية أخرى للمجلس وخاصة تلك المسؤولة عن أمور بيئية.

٢. خذ بعين الإعتبار المعلومات القطاعية المتوفرة للجمهور، وذلك لمراعاة أية أمور بيئية موجودة أو محتملة مستقبلاً. أيضاً خذ بعين الإعتبار أية تعليقات عامة متوفرة لوسائل الإعلام، إن وجدت

٣. خذ بعين الإعتبار الأمور التالية، إن وجدت:-

- التقارير الصادرة عن خبراء بيئيين حول المنشأة، كتقييم الموقع أو دراسات التأثيرات البيئية؛
- تقارير التدقيق الداخلي؛
- تقارير التدقيق البيئي؛
- تقارير ناشئة عن تحريات متقنة؛
- تقارير صادرة عن الوكالات النظامية وتم تبادل الرسائل معها؛
- سجلات أو خطط، متاحة لإطلاع الجمهور، لإصلاح تربة ملوثة؛
- تقارير الأداء البيئي الصادرة عن المنشأة؛

- الرسائل المتبادلة مع الوكالات الملزمة؛ و
- الرسائل المتبادلة مع محامي المنشأة.

*الإستفادة من عمل الآخرين*

٤. في حالة استخدام خبير بيئي (مثلاً، قيام خبير بقياس طبيعة ومدى التلوث، آخذاً بعين الإعتبار طرقاً بديلة لإصلاح الموقع)، وأن النتيجة قد تم إقرارها أو الإفصاح عنها فى البيانات المالية:-

(أ) أدرس تأثير نتائج عمل الخبير على البيانات المالية؛

(ب) قيّم الكفاءة المهنية للخبير البيئي وموضوعيته؛

(ج) أحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة تؤيد بأن نطاق عمل الخبير البيئي كافٍ لأغراض تدقيق البيانات المالية؛ و

(د) قيّم ملائمة عمل الخبير كدليل إثبات.

٥. في حالة قيام المدقق الداخلي بالتطرق إلى أوجه بيئية معينة في عمليات المنشأة كجزء من وظيفة التدقيق الداخلي، خذ بعين الإعتبار ملائمة عمل المدققين الداخليين لأغراض تدقيق البيانات المالية، مطبقاً المقاييس الموجودة في المعيار الدولي للتدقيق ٦١٠ "مراعاة عمل التدقيق الداخلي".

٦. في حالة إجراء "تدقيق بيئي"، وأن نتائج التدقيق يمكن أن تؤهلها كدليل إثبات في عملية تدقيق البيانات المالية[١٥]:-

(أ) راعِ تأثير نتائج "التدقيق البيئي" على البيانات المالية؛

(ب) قيمّ الكفاءة المهنية وموضوعية "المدقق البيئي" / فريق عمل التدقيق؛

(ج) احصل على أدلة إثبات كافية وملائمة تؤيد بأن نطاق "التدقيق البيئي" كافٍ لأغراض تدقيق البيانات المالية؛ و

(د) قيمّ ملائمة عمل "المدقق البيئي" كدليل إثبات.

*التـــــأمين*

٧. إستفسار عن وجود تغطية تأمينية حالية (وسابقة) ضد المخاطر البيئية، وناقش ذلك مع الإدارة.

[١٥] "تدقيق بيئي" أنظر الفقرة ٤٥.

*إقرارات من الإدارة*

٨. احصل على إقرارات تحريرية من الإدارة بأنها قد أخذت بعين الإعتبار تأثيرات الأمور البيئية على البيانات المالية، وأنها:-

(أ) غير مطلعةّ علي أية التزامات أو احتمالات جوهرية ناشئة عن أمور بيئية، ومن ضمنها تلك الناتجة عن أعمال غير قانونية، أو يمكن أن تكون غير قانونية؛

(ب) غير مطلعّة على أمور بيئية قد ينتج عنها تدهور في قيمة الأصول؛ أو

(ج) وفي حالة اطلاعهم على مثل هذه الأمور، فإنهم قد افصحوا للمدقق عن كافة الحقائق المتعلقة بذلك.

*الشركات التابعة*

٩. إستفسار من مدققي الشركات التابعة عن إلتزام الشركات التابعة بالقوانين والأنظمة البيئية المحلية ذات العلاقة، وتأثيراتها المحتملة على بيناتها المالية.

**الأصـــــــول**

*مشتريات الأراضي والآلات والمعدات*

١٠. بالنسبة لمشتريات الأراضي والآلات والمعدات التي تمت خلال الفترة (أما مباشرة من قبل المنشأة، أو بشكل غير مباشر عن طريق اقتناء شركة فرعية )، إستفسار عن الإجراءات المتقنة التي قامت بها الإدارة لدراسة أثار الأمور البيئية عند تحديد سعر الشراء، آخذين في الحسبان نتائج التحقيقات الخاصة بالمعالجات والتزامات إعادة استصلاح الموقع.

*الإستثمارات طويلة الأجل*

١١. اقرأ البيانات المالية المتضمنة استثمارات طويلة الأجل، وناقش ذلك مع الموظفين المسئولين، وخذ بعين الإعتبار تأثير أية أمور بيئية، تم بحثها بالتفصيل في هذه البيانات المالية، على قيمة الإستثمارات.

*تدهور قيمة الأصل*

١٢. إستفسار عن أي تغييرات مخططة في الأصول الرأسمالية، كرد فعل للتغييرات الحاصلة في التشريعات البيئية أو التغييرات في إستراتيجية المشروع، وقيمّ تأثيراتها على اقيام هذه الأصول أو على قيمة الشركة ككل.

١٣. إستفسار عن السياسات والإجراءات لتحديد الحاجة إلى تخفيض المبلغ المحمول لأحد الأصول في حالات حدوث تدهور في قيمة الأصول بسبب أمور بيئية.

١٤. إستفسار عن المعلومات التي تم تجميعها والتي سيعتمد عليها في وضع التقديرات والإفتراضات حول أفضل النتائج المتوقعة لتحديد التخفيض بسبب تدهور قيمة الأصل.

١٥. افحص المستندات الموثقة لمبلغ الأصل المحتمل تدهور قيمته، وناقش هذه المستندات مع الإدارة.

١٦. بالنسبة لأي تدهور في اقيام الأصول لأسباب تتعلق بأمور بيئية، كانت موجودة في الفترات السابقة، خذ بعين الإعتبار فيما إذا كانت الإفتراضات التي تتضمن تخفيض القيم المحمولة ذات العلاقة، لازالت مناسبة.

*قابلية تحصيل مبالغ المطالبات*

١٧. افحص قابلية تحصيل مبالغ المطالبات المتعلقة بالأمور البيئية والتي تضمنتها البيانات المالية.

**الإلتزامات والمخصصات والإحتمالات**

*اكتمال الإلتزامات والمخصصات والإحتمالات*

١٨. إستفسار عن السياسات والإجراءات المطبقة للمساعدة في تحديد الإلتزامات والمخصصات والإحتمالات الناشئة من أمور بيئية.

١٩. إستفسار عن حالات أو ظروف قد تؤدي إلي نشوء التزامات أو مخصصات أو احتمالات تنشأ من أمور بيئية، مثلاً:-

- مخالفة القوانين والأنظمة البيئية؛
- الدعوات للمثول أمام القضاء أو الغرامات التي تنشأ بسبب مخالفة القوانين والأنظمة البيئية؛ أو
- المطالبات المرفوعة أو المحتملة لأضرار بيئية.

٢٠. في حالة تشخيص وجود تكاليف لتنظيف الموقع، أو وجود تكاليف نقل الموقع مستقبلياً أو إصلاحه، أو وجود غرامات ناشئة عن عدم الإلتزام بالقوانين والأنظمة البيئية، فيجب الإستفسار عن أية مطالبات ذات علاقة، أو مطالبات محتملة.

٢١. إستفسار واقرأ وقيمّ المراسلات المتبادلة مع السلطات النظامية والمتعلقة بأمور ذات علاقة بأمور بيئية، وخذ بعين الإعتبار فيما إذا كانت مثل هذه المراسلات تشير إلي وجود التزامات أو مخصصات أو احتمالات.

٢٢. بالنسبة للممتلكات التي تم التخلي عنها، أو شراءها، أو غلقها خلال الفترة، إستفسار عن متطلبات تنظيف الموقع أو أهداف نقل الموقع وإصلاحه مستقبلياً.

٢٣. بالنسبة للممتلكات المباعة خلال الفترة (وفي الفترات السابقة)، إستفسار عن أية التزامات تتعلق بأمور بيئية لازالت باقية بموجب عقد أو قانون.

٢٤. قم بإنجاز إجراءات تحليلية وخذ بعين الإعتبار، كلما كان ذلك ممكناً، العلاقة بين المعلومات المالية والمعلومات الكمية الموجودة في السجلات البيئية للمنشأة (مثلاً، العلاقة بين المواد الأولية المستهلكة أو الطاقة المستعملة، وبين نفايات الإنتاج أو نفايات الإنبعاث، مع الأخذ بالحسبان التزامات المنشأة بالتخلص من النفايات بشكل مناسب، أو المستويات القصوى للإنبعاث).

*التقديرات المحاسبية*

٢٥. إفحص واختبر المعالجات المستخدمة من قبل الإدارة لوضع التقديرات المحاسبية والإفصاح:-

(أ) الأخذ بعين الإعتبار كفاية العمل المنجز من قبل الخبراء البيئيين المكلفين من قبل الإدارة، إن وجدوا، بتطبيق المقاييس الموجودة في المعيار الدولي للتدقيق ٦٢٠ " الإستفادة من عمل الخبير"؛

(ب) إفحص المعلومات المتجمعة والتي تم وضع التقديرات على أساسها؛

(ج) أدرس فيما إذا كانت المعلومات مناسبة ويمكن الإعتماد عليها وكافية للهدف؛

(د) قيمّ فيما إذا كانت الإفتراضات منسجمة مع بعضها البعض ومع المستندات الثبوتية، ومع المعلومات التاريخية المناسبة، ومع معلومات القطاع؛

(ه) ادرس فيما إذا كانت التغييرات في المنشأة أو القطاع قد تسبب عوامل أخرى تصبح ذات أهمية للإفتراضات؛

(و) أدرس الحاجة إلى تكليف خبير بيئي لهدف فحص إفتراضات معينة؛

(ز) إختبر احتساب الإدارة لتحويل الإفتراضات إلى تقديرات محاسبية؛ و

(ح) خذ بعين الإعتبار فيما إذا كانت الإدارة العليا قد استعرضت ووافقت على التقديرات المحاسبية الأساسية المتعلقة بالأمور البيئية.

٢٦. في حالة كون تقديرات الإدارة غير مناسبة، أحصل على تقدير مستقل لتعزيز معقولية تقدير الإدارة.

٢٧. بالنسبة للإلتزامات والمخصصات والإحتمالات المتعلقة بأمور بيئية، أدرس فيما إذا كانت الإفتراضات التي تتضمنها التقديرات لازالت مناسبة.

٢٨. قارن تقديرات الإلتزامات المتعلقة بأحد المواقع (مثلاً، تقديرات لإصلاح أو النقل المستقبلي للموقع مع تكاليف إصلاح الموقع في موضع محدد) مع:-

(أ) تقدير الإلتزامات لمواقع أخرى لديها مشاكل بيئية متشابهة؛

(ب) التكاليف الفعلية المتكبدة لموقع مشابه آخر؛ أو

(ج) تقديرات لتكاليف الإلتزامات البيئية الظاهرة في سعر بيع موقع مشابه تم بيعه خلال الفترة.

*الفحص التوثيقي*

٢٩. إفحص وقيّم المستندات التوثيقية المؤيدة لمبلغ الإلتزام أو المخصص أو الإحتمال البيئي، وناقش هذه المستندات مع الموظفين المسؤولين عنها، مثل:-

- دراسات تنظيف أو إصلاح الموقع؛
- أسعار عطاءات تم الحصول عليها لتكاليف تنظيف الموقع، أو تكاليف الإنتقال المستقبلي وإصلاح الموقع؛ و
- المراسلات المتبادلة مع المستشار القانوني حول مبلغ مطالبة مرفوعة، أو مبالغ الغرامات.

**الإفصاح**

٣٠. أفحص كفاية الإفصاح عن تأثيرات الأمور البيئية على البيانات المالية.

# بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠١٢

# تدقيق الأدوات المالية المشتقة

(هذا البيان نافذ المفعول)

## المحتويات


| | الفقــرة |
|---|---|
| المقدمة ..... | ١ |
| الأدوات المالية المشتقة والأنشطة..... | ٢-٧ |
| مسؤولية الإدارة والمكلفون بالحوكمة..... | ٨-١٠ |
| مسؤولية المدقق..... | ١١-١٥ |
| المعرفة بالأعمال..... | ١٦-٢٠ |
| المخاطر المالية الرئيسية..... | ٢١ |
| تأكيدات العنوان..... | ٢٢ |
| تقييم المخاطرة والرقابة الداخلية..... | ٢٣-٦٥ |
| إجراءات التحقق..... | ٦٦-٧٦ |
| إجراءات التحقق المرتبطة بالتأكيدات..... | ٧٧-٨٩ |
| إعتبارات إضافية خاصة بأنشطة التحوط..... | ٩٠-٩١ |
| تمثيلات الإدارة..... | ٩٢-٩٣ |
| الإتصالات مع الإدارة وأولئك المكلفون بالحوكمة..... | ٩٤ |
| قائمة المصطلحات | |


ينبغي قراءة بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠١٢، "تدقيق الأدوات المالية المشتقة" في سياق "مقدمة إلى المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة،" التي تبين تطبيق سلطة بيانات ممارسة التدقيق الدولي.

صادقت لجنة ممارسات التدقيق الدولية على نشر بيان ممارسة التدقيق الدولي هذا في مارس ٢٠٠١.

# المقدمـــة

١. إن هدف بيان ممارسة التدقيق الدولي هذا هو تقديم الإرشاد للمدقق عند تخطيط واداء إجراءات التدقيق للمصادقات على البيان المالي المتعلق بالأدوات المالية المشتقة. يركز بيان ممارسة التدقيق الدولي هذا على تدقيق الأدوات المالية المشتقة التي يمتلكها المستفيدون النهائيون، بمن فيهم البنوك ومنشآت القطاع المالي الأخرى عندما تكون هي المستفيدة النهائية، والمستفيد النهائي عبارة عن منشأة تدخل في معاملة مالية اما من خلال تبادل منظم أو وسيط بهدف التحوط أو إدارة الأصل/ الإلتزام أو المضاربة، ويتكون المستفيدون النهائيون بشكل اساسي من الشركات والمنشآت الحكومية والمؤسسات الإستثمارية والمؤسسات المالية، وكثيراً ما ترتبط الأنشطة الخاصة بالأدوات المالية المشتقة الخاصة بالمستفيد النهائي بأنتاج المنشأة أو إستخدام سلعة، وقد تختلف أنظمة المحاسبة ومواضيع الرقابة الداخلية المرتبطة باصدار المشتقات المالية أو المتاجرة فيها عن تلك المرتبطة بإستخدام الأدوات المالية المشتقة. يقدم بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠٠٦ " تدقيق البيانات المالية للمصارف " الإرشاد حول عمليات تدقيق البنوك ومنشآت القطاع المالي الأخرى، ويشمل إرشاداً حول تدقيق البنوك التجارية الدولية التي تصدر أو تتاجر بالأدوات المالية المشتقة.

## الأدوات المالية المشتقة والأنشطة

٢. أصبحت الأدوات المالية المشتقة أكثر تعقيداً واصبح إستخدامها أكثر شيوعا، كما أن المتطلبات المحاسبية الخاصة بتوفير قيمة عادلة ومعلومات أخرى حول الأدوات المالية المشتقة في عروض وإفصاحات البيانات المالية آخذة في الاتساع. قد تكون قيم المشتقات المالية متقلبة ، فقد تزيد الإنخفاضات الكبيرة والمفاجئة في قيمها من مخاطرة أن تتجاوز خسارة المنشأة التي تستخدم الأدوات المالية المشتقة الكمية المسجلة، إن وجدت، في الميزانية العمومية. علاوة على ذلك، وبسبب تعقيد أنشطة الأدوات المالية المشتقة فقد لا تفهم الإدارة مخاطر إستخدام الأدوات المالية المشتقة بشكل كامل.

٣. بالنسبة للعديد من المنشآت، خفض إستخدام الأدوات المالية المشتقة من مخاطر التعرض لتغييرات في أسعار الصرف واسعار الفائدة واسعار السلع بالاضافة إلى مخاطر أخرى. من ناحية أخرى، قد تؤدي كذلك الخصائص الذاتية للأدوات المالية المشتقة وأنشطتها إلى مخاطر عمل متزايدة في بعض المنشآت، وبالتالي زيادة مخاطرة التدقيق وخلق تحديات جديدة امام المدقق.

٤. "الأدوات المالية المشتقة " مصطلح عام يستخدم لتصنيف مجموعة متنوعة واسعة من الأدوات المالية والتي "تعتمد" قيمها أو " تشتق " من نسبة أو سعر ضمنيين مثل أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الاسهم أو أسعار السلع، ومن الممكن أن تكون عقود الأدوات المالية المشتقة إلزامية أو غير إلزامية، وهي عقود أما مرتبطة بالتدفقات النقدية الإلزامية في تاريخ مستقبلي (إلزامية) أو تملك خصائص الاختيار حيث يكون لأحد الأطراف الحق ولكن ليس الإلتزام في الطلب بأن يقوم طرف آخر بتسليمه البند الضمني (غير إلزامية). تتضمن بعض أطر إعداد التقارير المالية الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية تعريفات للمشتقات المالية، على سبيل المثال

يعرف معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس" الأداة المالية المشتقة على أنها أداة مالية:-

- تتغير قيمتها إستجابة للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة أو سعر الصرف الاجنبي أو مؤشر الأسعار أو الأسعار أو التصنيف الإئتماني أو مؤشر الإئتمان أو متغيرات مشابهة ( أحياناً تسمى " ضمنية" )؛
- لا تتطلب إستثماراً صافياً أولياً أو تتطلب القليل من الإستثمار الصافي الأولي المتعلق بأنواع عقود أخرى لديها إستجابة مشابهة للتغيرات في ظروف السوق؛ و
- تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

بالاضافة إلى ذلك، تنص أطر إعداد التقارير المالية الوطنية المختلفة ومعايير المحاسبة الدولية على معاملات محاسبية مختلفة للأدوات المالية المشتقة.

٥. إن معظم العقود الإلزامية الشائعة هي عقود آجلة (على سبيل المثال، عقود الصرف الأجنبي وإتفاقيات سعر آجل) وعقود مستقبلية (على سبيل المثال، عقد مستقبلي لشراء سلعة مثل النفط أو الطاقة) والمقايضات. إن معظم العقود غير الشائعة هي الخيارات والحدود العليا والحدود الدنيا والمقايضات بناءاً على سعر فائدة، وقد تشمل المشتقات المالية الأكثر تعقيداً مزيجاً من خصائص كل فئة.

٦. أنشطة المشتقة المالية هي الأنشطة التي هدفها الرئيسي:-

- إدارة المخاطرة الحالية أو المتوقعة في العمليات والمركز المالي؛ أو
- اتخاذ مواقف مفتوحة أو مواقف مضاربة للإستفادة من حركات السوق المتوقعة.

قد تشارك بعض المنشآت في الأدوات المالية المشتقة ليس فقط من منظور دائرة الخزينة في الشركة ولكن أيضاً، أو على نحو تبادلي، بالارتباط مع الإنتاج أو إستخدام سلعة.

٧. بينما لكافة الأدوات المالية مخاطر معينة، فإن المشتقات المالية غالباً ما لها خصائص معينة تزيد من المخاطر، مثل:-

- يطلب القليل من التدفقات النقدية الخارجة/ الداخلة أو لا تطلب حتى موعد استحقاق المعاملات؛
- لا يتم دفع أو استلام رصيد رئيسي أو أي مبلغ محدد آخر؛
- قد تكون المخاطر والمكافآت الممكنة اكبر إلى حد كبير من المبالغ المدفوعة حالياً؛ و
- قد تتجاوز قيمة أصل أو إلتزام للمنشأة مبلغ الأداة المالية المشتقة، إن وجدت، المعترف بها في البيانات المالية، خصوصاً في المنشآت التي لا تتطلب أطرها الخاصة بإعداد التقارير المالية تسجيل المشتقات المالية بمقدار قيمة السوق العادلة في البيانات المالية.

## مسؤولية الإدارة والمكلفون بالحوكمة

٨. ينص معيار التدقيق الدولي رقم ٢٠٠ " الأهداف والمبادئ العامة التي تحكم تدقيق البيانات المالية " على أن إدارة المنشأة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية، وكجزء من عملية إعداد هذه البيانات المالية تقوم الإدارة بإجراء مصادقات محددة ومرتبطة بالأدوات المالية المشتقة، وتشمل هذه المصادقات (حيث يتطلب إطار إعداد التقارير المالية ذلك) أن توجد كافة الأدوات المالية المشتقة المسجلة في البيانات المالية، وأن لا توجد أدوات مالية مشتقة غير مسجلة في تاريخ الميزانية العمومية، وأن الأدوات المالية المشتقة المسجلة في البيانات المالية تم تقييمها وعرضها بشكل مناسب، وأنه تم إجراء كافة الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية.

٩. يعتبر هؤلاء المكلفون بالحوكمة على المنشأة من خلال إشراف الإدارة مسؤولون عما يلي:-

- تصميم وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية لغاية:-
  - o متابعة المخاطرة والرقابة المالية؛
  - o تقديم تأكيد معقول بأن إستخدام المنشأة للمشتقات المالية يأتي ضمن سياساتها لإدارة المخاطرة؛ و
  - o ضمان أن المنشأة تمتثل للقوانين والأنظمة المطبقة؛ و
- نزاهة أنظمة إعداد التقارير المحاسبية والمالية الخاصة بالمنشأة لضمان موثوقية إعداد الإدارة للتقارير المالية حول أنشطة الأدوات المالية المشتقة.

١٠. إن تدقيق البيانات المالية لا يعفي الإدارة أو هؤلاء المكلفون بالحوكمة من مسؤولياتهم.

## مسؤولية المدقق

١١. ينص معيار التدقيق الدولي رقم ٢٠٠ على أن هدف التدقيق هو تمكين المدقق من إعطاء رأي حول إذا ما تم إعداد البيانات المالية في كافة النواحي المادية وفقاً لإطار محدد خاص بإعداد التقارير المالية. إن مسؤولية المدقق المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة في إطار عملية تدقيق البيانات المالية كوحدة كاملة هي النظر فيما إذا كانت تأكيدات الإدارة المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة تؤدي إلى إعداد البيانات المالية في كافة النواحي المادية تبعا لإطار محدد لإعداد التقارير المالية.

١٢. على المدقق أن يجري تفاهما مع المنشأة بأن هدف عمل التدقيق هو أن يكون قادراً على إعطاء رأي حول البيانات المالية، والهدف من عملية تدقيق للبيانات المالية ليس إجراء التأكيد بشأن ملاءمة إدارة المخاطرة للمنشأة فيما يتعلق بأنشطة الأدوات المالية المشتقة أو أنظمة الرقابة على

هذه الأنشطة، ولتجنب أي سوء تفاهم يستطيع المدقق أن يناقش مع الإدارة طبيعة ومدى عمل التدقيق المتعلق بأنشطة الأدوات المالية المشتقة، ويقدم معيار التدقيق الدولي رقم ٢١٠ " شروط التكليف بالتدقيق " الإرشاد حول الإتفاق مع المنشأة حول عملية التدقيق.

**الحاجة لمهارة ومعرفة خاصتين**

١٣. يتطلب معيار التدقيق الدولي رقم ٢٠٠ بأن يمتثل المدقق *لقواعد الأخلاق المهنية للمحاسبين المهنيين* الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين. يتطلب هذا المعيار بين أشياء أخرى أن يؤدي المحاسب المهني الخدمات المهنية بكفاءة واجتهاد، كما تتطلب قواعد الأخلاق المهنية بأن يحافظ المدقق على معرفة ومهارة مهنية لأداء مسؤولياته بالعناية اللازمة.

١٤. من أجل الإمتثال لمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم ٢٠٠، قد يحتاج المدقق إلى مهارات ومعرفة خاصة لتخطيط وأداء إجراءات التدقيق لمصادقات معينة للأدوات المالية المشتقة، وتشمل المهارات والمعرفة الخاصة اكتساب وفهم ما يلي:-

- الخصائص التشغيلية ووصف لمخاطر الصناعة التي تعمل فيها المنشأة؛
- الأدوات المالية المشتقة التي تستخدمها المنشأة وخصائصها؛
- نظام معلومات المنشأة للأدوات المالية المشتقة، بما فيها الخدمات التي تقدمها منظمة الخدمة، وقد يتطلب ذلك من المدقق أن يكون لديه مهارات ومعرفة خاصة بتطبيقات الحاسب الآلي عندما يتم نقل أو معالجة أو حفظ معلومات مهمة عن هذه الأدوات المالية المشتقة أو الوصول اليها الكترونياً؛
- أساليب تقييم الأدوات المالية المشتقة، على سبيل المثال فيما إذا سيتم تحديد القيمة العادلة من خلال سعر السوق المعروض أو نموذج التسعير؛ و
- متطلبات إطار إعداد التقارير المالية للمصادقات على البيان المالي فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة. قد يكون للأدوات المالية المشتقة خصائص معقدة مما يتطلب من المدقق معرفة خاصة لتقييم قياسها والإعتراف بها والإفصاح عنها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية. على سبيل المثال، قد تتطلب الخصائص المتضمنة في العقود أو الإتفاقيات محاسبة منفصلـــة، كما قد تزيد هياكل التسعير المعقدة من تعقيد الإفتراضات المستخدمة في قياس الأداة بمقدار القيمة العادلة. بالاضافة إلى ذلك، قد تتنوع متطلبات إطار إعداد التقارير المالية إعتماداً على نوع الأداة المالية المشتقة وطبيعة المعاملة ونوع المنشأة.

١٥. قد يكون لدى اعضاء فريق عملية التدقيق المهارة والمعرفة اللازمتين لتخطيط واداء إجراءات التدقيق المتعلقة بمعاملات الأدوات المالية المشتقة، وبالتبادل قد يقرر المدقق طلب المساعدة من

خبير خارج الشركة مع المهارات والمعرفة الضروريتين لتخطيط وأداء إجراءات التدقيق، وبشكل خاص عندما تكون الأدوات المالية المشتقة معقدة جداً، وعندما تستخدم المشتقات المالية البسيطة في مواقف معقدة فإن المنشأة تعمل في متاجرة نشطة للأدوات المالية المشتقة، أو يكون تقييم الأدوات المالية المشتقة بناء على نماذج التسعير المعقدة. يقدم معيار التدقيق الدولي رقم ٢٢٠ "الرقابة المهنية لعمل التدقيق"[١] الإرشاد حول الإشراف على الأفراد الذين يعملون كأعضاء في فريق عملية التدقيق ويساعدون المدقق في تخطيط وأداء إجراءات التدقيق. يقدم معيار التدقيق الدولي رقم ٦٢٠ "الإستفادة من عمل خبير" الإرشاد حول إستخدام عمل خبير كدليل إثبات في التدقيق.

## المعرفة بالأعمال

١٦. يتطلب معيار التدقيق الدولي رقم ٣١٠ " المعرفة بالأعمال"[٢] من المدقق عند تدقيق البيانات المالية أن تكون لديه معرفة كافية بالأعمال ليتمكن من تحديد وفهم الأحداث والمعاملات والممارسات، والتي من وجهة نظر المدقق قد يكون لها أثر كبير على البيانات المالية أو فحص تقرير التدقيق، على سبيل المثال، يستخدم المدقق هذه المعرفة لتقييم المخاطر الذاتية ومخاطر الرقابة ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.

١٧. نظراً لأن أنشطة الأدوات المالية المشتقة تدعم بشكل عام أنشطة أعمال المنشأة، فإن العوامل التي تؤثر على عملياتها اليومية سيكون لها كذلك دلالات لأنشطة الأدوات المالية المشتقة للمنشاة، فعلى سبيل المثال بسبب الظروف الإقتصادية التي تؤثر على سعر المواد الخام الرئيسية للمنشاة، فقد تدخل المنشأة في عقد مستقبلي للتحوط لتكلفة مخزونها. وبالمثل، يمكن أن يكون لأنشطة الأدوات المالية المشتقة اثر رئيسي على عمليات المنشأة وقابليتها للإستمرار.

### العوامل الإقتصادية العامة

١٨. من المحتمل أن يكون للعوامل الإقتصادية العامة تأثير على طبيعة ومدى أنشطة الأدوات المالية المشتقة الخاصة بالمنشأة، فعلى سبيل المثال، عندما يكون هناك إحتمال بإرتفاع أسعار الفائدة يمكن للمنشأة أن تحاول تثبيت المستوى الفعال لأسعار الفائدة على الإقتراضات ذات السعر العائم، وذلك من خلال إستخدام سعر الفائدة على المقايضات والعقود الآجلة والحدود العليا. تشمل العوامل الإقتصادية العامة التي قد تكون متعلقة بذلك ما يلي:-

- المستوى العام للنشاط الإقتصادي؛
- أسعار الفائدة، بما في ذلك الهيكل الزمني لأسعار الفائدة وتوفر التمويل؛
- التضخم المالي واعادة تقييم العملة؛

[١] سيتم سحب معيار التدقيق الدولي ٢٢٠ "رقابة الجودة لعمل التدقيق" في يونيو ٢٠٠٥ عندما يصبح معيار التدقيق الدولي ٢٢٠ (المعدل) "رقابة الجودة لعمليات تدقيق المعلومات المالية التاريخية نافذ المفعول.

٢ تم سحب معيار التدقيق الدولي ٣١٠ "معرفة طبيعة عمل المنشأة" في ديسمبر ٢٠٠٤ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٣١٥ "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية" نافذ المفعول.

- أسعار العملات الاجنبية وأنظمة الرقابة؛ و
- خصائص الاسواق ذات العلاقة بالأدوات المالية المشتقة المستخدمة من قبل المنشأة بما فيها سيولة أو تقلب هذه الاسواق.

**الصناعة**

١٩. من المحتمل أن تؤثر أيضاً الظروف الإقتصادية في صناعة المنشأة على أنشطة الأدوات المالية المشتقة للمنشأة، فإذا كانت الصناعة موسمية أو دورية، فقد تكون هناك صعوبة أكبر في التنبؤ بمخاطر سعر الفائدة أو مخاطر الصرف الأجنبي أو مخاطر السيولة بدقة. أن معدل النمو المرتفع أو معدل الهبوط الحاد في عمل المنشاة قد يجعل كذلك من الصعب توقع مستويات النشاط بشكل عام وبالتالي مستوى نشاط أدواتها المالية المشتقة. تشمل الظروف الإقتصادية التي قد تكون ذات علاقة بصناعة معينة ما يلي:-

- مخاطرة الأسعار في الصناعة؛
- السوق والمنافسة؛
- النشاط الدوري أو الموسمي؛
- العمليات المتناقصة أو الآخذة في الاتساع؛
- الظروف المعاكسة (على سبيل المثال الطلب المتناقص، الطاقة الزائدة، المنافسة الخطرة في الأسعار)؛ و
- المعاملات الخاصة بالعملات الأجنبية أو ترجمتها أو مخاطرها الإقتصادية.

**المنشأة**

٢٠. للحصول على فهم كاف لأنشطة الأدوات المالية المشتقة للمنشاة، وحتى يمكن تحديد وفهم الاحداث والمعاملات والممارسات التي من وجهة نظر المدقق قد يكون لها اثر كبير على البيانات المالية أو الفحص أو تقرير المدقق، على المدقق أن يأخذ في الإعتبار ما يلي:-

- *معرفة وخبرة الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة.* من الممكن أن تكون أنشطة الأدوات المالية المشتقة معقدة، وغالبا القليل من الأفراد في المنشاة يفهم هذه الأنشطة بشكل كامل. في المنشآت التي تعمل في أنشطة قليلة للأدوات المالية المشتقة قد تفتقر الإدارة إلى الخبرة حتى في معاملات بسيطة نسبياً للأدوات المالية المشتقة، علاوةً على ذلك، فإن تعقيد مختلف العقود والإتفاقيات يجعل من الممكن للمنشأة لأن تدخل بشكل غير مقصود في معاملة أدوات مالية مشتقة، ويزيد الإستخدام المهم للأدوات المالية المشتقة وبشكل خاص الأدوات المالية المشتقة المعقدة إذا لم تكن المنشأة تتمتع بخبرة مناسبة في المخاطرة الذاتية، وهذا قد يجعل المدقق يتساءل فيما إذا كانت هناك رقابة إدارية مناسبة، وما إذا كانت تؤثر على تقييم المدقق للمخاطرة وعلى طبيعة ومدى وتوقيت إختبار التدقيق الذي يعتبر ضرورياً؛
- *توفر المعلومات الإدارية الموثوق بها في الوقت المناسب.* قد تزداد مخاطرة الرقابة المرتبطة بأنشطة الأدوات المالية المشتقة مع تحقيق لا مركزية اعظم لهذه الأنشطة، وقد

يكون هذا صحيح بشكل خاص عندما تتمركز المنشأة في مواقع مختلفة، ربما بعض هذه المواقع في بلدان أخرى. من الممكن إدارة أنشطة الأدوات المالية المشتقة إما على اساس مركزي أو لا مركزي، و تعتمد أنشطة الأدوات المالية المالية المشتقة واتخاذ القرارات المتعلقة بها إلى حد كبير على تدفق المعلومات الدقيقة والموثوق بها للإدارة في الوقت المناسب، وصعوبة الحصول على هذه المعلومات وتجميعها تزداد مع ازدياد عدد المواقع ومنشآت الأعمال التي ترتبط معها المنشأة؛ و

- *أهداف إستخدام المشتقات المالية*: تتراوح أنشطة الأدوات المالية المشتقة من تلك التي هدفها الاساسي تخفيض أو ازالة المخاطرة (التحوط) إلى تلك التي هدفها الرئيسي زيادة الأرباح إلى حدها الأقصى (المضاربة)، وإذا تساوت الأشياء الأخرى، تزداد المخاطرة حيث تصبح زيادة الأرباح هي ما ترتكز عليه أنشطة الأدوات المالية المشتقة. يكتسب المدقق فهماً للإستراتيجية التي تكمن خلف إستخدام المنشأة للأدوات المالية المشتقة ويحدد اين تكمن أنشطة الأداة المالية المشتقة الخاصة بالمنشأة في سلسلة التحوط– المضاربة المتصلة.

## المخاطر المالية الرئيسية

٢١. يجب على المدقق أن يفهم الأنواع الرئيسية للمخاطرة المالية المتعلقة بأنشطة الأداة المالية المشتقة التي يمكن أن تتعرض لها المنشآت، وهذه المخاطر المالية الرئيسية هي:–

(أ) *مخاطرة السوق*، وتتعلق إلى حد كبير بالخسائر الإقتصادية الناجمة عن التغييرات العكسية في القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة، وتشمل المخاطر المتعلقة بذلك ما يلي:–

- مخاطرة السعر، وتتعلق بالتغيرات في مستوى الأسعار الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو عوامل أخرى خاصة بالتقلبات في السعر أو المؤشر في السوق، وتشمل مخاطرة السعر مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة الصرف الأجنبي؛
- مخاطرة السيولة، وتتعلق بالتغيرات في القدرة على بيع الأداة المالية المشتقة أو التصرف فيها. تحمل أنشطة الأدوات المالية المشتقة مخاطرة اضافية وهي أن عدم توفر العقود أو اطراف أخرى في معاملات الأدوات المالية المشتقة قد يجعل من الصعب أنهاء العملية الخاصة بالأدوات المالية المشتقة أو الدخول في عقد تسوية فعلى سبيل المثال، قد تزداد مخاطرة السيولة إذا واجهت المنشأة صعوبات في الحصول على الورقة المالية أو السلعة أو الأدوات المالية المشتقة الأخرى إذا استدعت الأداة المالية المشتقة التسليم الفعلي، وقد تحدث الخسائر الإقتصادية كذلك،
- إذا قامت المنشأة بمعاملات تجارية غير مناسبة قائمة على أساس المعلومات التي تم الحصول عليها بإستخدام نماذج تقييم ضعيفة؛ و
- تحمل الأدوات المالية المشتقة المستخدمة في معاملات التحوط مخاطرة اضافية تعرف بمخاطرة الأساس، والأساس هو الفرق بين سعر البند المحوط وسعر أداة

التحوط ذات العلاقة ومخاطرة الأساس هي المخاطرة بتغير الأساس بينما يبقى عقد التحوط مفتوحا، وهكذا لن تكون العلاقة المتبادلة بين البند المحوط واداة التحوط كاملة على سبيل المثال، من الممكن أن تتأثر مخاطرة الأساس بسبب عدم توفر السيولة اما في البند المحوط أو في أداة التحوط؛

(ب) *مخاطرة الإئتمان*، وتتعلق بمخاطرة عدم قيام العميل أو طرف آخر في معاملات الأدوات المالية المشتقة بتسوية القيمة الكاملة لإلتزام أما عند إستحقاقه أو في أي وقت بعد ذلك، وبالنسبة لأدوات مالية مشتقة معينة فإن قيم السوق متقلبة، وهكذا فإن مخاطرة الإئتمان متقلبة، وبشكل عام، تتعرض الأداة المالية المشتقة للائتمان فقط عندما تكون قيمتها في السوق ايجابية، وتمثل تلك القيمة إلتزام الطرف الآخر وبالتالي هناك إمكانية فقدأن فائدة إقتصادية إذا فشل الطرف الآخر في الوفاء بإلتزامه، اضافة إلى ذلك قد تتقلب قيمة السوق الخاصة بالأداة المالية المشتقة بسرعة منتقلة بين قيم ايجابية وسلبية. قد يؤثر أيضاً إحتمال التغيرات السريعة في الأسعار بالإضافة إلى هيكل أدوات مالية مشتقة معينة على التعرض لمخاطرة الإئتمان. على سبيل المثال، الأدوات المالية المشتقة الممولة إلى حد كبير من خلال الدين أو الأدوات المالية المشتقة ذات الفترات الزمنية المطولة قد تؤدي إلى ازدياد سريع في التعرض لمخاطرة الإئتمان بعد القيام بمعاملة خاصة بالأدوات المالية المشتقة. تتم المتاجرة بالعديد من الأدوات المالية المشتقة بموجب قوانين موحدة من خلال تبادل منظم (المشتقات المتبادلة من خلال البورصات). تزيل المشتقات المالية المتاجر بها من خلال التداول مخاطرة الطرف الآخر وإستخدام هيئة مقاصة بدلاً من طرف التسوية، وعادة يقوم المشاركون في أداة مالية مشتقة متاجر بها من خلال التبادل بتسوية التغيرات في قيمة أوضاعهم يوميا مما يزيد من تخفيف مخاطرة الإئتمان. تشمل الأساليب الأخرى لتقليل مخاطرة الإئتمان الطلب من الطرف الآخر تقديم ضمان أو وضع حد للإئتمان لكل طرف آخر على أساس تصنيفه الإئتماني؛

(ج) *مخاطرة التسوية* هي المخاطرة المتعلقة بأنه سيتم تسوية احد جوانب المعاملة دون استلام القيمة من العميل أو الطرف الآخر. أن أحد الوسائل لتقليل مخاطرة التسوية هي الدخول في إتفاقية تقاص رئيسية تسمح للأطراف بإجراء مقاصة لكافة مراكزهم الدائنة والمدينة عند التسوية؛

(د) *مخاطرة الملاءة*، وتتعلق بمخاطرة عدم توفر الأموال في المنشأة لتسديد الإلتزامات الخاصة بالتدفقات المالية الصادرة عند استحقاقها، على سبيل المثال، قد تؤدي حركة السعر العكسية لعقد مستقبلي إلى استدعاء بالهامش (margin call) قد لا تتوفر في المنشأة السيولة لمواجهته؛ و

(هـ) *المخاطرة القانونية*، وهي تتعلق بالخسائر الناتجة عن إجراء قانوني تنظيمي يبطل أو يمنع الأداء من قبل المستفيد النهائي أو الطرف الآخر بموجب أحكام العقد أو ترتيبات التقاص ذات العلاقة. على سبيل المثال، قد تنتج المخاطرة القانونية من التوثيق غير الكافي للعقد وعدم القدرة على تطبيق إتفاقية تقاص خاصة بالإفلاس أو تغيرات عكسية في القوانين الضريبية أو التشريعات التي تحظر على المنشآت الإستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية المشتقة.

على الرغم من وجود تصنيفات أخرى للمخاطرة، إلا أنها عادة تتألف من هذه المخاطر الرئيسية. كما أن هناك مخاطر إضافية للسلع حيث أن جودتها قد لا تحقق المستوى المطلوب المتوقع.

## تأكيدات العنوان

٢٢. أن تأكيدات البيان المالي هي تأكيدات من قبل الإدارة، سواءً كانت صريحة أو غير ذلك، وتتضمنها البيانات المالية التي تم إعدادها طبقا لإطار إعداد التقارير المالية المنطبق، وينكن تصنيفها كالتالي:-

- *الوجود*: الأصل أو الإلتزام موجود في تاريخ محدد، على سبيل المثال، الأدوات المالية المشتقة المبلغ عنها في البيانات المالية من خلال القياس أو الإفصاح موجودة في تاريخ الميزانية العمومية؛
- *الحقوق والإلتزامات*: الأصل أو الإلتزام يخص المنشأة في تاريخ محدد على سبيل المثال، للمنشأة حقوق والتزامات مرتبطة بالأدوات المالية المشتقة المبلغ عنها في البيانات المالية؛
- *الحدوث*: حدوث معاملة أو وقوع حدث يخص المنشاة خلال الفترة، على سبيل المثال، المعاملة التجارية التي نشأت عنها الأداة المالية المشتقة خلال فترة تقديم التقارير المالية ؛
- *الإكتمال*: لا يوجد هناك أصول أو إلتزامات أو معاملات تجارية أو أحداث أو بنود لم يتم الإفصاح عنها غير مسجلة، على سبيل المثال، جميع الأدوات المالية المشتقة للمنشأة يبلغ عنها في البيانات المالية من خلال القياس أو الإفصاح؛
- *التقييم*: يتم تسجيل الأصل أو الإلتزام بمقدار قيمة مسجلة مناسبة، على سبيل المثال، مبالغ الأدوات المالية المشتقة المبلغ عنها في البيانات المالية من خلال القياس أو الإفصاح تم تحديدها طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية؛
- *القياس*: يتم تسجيل المعاملة التجارية أو الحدث بمقدار المبلغ المناسب، ويخصص الإيراد أو المصروف للفترة المناسبة، على سبيل المثال المبالغ المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة المبلغ عنها في البيانات المالية من خلال القياس أو الإفصاح تم تحديدها طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية، والإيرادات أو المصروفات المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة المبلغ عنها في البيانات المالية تم توزيعها على فترات إعداد التقارير المالية الصحيحة؛ و
- *العرض والإفصاح*: يتم الإفصاح عن بند وتصنيفه ووضعه طبقاً لإطار إعداد التقارير المالية المنطبق، على سبيل المثال، يكون تصنيف ووصف الأدوات المالية والإفصاح عنها في البيانات المالية وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية.

## تقييم المخاطرة والرقابة الداخلية

٢٣. مخاطرة التدقيق هي المخاطرة بأن يُعطي المدقق رأياً تدقيقياً غير ملائم عندما تكون البيانات المالية محرفة بشكل مادي، وتتكون مخاطرة التدقيق من ثلاثة عناصر: المخاطرة الذاتية ومخاطرة الرقابة ومخاطرة الكشف، وعلى المدقق أن يأخذ في الإعتبار المعرفة التي حصل عليها الخاصة بمنشأة العمل والمتعلقة بالمخاطر المالية الرئيسية عند تقييم عناصر مخاطرة التدقيق.

٢٤. يقدم معيار التدقيق الدولي٤٠٠ "تقييم المخاطرة والرقابة الداخلية"[٣] الإرشاد حول اعتبارات المدقق الخاصة بمخاطرة التدقيق والرقابة الداخلية عند تخطيط وإجراء عملية تدقيق للبيانات المالية طبقا لمعايير التدقيق الدولية، ويتطلب معيار التدقيق الدولي هذا أن يستخدم المدقق الحكم المهني لتقييم مخاطرة التدقيق وتصميم إجراءات التدقيق ليضمن تقليل المخاطرة إلى مستوى منخفض مقبول، كما يتطلب معيار التدقيق الدولي أن يستخدم المدقق الحكم المهني لتقييم مخاطرة التدقيق ووضع إجراءات التدقيق لضمان تقليل المخاطرة إلى مستوى منخفض مقبول، كما يتطلب المعيار أن يحصل المدقق على فهم للأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية كاف لتخطيط عملية التدقيق وتطوير أسلوب تدقيق فعال.

## المخاطرة الذاتية

٢٥. المخاطرة الذاتية هي مدى عرضة رصيد حساب أو فئة من المعاملات لتحريف قد يكون مادياً، إما منفرداً أو عند جمعه مع بيانات غير صحيحة في أرصدة أو فئات أخرى، على افتراض أنه لا توجد رقابة داخلية خاصة بذلك.

٢٦. يتطلب معيار التدقيق الدولي٤٠٠ [٤] عند تطوير خطة التطوير الشاملة أن يقيم المدقق المخاطرة الذاتية عند مستوى البيان المالي، ويتطلب معيار التدقيق الدولي ٤٠٠ أن يربط المدقق ذلك التقييم مع ارصدة الحسابات المادية وفئات المعاملات عند مستوى التأكيد، أو يفترض أن المخاطرة الذاتية عالية بالنسبة للتاكيد.

٢٧. يقدم معيار التدقيق الدولي٤٠٠ الإرشاد للمدقق عند إستخدام الحكم المهني لتقييم العوامل المتعددة التي قد تؤثر على تقييم المخاطرة الذاتية، وتشمل الأمثلة على العوامل التي من الممكن أن تؤثر على تقييم المدقق للمخاطرة الذاتية المصادقات على الأدوات المالية المشتقة ما يلي:-

- *إقتصاديات أنشطة المنشأة الخاصة بالأدوات المالية المشتقة وهدفها التجاري.* على المدقق أن يفهم طبيعة اعمال المنشأة وإقتصاديات أنشطتها الخاصة بالأدوات المالية المشتقة والهدف التجاري لها، والتي قد تؤثر جميعها على قرار المنشأة شراء أو بيع الأدوات المالية المشتقة أو الإحتفاظ بها.
- *تتراوح الأنشطة المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من المواقف التي يكون الهدف الرئيسي فيها تخفيض أو ازالة المخاطرة (التحوط) إلى مواقف الهدف الرئيسي فيها زيادة الأرباح (المضاربة)*، وتختلف المخاطرة الذاتية المرتبطة بإدارة المخاطرة إلى حد كبير عن المخاطرة المرتبطة بالإستثمار من خلال المضاربة.

---

[٣] تم سحب معيار التدقيق الدولي ٤٠٠ "تقدير المخاطر والرقابة الداخلية" في ديسمبر ٢٠٠٤ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٣١٥ "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية" ومعيار التدقيق الدولي ٣٣٠ "إجراءات المدقق استجابة للمخاطر المقيمة" نافذي المفعول.

[٤] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

- *تعقيد صفات الأداة المالية المشتقة*. بشكل عام، كلما زاد تعقيد الأداة المالية المشتقة زادت صعوبة تحديد قيمتها العادلة. إن القيم العادلة لأدوات مالية مشتقة معينة مثل الخيارات المتداولة في البورصة متاحة من مصادر تسعير مستقلة مثل النشرات المالية والوسطاء – المتداولين غير التابعين للمنشأة. على أن تحديد القيمة العادلة يمكن أن يكون صعبا بشكل خاص إذا ما تم تعديل المعاملة لتلبية حاجات المستخدم الفرد، وعندما لا يتم تداول الأدوات المالية المشتقة على نحو منتظم أو تم تداولها فقط في الأسواق بدون أن تكون أسعارها منشورة أو معروضة في البورصة فإنه يمكن للأداة إستخدام نموذج تقييم لتحديد القيمة العادلة، ومخاطرة التقييم هي مخاطرة تحديد القيمة العادلة للإدارة المالية المشتقة بشكل غير صحيح، أما مخاطرة النموذج، وهي أحد مكونات مخاطرة التقييم، فإنها توجد عندما يتم إستخدام النماذج (مقابل أسعار السوق المعروضة في البورصة) لتحديد القيمة العادلة لأداة مالية مشتقة، ومخاطرة النموذج هي المخاطرة المرتبطة بعيوب وعدم موضوعية هذه النماذج والإفتراضات المتعلقة بها، وتساهم كل من مخاطرة التقييم ومخاطرة النموذج في المخاطرة الذاتية لتأكيد التقييم لهذه الأدوات المالية المشتقة.

- *ما إذا كانت العملية التي نشأت عنها الأداة المالية المشتقة شملت تبادلاً للنقد*. إن العديد من الأدوات المالية المشتقة لا تشمل تبادل للنقد عند بداية المعاملة، أو قد ترتبط بعقود ذات تدفقات نقدية غير منتظمة أو خاصة بنهاية المدة. هناك مخاطرة متزايدة بأن لا يتم تحديد هذه العقود، أو أن يتم تحديدها وتسجيلها بشكل جزئي فقط في البيانات المالية، وبالتالي زيادة المخاطرة الذاتية للمصادقة على اكتمال هذه الأدوات المالية المشتقة.

- *خبرة المنشأة في الأدوات المالية المشتقة*. يزيد الإستخدام الهام للأدوات المالية المشتقة المعقدة بدون أية خبرة مناسبة ضمن المنشأة من المخاطرة الذاتية، ويجب أن تتوفر خبرة مناسبة للموظفين المرتبطين بأنشطة الأداة المالية المشتقة الخاصة بالمنشاة، بمن فيهم هؤلاء المكلفون بالحوكمة وهؤلاء الذين يجعلون المنشـــأة تقوم بمعاملات الأدوات المالية المشتقة (المشار اليهم فيما بعد " بالمتداولين" dealers)، وهؤلاء المرتبطون بالرقابة على المخاطرة وموظفو المحاسبة والعمليات المسؤولون عن تسجيل وتسوية المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، هناك إحتمال أكبر بأن تقوم الإدارة بالتغاضي عن المعاملات غير المتكررة الخاصة بمواضيع المحاسبة والإفصاح.
- *فيما إذا كانت الأداة المالية المشتقة صفة متضمنة في إتفاقية*. قد يكون هناك إحتمال اقل أن تحدد الإدارة الأدوات المالية المشتقة المتضمنة، والتي تزيد المخاطرة الذاتية للمصادقة على اكتمال هذه الأدوات المالية المشتقة.

- *فيما إذا كانت العوامل الخارجية تؤثر على التأكيد*. على سبيل المثال، الزيادة في مخاطرة الإئتمأن المرتبطة بالمنشآت التي تعمل في الصناعات الآخذه في التراجع تزيد من المخاطرة الذاتية لتأكيد التقييم فيما يتعلق بهذه الأدوات المالية المشتقة. بالإضافة إلى ذلك،

تزيد التغيرات الهامة في أسعار الفائدة أو تقلبها من المخاطرة الذاتية فيما يتعلق بتقييم الأدوات المالية المشتقة التي تتأثر قيمتها بشكل كبير باسعار الفائدة.

- *ما إذا كان يتم تداول الأدوات المالية المشتقة في البورصات الوطنية أو عبر الحدود.* قد تتعرض الأدوات المالية المشتقة المتداولة في البورصات عبر الحدود لمخاطرة ذاتية متزايدة بسبب إختلاف القوانين والأنظمة أو مخاطرة سعر الصرف أو إختلاف الظروف الإقتصادية، حيث قد تساهم هذه الظروف في المخاطرة الذاتية فيما يتعلق بتأكيد الحقوق والإلتزامات أو تأكيد التقييم.

٢٨. للعديد من الأدوات المالية المشتقة مخاطرة مرتبطة بها، وهي أن تتجاوز الخسارة المبلغ، أن وجدت، قيمة الأداة المالية المشتقة المعترف بها في الميزانية العمومية (المخاطرة خارج الميزأنية العمومية) على سبيل المثال، قد يجبر الهبوط المفاجئ في سعر السوق لسلعة المنشأة على تحقيق الخسائر لإغلاق مركز آجل لتلك السلعة، وفي بعض الحالات، قد تكون الخسائر المحتملة كافية لإثارة شك كبير حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. يضع معيار التدقيق الدولي ٥٧٠ " المنشأة المستمرة" المعايير ويقدم الإرشاد بشأن مسؤولية المدقق في تدقيق البيانات المالية فيما يتعلق بفرضية المنشاة المستمرة المستخدمة في إعداد البيانات المالية. قد تقوم المنشأة بإجراء تحليلات الحساسية أو تحليلات للقيمة المعرضة للمخاطرة لتقييم الإثارة الإفتراضية على الأدوات المالية المشتقة والتي هي عرضة لمخاطر السوق، ويمكن للمدقق أن يأخذ في الإعتبار هذه التحليلات عند تقييم تقدير الإدارة لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

**إعتبارات محاسبية**

٢٩. يؤثر الأسلوب المحاسبي الخاص بالمنشأة على إجراءات تدقيق محددة وبالتالي فهو هام، وقد تعتمد محاسبة الأدوات المالية المشتقة على ما إذا تم تصنيف الأداة المالية المشتقة كأداة تحوط، وإذا ما كانت علاقة التحوط ذات فعالية كبيرة، فعلى سبيل المثال يتطلب معيار المحاسبة الدولي ٣٩ من المنشأة الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة كصافي ربح أو خسارة في الفترة الحالية، وإذا كانت الأداة المالية المشتقة جزء من علاقة التحوط التي تلبي معايير معينة، فإن علاقة التحوط تؤهل لمحاسبة تحوط خاصة تعترف بآثار المعادلة للبند المحوط في صافي الربح أو الخسارة، ونظراً لأن الأدوات المالية المشتقة والبند المحوط مرتبطان ببعضهما إقتصادياً، فإنه من المناسب الإعتراف بمكاسب أو خسائر الأداة المالية المشتقة في نفس الفترة المحاسبية التي يتم فيها الإعتراف بمكاسب أو خسائر البند المحوط. بالنسبة لبعض المعاملات، ستظهر التغيرات في القيمة العادلة كاحد مكونات صافي الربح أو الخسارة الحالية، وبالنسبة لمعاملات أخرى، ستظهر التغيرات في القيمة العادلة حالياً في التغيرات في حقوق المساهمين، وفي النهاية عندما تحدث المعاملات النهائية تظهر التغيرات في القيمة العادلة في صافي الربح أو الخسارة.

٣٠. إن الأدوات المالية المشتقة المستخدمة كتحوطات معرضة لمخاطرة تغير ظروف السوق بحيث يصبح التحوط غير فعال، وبالتالي لن يلبي بعد ذلك شروط علاقة التحوط. فعلى سبيل المثال يتطلب معيار المحاسبة الدولي ٣٩ بأن يتم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر الدورية في العقود

المستقبلية المستخدمة لتحوط عملية شراء مستقبلية لبضاعة على أنها تغيرات في حقوق المساهمين، مع ظهور المكاسب أو الخسائر المتراكمة في صافي الربح أو الخسارة في نفس الفترة (الفترات) التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة المتوقعة على صافي الربح أو الخسارة، وأية إختلافات بين التغيرات في السعر الفوري للعقود المستقبلية والتغيرات الطبيعية في تكلفة عملية شراء البضاعة ذات العلاقة ستقلل من فاعلية التحوط، وقد تحدث الإختلافات بسبب إختلاف مواقع التسليم لعملية شراء البضاعة والعقود المستقبلية المستخدمة لتحوط عملية شراء البضاعة. فعلى سبيل المثال، قد تتنوع تكلفة التسليم الفعلي بناء على الموقع، وقد تحدث الإختلافات الأخرى بسبب إختلاف المؤشرات الزمنية بين تنفيذ البند المحوط وأداة التحوط، أو إختلاف مقاييس النوعية أو الكمية المرتبطة ببند التحوط وتلك المحددة في أداة التحوط. يتطلب معيار المحاسبة الدولي ٣٩ أن يتم الإبلاغ الفوري عن الجزء غير الفعال من التغير في قيمة أداة التحوط في صافي الربح أو الخسارة، و إذا تم تقييم التحوط وتحديد أنه غير فعال إلى حد كبير، فإن علاقة التحوط لن تلبي بعد ذلك مقاييس محاسبة التحوط، كما أن محاسبة التحوط المستمرة ستستثني المكاسب والخسائر بشكل غير مناسب من صافي الربح أو الخسارة لتلك الفترة، وتزيد تعقيدات محاسبة الأدوات المالية المشتقة من المخاطرة الذاتية للمصادقة على العرض والإفصاح لهذه الأدوات المالية المشتقة.

**إعتبارات النظام المحاسبي**

٣١. يتطلب معيار التدقيق الدولي ٤٠٠ [٥] بأن يفهم المدقق النظام المحاسبي، ولتحقيق هذا الفهم، على المدقق أن يحصل على معرفة بتصميم النظام المحاسبي والتغيرات التي تطرأ على هذا النظام وعمله. يعتبر مدى إستخدام المنشأة للأدوات المالية المشتقة والتعقيد النسبي للأدوات أنها عوامل محددة هامة لمستوى التقدم اللازم لكل من أنظمة معلومات المنشأة (بما فيها النظام المحاسبي) وإجراءات الرقابة.

٣٢. قد تتطلب أدوات معينة عددا كبيرا من القيود المحاسبية، وبالرغم أن النظام المحاسبي المستخدم لترحيل معاملات الأدوات المالية المشتقة فقد يحتاج لبعض التدخل اليدوي، فإنه من الناحية المثالية يستطيع النظام المحاسبي ترحيل هذه القيود بدقة مع الحد الأدنى من التدخل اليدوي، ومع ازدياد تقدم أنشطة الأدوات المالية المشتقة، فإنه يجب أيضاً أن يزداد تقدم النظام المحاسبي، ولأن الأمر ليس دائماً كذلك، فإن على المدقق أن يبقى متنبها للحاجة المحتملة لتعديل أسلوب التدقيق إذا ظهر أن نوعية النظام المحاسبي أو جوانب منه ضعيفة.

**بيئة الرقابة**

٣٣. تؤثر بيئة الرقابة على أسلوب المنشأة وعلى وعي الرقابة لدى القائمين عليها، فهي الأساس

[٥] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

لكافة المكونات الأخرى للرقابة الداخلية، اذ أنها توفر النظام والهيكل، ولدى ولبيئة الرقابة تأثير واسع على الطريقة التي يتم فيها هيكلة أنشطة الأعمال وتحديد الأهداف وتقييم المخاطر.

٣٤. يتطلب معيار التدقيق الدولي ٤٠٠ [٦] أن يفهم المدقق بشكل كاف بيئة الرقابة بحيث يستطيع تقييم سلوك الإدارة وهؤلاء المكلفون بالحوكمة، ومدى وعيهم والإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية واهميتها في المنشأة.

٣٥. على المدقق أن يأخذ في الإعتبار سلوك الإدارة الكلي تجاه أنشطة الأداة المالية المشتقة ومدى وعيه بها كجزء من فهم بيئة الرقابة، بما في ذلك اية تغيرات تطرأ عليها، وهؤلاء المكلفون بالإدارة هم الذين يقومون بدور تحديد الموقف المناسب تجاه المخاطر، ودور الإدارة متابعة وإداراة تعرض المنشأة لهذه المخاطر، وعلى المدقق أن يفهم كيفية إستجابة بيئة الرقابة للأدوات المالية المشتقة لتقييم الإدارة للمخاطرة، ولأجل متابعة وإدارة المنشأة بشكل فعال لتعرضها للمخاطرة، عليها تنفيذ هيكل:-

- مناسب ومنسجم مع موقت الإدارة تجاه المخاطرة كما يحدده هؤلاء المكلفون بالحوكمة؛
- يحدد مستويات الموافقة على التفويض لمختلف أنواع الأدوات والمعاملات التي قد يتم الدخول بها ولاية غايات، ويجب أن تعكس الأدوات ومستويات الموافقة خبرة هؤلاء المشاركين في أنشطة الأدوات المالية المشتقة؛
- يضع حدوداً مناسبة للحد الأقصى من التعرض المسموح به لكل نوع من أنواع المخاطرة (بما فيها الأطراف الأخرى الموافق عليها)، وقد تتنوع مستويات التعرض المسموح به إعتماداً على نوع المخاطرة أو الطرف الآخر؛
- يوفر متابعة مستقلة للمخاطر المالية وإجراءات الرقابة في حينها؛ و
- يتيح تقديم التقارير المستقلة وفي الوقت المناسب حول التعرض للمخاطر ونتائج أنشطة الأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطرة.

٣٦. يجب أن تضع الإدارة إرشادات مناسبة لضمان تلبية أنشطة الأدوات المالية المشتقة لإحتياجات المنشأة، وعند وضع الإرشادات المناسبة، يجب أن تدخل الإدارة قوانين واضحة بشأن مدى السماح لهؤلاء المسؤولين عن أنشطة الأدوات المالية المشتقة بالمشاركة في اسواق الأدوات المالية المشتقة، وعندما يتم إنجاز ذلك، تستطيع الإدارة تنفيذ أنظمة مناسبة لإدارة هذه المخاطر وفرض الرقابة عليها. هناك ثلاثة عناصر في بيئة الرقابة تستحق ذكراً خاصاً بسبب اثرها المحتمل على أنظمة الرقابة على أنشطة الأدوات المالية المشتقة:-

- *التوجيه من قبل الإدارة أو أولئك المكلفون بالحوكمة*. الإدارة مسؤولة عن تقديم التوجيه من خلال سياسات واضحة لشراء وبيع وامتلاك الأدوات المالية المشتقة، ويجب أن تبدأ

[٦] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

هذه السياسات بأن تبين الإدارة أهدافها بوضوح فيما يتعلق بأنشطتها الخاصة بإدارة المخاطرة، وإجراء تحليل للإستثمار وبدائل التحوط المتاحة لتلبية هذه الإهداف، ومن ثم يجب تطوير السياسات والإجراءات التي تأخذ في الإعتبار ما يلي:-

- مستوى خبرة إدارة المنشأة؛
- مدى تطور الرقابة الداخلية وأنظمة المتابعة الخاصة بالمنشأة؛
- هيكل الأصول / الإلتزامات الخاص بالمنشأة؛
- قدرة المنشأة على الإحتفاظ بالسيولة واستيعاب خسائر رأس المال؛
- أنواع الأدوات المالية المشتقة التي تعتقد الإدارة أنها ستلبي أهدافها؛ و
- إستخدامات الأدوات المالية المشتقة التي تعتقد الإدارة أنها ستحقق أهدافها، على سبيل المثال، فيما إذا كان من الممكن إستخدام الأدوات المالية المشتقة لغايات المضاربة أو لغايات التحوط.

يجب أن تكون سياسات المنشأة لشراء وبيع وامتلاك الأدوات المالية المشتقة مناسبة ومنسجمة مع موقفها تجاه المخاطرة وخبرة هؤلاء المشاركين في أنشطة الأدوات المالية المشتقة.

- *فصل الواجبات وتعيين الموظفين.* يمكن تصنيف أنشطة الأدوات المالية المشتقة إلى ثلاث مهام: -
  - جعل المنشأة تقوم بالمعاملة (التعامل)؛
  - البدء بدفعات نقدية وقبول وصولات نقدية (تسويات)؛ و
  - تسجيل كافة المعاملات بشكل صحيح في السجلات المحاسبية، بما في ذلك تقييم الأدوات المالية المشتقة.

يجب أن يكون هناك فصل للواجبات بين هذه المهام الثلاث، وحيث تكون المنشأة صغيرة جدا بحيث لا تستطيع تحقيق فصل مناسب للواجبات، فإنه يجب على الإدارة أن تقوم بدور أكثر فاعلية لمتابعة أنشطة الأدوات المالية المشتقة.

وضعت بعض المنشآت مهمة رابعة هي " رقابة المخاطرة "، وهي مسؤولة عن تقديم التقارير حول أنشطة الأدوات المالية المشتقة ومتابعتها، ومن الممكن أن تشمل الامثلة على المسؤوليات الرئيسية في هذا المجال ما يلي:-

- وضع ومتابعة سياسة إدارة المخاطرة؛
- تصميم هياكل حد المخاطرة؛
- تطوير سيناريوهات كوارث وتعريض محافظ المراكز المفتوحة لتحاليل الحساسية، بما في ذلك مراجعات التحركات غير العادية في المراكز؛
- مراجعة وتحليل منتجات الأدوات المالية المشتقة الجديدة؛ و

- في المنشآت التي لم تحدد مهمة منفصلة لرقابة المخاطرة، فإن تقديم التقارير حول أنشطة الأدوات المالية المشتقة ومتابعتها قد يكون جزءاً من مسؤولية مهمة المحاسبة أو المسؤولية العامة للإدارة.

- *فيما إذا تم أو لم يتم تمديد بيئة الرقابة العامة لهؤلاء المسؤولين عن أنشطة الأدوات المالية المشتقة.* قد يكون لدى المنشأة ثقافة رقابة تركز بشكل عام على الحفاظ على مستوى مرتفع من الرقابة الداخلية، ونظراً لتعقيد بعض أنشطة الخزينة أو أنشطة الأدوات المالية المشتقة، فإن هذه الثقافة قد لا تعم المجموعة المسؤولة عن أنشطة الأدوات المالية المشتقة، وبالتبادل، وبسبب المخاطر المرتبطة بأنشطة الأدوات المالية المشتقة، فإن الإدارة قد تنفذ بيئة رقابة أكثر صرامة أكثر مما تفعل في أي مجال آخر في المنشأة.

٣٧. قد تشغل بعض المنشآت نظام تعويض تحفيزي لهؤلاء المشاركين في معاملات الأدوات المالية المشتقة، وفي هذه الأحوال على المدقق أن يأخذ في الإعتبار المدى الذي وضعت فيه الإرشادات والحدود وأنظمة الرقابة للتحقق من أن تشغيل ذلك النظام قد ينجم عنه معاملات غير متفقة مع الاهداف الكلية لاستراتيجية إدارة المخاطرة الخاصة بالمنشأة.

٣٨. عندما تستخدم المنشأة التجارة الإلكترونية لمعاملات الأدوات المالية المشتقة فإنها يجب أن تخاطب إعتبارات الأمن والرقابة المتعلقة بإستخدام الشبكة الإلكترونية.

**أهداف وإجراءات الرقابة**

٣٩. إن أنظمة الرقابة الداخلية على معاملات الأدوات المالية المشتقة يجب أن تمنع أو تكشف المشاكل التي تعيق المنشأة من تحقيق اهدافها، وهذه الاهداف إما تشغيلية أو متعلقة بتقديم التقارير المالية أو متعلقة بطبيعتها بالامتثال، والرقابة الداخلية ضرورية لمنع أو كشف المشاكل في كل مجال.

٤٠. يتطلب معيار التدقيق الدولي٤٠٠[٧] أن يفهم المدقق بشكل كاف إجراءات الرقابة لتخطيط عملية التدقيق، وتشمل بشكل عام إجراءات الرقابة الفعالة على الأدوات المالية المشتقة إجراء فصل ملائم للواجبات ومتابعة إدارة المخاطرة واشراف الإدارة وسياسات وإجراءات أخرى مصممة لضمان تلبية أهداف الرقابة الخاصة بالمنشأة، وتشمل أهداف الرقابة هذه ما يلي:-

- *التنفيذ المصرح به.* يتم تنفيذ معاملات الأدوات المالية المشتقة وفقاً لسياسات المنشأة المعتمدة.
- *معلومات كاملة ودقيقة.* أن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة بما فيها المعلومات الخاصة بالقيمة العادلة يتم تسجيلها في حينها، وأنها كاملة ودقيقة عند ادخالها في النظام المحاسبي، وأنه قد تم تصنيفها ووصفها والإفصاح عنها بالشكل المناسب.

[٧] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

- *منع أو كشف الأخطاء*. إن البيانات غير الصحيحة في معالجة المعلومات المحاسبية للأدوات المالية المشتقة يتم منعها أو الكشف عنها في الوقت المناسب.
- *المتابعة المستمرة*. تتم متابعة الأنشطة المرتبطة بالأدوات المالية المشتقة على اساس مستمر وذلك لإدراك وقياس الأحداث التي تؤثر على المصادقات على البيانات المالية ذات العلاقة.
- *التقييم*. يتم تفسير التغيرات في قيمة الأدوات المالية المشتقة بالشكل المناسب، كما يتم الكشف عنها للأشخاص المناسبين من وجهة النظر التشغيلية والرقابية، وقد يكون التقييم جزءاً من أنشطة المتابعة المستمرة.

بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة للأدوات المالية المشتقة المصممة كتحوطات، يجب أن تؤكد أنظمة الرقابة الداخلية بأن الأدوات المالية المشتقة هذه تلبي معايير محاسبة التحوط، عند كل من بداية التحوط وعلى اساس مستمر.

٤١. إن مستوى تقدم الرقابة الداخلية للمنشأة من حيث صلته بشراء وبيع وامتلاك الأدوات المالية المشتقة يختلف تبعا لما يلي:-

- تعقيد الأداة المالية المشتقة والمخاطرة الذاتية ذات العلاقة – ستتطلب أنشطة الأداة المالية المشتقة الأكثر تعقيداً أنظمة أكثر تقدماً؛
- تعرض معاملات الأدوات المالية المشتقة للمخاطرة فيما يتعلق برأس المال الذي تستخدمه المنشأة؛ و
- حجم المعاملات– المنشآت التي ليس لديها حجم كبير من معاملات الأدوات المالية المشتقة ستتطلب أنظمة محاسبية ورقابة داخلية اقل تطوراً.

٤٢. مع تزايد التطور في نشاط الأدوات المالية المشتقة، يجب أيضاً أن تتقدم الرقابة الداخلية، وفي بعض الحالات، تقوم المنشأة بتوسعة أنواع الأنشطة المالية التي تدخل فيها دون إجراء تعديلات مماثلة على أنظمة الرقابة الداخلية فيها.

٤٣. في المنشآت الكبيرة، تقوم عادة أنظمة المعلومات الحاسوبية المتقدمة بمتابعة أنشطة الأدوات المالية المشتقة، ولضمان حدوث التسويات عندما تصبح مستحقة، قد تنتج الأنظمة الحاسوبية الأكثر تعقيداً ترحيلات تلقائية إلى حسابات المقاصة لمتابعة الحركات النقدية، وتساعد أنظمة الرقابة المناسبة على المعالجة في ضمان أن تظهر أنشطة الأدوات المالية المشتقة بشكل صحيح في سجلات المنشأة، ومن الممكن أن تصمم الأنظمة الحاسوبية لإنتاج تقارير إستثنائية لتنبيه الإدارة للحالات التي لم يتم فيها إستخدام الأدوات المالية المشتقة ضمن حدود مصرح بها أو للمعاملات التي تم اجراؤها والتي لم تكن ضمن الحدود الموضوعة للأطراف الأخرى المختارة، وحتى النظام الحاسوبي المتقدم قد لا يضمن اكتمال معاملات الأدوات المالية المشتقة.

٤٤. إن الأدوات المالية المشتقة بطبيعتها يمكن أن تشمل تحويل مبالغ كبيرة إلى المنشأة ومنها، وكثيراً ما تتم هذه التحويلات عند الإستحقاق، وفي العديد من الحالات، يتم تزويد البنك فقط بتعليمات الدفع أو اشعارات الإستلام المناسبة، وقد تستخدم بعض المنشآت أنظمة تحويل الأموال

الكترونيا، وهذه الأنظمة قد تشمل كلمة سر معقدة وأنظمة معقدة للرقابة على التحقق واشكال دفع موحدة وتسهيلات تجميع الأموال/ تحويل الأموال إلى حساب لاجل بفائدة. يتطلب معيار التدقيق الدولي ٤٠١ "التدقيق في بيئة أنظمة معلومات الحاسب الآلي"[٨] من المدقق أن يأخذ في الإعتبار كيف تؤثر بيئات أنظمة معلومات الحاسب الآلي على التدقيق وأن يفهم اهمية وتعقيد أنشطة أنظمة معلومات الحاسب الآلي وتوفر البيانات لإستخدامها في التدقيق، وعلى المدقق أن يفهم الأساليب المستخدمة في تحويل الأموال بالإضافة إلى مواطن القوة والضعف فيها، حيث سيؤثر هذا على المخاطر التي تواجها منشآت الأعمال، وبالتالي سيؤثر على تقييم مخاطرة التدقيق.

٤٥. المطابقات المنتظمة هي ناحية هامة في الرقابة على أنشطة الأدوات المالية المشتقة، و يجب إجراء المطابقات الرسمية على أساس منتظم لضمان الرقابة المناسبة على السجلات المالية، وأنه تم إعداد القيود في الحال، وأن لدى المتعاملين معلومات ملائمة ودقيقة حول المركز قبل جعل المنشأة تقوم بشكل رسمي بمعاملة ملزمة قانونياً، ويجب توثيق المطابقات بشكل مناسب ومراجعتها بشكل مستقل. فيما يلي بعض اهم أنواع إجراءات المطابقات المرتبطة بأنشطة الأدوات المالية المشتقة:-

- مطابقة سجلات المتعاملين مع السجلات المستخدمة لعملية المتابعة المستمرة والمركز أو الربح والخسارة المبينة في دفتر الأستاذ العام.
- مطابقة دفاتر الأستاذ المساعد، بما فيها تلك المحفوظة في قواعد البيانات على الحاسب الآلي مع دفتر الأستاذ العام.
- مطابقة كافة حسابات المقاصة والحسابات المصرفية وبيانات الوسطاء لضمان أن كافة البنود المعلقة تم تحديدها ومقاصتها في الحال.
- مطابقة سجلات المحاسبة الخاصة بالمنشأة مع السجلات المحفوظة من قبل منظمات الخدمة، حيث ينطبق ذلك.

٤٦. يجب أن تحدد بوضوح سجلات صدور المعاملات الخاصة بالمنشأة طبيعة وغاية المعاملات الفردية، والحقوق والإلتزامات الناجمة بموجب كل عقد للإداة المالية المشتقة. بالإضافة إلى المعلومات المالية الأساسية، مثل المبلغ المفترض، تشمل هذه السجلات ما يلي:-

- هوية المتعامل؛
- هوية الشخص الذي يسجل المعاملة، إذا لم يكن ذلك الشخص هو المتعامل؛
- تاريخ ووقت المعاملة؛
- طبيعة وغاية المعاملة، بما في ذلك ما إذا كان المقصود بها التحوط لمخاطرة تجارية ضمنية، أو أنها ليست مقصودة لتلك الغاية؛ و

---

[٨] تم سحب معيار التدقيق الدولي ٤٠١ "التدقيق في بيئة أنظمة المعلومات تستعمل الحاسوب" في ديسمبر ٢٠٠٤ عندما أصبح معيار التدقيق ٣١٥ "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية" ومعيار التدقيق الدولي ٣٣٠ "إجراءات المدقق استجابة للمخاطر الجوهرية نافذي المفعول.

- المعلومات حول الإمتثال لمتطلبات المحاسبة المتعلقة بالتحوط، إذا كان ذلك منطبقا، مثل:-
  - o التحديد كتحوط، بما في ذلك نوع التحوط؛
  - o تحديد المقاييس المستخدمة لتقييم فعالية التحوط؛ و
  - o تحديد البند المحوط في علاقة التحوط.

٤٧. يمكن أن تحفظ سجلات المعاملات الخاصة بالأدوات المالية المشتقة في قاعدة بيانات أو في سجل أو في دفتر الأستاذ المساعد، وبعد ذلك يتم فحصها للتحقق من دقتها بالإضافة إلى تثبيتات confirmations مستقلة يتم استلامها من الأطراف الأخرى للمعاملات، وكثيرا ما يتم إستخدام سجلات المعاملات لتوفير معلومات محاسبية، بما فيها معلومات حول الإفصاحات في البيانات المالية بالإضافة إلى معلومات أخرى لإدارة المخاطرة، مثل تقارير التعرض للمخاطرة بما يتعدى تحديدات السياسة، لذلك فإنه من الضروري الحصول على أنظمة رقابة مناسبة.

٤٨. إن الرقابة الرئيسية على اكتمال سجلات المعاملات الخاصة بالأدوات المالية المشتقة هي المطابقة matching المستقلة لتأكيدات الطرف الآخر مقابل سجلات المنشأة نفسها، ويجب أن يطلب من الأطراف الأخرى ارجاع التثبيتات مباشرة إلى موظفي المنشأة الذين هم مستقلين عن المتعاملين (dealers)، وذلك لمنع قيام المتعاملين بكتم التثبيتات و"إخفاء" المعاملات، ويجب فحص التفاصيل مقابل سجلات المنشأة، ويجب على الموظفين المستقلين عن المتعامل حل أي استثناءات واردة في التثبيتات وإجراء بحث كامل بشأن أي تثبيت لم يتم استلامه.

**دور التدقيق الداخلي**

٤٩. على المدقق، كجزء من تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، النظر في دور التدقيق الداخلي، وتختلف بشكل عام المعرفة والمهارات اللازمة لفهم وتدقيق إستخدام المنشأة للأدوات المالية المشتقة عن المعرفة والمهارات اللازمة لتدقيق اجزاء أخرى من منشأة العمل، وعلى المدقق الخارجي أن ينظر في مدى معرفة ومهارة عمل التدقيق الداخلي لتغطية أنشطة الأدوات المالية المشتقة للمنشأة وأنها بالفعل غطتها.

٥٠. في العديد من المنشآت يشكل التدقيق الداخلي جزءاً اساسياً من مهمة الرقابة على المخاطرة التي تمكن الإدارة العليا من مراجعة وتقييم إجراءات الرقابة التي تغطي إستخدام الأدوات المالية المشتقة، وقد يساعد العمل الذي يقوم به التدقيق الداخلي المدقق الخارجي في تقييم الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية، وتبعا لذلك مخاطرة الرقابة، وفيما يلي المجالات التي يكون فيها العمل الذي يقوم به التدقيق الداخلي مناسباً:-

- تطوير نظرة عامة شاملة لمدى إستخدام الأدوات المالية المشتقة؛
- مراجعة مدى ملاءمة السياسات والإجراءات وامتثال الإدارة لها؛

- مراجعة فاعلية إجراءات الرقابة؛
- مراجعة الأنظمة المحاسبية المستخدمة في معالجة معاملات الأدوات المالية المشتقة؛
- مراجعة الأنظمة الخاصة بأنشطة الأدوات المالية المشتقة؛
- ضمان أن اهداف إدارة الأدوات المالية المشتقة تم فهمها بشكل كامل في كافة ارجاء المنشأة، وبشكل خاص في الأقسام التشغيلية التي يزداد فيها إحتمال التعرض للمخاطرة؛
- تقييم فيما إذا كان يتم تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجديدة المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة؛
- تقدير فيما إذا كانت محاسبة الأدوات المالية المشتقة هي حسب إطار إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إذا كان ذلك منطبقاً، ما إذا كانت الأدوات المالية المشتقة التي تمت محاسبتها بإستخدام محاسبة التحوط التي حددها إطار إعداد التقارير المالية تحقق شروط علاقة التحوط؛ و
- إجراء مراجعات منتظمة لما يلي:-
  - تقديم التاكيد للإدارة بأنه تتم مراقبة أنشطة الأدوات المالية المشتقة بشكل مناسب؛ و
  - ضمان أنه يتم تحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجديدة وإستخدام الأدوات المالية المشتقة لإدارة هذه المخاطر.

٥١. هناك جوانب معينة للتدقيق الداخلي قد تكون مفيدة في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الخارجي، وعلى المدقق الخارجي، عندما يبدو أن الحال هو كذلك، وخلال عملية التخطيط للتدقيق، أن يفهم بشكل كاف أنشطة التدقيق الداخلي، وأن يقوم بإجراء تقييم مبدئي لمهمة التدقيق الداخلي، وعندما ينوي المدقق الخارجي إستخدام عمل تدقيق داخلي محدد فإن عليه إختبار ذلك العمل وتأكيد ملاءمته لأهداف المدقق الخارجي. يقدم معيار التدقيق الدولي ٦١٠ "مراعاة عمل التدقيق الداخلي" الإرشاد للمدقق الخارجي عند النظر في عمل التدقيق الداخلي.

**منظمات الخدمة**

٥٢. قد تستخدم المنشآت منظمات الخدمة لبدء عمليات شراء أو بيع الأدوات المالية المشتقة أو للاحتفاظ بسجلات لمعاملات الأدوات المالية المشتقة الخاصة بالمنشأة.

٥٣. إن إستخدام منظمات الخدمة قد يعزز أنظمة الرقابة على الأدوات المالية المشتقة، على سبيل المثال، قد يكون لدى موظفي منظمات الخدمة خبرة اكبر في الأدوات المالية المشتقة مما لدى إدارة المنشأة، كذلك من الممكن أن يتيح إستخدام منظمات الخدمة فصلاً أكبر للواجبات، ومن ناحية أخرى من الممكن أن يزيد إستخدام منظمات الخدمة من المخاطرة لأنه قد يكون لديها ثقافة رقابة مختلفة أو لأنها تعالج المعاملات بعيدا بعض الشئ عن المنشأة.

٥٤. يقدم معيار التدقيق الدولي ٤٠٢ "اعتبارات التدقيق الخاصة بالمنشآت التي تستعمل مؤسسات الخدمية" الإرشاد للمدقق عندما تستخدم المنشأة التي يتم تدقيق حساباتها منظمة خدمة، ويتطلب معيار التدقيق الدولي ٤٠٢ من المدقق عند التخطيط لعملية التدقيق وتطوير أسلوب تدقيق فعال أن يأخذ في الإعتبار كيف يؤثر إستخدام منظمة الخدمة على أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية للمنشأة، كما يقدم معيار التدقيق الدولي ٤٠٢ مزيداً من الإرشاد عند تدقيق المنشآت التي تستخدم منظمات الخدمة، وعند تطبيق معيار التدقيق الدولي ٤٠٢ على منظمة خدمة تقوم بمعاملات خاصة بالأدوات المالية المشتقة، على المدقق أن يأخذ في الإعتبار كيف تؤثر منظمة الخدمة على أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية الخاصة بالمنشأة.

٥٥. نظراً لأن منظمات الخدمة كثيراً ما تقوم بدور مستشاري إستثمار، فإن على المدقق أن يأخذ في الإعتبار المخاطر المرتبطة بمنظمات الخدمة عندما تقوم بدور مستشاري إستثمار، بما في ذلك ما يلي:-

- كيف تتم متابعة خدماتها؛
- الإجراءات المناسبة لحماية سلامة وسرية المعلومات؛
- الترتيبات الخاصة بالطوارئ؛ و
- أية مواضيع خاصة بالأطراف ذات العلاقة والتي يمكن أن تنشأ لأن منظمة الخدمة يمكنها الدخول في معاملات الأدوات المالية المشتقة الخاصة بها مع المنشأة ، بينما تكون في ذات الوقت طرف ذو علاقة.

**مخاطرة الرقابة**

٥٦. مخاطرة الرقابة هي مخاطرة عدم قيام أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية الخاصة بالمنشأة في الوقت المناسب بمنع أو كشف وتصحيح اية بيانات غير صحيحة في رصيد حساب أو فئة معاملات يمكن أن تكون مادية، سواء فرديا أو عندما يتم جمعها مع بيانات غير صحيحة أخرى في ارصدة أو فئات أخرى.

٥٧. يتطلب معيار التدقيق الدولي[٩] ٤٠ من المدقق، بعد أن يفهم أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية، أن يقوم بإجراء تقييم أولي لمخاطرة الرقابة، على مستوى المصادقة، لكل رصيد حساب مادي أو فئة معاملات، كما يتطلب معيار التدقيق الدولي هذا أن يكون التقييم المبدئي لمخاطرة الرقابة لتأكيد البيان المالي عالي المستوى ما لم يكن المدقق:-

(أ) قادراً على تحديد أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالمصادقة على أنها من المحتمل أنها ستمنع أو تكتشف وتصحح بياناً مادياً غير صحيح؛ و

(ب) يخطط لإجراء إختبارات على الرقابة لدعم التقييم.

٥٨. عند تطوير أسلوب التدقيق، على المدقق أن يأخذ في الإعتبار التقييم المبدئي لمخاطرة الرقابة (بالتزامن مع تقييم المخاطرة الذاتية) وذلك لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التحقق لتأكيدات البيان المالي.

[٩] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

٥٩. تشمل الأمثلة على الإعتبارات التي يمكن أن تؤثر على تقييم المدقق لمخاطرة الرقابة ما يلي:-

- فيما إذا كانت السياسات والإجراءات التي تحكم أنشطة الأدوات المالية المشتقة تعكس أهداف الإدارة؛
- كيف تبلغ الإدارة موظفيها بأنظمة الرقابة؛
- كيف تحصل الإدارة على المعلومات حول الأدوات المالية المشتقة؛ و
- كيف تؤكد الإدارة لنفسها أن أنظمة الرقابة على الأدوات المالية المشتقة تعمل كما تم تصميمها.

٦٠. يتطلب معيار التدقيق الدولي٤٠٠ من المدقق، قبل نهاية عملية التدقيق، وبناءً على نتائج إجراءات التحقق وادلة التدقيق الأخرى، أن يأخذ في اعتباره فيما إذا كان تقييم مخاطرة الرقابة قد تم تأكيده.

٦١. يعتمد تقييم مخاطرة الرقابة على حكم المدقق فيما يتعلق بنوعية بيئة الرقابة وإجراءات الرقابة المستخدمة. وللتوصل إلى قرار حول طبيعة وتوقيت ومدى إختبار أنظمة الرقابة، على المدقق أن يأخذ في الإعتبار عوامل كالتالي:-

- أهمية أنشطة الأدوات المالية المشتقة بالنسبة للمنشأة؛
- طبيعة وتكرار وحجم معاملات الأدوات المالية المشتقة؛
- الأثر المحتمل لأية نقاط ضعف تم تحديدها في إجراءات الرقابة؛
- أنواع أنظمة الرقابة التي يتم إختبارها؛
- تكرار أداء أنظمة الرقابة هذه؛ و
- الأدلة على الأداء.

**إختبارات أنظمة الرقابة**

٦٢. عندما يكون تقييم مخاطرة الرقابة اقل من مرتفع، فإن على المدقق إجراء إختبارات على أنظمة الرقابة للحصول على أدلة فيما إذا كان التقييم المبدئي لمخاطرة الرقابة مدعوماً، وبالرغم من تقييم المدقق لمخاطرة الرقابة، فقد تكون المنشأة تقوم فقط بعدد محدد من معاملات الأدوات المالية المشتقة، أو أن حجم هذه الأدوات ذو اهمية خاصة للمنشأة ككل، ففي هذه الحالات يكون من الأنسب إستخدام أسلوب تحقق، في بعض الأحيان بالإشتراك مع إختبارات الرقابة.

٦٣. إن حجم مجموعة البيانات الذي يتم اختيار البنود منها للإختبار التفصيلي لا يقتصر على السجلات المحاسبية، ويمكن الحصول على البنود المختبرة من مصادر أخرى، على سبيل المثال تأكيدات الطرف الآخر وتذاكر التاجر، وبالتالي يمكن إختبار إحتمال إغفال المعاملات في إجراءات التسجيل.

٦٤. تتم الإختبارات على أنظمة الرقابة للحصول على أدلة تدقيق بشأن فاعلية ما يلي: (أ) تصميم أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية، أي فيما إذا كانت مصممة بشكل مناسب لمنع أو اكتشاف

وتصحيح البيانات المادية غير الصحيحة، (ب) عمل أنظمة الرقابة الداخلية خلال الفترة. قد تشمل الإجراءات الرئيسية تقييم ما يلي لعينة ذات حجم مناسب من المعاملات:-

- فيما إذا كانت الأدوات المالية المشتقة قد استخدمت وفقاً للسياسات والإرشادات التي تم الإتفاق عليها وضمن حدود الصلاحية؛
- فيما إذا كانت عمليات إتخاذ القرارات المناسبة قد طبقت، وأن اسباب الدخول في معاملات مختارة مفهومة بشكل واضح؛
- فيما إذا كانت المعاملات التي أجريت هي ضمن السياسات الخاصة بمعاملات الأدوات المالية المشتقة، بما في ذلك البنود والحدود والمعاملات مع اطراف اجنبية أو الأطراف ذات العلاقة؛
- فيما إذا المعاملات قد تمت مع الأطراف الأخرى مع مخاطرة ائتمان مناسبة؛
- فيما إذا كانت الأدوات المالية المشتقة خاضعة للقياس المناسب في الوقت المناسب، وأن الإبلاغ عن التعرض للمخاطرة يتم مستقلاً عن المتعامل (dealer)؛
- فيما إذا كانت تثبيتات الطرف الآخر قد أرسلت؛
- فيما إذا كانت التثبيتات الواردة من الأطراف الأخرى قد تمت مطابقتها بالشكل المناسب؛
- فيما إذا كان الإنتهاء والتمديد المبكرين للأدوات المالية المشتقة خاضعين لأنظمة الرقابة ذاتها مثل المعاملات الجديدة للأدوات المالية المشتقة؛
- فيما إذا كانت التسميات، بما في ذلك التغييرات اللاحقة في التسميات، مثل معاملات التحوط أو المضاربة مصرح بها بالشكل المناسب؛
- فيما إذا كانت المعاملات قد سجلت بالشكل المناسب ودخلت بشكل كامل ودقيق في السجلات المحاسبية، وتمت معالجتها بالشكل الصحيح في أي دفتر استاذ مساعد وفي البيانات المالية؛ و
- فيما إذا كانت قد تمت المحافظة على أمن ملائم لكلمات السر الضرورية لتحويلات الأموال الكترونياً.

٦٥. تشمل أمثلة إختبارات أنظمة الرقابة التي يجب اخذها في الإعتبار ما يلي:-

- قراءة محاضر الإجتماعات لهؤلاء المكلفون بالحوكمة على المنشأة ( أو حيث أنشأت المنشأة رقابة، لجنة إدارة مخاطرة الأصول/ الإلتزامات أو مجموعة مشابهة) كدليل على المراجعة الدورية لأنشطة الأدوات المالية المشتقة الخاصة بتلك الهيئة، والإلتزام بالسياسات الموضوعة والمراجعة الدورية لفاعلية التحوط؛ و
- مقارنة معاملات الأدوات المالية المشتقة، بما في ذلك تلك التي تمت تسويتها حسب سياسات المنشأة لتحديد فيما إذا كانت المنشأة تتبع هذه السياسات، على سبيل المثال، قد يقوم المدقق بما يلي:-

- إختبار أنه تمّ تنفيذ المعاملات وفقاً للتفويضات المحددة في سياسة المنشأة ؛
- إختبار أنه يتم إجراء اية تحليلات حساسية قبل الإمتلاك تمليها سياسة الإستثمار؛
- إختبار المعاملات لتحديد فيما إذا كانت المنشأة قد حصلت على الموافقات المطلوبة للمعاملات، وأنها استخدمت فقط وسطاء أو اطراف أخرى مخولة؛
- الإستفسار من الإدارة بشأن ما إذا كانت الأدوات المالية المشتقة والمعاملات المتعلقة بها تتم متابعتها والإبلاغ عنها في الوقت المناسب وقراءة أي وثيقة داعمة؛
- إختبار عمليات الشراء المسجلة للأدوات المالية المشتقة، بما في ذلك تصنيفها واسعارها، والقيود المحاسبية المستخدمة لتسجيل المبالغ ذات العلاقة؛
- إختبار عملية المطابقة. قد يختبر المدقق فيما إذا كان يتم التحقق من فروقات المطابقة وحلها في الوقت المناسب، وفيما إذا كان يتم مراجعة واعتماد المطابقات من قبل الموظفين المشرفين، على سبيل المثال، قد تتطلب المنظمات التي لديها عدد كبير من معاملات الأدوات المالية المشتقة إجراء مطابقة ومراجعة على اساس يومي؛
- إختبار أنظمة الرقابة على المعاملات غير المسجلة. قد يفحص المدقق تثبيتات الطرف الثالث وحل اية استثناءات واردة في التثبيتات؛ و
- إختبار أنظمة الرقابة على الأمن والمساندة الملائمة للبيانات لضمان الإسترجاع الملائم في حالة الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، قد يأخذ المدقق في الإعتبار الإجراءات التي تتبناها المنشأة للإختبار السنوي وصيانة موقع السجلات المحوسب.

## إجراءات التحقق

٦٦. يتطلب معيار التدقيق الدولي٤٠٠ [١٠] من المدقق أن يأخذ في الإعتبار المستويات التي تم تقييمها للمخاطرة الذاتية ومخاطرة الرقابة عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التحقق المطلوبة لتقليل مخاطرة التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، وكلما ارتفع تقييم المخاطرة الذاتية ومخاطرة الرقابة فإن المدقق يحصل على مزيد من أدلة التدقيق من أداء إجراءات التحقق.

٦٧. لا يمكن أن تكون المستويات التي تم تقييمها للمخاطرة الذاتية ومخاطرة الرقابة منخفضة بشكل كافٍ لإستبعاد الحاجة لأن يقوم المدقق باداء إجراءات التحقق، ويؤدي المدقق بعض إجراءات التحقق لأرصدة الحسات المادية وفئات المعاملات، وبالرغم من ذلك، فإن المدقق قد لا يكون قادراً على الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقليل مخاطرة الإكتشاف، وبالتالي تقليل

[١٠] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

مخاطرة التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول من خلال إجراء إختبارات التحقق فقط، وإذا كان المدقق غير قادر على تقليل مخاطـــرة التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، فإن معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ " تقرير المدقق حول البيانات المالية"[١١] يتطلب من المدقق أن يصدر رأياً متحفظاً أو يحجب الرأي. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب معيار التدقيق الدولي٤٠٠ أن يقوم المدقق بإطلاع الإدارة بأسرع وقت ممكن من الناحية العملية وعند مستوى مناسب من المسؤولية على نقاط الضعف المادية في تصميم أو عمل أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية التي دخلت ضمن نطاق إنتباه المدقق.

**المادية**

٦٨. ينص معيار التدقيق الدولي ٣٢٠ "مادية التدقيق" أن على المدقق أن يأخذ في الإعتبار المادية عند كلٍ من مستوى البيان المالي الكلي وفيما يتعلق بارصدة الحسابات الفردية وفئات المعاملات والإفصاحات. قد يشمل حكم المدقق تقييمات لما يشكل المادية للعناوين الهامة في الميزانية العمومية وبيان الدخل وبيان التدفقات النقدية على المستوى الفردي وللبيانات المالية ككل.

٦٩. يتطلب معيار التدقيق الدولي ٣٢٠ أن يأخذ المدقق في الإعتبار المادية عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، واثناء التخطيط للتدقيق قد يكون من الصعب تقييم المادية فيما يتعلق بمعاملات الأدوات المالية المشتقة، وبشكل خاص إذا أخذنا في الإعتبار بعض خصائصها. لا يمكن أن تكون المادية مبنية على اساس قيم الميزانية العمومية وحدها، حيث أن الأدوات المالية المشتقة قد يكون لديها اثر ضئيل على الميزانية العمومية، حتى مع إحتمال نشوء مخاطر كبيرة منها. عند تقييم المادية، قد يأخذ المدقق في الإعتبار أيضاً الأثر المحتمل لرصيد الحساب أو فئة المعاملات على البيانات المالية، ومن المرجح أكثر أن الأداة المالية الممولة بالدين إلى حد كبير أو الأكثر تعقيداً قد يكون لها أثر كبير على البيانات المالية مما قد يكون للأداة المالية المشتقة الأقل تمويلاً بالدين أو الأبسط، كما أن هناك إحتمال أكبر بوجود أثر على البيانات المالية عندما تكون حدود التعرض للمخاطرة عالية فيما يتعلق بالدخول في معاملات خاصة بالأدوات المالية المشتقة.

**أنواع إجراءات التحقق**

٧٠. يتم أداء إجراءات التحقق الخاصة في التدقيق للحصول على أدلة تدقيق لإكتشاف البيانات المادية غير الصحيحة في البيانات المالية، وهي على نوعين: (أ) إختبارات تفاصيل المعاملات والأرصدة، (ب) الإجراءات التحليلية.

٧١. عند تصميم إختبارات التحقق، على المدقق أن يأخذ في الإعتبار ما يلي:-

- *مدى ملاءمة المحاسبة*. أن احد أهداف التدقيق الرئيسية والذي كثيراً ما يتم تناوله من خلال إجراءات التحقق هو تحديد مدى ملاءمة محاسبة المنشأة للأدوات المالية المشتقة.

[١١] تم سحب معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ "تقرير المدقق حول البيانات المالية" في ديسمبر ٢٠٠٦ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ "تقرير المدقق المستقل حول مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام" نافذ المفعول.

- *مشاركة منظمة خارجية*. عند التخطيط لإجراءات التحقق للأدوات المالية المشتقة، على المدقق أن يأخذ في الإعتبار إذا كانت منظمة أخرى تملك أو تسدد الأدوات المالية المشتقة أو تملك وتسدد الأدوات المالية المشتقة.
- *إجراءات التدقيق المرحلية*. عند أداء إجراءات التحقق قبل تاريخ الميزانية العمومية على المدقق أن يأخذ في الإعتبار حركة السوق في الفترة بين تاريخ الإختبار المرحلي ونهاية السنة، ويمكن أن تتذبذب قيمة بعض الأدوات المالية المشتقة بشكل كبير في فترة قصيرة نسبيا، وكلما قلت إمكانية التنبؤ بالمبلغ أو الأهمية النسبية لرصيد الحساب أو تكوينه، أصبحت قيمة الإختبار في تاريخ مرحلي أقل.
- *المعاملات الروتينية مقابل المعاملات غير الروتينية*. أن العديد من المعاملات المالية هي عقود تفاوضية بين المنشأة والطرف الآخر لها، وإلى المدى الذي تكون فيه معاملات الأدوات المالية المشتقة غير روتينية وخارج الأنشطة العادية للمنشأة، يمكن أن يكون أسلوب التدقيق التحققي أكثر الوسائل فاعلية لتحقيق اهداف التدقيق المخطط لها.
- *الإجراءات المتخذة في مجالات التدقيق الأخرى*. قد توفر الإجراءات المتخذة في مجالات أخرى للبيانات المالية أدلة اثبات على إكتمال معاملات الأدوات المالية المشتقة، وقد تشمل هذه الإجراءات إختبارات المبالغ المستلمة والمدفوعة اللاحقة والبحث عن الإلتزامات غير المسجلة.

**الإجراءات التحليلية**

٧٢. يتطلب معيار التدقيق الدولي٥٢٠ "الإجراءات التحليلية" من المدقق أن يطبق الإجراءات التحليلية في مراحل التخطيط والمراجعة الكلية لعملية التدقيق، كذلك يمكن تطبيق الإجراءات التحليلية في مراحل أخرى من التدقيق. إن الإجراءات التحليلية مثل إجراءات التحقق في تدقيق أنشطة الأدوات المالية المشتقة قد تقدم معلومات عن اعمال المنشأة، ولكنها بحد ذاتها وبشكل عام من غير المحتمل أن تقدم أدلة اثبات كافية فيما يتعلق بالمصادقات المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة. أن التفاعل المعقد للعوامل التي تشتق منها قيم هذه الأدوات كثيرا ما تخفي اية اتجاهات غير عادية قد تنشأ.

٧٣. يقوم بعض الموظفين المسؤولين عن أنشطة الأدوات المالية المشتقة بتجميع المراجعات التفصيلية والتحليلية لنتائج كافة أنشطة الأدوات المالية المشتقة، وهم قادرون على معرفة اثر حجم المتاجرة بالأدوات المالية المشتقة وحركات سعر السوق على النتائج المالية للمنشأة وجمع هذا التحليل ويعود ذلك لمشاركتهم اليومية بشكلٍ مفصل في الأنشطة، وبالمثل، قد تستخدم بعض المنشآت الأساليب التحليلية في أنشطة تقديم التقارير والمتابعة، وحيث يتوفر هذا التحليل فإن المدقق قد يستخدمه ليفهم بشكل افضل نشاط الأدوات المالية المشتقة الخاصة بالمنشأة، وبحدوث ذلك، يسعى المدقق لتحقيق الإقتناع بأنه يمكن الإعتماد على المعلومات وإنها

استخرجت بشكل صحيح من السجلات المحاسبية من قبل اشخاص موضوعيين بشكل كاف ليكون على ثقة بأن هذه المعلومات تعكس بشكل عادل عمليات المنشأة، وقد يستخدم المدقق برامج الحاسب الآلي لتسهيل الإجراءات التحليلية عندما يكون ذلك مناسباً.

٧٤. إن الإجراءات التحليلية قد تكون مفيدة في تقييم سياسات معينة خاصة بإدارة مخاطرة الأدوات المالية المشتقة، على سبيل المثال حدود الإئتمان، كما يمكن أن تكون الإجراءات التحليلية مفيدة أيضاً في تقييم فاعلية أنشطة التحوط، فعلى سبيل المثال، إذا استخدمت المنشأة الأدوات المالية المشتقة في استراتيجية التحوط ولوحظ وجود مكاسب أو خسائر كبيرة نتيجة للإجراءات التحليلية، فإن فاعلية التحوط قد تصبح موضع شك وقد تكون محاسبة المعاملة كتحوط غير مناسبة.

٧٥. عندما لا يتم إجراء ذلك التحليل ويرغب المدقق في إجرائه، فإن فاعلية المراجعة التحليلية كثيراً ما تعتمد على درجة استطاعة الإدارة تقديم المعلومات التفصيلية والمنفصلة حول الأنشطة المتخذة، وحيث تتوفر هذه المعلومات، فإن المدقق قد يكون قادراً على إجراء مراجعة تحليلية مفيدة، وإذا لم تكن المعلومات متوفرة فإن الإجراءات التحليلية تكون فعالة فقط كوسيلة لتحديد الإتجاهات والعلاقات المالية في بيئات بسيطة وذات حجم منخفض، ويعود ذلك إلى أنه كلما ازداد حجم وتعقيد العمليات، ما لم تكن المعلومات التفصيلية متوفرة، فإن العوامل التي تؤثر على الإيرادات والتكاليف تكون على نحو كثيرا ما يثبت أن إجراء تحليل ذو مغزى هو امر صعب، وتنخفض قيمة الإجراءات التحليلية كأداة تدقيق، وفي هذه الحالات فإنه من غير المحتمل أن تحدد الإجراءات التحليلية معالجات محاسبية غير مناسبة.

**تقييم أدلة التدقيق**

٧٦. يتطلب تقييم أدلة التدقيق للمصادقات فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة إلى تقدير كبير في الحكم لأن التأكيدات، خصوصاً تلك المتعلقة بالتقييم، مبنية على افتراضات ذاتية جدا، أو أنها حساسة بشكل خاص للتغيرات في الإفتراضات الضمنية، فعلى سبيل المثال، قد تقوم تأكيدات التقييم على أساس إفتراضات خاصة بوقوع احداث مستقبلية من الصعب معرفتها أو خاصة بظروف من المتوقع أن تستمر لوقت طويل، وتبعا لذلك، يمكن للأفراد المختصين أن يتوصلوا لنتائج مختلفة حول تقديرات القيم العادلة أو تقديرات لمدى القيم العادلة، كذلك قد تكون هناك حاجة إلى تقدير كبير في الحكم بشأن تقييم أدلة التدقيق فيما يتعلق بالمصادقات القائمة على اساس خصائص الأدوات المالية المشتقة ومبادىء المحاسبة المنطبقة، بما في ذلك المقاييس الضمنية، التي تعتبر أنها على درجة عالية من التعقيد. يقدم معيار التدقيق الدولي ٥٤٠ " تدقيق التقديرات المحاسبية " الإرشادات للمدقق بشأن الحصول على أدلة اثبات كافية وكفؤة في التدقيق وتقييمها لدعم التقديرات المحاسبية المهمة، ويقدم معيار التدقيق الدولي ٦٢٠ الإرشادات حول إستخدام عمل خبير في إجراء إختبارات التحقق.

## إجراءات التحقق المرتبطة بالتأكيدات

### الوجود والحدوث

٧٧. قد تشمل إختبارات التحقق لتأكيدات الوجود والحدوث فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة ما يلي:-

- التثبيت مع حامل الأداة المالية المشتقة أو الطرف الآخر لها؛
- فحص الإتفاقيات الضمنية والأشكال الأخرى للمستندات الداعمة، بما في ذلك التثبيتات الواردة للمنشأة على الورق أو الكترونيا للمبالغ التي صدرت تقارير بشأنها؛
- فحص المستندات الداعمة للتحقيق أو التسوية اللاحقة بعد إنتهاء فترة تقديم التقارير؛ و
- الإستفسار والملاحظات.

### الحقوق والواجبات

٧٨. قد تشمل إختبارات التحقق لتأكيدات الحقوق والواجبات الخاصة بالأدوات المالية المشتقة ما يلي:-

- تأكيدات أحكام هامة مع حامل الأداة المالية المشتقة أو الطرف الآخر لها؛ و
- فحص الإتفاقيات الضمنية والأشكال الأخرى للمستندات الداعمة على شكل ورق أو على شكل إلكتروني.

### الإكتمال

٧٩. قد تشمل إختبارات التحقق لتأكيدات الإكتمال الخاصة بالأدوات المالية المشتقة ما يلي:-

- الطلب من حامل الأداة المالية المشتقة أو الطرف الآخر لها أن يقدم تفاصيل لكافة الأدوات المالية المشتقة والمعاملات مع المنشأة، وعند إرسال طلبات التأكيدات يحدد المدقق أي جزء في منشأة الطرف الآخر سيكون المستجيب، وفيما إذا كان المستجيب سيجيب نيابة عن كافة جوانب عملياتها؛
- إرسال تثبيتات للرصيد البالغ صفر إلى حملة الأدوات المالية المشتقة أو الأطراف الأخرى لها لإختبار اكتمال الأدوات المالية المشتقة المسجلة في السجلات المالية؛
- مراجعة بيانات الوسطاء فيما يتعلق بوجود معاملات للأدوات المالية المشتقة والمراكز المشغولة؛
- مراجعة تأكيدات الطرف الآخر المستلمة ولكن غير المتطابقة مع سجلات المعاملات؛
- مراجعة البنود التي تم إجراء مطابقة بشأنها ولكن لم يتم حلها؛
- فحص الإتفاقيات، مثل إتفاقيات القروض أو حقوق الملكية أو عقود المبيعات للأدوات

المالية المشتقة المتضمنة. (المعالجة المحاسبية لهذه الأدوات المالية المشتقة المتضمنة قد تختلف فيما بين أطر إعداد التقارير المالية)؛

- فحص المستندات فيما يتعلق بالنشاط اللاحق لنهاية فترة تقديم التقارير؛
- الإستفسار وإبداء الملاحظات؛ و
- قراءة معلومات أخرى، مثل محاضر أولئك المكلفون بالحوكمة، والأوراق والتقارير ذات العلاقة حول أنشطة الأدوات المالية المشتقة التي استلمتها هيئة الرقابة.

**التقييم والقياس**

٨٠. إن إختبارات تقييم التأكيدات مصممة وفقاً لأسلوب التقييم المستخدم للقياس أو الإفصاح، وقد يتطلب إطار إعداد التقارير المالية إن تقيم الأداة المالية بناءً على التكلفة أو المبلغ المستحق بموجب عقد أو القيمة العادلة، كما يتطلب أيضاً إفصاحات بشأن قيمة الأداة المالية المشتقة وتحديد أنه يجب الإعتراف بخسائر إنخفاض القيمة في صافي الربح أو الخسارة قبل تحققها، وقد تشمل إجراءات التحقق للحصول على الأدلة بشأن تقييم الأدوات المالية المشتقة ما يلي:-

- فحص مستندات سعر الشراء؛
- إجراء مصادقة مع حامل الأداة المالية المشتقة أو الطرف الآخر؛
- مراجعة القيمة الإئتمانية للأطراف الأخرى لمعاملة الأداة المالية المشتقة؛ و
- الحصول على دليل يثبت القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة التي تم قياسها أو الإفصاح عنها بمقدار القيمة العادلة.

٨١. على المدقق أن يحصل على دليل يثبت القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة التي تم قياسها أو الإفصاح عنها بمقدار القيمة العادلة، وقد يتنوع أسلوب تحديد القيمة العادلة إعتماداً على الصناعة التي تعمل بها المنشأة والتي تشمل أي إطار محدد لتقديم التقارير المالية والذي قد يكون نافذ المفعول لتلك الصناعة أو مناسباً لطبيعة المنشأة، ومثل هذه الإختلافات قد ترتبط بالأسعار المعروضة من الأسواق غير النشطة وخصومات السيولة الكبيرة وعلامات ضبط الأسعار السوقية للأسهم والسندات والعمولات والتكاليف الأخرى التي يتم تكبدها عند التصرف في الأداة المالية المشتقة، كما يتنوع أيضاً أسلوب تحديد القيمة العادلة إعتماداً على نوع الأصل أو الإلتزام، ويقدم معيار التدقيق الدولي ٥٤٠ الإرشادات بشأن تدقيق التقديرات المحاسبية الواردة في البيانات المالية.

٨٢. تتوفر أسعار السوق المعروضة لبعض الأدوات المالية المشتقة المدرجة في البورصات وخارجها من مصادر مثل النشرات المالية أو البورصات أو خدمات التسعير التي تقوم على مثل هذه المصادر، ومن الممكن الحصول على أسعار السوق المعروضة لأدوات مالية مشتقة أخرى من التجار الوسطاء الذين هم صانعو أسواق لتلك الأدوات، وإذا لم تكن أسعار السوق المعروضة متوفرة للأداة المالية المشتقة، فإنه من الممكن الحصول على تقديرات القيمة العادلة

من مصادر طرف ثالث تقوم على أساس نماذج إمتلاكية أو من نماذج تم تطويرها داخلياً في المنشأة أو نماذج ممتلكة، وإذا تم تقديم معلومات عن القيمة العادلة من قبل الطرف الآخر للأداة المالية المشتقة فإنه يجب على المدقق أن ينظر فيما إذا كانت المعلومات موضوعية، وفي بعض الحالات قد يكون من الضروري الحصول على تقديرات للقيمة العادلة من مصادر مستقلة اضافية.

٨٣. تعتبر أسعار السوق المعروضة التي يتم الحصول عليها من النشرات أو من البورصات بشكل عام أنها تقدم أدلة كافية على قيمة الأدوات المالية المشتقة، إلا أن إستخدام السعر المعروض لإختبار تأكيدات القيمة قد يتطلب فهما خاصا للظروف التي تم فيها تطوير السعر المعروض، على سبيل المثال قد لا تكون الأسعار المعروضة التي يقدمها الطرف الآخر لخيار الدخول في معاملة الأداة المالية المشتقة قائمة على أساس المتاجرات التي تمت مؤخرا وقد تكون فقط دلالة على الفائدة، وفي بعض الحالات قد يقرر المدقق أنه من الضروري الحصول على تقديرات للقيمة العادلة من الوسطاء – المتعاملين (brokers-dealers) أو من مصادر طرف ثالث، وكذلك قد يقرر المدقق أيضاً أنه من الضروري الحصول على التقديرات من أكثر من مصدر تسعيري واحد، وقد يكون هذا مناسباً إذا كان للمصدر التسعيري علاقة مع منشأة قد تضعف من موضوعيتها.

٨٤. إن مسؤولية الإدارة هي تقدير قيمة الأداة المالية المشتقة، فإذا قامت المنشأة بتقييم الأداة المالية المشتقة بإستخدام نموذج تقييم، فإن المدقق لا يقوم بدور المقيّم، كما لا يحل محل حكم المدقق حكم إدارة المنشأة، وقد يختبر المدقق تأكيدات القيمة العادلة المحددة بإستخدام نموذج عن طريق إجراءات مثل:*-

- تقدير مدى معقولية وملاءمة النموذج، فالمدقق يقرر ما إذا كانت متغيرات وافتراضات السوق المستخدمة معقولة ومدعومة على نحو مناسب، اضافة إلى ذلك يقدر المدقق ما إذا كانت متغيرات وافتراضات السوق تستخدم على نحو متسق، وايضا ما إذا كانت الأوضاع الجديدة تبرر التغير الذي يطرأ على متغيرات وافتراضات السوق المستخدمة، وقد يتطلب تقييم ملاءمة نماذج التقييم وكل من المتغيرات والإفتراضات المستخدمة في النماذج حكما مدروسا ومعرفة كبيرة بأساليب التقييم وعوامل السوق التي تؤثر في القيمة العادلة وأوضاع السوق، لا سيما فيما يتعلق بأدوات مالية مشابهة، وتبعا لذلك قد يرى المدقق أن من الضروري اشراك خبير في تقدير النموذج.

- حساب القيمة، على سبيل المثال إستخدام نموذج قام بتطويره المدقق أو المختص الذي قام المدقق بتعيينه. إن إعادة أداء التقييمات بإستخدام نماذج وبيانات المدقق تمكن المدقق من تطوير توقعات مستقلة لإستخدامها في اثبات معقولية القيمة التي قامت المنشأة بحسابها.
- مقارنة القيمة العادلة بالمعاملات التي تمت مؤخراً.
- دراسة حساسية التقييم للتغير في المتغيرات والإفتراضات، بما في ذلك أوضاع السوق التي قد تؤثر على القيمة.

- فحص المستندات الثبوتية للتحقق أو التسوية اللاحقة لمعاملة الإداة المالية المشتقة بعد إنتهاء فترة إعداد التقارير من أجل الحصول على أدلة أخرى بشأن تقييمها في تاريخ الميزانية العمومية.

٨٥. تفترض بعض أطر تقديم التقارير المالية مثل معيار التدقيق الدولي ٣٩ أنه من الممكن تحديد القيمة العادلة على نحو موثوق به لمعظم الأصول المالية ومن ضمنها الأدوات المالية المشتقة، ومن الممكن التغلب على هذا الإفتراض بالنسبة لإستثمار في أداة حق الملكية (بما في ذلك إستثمار هو بالفعل أداة حق ملكية) ليس لها سعر سوق معروض في سوق نشط، والتي هي على نحو واضح غير ملائمة وغير عملية لأساليب التقدير المعقولة للقيمة العادلة، وكذلك من الممكن التغلب على الإفتراض بالنسبة لأداة مالية مشتقة مرتبطة باداة حق الملكية هذه غير المدرجة في البورصة والتي يجب تسويتها بتسليم أداة حق الملكية، والأدوات المالية المشتقة، التي تم التغلب بالنسبة لها على الإفتراض بأنه من الممكن تحديد القيمة العادلة للمشتقة المالية على نحو موثوق به والتي لها استحقاق ثابت يتم قياسها حسب التكلفة المطفأة، وذلك بإستخدام أسلوب معدل الفائدة الفعال، اما التي ليس لها استحقاق ثابت فتقاس بمقدار التكلفة.

٨٦. على المدقق أن يجمع أدلة التدقيق لتحديد ما إذا كان من الممكن التغلب على الإفتراض بأن القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة من الممكن تحديدها على نحو موثوق به وما إذا تمت محاسبة الأداة المالية المشتقة على نحو مناسب بموجب إطار تقديم التقارير المالية، وإذا لم تستطع الإدارة دعم حقيقة أنها تغلبت على الإفتراض بأنه من الممكن تحديد القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة على نحو موثوق به، فإن معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ [١٣] يتطلب بأن يبدي المدقق رأياً متحفظاً أو يحجب الرأي، وإذا كان المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية لتحديد ما إذا تم التغلب على الإفتراض، فإنه سيكون هناك قصور في مجال عمل المدقق، وفي هذه الحالة يتطلب معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ بأن يبدى المدقق رأياً متحفظاً أو يحجب الرأي.

**العرض والإفصاح**

٨٧. إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض البيانات المالية وفقاً لإطار تقديم التقارير المالية، والذي يشمل العرض والإفصاح على نحو عادل وكامل لنتائج معاملات الأدوات المالية المشتقة وكذلك السياسات المحاسبية ذات العلاقة.

٨٨. على المدقق أن يقدر ما إذا كان عرض وإفصاح الأدوات المالية المشتقة مطابقين لإطار تقديم التقارير المالية، والنتيجة التي توصل اليها المدقق بشأن ما إذا كان قد تم عرض الأدوات المالية المشتقة على نحو يطابق إطار تقديم التقارير المالية هي بناءً على حكم المدقق بشأن ما يلي:-

- ما إذا كانت المبادىء المحاسبية المختارة والمطبقة تتفق مع إطار تقديم التقارير المالية؛
- ما إذا كانت المبادئ المحاسبية مناسبة في الظروف القائمة؛

[١٣] أنظر الملاحظة الهامشية ١١.

- ما إذا كانت البيانات المالية بما في ذلك الملاحظات المتعلقة بها توفر معلومات حول المسائل التي قد تؤثر على إستخدامها وفهمها وتفسيرها؛
- ما إذا كان الإفصاح ملائماً لضمان أن المنشأة ممتثلة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح الحالية لإطار تقديم التقارير المالية الذي يتم بموجبه تقديم البيانات المالية، ومن الأمثلة على ذلك معيار المحاسبة الدولي ٣٩؛
- ما إذا كانت المعلومات المعروضة في البيانات المالية مصنفة وملخصة بأسلوب معقول، أي أنها ليست مفصلة أو موجزة بأكثر مما يجب؛ و
- ما إذا كانت البيانات المالية تعكس المعاملات والأحداث بأسلوب يعرض المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية المبينة ضمن نطاق للحدود المقبولة، أي الحدود التي هي معقولة وعملية بحيث يمكن تحقيقها في البيانات المالية؛

٨٩. قد يحدد إطار تقديم التقارير المالية متطلبات العرض والإفصاح للأدوات المالية المشتقة، فعلى سبيل المثال قد تتطلب بعض أطر تقديم التقارير المالية من مستخدمي الأدوات المالية المشتقة تقديم افصاح شامل لسياسات إدارة مخاطرة السوق وأساليب قياس مخاطرة السوق والمعلومات الخاصة بسعر السوق، وقد لا تطلب الأطر الأخرى إفصاحاً لهذه المعلومات كجزء من البيانات المالية، ولكنها تشجع المنشآت على الإفصاح عن هذه المعلومات خارج البيانات المالية، ويقدم معيار التدقيق الدولي ٧٢٠ " المعلومات الأخرى في المستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة" الإرشادات حول النظر في المعلومات الأخرى التي لا يوجد على المدقق إلتزام بالإبلاغ عنها في المستندات التي تحتوي على بيانات مالية مدققة.

## إعتبارات إضافية خاصة بأنشطة التحوط

٩٠. من أجل اعتبار معاملة الأداة المالية المشتقة محاسبياً أنها تحوط تطلب بعض أطر تقديم التقارير المالية مثل معيار المحاسبة الدولي ٣٩ بأن تقوم الإدارة في بداية المعاملة بتحديد الأداة المالية المشتقة على أنها تحوط، وأن توثق في وقت واحد ورسمياً كلاً من: (أ) علاقة التحوط، (ب) هدف واستراتيجية إدارة مخاطرة المنشأة للقيام بالتحوط، (ج) كيف ستقوم المنشأة بتقييم فاعلية أداة التحوط في معادلة التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لبند التحوط أو التدفق النقدي للمعاملة المحوطة الذي ينسب للمخاطرة المحوطة. يتطلب كذلك معيار المحاسبة الدولي ٣٩ بأن يكون لدى الإدارة توقع بأن يكون التحوط ذو فاعلية عالية في تحقيق تغييرات معادلة في القيمة العادلة للبند المحوط أو التدفقات النقدية التي تنسب للمخاطرة المحوطة التي تتفق مع استراتيجية إدارة المخاطرة الموثقة في الأصل من أجل علاقة التحوط المعينة.

٩١. على المدقق أن يجمع أدلة التدقيق لتحديد ما إذا التزمت الإدارة بمتطلبات محاسبة التحوط المطبقة لإطار تقديم التقارير المالية بما في ذلك متطلبات التعيين والتوثيق. اضافة إلى ذلك

على المدقق أن يجمع أدلة تدقيق لدعم توقع الإدارة في كل من بداية معاملة التحوط وعلى اساس مستمر بأن علاقة التحوط ستكون فعالة إلى حد كبير، وإذا لم تقم الإدارة بإعداد المستندات التي يتطلبها إطار تقديم التقارير المالية، فإن البيانات المالية قد لاتكون متفقة مع إطار تقديم التقارير المالية المطبق، ويتطلب معيار التدقيق الدولي٧٠٠[١٣] من المدقق أن يعبر عن رأي متحفظ أو رأي سلبي، وبغض النظر عن إطار تقديم التقارير المالية فإنه يطلب من المدقق أن يحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة، لذلك قد يحصل المدقق على مستندات اعدتها المنشأة قد تكون مشابهة للمستندات المبينة في الفقرة ٩٠، وقد ينظرفي الحصول على تمثيلات الإدارة بشأن إستخدام المنشأة لمحاسبة التحوط وفاعليتها، وستتنوع طبيعة ومدى المستندات التي تعدها المنشأة إعتماداً على طبيعة البنود المحوطة وأدوات التحوط، وإذا لم تتوفر أدلة التدقيق الكافية لدعم إستخدام الشركة لمحاسبة التحوط، فإن نطاق عمل المدقق قد يكون محدوداً، وقد يتطلب معيار التدقيق الدولي٧٠٠ منه إصدار رأي متحفظ أو يحجب الرأي.

## تمثيلات الإدارة

٩٢. يتطلب معيار التدقيق الدولي ٥٨٠ " إقرارات الإدارة " من المدقق الحصول على تمثيلات مناسبة من الإدارة، ويشمل ذلك تمثيلات خطية بشأن مسائل مادية للبيانات المالية عندما لا يمكن أن يتوقع بشكل معقول وجود أدلة تدقيق كافية ومناسبة، وبالرغم من أنه يتم عادة توقيع كتب الإدارة من قبل موظفين ذوي مسؤوليات رئيسية للمنشأة والنواحي المالية فيها (هم عادة المدير التنفيذي الرئيسي والمدير المالي الرئيسي)، فقد يرغب المدقق في الحصول على تمثيلات لأنشطة الأدوات المالية المشتقة من أولئك المسؤولين عن أنشطة المشتقات المالية ضمن المنشأة، وإعتماداً على حجم وتعقيد أنشطة الأدوات المالية المشتقة فقد تشمل تمثيلات الإدارة الخاصة بالأدوات المالية المشتقة التمثيلات التالية:-

- أهداف الإدارة بشأن الأدوات المالية المشتقة مثل ما إذا كانت الأدوات المالية المشتقة تستخدم للتحوط أو لأهداف المضاربة؛
- المصادقات على البيانات المالية فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة، مثال ذلك:-
  - تعكس السجلات معاملات الأدوات المالية المشتقة؛
  - تم تحديد جميع الأدوات المالية المشتقة المدمجة؛
  - الفرضيات والأساليب المستخدمة في نماذج تقييم الأدوات المالية المشتقة منطقية؛

[١٣] أنظر الملاحظة الهامشية ١١.

- ما إذا تم إجراء كافة المعاملات على أساس تجاري بحت ووفق القيمة العادلة للسوق؛
- بنود معاملات الأدوات المالية المشتقة؛
- ما إذا كانت هناك اية إتفاقيات جانبية مرتبطة بالأدوات المالية المشتقة؛
- ما إذا دخلت المنشأة في أية خيارات مكتوبة؛ و
- ما إذا كانت المنشأة ممتثلة لمتطلبات المستندات لإطار تقديم التقارير المالية للأدوات المالية المشتقة والتي هي شروط تسبق معاملات محاسبة التحوط المحددة.

٩٣. فيما يتعلق ببعض نواحي الأدوات المالية المشتقة، قد تكون في بعض الأحيان تمثيلات الإدارة الدليل التدقيقي الوحيد الذي يمكن أن يتوقع توفره على نحو معقول، على أن معيار التدقيق الدولي ٥٨٠ ينص على أنه لا يمكن أن تكون التمثيلات من الإدارة بديلاً لادلة التدقيق الأخرى والتي يتوقع المدقق كذلك أن تكون متوفرة، وإذا لم يكن ممكناً الحصول على أدلة التدقيق التي يتوقع المدقق أن تكون متوفرة فإن ذلك قد يشكل تحديدا لنطاق عمل المدقق، وعلى المدقق أن يأخذ في الإعتبار دلالات تقرير التدقيق، وفي هذه الحالة يتطلب معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ [١٤] بأن يبدي المدقق رأياً متحفظاً أو يحجب الرأي.

## الإتصالات مع الإدارة وأولئك المكلفون بالحوكمة

٩٤. قد يصبح المدقق نتيجة لفهم محاسبة المنشأة وأنظمة الرقابة الداخلية وايضاً إختبارات الرقابة إذا كانت منطبقة واعياً بالمسائل التي يجب إيصالها للإدارة ولهؤلاء المكلفين بالحوكمة، ويتطلب معيار التدقيق الدولي ٤٠٠ [١٥]من المدقق بأن تتطلع الإدارة في أسرع وقت وعلى مستوى مناسب من المسؤولية، بنقاط الضعف المادية في تصميم وعمل أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية التي اطلع عليها المدقق، ويتطلب معيار التدقيق الدولي ٢٦٠ " الإتصالات بشأن أمور التدقيق مع المكلفين بالحوكمة " من المدقق دراسة مسائل التدقيق التي تهتم بها الرقابة والتي تنشأ من تدقيق البيانات المالية وايصالها على أساس زمني لهؤلاء المكلفين بالحوكمة، وفيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة قد تشمل هذه الأمور ما يلي:-

- نقاط الضعف المادية في تصميم وعمل أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية؛
- عدم فهم الإدارة لطبيعة أو مدى أنشطة الأدوات المالية المشتقة أو المخاطر المتعلقة بهذه الأنشطة؛

[١٤] أنظر الملاحظة الهامشية ١١.

[١٥] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

- عدم توفر سياسة شاملة لإستراتيجية وأهداف إستخدام الأدوات المالية المشتقة، بما في ذلك أنظمة الرقابة التشغيلية وتعريف "الفاعلية" للأدوات المالية المشتقة المحددة على أنها تحوط ومتابعة التعرض للمخاطر وتقديم التقارير المالية؛ أو
- عدم فصل الواجبات.

**قائمة المصطلحات**

*إدارة الأصول/ الإلتزامات "Asset/Liability Management* – عملية تخطيط ورقابة، ومفهومها الأساسي هو مطابقة خليط واستحقاقات الأصول والإلتزامات.

*الأساس "Basis"*– هو الفرق بين سعر البند المحوط وسعر أداة التحوط ذات العلاقة.

*مخاطرة الأساس "Basis Risk"*– هي المخاطرة التي سيغيرها الأساس عندما يكون عقد التحوط مفتوحاً، وهكذا لن تكون العلاقة المتبادلة للسعر بين البند المحوط واداة التحوط كاملة.

*الحد الأعلى"Cap"*– سلسلة من خيارات الشراء في المستقبل تقوم على مبلغ افتراضي، ويحدد سعر التنفيذ لهذه الخيارات حدا اعلى من معدلات الفائدة.

*بيع التصفية"Close Out"*– اكمال أو تسوية المعاملة المالية.

*الضمان الإضافي"Collateral"*– أصول يرهنها المقترض لضمان قرض أو ائتمانات أخرى، وهي تخضع للحجز في حالة عدم سداد الدين.

*السلعة "Commodity"*– مادة طبيعية مثل الطعام والحبوب والمعادن التي من الممكن تبادلها مع منتجات أخرى من نفس النوع.

*الإرتباط "Correlation"*– الدرجة التي تعكس فيها أسعار العقد لأدوات التحوط حركات الأسعار في وضع سوق النقد، ويمثل عامل الإرتباط الفاعلية المحتملة لتحوط أداة سوق نقد مع عقد حيث تختلف الأداة المالية القابلة للتسليم عن أداة سوق النقد، وبشكل عام يتم تحديد عامل الترابط من خلال تحليل التراجع أو طرق أخرى من التحليل الفني لسلوك السوق.

*الطرف الآخر "Counterparty"*– هو الطرف الآخر في معاملة أداة مالية مشتقة.

*مخاطرة الإئتمان "Credit Risk"*– مخاطرة عدم قيام عميل أو طرف آخر بتسوية إلتزام بكامل قيمته، سواء عند استحقاقه أو في أي وقت آخر بعد ذلك.

*المتعامل "Dealer"*– ( لغايات بيانات ممارسات التدقيق الدولية)– الشخص الذي يجعل المنشأة تقوم بمعاملة أداة مالية مشتقة.

*الأداة المالية المشتقة"Derivative"*– مصطلح عام يستخدم لتصنيف مجموعة واسعة ومتنوعة من الأدوات المالية التي " تعتمد قيمتها على معدل أو سعر ضمنيين أو تنشأ منهما" مثل أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم أو أسعار السلع، وتحتوي العديد من أطر تقديم التقارير المالية الوطنية ومعايير التدقيق الدولية على تعريفات للأدوات المالية المشتقة، على سبيل المثال يعرف معيار التدقيق الدولي ٣٩ " الأدوات المالية: الإعتراف والقياس " هذا المصطلح بأنه الأداة المالية التي:-

- تتغير قيمتها إستجابة للتغير في سعر فائدة محددة أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة أو سعر الصرف الأجنبي أو مؤشر الأسعار أو تصنيف ائتمان أو مؤشر ائتمان أو متغير مشابه ( يطلق عليه في بعض الأحيان " ضمني ")؛

- لا تتطلب صافي إستثمار أولي أو القليل من صافي الإستثمار الأولي المتعلق بأنواع أخرى من العقود التي لديها إستجابة مشابهة للتغيرات في ظروف السوق؛ و
- يتم تسويتها في موعد مؤجل.

*الأدوات المالية المشتقة "Embedded Derivative Instruments"*– ضمنية أو صريحة في العقد أو الإتفاقية تؤثر على بعض أو كل التدفقات النقدية، أو قيمة أسعار الصرف الأخرى التي يتطلبها العقد بأسلوب مشابه للأداة المالية المشتقة.

*المستخدم النهائي "End User "* – المنشأة التي تدخل في معاملة مالية إما من خلال التبادل المنظم أو الوسيط بهدف التحوط أو إدارة الأصول/ الإلتزامات أو المضاربة، ويتألف المستخدم النهائي بشكل رئيسي من شركات ومنشآت حكومية ومؤسسات إستثمار ومؤسسات مالية، وكثيرا ما ترتبط أنشطة الأدوات المالية المشتقة للمستخدمين النهائيين بإنتاج أو إستخدام منشأة لسلعة.

*الأدوات المالية المشتقة المتاجر بها في البورصة "Exchange- Traded Derivatives"*– الأدوات المالية المشتقة المتاجر بها بموجب قواعد موحدة في بورصة منظمة.

*القيمة العادلة "Fair Value"*– المبلغ الذي من الممكن مبادلة الأصل به، أو الإلتزام الذي تمت تسويته بين اطراف مطلعة وراغبة في معاملة على اساس تجاري.

*الحد الأدنى "Floor"*– سلسلة من خيارات البيع في المستقبل تقوم على مبلغ افتراضي، ويحدد سعر التنفيذ لهذه الخيارات الحد الأدنى لسعر الفائدة.

*عقود الصرف الأجنبي "Foreign Exchange Contracts"*– العقود التي تقدم خيارات أو تتطلب تبادلاً مستقبلياً لأصول أو إلتزامات عملة اجنبية.

*مخاطرة الصرف الأجنبي "Foreign Exchang Risk"*– مخاطرة الخسائر الناجمة من خلال إعادة تسعير أدوات العملة الأجنبية بسبب تقلبات سعر الصرف.

*العقود الآجلة "Forward Contracts"*– عقد يتم التفاوض بشأنه بين طرفين من اجل شراء وبيع كمية محددة من الأدوات المالية أو العملة الأجنبية أو سلعة بسعر تم تحديده عند إنشاء العقد مع التسليم والتسديد في موعد محدد في المستقبل.

*إتفاقيات الأسعار الآجلة"Forward Rate Agreements"* – إتفاقيـــة بين طرفين لتبادل مبلغ يحدده فرق سعر الفائدة في تاريخ مستقبلي محدد بناء على الإختلاف بين سعر فائدة متفق عليه وسعر الإتفاق (سعر الفائدة السائد بين المصارف (لندن)، سندات الخزينة ...الخ) لمبلغ لأصل المبلغ الإسمي.

*العقود المستقبلية "Futures Contracts"*– عقود تتم في البورصة لشراء أو بيع أداة مالية مشتقة محددة أو عملة اجنبية أو سلعة في تاريخ مستقبلي محدد أو خلال فترة محددة بسعر أو عائد محددين.

*التحوط " Hedge"*– إستراتيجية تحمي المنشأة ضد مخاطرة تراجع السعر أو حركات سعر الفائدة لبعض أصولها أو إلتزاماتها أو معاملاتها المتوقعة، ويستخدم التحوط لتجنب أو تقليل المخاطر من خلال إيجاد علاقة يتوقع من خلالها أن تتم موازنة الخسائر في مراكز معينة كلياً أو جزئياً بواسطة مكاسب أو مراكز منفصلة في سوق آخر.

*التحوط*، (لأهداف محاسبية) "*Hedging (for accounting pueposes)*"– تعيين واحدة أو أكثر من أدوات التحوط بحيث يعادل تغير القيمة العادلة الخاص بها، إما كليا أو جزئيا، التغير في القيمة العادلة أو التـــدفقات النقدية لبند التحوط.

*البند المحوط* "*Hedged Item*"– هو أصل أو إلتزام أو إلتزام شركة أو معاملة مستقبلية متوقعة: (أ) تعرض المنشأة لخاطرة التغيرات في القيمة العادلة أو التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية (ب) لغايات محاسبة التحوط يتم تحديدها على أنها محوطة.

*أداة التحوط* (لغايات محاسبة التحوط) "*Hedging Instrument* (for hedge accounting purposese)" – هي أداة مالية مشتقة مخصصة أو (في حالات محدودة) أصل أو إلتزام مالي آخر يتوقع أن تعادل قيمته التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لبند محوط معين.

*فاعلية التحوط* "*Hedge Effectiveness*"– الدرجة التي يتم فيها تحقيق معادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية التي تنسب إلى مخاطرة محوطة من قبل أداة التحوط.

*مخاطرة سعر الفائدة* "*Interest Rate Risk*"– المخاطرة التي يكون فيها لحركة أسعار الفائدة تأثير عكسي على قيمة الأصول والإلتزامات أو أنها تؤثر على التدفقات النقدية للفائدة.

*مبادلة سعر الفائدة* "*Intrest Rate Swap*"–عقد بين طرفين لتبادل دفعات فائدة دورية على مبلغ إسمي (يشار اليه بالمبلغ الأساسي الإسمي) لفترة محددة، وفي أكثر الحالات شيوعاً تشمل مبادلة سعر الفائدة تبادل فئات الفائدة ذات السعر المتغير والثابت.

*المخاطرة القانونية* "*Legal Risk*"–المخاطرة التي يمكن أن يبطل فيها إجراء قانوني أو تنظيمي أو خلاف ذلك يعيق الإنجاز من قبل المستفيد النهائي أو نظيره بموجب شروط العقد.

*لايبور*(سعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن) "*LIBOR (London Interbak Offered Rate)*"– نقطة مرجع دولية لسعر الفائدة، وتستخدم عادة كأساس لإعادة تسعير الأدوات المالية مثل الرهونات ذات السعر القابل للتعديل والتزامات الرهن المضمونة ومبادلات سعر الفائدة.

*العقود الخطية* "*Linear Contracts*"– العقود التي تشمل التدفقات النقدية الإلزامية في تاريخ مستقبلي.

*السيولة* "*Liqudity*"– قدرة أداة مالية على التحول بسرعة إلى نقد.

*مخاطرة السيولة* "*Liqudity Risk*"–التغيرات في القدرة على بيع الأداة المالية المشتقة أو التصرف فيها، وتحمل الأدوات المالية المشتقة مخاطرة اضافية بأن وجود عقود كافية أو اطراف مقابلة راغبة قد يجعل تصفية الأداة المالية المشتقة أو الدخول في عقد معادلة امرا صعبا.

*الهامش* "*Margin*"– (أ) مبلغ المال المودع الذي يطلبه وسيط الأوراق من المستثمر لشراء أوراق مالية بالنيابة عن المستثمر بالدين. (ب) مبلغ المال أو الأوراق المالية المودعة من قبل كل من المشترين والبائعين للعقود الآجلة والخيارات القصيرة لضمان تنفيذ شروط العقد، أي تسليم أو استلام السلعة أو الغاء المركز عن طريق تجارة معادلة لاحقة، والهامش في السلع ليس دفعة لأسهم أو دفعة مبدئية للسلعة نفسها ولكنه ضمان تنفيذ أو وديعة كفالة.

*طلب تأمين نقدي* "*Margin Call*"– طلب الوسيط للعميل ( يسمى طلب صيانة التأمين النقدي) أو من بيت مقاصة إلى عضو مقاصة (يسمى طلب تأمين نقدي للتغير) يطلب فيه ايداع نقد أو أوراق مالية قابلة للتداول لتلبية متطلب لشراء أو إجراء بيع قصير الأجل للأوراق المالية أو لتغطية حركة تراجع الأسعار.

*مخاطرة السوق "Market Risk"*– مخاطرة الخسائر التي تحدث بسبب التغيرات العكسية في قيمة الأدوات المالية المشتقة نتيجة للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار البضائع أو عوامل السوق الأخرى، ومخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة الصرف الأجنبي هما مجموعتان فرعيتان من مخاطرة السوق.

*مخاطرة النموذج "Model Risk"*– المخاطرة المرتبطة بالعيوب والذاتية في نماذج التقييم المستخدمة لتحديد القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة.

*العقود غير الخطية "Non-Linear Contract"*– العقود التي تتضمن خصائص خيار حيث يكون لأحد الطرفين الحق وليس الإلتزام في الطلب من الطرف الآخر تسليم البند الضمني له.

*المبلغ المفترض "Notional Amount"* – عدد من وحدات العملة أو الاسهم أو البوشل أو الجنيهات الإسترلينية أو وحدات أخرى محددة في الأداة المالية المشتقة.

*أداة خارج الميزانية العمومية "Off-Balance Sheet Instrument"* – أداة مالية مشتقة لا تسجل في الميزانية العمومية على الرغم من أنه قد يتم الإفصاح عنها.

*المخاطرة خارج الميزانية العمومية "Off- Balance Sheet Risk"*–مخاطرة الخسارة للمنشأة بما يزيد عن مبلغ الأصل أو الإلتزام الذي تم الإعتراف به في الميزانية العمومية، إن وجد.

*الخيار "Option"*– العقد الذي يعطي الحامل (أو المشتري) الحق وليس الإلتزام بشراء (حق الشراء) أو (بيع حق البيع ) سلعة محددة أو موحدة، أو أداة مالية بسعر محدد أثناء فترة محددة (الخيار الأمريكي) أو في موعد محدد (الخيار الأوروبي).

*السياسة "Policy"*– الإجراء الذي تفرضه لتنفيذ الرقابة، وتعمل السياسة كأساس للإجراءات وتنفيذها.

*المركز "Position"*– حالة صافي المطالبات والإلتزامات في الأدوات المالية للمنشأة.

*مخاطرة السعر "Price Risk"*– مخاطرة التغيرات في مستوى الأسعار الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائـــدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو العوامل الأخرى المتعلقة بتقلب السوق للسعر الضمني ( underlying rate) أو المؤشر أو السعر (price).

*إدارة المخاطرة "Risk Management"*– إستخدام الأدوات المالية المشتقة والأدوات المالية الأخرى لزيادة أو تقليل المخاطر المتعلقة بالمعاملات الحالية أو المتوقعة.

*تحليل الحساسية "Sensitivity Analysis"*– فئة عامة من النماذج مصممة لتقييم مخاطرة الخسارة للأدوات المحاسبية لمخاطرة السوق بناء على تغيرات افتراضية في أسعار السوق.

*تاريخ التسوية "Settlement Date"*– التاريخ الذي يتم فيه تسوية معاملات الأدوات المالية المشتقة عن طريق تسليم أو استلام المنتج أو الأداة الضمنيين مقابل الدفع النقدي.

*مخاطرة التسوية "Risk Management"*– مخاطرة تسوية جانب واحد من المعاملة بدون الحصول على قيمة من الطرف الآخر.

*مخاطرة الملاءة "Sovency Risk"– مخاطرة عدم توفر أموال لدى المنشأة لسداد الإلتزامات النقدية المتدفقة الصادرة عندما تصبح مستحقة.*

*المضاربة* "*Speculation*"– الدخول في مركز معرض للأخطار لزيادة الأرباح، أي القيام بمخاطرة مقابل فرصة لتحقيق الربح من حركات السوق المتوقعة.

*مقايضة خيار* "*Swaption*"– مركب يتكون من المقايضة والخيار.

*الهيكل الزمني لأسعار الفائدة* "*Term Stucture of Interst Rates*"– العلاقة بين أسعار الفائدة لفترات مختلفة، وعندما يتم فرز أسعار الفائدة على السندات على نحو بياني وفقاً لفترات أسعار الفائدة، فإن ذلك يسمى "منحنى العائد"، ويعتقد الإقتصاديون والمستثمرون أن شكل منحنى العائد يعكس التوقع المستقبلي للسوق حول معدلات الفائدة، وذلك يقدم معلومات تنبؤية بشأن أوضاع السياسة النقدية.

*المتاجرة* "*Trading*"– عملية شراء وبيع الأدوات المالية من أجل الأرباح قصيرة الأجل.

*الضمني* "*Underlying*"– سعر فائدة أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف أجنبي أو مؤشر أسعار محدد أو متغير آخر، وقد يكون الضمني سعر أصل أو إلتزام ولكنه ليس أصلاً أو إلتزاماً بحد ذاته.

*مخاطرة التقييم* "*Valuation Risk*"– المخاطرة التي تحدد فيها القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة على نحو خاطئ.

*القيمة المعرضة للمخاطرة* "*Value at Risk*"– فئة عامة من النماذج التي تقدم تقديراً محتملاً لمخاطرة الخسارة في الأدوات الحساسة لمخاطرات السوق على مدى فترة من الزمن مع إحتمال الحدوث بناء على فترات ثقة مختارة.

*التقلب* "*Volatiliy*"– مقياس للتغير في سعر أصل أو مؤشر.

*الخيار المكتوب* "*Written Option*"– كتابة أو بيع عقد خيار يلزم الكاتب بتنفيذ العقد إذا اختار الحامل ممارسة الخيار.

# المعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤٠٠

(معيار التدقيق الدولي ٩١٠ سابقاً)

# عمليات مراجعة البيانـــات الماليـــة

(نافذ المفعول لمراجعة البيانات المالية للفترات
التي تبدأ في أو بعد ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦ )

## المحتويات


| | لفقرة |
|---|---|
| لمقدمة ..... | ١-٢ |
| هدف عمليات المراجعة ..... | ٣ |
| لمبادئ العامة لعمليات المراجعة..... | ٤-٧ |
| طاق المراجعة..... | ٨ |
| لثقة المعتدلة..... | ٩ |
| شروط المراجعة..... | ١٠-١٢ |
| لتخطيط..... | ١٣-١٥ |
| لأعمال المنجزة من قبل الآخرين..... | ١٦ |
| لتوثيق..... | ١٧ |
| لإجراءات وأدلة الإثبات..... | ١٨-٢٢ |
| لنتائج والتقارير..... | ٢٣-٢٨ |
| لحق ١ : مثال لكتاب الموافقة على عمليات المراجعة على البيانات المالية | |
| لحق ٢ : توضيح للإجراءات التفصيلية والتي قد يتم إنجازها عند عمليات المراجعة على البيانات المالية | |
| لحق ٣ : نموذج لتقرير مراجعة غير متحفظ | |
| لحق ٤ : أمثلة حول تقارير المراجعة بإستثناء التقارير غير المتحفظه | |


ينبغي قراءة المعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤٠٠، "عمليات مراجعة البيانات المالية" فـــي ســـياق " مقدمة إلى المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخـــدمات ذات العلاقة، " التي تبين تطبيق سلطة المعايير الدولية لعمليات المراجعة.

## المقدمـــة

١. إن هدف هذا المعيار الدولي لعمليات المراجعة هو وضع المعايير وتوفير الإرشادات بشأن المسؤوليات المهنية للممارس عندما يتولى الممارس غير مدقق المنشأة عملية مراجعة البيانات المالية وبشأن شكل ومحتوى التقرير الذي يصدره الممارس فيما يتعلق بهذه المراجعة، وعلى الممارس مدقق المنشأة المعين لأداء مراجعة للمعلومات المالية المرحلية أداء هذه المراجعة حسب المعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل المدقق المستقل للمنشأة.

٢. إن هذا المعيار الدولي لعمليات المراجعة هو موجّه لمراجعة على البيانات المالية. ومع ذلك فإن تطبيقه، يتم تعديله بما يلزم لتتوافق والظروف عمليات المراجعة على المعلومات التاريخية. كما أن إرشادات المعايير الدولية للتدقيق الأخرى قد تكون مفيدة للممارس عند تطبيقه هذا المعيار الدولي*.

## هدف عمليات المراجعة

٣. **إن هدف عمليات المراجعة على البيانات المالية هو تمكين الممارس، استناداً لإجراءات لا توفر كافة الأدلة التي تتطلبها عملية التدقيق، من بيان فيما إذا كان هناك أي شيء قد أثار انتباه الممارس، والذي يسبب اعتقاد الممارس بأن البيانات المالية لم يتم إعدادها، من كافة الجوانب الأساسية، وفقاً لإطار محدد للتقارير المالية (ثقة سالبة).**

## المبادئ العامة لعمليات المراجعة

٤. **يجب أن يلتزم الممارس** " ***بقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين*** " **الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية** وتتضمن قواعد السلوك المهني التي تحكم المسؤوليات المهنية للممارس على ما يلي:-

(أ) الإستقلالية؛

(ب) الأمانة؛

(ج) الموضوعية؛

(د) الكفاءة والعناية المهنية؛

(هـ) السرية؛

(و) السلوك المهني؛ و

(ز) المعايير التقنية.

* تم تعديل الفقرة رقم ٢ من هذا المعيار في ديسمبر ٢٠٠٧ من أجل توضيح تطبيق المعيار.

٥. **على الممارس أن ينفذ عملية المراجعة وفقاً لهذا المعيار الدولي لعمليات المراجعة.**

٦. **على الممارس أن يخطط وينفذ المراجعة بحالة من الشك المهني مدركاً بأنه قد توجد ظروف تجعل البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري.**

٧. **على الممارس أن يحصل، بهدف قيامه بإبداء ثقة سالبه في تقرير المراجعة، على أدله كافية وملائمة بشكل رئيسي من خلال الإستفسار وإجراءات التحليل لكي يستطيع استخلاص النتائج.**

## نطاق المراجعة

٨. يشير مصطلح " نطاق المراجعة " إلى إجراءات المراجعة التي تعتبر ضرورية في الظروف التي من شأنها تحقيق هدف المراجعة. **وأن الإجراءات المطلوبة لتنفيذ المراجعة على البيانات المالية يجب أن تحدد من قبل الممارس، بعد أخذه بعين الإعتبار متطلبات هذا المعيار الدولي للتدقيق ومتطلبات الهيئات المهنية ذات العلاقة والتشريعات والقرارات وشروط مهمة المراجعة ومتطلبات تقديم التقرير، حسبما هو ملائم.**

## الثقة المعتدلة

٩. إن مهمة المراجعة هي توفير مستوى معتدل من الثقة بأن المعلومات الخاضعة للمراجعة خالية من الأخطاء الجوهرية، ويتم إبداء الرأي بذلك على شكل ثقة سالبة.

## شروط المراجعة

١٠. **على الممارس والعميل الإتفاق على شروط المراجعة.** ويجب تسجيل الشروط المتفق عليها في كتاب الموافقة على المراجعة أو بأي شكل ملائم آخر مثل العقد.

١١. من شأن كتاب الموافقة على المراجعة أن تساعـد على تخطيط عملية المراجعة. وأن من مصلحة كلا الطرفين الممارس والعميل، بأن يقوم الممارس بإرسال كتاب الموافقة على المراجعة موثقاً فيها الشروط الرئيسية للمهمة. أن كتاب الموافقة على المراجعة تؤكد قبول الممارس بتولي المهمة وتساعد على تجنب أي سوء فهم يتعلق بأمور عدة كأهداف ونطاق المهمة ومدى مسؤوليات الممارس، وشكل التقارير التي سيتم إصدارها.

١٢. تتضمن الأمور التي يحتوى عليها كتاب الموافقة على المراجعة ما يلي:-

- هدف الخدمة التي سيتم إنجازها.
- مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية.
- نطاق المراجعة، متضمناً الإشارة إلى هذا المعيار الدولي للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة ).
- إمكانية الحصول على أية سجلات ووثائق وأية معلومات تطلب، ذات علاقة بالمراجعة.

- نموذج من التقرير المتوقع تقديمه.
- حقيقة عدم إمكانية الإعتماد على مهمة المراجعة على لإظهار الأخطاء والأعمال غير القانونية أو أية أمور غير نظامية، مثلاً الإحتيال أو الإختلاسات التي قد توجد.
- بيان بعدم إجراء عملية التدقيق وبالتالي لن يتم إبداء رأي. وللتأكيد على هذه النقطة ولتجنب أي إرباك فقد يقرر الممارس أيضاً الإشارة إلى أن مهمة المراجعة لا تفي بمتطلبات القانون أو الطرف الثالث بالنسبة لعملية التدقيق.

ويظهر الملحق (١) مثالاً لكتاب الموافقة على عمليات المراجعة على البيانات المالية.

## التخطيط

١٣. **على الممارس تخطيط عمله لكي يتم إنجاز المهمة بالشكل الفعّال.**

١٤. **لكي يخطط لمهمة المراجعة على البيانات المالية، يجب على الممارس أن يحصل أو أن يحدّث معرفته بطبيعة عمل المنشأة. ويتضمن ذلك دراسة الهيكل التنظيمي للمنشأة، وأنظمتها المحاسبية، وخصائص تشغيلها، وطبيعة أصولها والتزاماتها وإيراداتها ومصاريفها.**

١٥. يحتاج الممارس إلى امتلاك فهم للأمور التالية، أو أية أمور أخرى ذات علاقة بالبيانات المالية، مثلاً المعرفة بطرق الإنتاج والتوزيع في المنشأة، ومعرفة خطوط الإنتاج، ومواقع التشغيل والأطراف ذات العلاقة. ويحتاج الممارس إلى مثل هذا الفهم لكي يستطيع توجيه الإستفسارات المناسبة، ولتصميم إجراءات ملائمة، إضافة لتقييم الإستجابات والمعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها.

## الأعمال المنجزة من قبل الآخرين

١٦. **عند الإستفادة من أعمال ممارس آخر أو من أعمال خبير آخر، يجب على الممارس أن يقتنع بأن مثل هذه الأعمال هي كافية لأهداف المراجعة.**

## التوثيق

١٧. **على الممارس توثيق الأمور ذات الأهمية في توفير أدلة لدعم تقريـــر المراجعة، وتوثيق البراهين على أن المراجعة قد تم إنجازه وفقاً لهذا المعيار الدولي للتدقيق.**

## الإجراءات وأدلة الإثبات

١٨. **على الممارس أن يستخدم حنكته عند تحديده لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة المحددة.** ويقوم الممارس بالإسترشاد بأمور عدة منها:-

- أية معرفة اكتسبت من خلال القيام بأعمال التدقيق أو المراجعة على البيانات المالية في فترات سابقة.
- معرفة الممارس بطبيعة عمل المنشأة، ومن ضمنها معرفته بالمبادئ والممارسات المحاسبية للجهة القطاعية التي تعمل المنشأة ضمنها.
- النظم المحاسبية للمنشأة.
- مدى تأثر بند معّين بقرار الإدارة.
- الأهمية النسبية للمعاملات وأرصدة الحسابات.

١٩. **على الممارس أن يطبق نفس اعتبارات الأهمية النسبية التي تطبق في حالة إعطاء رأى تدقيقي للبيانات المالية.** وبالرغم من وجود مخاطر اكبر بعدم اكتشاف المعلومات الخاطئة عند المراجعة مقارنة بعملية التدقيق، إلا أن قرار ما هو مهم نسبياً يتم اتخاذه بالرجوع إلى المعلومات التي يقوم الممارس بتقديم تقرير عنها واحتياجات هؤلاء الذين يعتمدون على هذه المعلومات، وليس بالرجوع إلى مستوى الثقة المتوفرة.

٢٠. تتضمن إجراءات المراجعة على البيانات المالية، عادة، ما يلي:-

- الحصول على فهم لطبيعة عمل المنشأة والقطاع الذي تعمل فيه.
- استفسارات تتعلق بالمبادئ والممارسات المحاسبية للمنشأة.
- استفسارات تتعلق بإجراءات المنشأة لتسجيل وتصنيف وتلخيص المعاملات، وتجميع المعلومات للإفصاح عنها في البيانات المالية، وإعداد البيانات المالية.
- استفسارات تتعلق بكافة التوكيدات الأساسية في البيانات المالية.
- إجراءات تحليلية مصممة لتشخيص العلاقات والقيود المنفردة التي تبدو استثنائية. مثل هذه الإجراءات سوف تتضمن:-
  - مقارنة البيانات المالية مع بيانات الفترات السابقة.
  - مقارنة البيانات المالية مع النتائج المتوقعة والمركز المالي.
  - دراسة العلاقة بين عناصر البيانـــات المالية والتي يتوقع أن تتطابق مع الأسلوب المتنبأ به، وذلك استناداً لخبرة المنشأة والمعايير القطاعية.

وعند تطبيق هذه الإجراءات، فإن على الممارس مراعاة أنواع الأمور التي تطلّبت تسويات محاسبية في الفترات السابقة.

- استفسارات تتعلق بقرارات إتخذت في إجتماعات المساهمين ومجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإجتماعات الأخرى ذات التأثير على البيانات المالية.

- دراسة البيانات المالية، لتقرير فيما إذا كانت البيانات المالية تبدو مطابقة للقواعد المحاسبية المبينّة، وذلك استناداً للمعلومات التي تصل إلى علم الممارس.
- الحصول على تقارير الممارسين الآخرين، في حالـــة وجودها وكونها ضرورية، والذين سبق لهم تدقيق أو مراجعة على البيانات المالية لأحد أجزاء المنشأة.
- الإستفسار من الأشخاص الذين لديهم مسؤوليات تتعلق بالأمور المالية والمحاسبية حول، مثلاً:-
  - فيما إذا كانت جميع المعاملات قد تم تسجيلها.
  - فيما إذا كانت البيانات المالية قد تم إعدادها وفقاً للأسس المحاسبية المبينّة.
  - التغييرات في طبيعة فعاليات المنشأة والمبادئ والممارسات المحاسبية.
  - الأمور التي أثارت شكوكاً حولها خلال تطبيق الإجراءات المشار إليها أعلاه.
  - الحصول على إقرارات تحريرية من الإدارة عندما يكون ذلك مناسباً.

ويوفر الملحق (٢) كشفاً توضيحياً للإجراءات التي غالباً ما تستعمل. إن هذا الكشف ليس شاملاً، كما أن المراد منه ليس إتباع كافة الإجراءات المقترحة في كل مهمة مراجعة.

٢١. **على الممارس أن يستفسر عن الحوادث اللاحقة لتاريخ البيانات المالية والتي قد تحتاج إلى تسويات أو إفصاح في البيانات المالية.** علماً بأنه ليس هناك أية مسؤولية على الممارس لتنفيذ إجراءات بهدف تحديد الأحداث التي تقع بعد تاريخ تقرير المراجعة.

٢٢. **في حالة وجود أسباب تؤدى إلى اعتقاد الممارس بأن المعلومات الخاضعة للمراجعة قد تكون خاطئة بشكل جوهري، فإن على الممارس القيام بإجراءات إضافية أو بإجراءات أكثر اتساعاً حسب الضرورة، لكي يستطيع أن يبدى ثقة سالبة أو ليتثبَت من أن الأمر يتطلب رأياً معدلاً.**

## النتائج والتقارير

٢٣. **يجب أن يحتوى تقرير المراجعة على تعبير واضح وتحريري بالثقة السالبة، وعلى الممارس فحص وتقييم النتائج المستخلصة من الأدلة التي تم الحصول عليها والمتخذة أساساً للتعبير عن الثقة السالبة.**

٢٤. **استناداً للعمل المنجز، على الممارس تقييم فيما إذا كانت هناك أية معلومات، تم الحصول**

**عليها خلال عملية المراجعة، تشير إلى أن البيانات المالية لا تعبّر بصورة حقيقية وعادلة (أو لا تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) وفقاً للإطار المحدد للتقارير المالية.**

٢٥. يصف تقرير المراجعة على البيانات المالية نطاق المهمة ليستطيع القارئ فهم طبيعة العمل الذي تم القيام به، والإشارة بوضوح إلى أنه لم يتم القيام بعملية التدقيق، وعليه فلم يتم إبداء رأي تدقيقي.

٢٦. **يتضمن تقرير المراجعة على البيانات المالية العناصر الرئيسية التالية مدرجة حسب طريقة عرضها الإعتيادي:-**

**(أ) عنوان التقرير[٢]؛**

**(ب) الجهة التي يوجه إليها التقرير؛**

**(ج) الفقرة الإفتتاحية أو التمهيدية وتتضمن:-**

**(١) هوية البيانات المالية التي تم إجراء المراجعة عليها؛ و**

**(٢) بيان بمسؤولية إدارة المنشأة وبمسؤولية الممارس؛**

**(د) فقرة النطاق، ويتم فيها وصف لطبيعة المراجعة، متضمنة ما يلي:-**

**(١) الإشارة إلى هذا المعيار الدولي للتدقيق المطبق على مهمات المراجعة، أو إلى المعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة؛**

**(٢) بيان بأن المراجعة محدودة بشكل رئيسي بالإستفسارات والإجراءات التحليلية؛ و**

**(٣) بيان بعدم إنجاز عملية التدقيق، وأن الإجراءات المتخذة توفر ثقة اقل من التدقيق وانه لم يتم إبداء أي رأي تدقيقي؛**

**(هـ) بيان بالثقة السالبة؛**

**(و) تاريخ التقرير؛**

**(ز) عنوان الممارس؛ و**

**(ح) توقيع الممارس.**

ويتضمن الملحقان (٣)، (٤) توضيحات لتقارير المراجعة.

٢٧. **يجب أن يتضمن تقرير المراجعة:-**

**(أ) النص بأنه لا يوجد شيء قد وصل إلى علم الممارس خلال المراجعة، والذي من شأنه أن يدعو الممارس إلى الإعتقاد بأن البيانات المالية لا تعبّر بصورة حقيقية وعادلة (أو لا**

[٢] قد يكون من المناسب إستعمال إطلاح (مستقل) في العنوان لتمييز تقرير الممارس عن التقارير التي قد يصدرها الآخرون، كموظفي المنشأة، أو عن تقارير الممارسين الآخرين الذين لا يلتزمون بنفس متطلبات السلوك المهني كالممارس المستقل.

**تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) وفقاً لإطار محدد للتقارير المالية (ثقة سالبة)؛ أو**

**(ب) في حالة وجود أمور تصل إلى علم الممارس، فإنه يجب وصف هذه الأمور التي تضعف التعبير عن حقيقة وعدالة (أو التمثيل العادل من كافة النواحي الجوهرية) وفقاً لإطار محدد للتقارير المالية، متضمناً، عدا الحالات غير العملية، قياس التأثير (أو التأثيرات) المحتملة على البيانات المالية، و وبعد ذلك القيام بأي من الإجراءين التاليين:-**

**(١) إبداء تحفظ على الثقة السالبة المعطاة؛ أو**

**(٢) في حالة كون الأمر ذو تأثير جوهري وشامل على البيانات المالية، والذي يستنتج الممارس منه بأن التحفظ غير كافٍ للإفصاح عن التضليل أو عدم اكتمال طبيعة البيانات المالية، فإن عليه إعطاء بيان سالب بأن البيانات المالية لا تعبر بصورة حقيقية وعادلة ( أو لا تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية ) وفقاً للإطار المحدد للتقارير المالية؛ أو**

**(ج) في حالة وجود تحديد جوهري للنطاق، يتم وصف هذا التحديد، إضافة إلى أي من الإجراءين التاليين:-**

**(١) إبداء تحفظ على الثقة السالبة المعطاة، تتعلق بالتعديلات الممكنة على البيانات المالية، والتي قد يكون هناك اعتقاد بضرورتها لو لم يكن هناك تحديد؛ أو**

**(٢) في حالة كون التأثير المحتمل للتحديد مهماً جداً وشاملاً، بحيث يستنتج الممارس منه بأن من غير الممكن توفير أي مستوى للثقة، فإن على الممارس عدم إعطاء أي ثقة.**

**٢٨. على الممارس أن يؤرخ تقرير المراجعة بتاريخ إكمال عملية المراجعة، والمتضمنة إنجاز إجراءات تتعلق بحوادث حدثت لغاية تاريخ التقرير. ومع ذلك، وبما أن مسؤولية الممارس هي تقديم تقرير حول البيانات المالية كما أعدتها وقدمتها الإدارة، فإن على الممارس عدم إصدار تقرير المراجعة بتاريخ يسبق تاريخ موافقة الإدارة على تلك البيانات المالية.**

# ملحق ١

## مثال لكتاب الموافقة على عمليات المراجعة على البيانات المالية

الكتاب التالي يستعمل كمرشد فيما يتعلق بالإعتبارات الواردة بالفقرة (١٠) من هذا المعيار الدولي للتدقيق، والتي سوف يحتاج إلى التغيير وفقاً للمتطلبات والظروف الخاصة.

إلى مجلس الإدارة ( أو إلى الممثلين المناسبين للإدارة العليا ):-

إن هذا الكتاب يؤكد فهمنا لشروط وأهداف مهمتنا وطبيعة وتحديدات الخدمات التي سوف نقدمها.

حيث سنؤدي الخدمات التالية:

سوف نقوم بالمراجعة على ميزانية شركة أ ب ج كما في ٣١ ديسمبر (كانون أول) ××١٩ وبيانات الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذات التاريخ، وفقا للمعايير الدولية للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة) القابلة للتطبيق على مهمات المراجعة. إننا سوف لا نقوم بتدقيق البيانات المالية، وعليه فإننا سوف لا نبدي رأياً تدقيقياً حولها. لذا فإننا نتوقع أن نقدم تقريرنا حول البيانات المالية كما يلي:

( لاحظ مرفق ٣ من معيار التدقيق الدولي هذا)

إن مسؤولية البيانات المالية، وبضمنها الإفصاح المناسب، تقع على عاتق إدارة الشركة. وهذا يتضمن الإحتفاظ بسجلات محاسبية ملائمة وبضوابط داخلية واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية. (وكجزء من إجراءات المراجعة، فإننا سوف نقوم بطلب تقديم إقرارات تحريرية من الإدارة تتعلق بالتوكيدات المتعلقة بالمراجعة[٣] ).

إن هذا الكتاب سيكون نافذ المفعول في السنوات القادمة ما لم يتم إنهاؤه أو تعديله أو إلغاؤه بكتاب آخر (حسب الحالة).

إن مهمتنا لا يمكن الإعتماد عليها لإظهار الإحيتال أو الأخطاء، أو وجود أعمال غير قانونية. ومع ذلك، فإننا سوف نعلمكم بأية أمور جوهرية تصل لانتباهنا.

يرجى توقيع وإعادة النسخة المرفقة من هذا الكتاب للدلالة على أنه يتفق مع فهمكم لترتيبات قيامنا بمهمة المراجعة على البيانات المالية.

هـ و ي وشركاه

نفيد استلامه وقبوله
عن شركة أ ب ج
( توقيع )
.....
الإسم وعنوان الوظيفة
التاريخ

[٣] هذه الجملة تستعمل حسب رغبة الممارس.

# ملحق ٢

## توضيح للإجراءات التفصيلية التي قد يتم إنجازها عند عمليات المراجعة على البيانات المالية

١. إن إجراءات الإستفسار والمراجعة التحليلية المعمول بها في عملية المراجعة على البيانات المالية تحدد حسب رأي الممارس. وأن الإجراءات المدرجة أدناه هي لأهداف التوضيح فقط ولا يقصد منها تطبيق كافة الإجراءات المقترحة في كل مهمة مراجعة. كما لا يقصد من هذا الملحق بأن يستخدم كبرنامج أو ككشف للسيطرة خلال إجراء عملية المراجعة.

### عـــامة

٢. مناقشة شروط ونطاق المهمة مع العميل ومع فريق العمل.

٣. إعداد كتاب الموافقة على المراجعة لتوضيح شروط ونطاق المهمة.

٤. الحصول على فهم لطبيعة عمل وأنشطة المنشأة، ولنظام تسجيل المعلومات المحاسبية وإعداد البيانات المالية.

٥. الإستفسار عما إذا كانت كافة المعلومات المالية قد سجلت:-

(أ) كاملة؛

(ب) بسرعة؛ و

(ج) بعد المصادقات الضرورية عليها.

٦. الحصول على ميزان التدقيق وتحديد فيما إذا كان متفقاً مع سجل الأستاذ العام والبيانات المالية.

٧. دراسة نتائج مهمات التدقيق والمراجعة السابقة، ومن ضمنها التسويات المحاسبية المطلوبة.

٨. الإستفسار فيما إذا كان هناك أي تغيير جوهري في المنشأة عن السنة السابقة ( مثلاً تغيّر المالكين أو تغيير في هيكلية رأس المال).

٩. الإستفسار عن السياسات المحاسبية ودراسة فيما إذا:-

(أ) كانت متطابقة مع المعايير المحلية أو الدولية؛

(ب) تم تطبيقها بشكل مناسب؛ و

(ج) تم تطبيقها بثبات، وفي حالة عدم الثبات، دراسة فيما إذا تم الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية.

١٠. قراءة محاضر اجتماعات المساهمين ومجلس الإدارة واللجان الأخرى ذات العلاقة بهدف تحديد الأمور التي قد تكون ذات أهمية لعملية المراجعة.

١١. الإستفسار فيما إذا كانت هناك قرارات صادرة عن المساهمين ومجلس الإدارة أو الإجتماعات المماثلة والتي تؤثر على البيانات المالية، وأن هذا التأثير قد انعكس عليها بالشكل المناسب.

١٢. الإستفسار عن وجود معاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وكيف تمت معالجة هذه المعاملات، وفيما إذا كان هناك إفصاحا ملائماً عن الأطراف ذات العلاقة.

١٣. الإستفسار عن الحالات الطارئة والتعهدات.

١٤. الإستفسار عن الخطط المتعلقة بالتصرف بالأصول الرئيسية أو بأجزاء المنشأة.

١٥. الحصول على البيانات المالية ومناقشتها مع الإدارة.

١٦. دراسة ملائمة الإفصاح في البيانات المالية، وأن تصنيفها وعرضها كان بشكل مناسب.

١٧. مقارنة النتائج الظاهرة في البيانات المالية للفترة الحالية مع تلك الظاهرة في البيانات المالية لفترات سابقة قابلة للمقارنة، ومع الموازنات التقديرية أو التنبؤات إن وجدت.

١٨. الحصول على إيضاحات الإدارة حول أية تقلبات غير اعتيادية أو تناقض في البيانات المالية.

١٩. دراسة تأثير الأخطاء التي لم تتم تسويتها، بمفردها أو بمجموعها، وإعلام الإدارة هذه الأخطاء وتحديد كيفية تأثير الأخطاء المعلقة على تقرير المراجعة.

٢٠. التفكير بالحصول على كتاب التمثيل من الإدارة.

**النقدية**

٢١. الحصول على كشف مطابقة المصرف. والإستفسار عن أية موقوفات قديمة أو غير اعتيادية من موظفي العميل.

٢٢. الإستفسار عن أية تحويلات بين الحسابات النقدية خلال الفترة السابقة واللاحقة لتاريخ المراجعة.

٢٣. الإستفسار فيما إذا كانت هناك أية تحديدات على الحسابات النقدية.

**المدينون**

٢٤. الإستفسار عن السياسات المحاسبيـــة للتسجيل الأوّلي لمديني النشاط الجاري، وتحديد فيما إذا تم منح أية سماحات لمثل هذه المعاملات.

٢٥. الحصول على كشف المدينين وتحديد فيما إذا كان مجموعه مطابق مع ميزان التدقيق.

٢٦. الحصول على تفسير للإختلافات المهمة في أرصدة الحسابات عن الفترات السابقة وعن تلك المتوقعة، ودراسة هذه الإختلافات.

٢٧. الحصول على تحليل لإعمار مديني النشاط الجاري، والإستفسار عن أسباب وجود حسابات كبيرة غير اعتيادية أو ظهور أرصدة دائنة في هذه الحسابات أو أية أرصدة غير اعتيادية، والإستفسار عن قابلية تحصيل الديون.

٢٨. مناقشة الإدارة حول تصنيف المدينين، ومن ضمنها الأرصدة غير المتكررة وصافي الأرصدة الدائنة والمبالغ المطلوبة من المساهمين والمدراء والأطراف ذات العلاقة الأخرى والظاهرة في البيانات المالية.

٢٩. الإستفسار عن طريقة تحديد حسابات "التسديدات البطيئة" وكيفية احتساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ودراسة معقوليتها.

٣٠. الإستفسار فيما إذا كان هناك رهن على الديون، أو إحالتها لوسيط لتحصيلها، أو منح خصومات لها.

٣١. الإستفسار عن الإجراءات الموضوعة بهدف التأكد من وجود نقطة فصل ملائمة لمعاملات المبيعات ولإعادة المبيعات، وانه قد تم الإلتزام بهذه الإجراءات.

٣٢. الإستفسار عما إذا كانت هناك حسابات تمثل بضائع مشحونة على أساس بضاعة الأمانة، وفيما إذا تمت التسويات المطلوبة لعكسها واعتبارها ضمن البضاعة المخزنية.

٣٣. الإستفسار عما إذا كانت هناك ديون كبيرة تتعلق بالإيرادات المسجلة قد تم إصدارها بعد تاريخ الميزانية، وفيما إذا تم عمل تخصيص لمثل هذه المبالغ.

**المخزون**

٣٤. الحصول على كشف بالمخزون وتحديد فيما إذا كان:-

(أ) الرصيد يتطابق مع الرصيد الظاهر في ميزان التدقيق؛ و

(ب) الكشف اعدّ استناداً إلى الجرد الفعلي للمخزون.

٣٥. الإستفسار عن طريقة جرد المخزون.

٣٦. الإستفسار، في حالة عدم القيام بعملية الجرد الفعلي بتاريخ الميزانية، فيما إذا تم:-

(أ) استخدام نظام الجرد المستمر، وفيما إذا تم إجراء مقارنات دورية مع الكميات الفعلية الموجودة؛ و

(ب) استخدام نظام كلفي موحد، و فيما إذا كان من الممكن الإعتماد على نتائجه السابقة.

٣٧. مناقشة التسويات التي جرت استناداً لعملية الجرد الفعلي السابق للمخزون.

٣٨. الإستفسار عن الإجراءات المطبقة للرقابة على نقطة الفصل وأية حركة للمخزون.

٣٩. الإستفسار عن الأسس المستخدمة لتقييم قيمة كل نوع من أنواع المخزون، وبالأخص فيما يتعلق بحذف الأرباح بين الفروع الداخلية. كذلك الإستفسار فيما إذا تم تقييم المخزون بالكلفة أو صافي القيمة الإستبدالية أيهما أقل.

٤٠. دراسة ثبات الطرق المتبعة لتقييم جرد المخزون، وبضمنها عوامل مثل المـــواد الأوليـــة والأجـــور والمصاريف غير المباشرة.

٤١. مقارنة مبالغ الأصناف الرئيسية للمخزون مع مثيلاتها للفترات السابقة، ومع مثيلاتها المتوقعة للفترة الحالية، والإستفسار حول التقلبات والإختلافات الجوهرية.

٤٢. مقارنة معدل دوران المخزون مع مثيلاته للفترات السابقة.

٤٣. الإستفسار عن الطريقة المستخدمة لتشخيص المخزون البطيء الحركة والمخزون التالف، وفيما إذا كان هذا المخزون قد قيم بصافي القيمة الإستبدالية.

٤٤. الإستفسار فيما إذا تضمن مخزون المنشأة أية بضاعة للأمانة، وفي هذه الحالة الإستفسار فيما إذا تمت التسويات المطلوبة باستبعاد مثل هذه البضاعة من المخزون.

٤٥. الإستفسار فيما إذا تم رهن المخزون، أو حفظـــه في مواقع أخرى أو بقى أمانة لدى الآخرين، ودراسة فيما إذا تم التحسب لمثل هذه المعاملات بشكل مناسب.

**الإستثمارات (وتتضمن الشركات الزميلة والأوراق المالية)**

٤٦. الحصول على كشف بالاستثمارات بتاريخ الميزانية وتحديد فيما إذا كان يتطابق مع ميزان المراجعة.

٤٧. الإستفسار عن السياسة المحاسبية المطبقة على الاستثمارات.

٤٨. الإستفسار من الإدارة حول القيمة الحالية للإستثمارات. ودراسة فيما إذا كانت هناك أية مشاكل تتعلق باستبدالها.

٤٩. دراسة فيما إذا كان هناك إحتساباً ملائماً للأرباح والخسائر ولدخل الإستثمارات.

٥٠. الإستفسار عن تصنيف الإستثمارات على أسس طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

**الممتلكات والإستهلاك**

٥١. الحصول على كشف بالممتلكات تبين تفاصيل الكلف ومجمع الإستهلاك وتحديد فيما إذا كانت تتطابق مع ميزان التدقيق.

٥٢. الإستفسار عن السياسة المحاسبية المطبقة والمتعلقة بمخصص الإستهلاك، والتمييز بين البنود الرأسمالية وبنود الصيانة. ودراسة فيما إذا كانت الممتلكات تعاني من انخفاض جوهري ومستمر في قيمتها.

٥٣. مناقشة الإدارة حول المبالغ المضافة والمشطوبة لحساب الممتلكات، وكيفية احتساب الأرباح والخسائر عند بيعها أو اعتبارها خارج الخدمة. والإستفسار فيما إذا تم أخذ الإعتبار لكافة هذه المعاملات.

٥٤. الإستفسار حول ثبات تطبيق طرق ونسب الإستهلاك، ومقارنة مخصص الإستهلاك مع السنوات السابقة.

٥٥. الإستفسار فيما إذا كانت هناك أية رهونات على الممتلكات.

٥٦. مناقشة فيما إذا تم عكس عقود الإيجار الطويلة، بشكل مناسب، على البيانات المالية وبما يتماشى مع الآراء المحاسبية الحالية.

**المصاريف المدفوعة مقدماً، والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى**

٥٧. الحصول على كشوفات تحدد طبيعة هذه الحسابات، ومناقشة الإدارة حول قابلية استعادتها.

٥٨. الإستفسار عن أسس تسجيل هذه الحسابات، وطرق الإطفاء المتبعة.

٥٩. مقارنة أرصدة حسابات المصروفات ذات العلاقة مع مثيلاتها للفترات السابقة، ومناقشة الإدارة حول أية اختلافات.

٦٠. مناقشة الإدارة حول تصنيف الحسابات طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

**القروض الدائنة**

٦١. الحصول من الإدارة على كشف بالقروض الدائنة، وتحديد فيما إذا كان مجموعها يتطابق مع ميزان التدقيق.

٦٢. الإستفسار فيما إذا كانت هناك أية قروض لم تقم الإدارة بالإستجابة لشروطها، وفي حالة حدوث ذلك الإستفسار حول الخطوات المتخذة من قبل الإدارة، وفيما إذا تم عمل التسويات المناسبة في البيانات المالية.

٦٣. دراسة معقولية مصروف الفوائد بالمقارنة مع أرصدة القروض.

٦٤. الإستفسار فيما إذا كانت القروض الدائنة مضمونة.

٦٥. الإستفسار فيما إذا تم تصنيف القروض الدائنة بين الجارية وغير الجارية.

**دائنو النشاط الجاري**

٦٦. الإستفسار حـــول السياسات المحاسبية للتسجيل الأولى لدائني النشاط الجاري، وفيما إذا كانت المنشأة تستحق أية خصومات ممنوحة لها لمثل هذه المعاملات.

٦٧. الحصول على توضيحات حول الإختلافات المهمة في أرصدة الحسابات عن الفترات السابقة، أو عن تلك المتوقعة، ودراستها.

٦٨. الحصول على كشف لدائني النشاط الجاري، وتحديد فيما إذا كان مجموعهم يتطابق مع ميزان التدقيق.

٦٩. الإستفسار فيما إذا تمت مطابقة الأرصدة مع كشوفات الدائنين، ومقارنتها مع أرصدة الفترات السابقة كذلك مقارنة المبيعات مع الفترات السابقة.

٧٠. دراسة فيما إذا كانت هناك إمكانية لوجود التزامات غير مسجلة.

٧١. الإستفسار فيما إذا كانت هناك مبالغ، لصالح المساهمين والمدراء والأطراف ذات العلاقة الأخرى، قد تم الإفصاح عنها بشكل منفصل.

**الإلتزامات المستحقة والإلتزامات المحتملة**

٧٢. الحصول على كشف بالإلتزامات المستحقة، وتحديد فيما إذا كان مجموعها يتطابق مع ميزان التدقيق.

٧٣. مقارنة الأرصدة الكبيرة لحسابات المصروفات ذات العلاقة مع مثيلاتها في الفترات السابقة.

٧٤. الإستفسار عن التأييدات المتعلقة بمثل هذه الإستحقاقات، وشروط التسديد، والإلتزام بالشروط والضمان والتصنيف.

٧٥. الإستفسار حول طريقة تحديد الالتزامات المستحقة.

٧٦. الإستفسار عن طبيعة المبالغ التي تتضمنها الالتزامات والتعهدات المحتملة.

٧٧. الإستفسار فيما إذا كانت هناك أية التزامات فعلية أو محتملة موجودة ولم يتم تسجيلها في الحسابات. وفي حالة حدوث ذلك، مناقشة الإدارة فيما إذا كانت هناك حاجة لعمل تخصيص في الحسابات، أو إدراج ملاحظة في البيانات المالية.

**ضريبة الدخل والضرائب الأخرى**

٧٨. الإستفسار من الإدارة عن أية حالات، ومن ضمنها المنازعات مع السلطات الضريبية، لها تأثير مهم على الضرائب المستحقة الدفع من قبل المنشأة.

٧٩. دراسة مبلغ الضريبة وعلاقته بإيراد المنشأة خلال الفترة.

٨٠. الإستفسار من الإدارة حول ملائمة تسجيل الإلتزامات الضريبية المؤجلة والحالية، وبضمنها التخصيصات المتعلقة بالفترات السابقة.

**الأحداث اللاحقة**

٨١. الحصول من الإدارة على آخر بيانات مالية فصلية، ومقارنتها مع البيانات المالية تحت المراجعة أو مع مثيلاتها للسنة السابقة.

٨٢. الإستفسار حول الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي لها تأثير جوهري على البيانات المالية تحت المراجعة، وخاصة الإستفسار فيما إذا كانت هناك:-

(أ) أية التزامات كبيرة أو شكوك برزت بعد تاريخ الميزانية؛

(ب) أية تغييرات مهمة حدثت في رأس المال، أو الديون طويلة الأجل، أو رأس المال العامل لغاية تاريخ الإستفسار؛ و

(ج) أية تسويات غير اعتيادية تمت في الفترة ما بين تاريخ الميزانية العامة وتاريخ الإستفسار.

كما يجب دراسة الحاجة إلى إجراء التسويات أو الإفصاح في البيانات المالية

٨٣. الحصول على وقراءة محاضر اجتماعات المساهمين والمدراء واللجان ذات العلاقة والمنعقدة بعد تاريخ الميزانية.

**الدعاوى**

٨٤. الإستفسار من الإدارة فيما إذا كانت هناك أية دعاوى قانونية تم إنذار المنشأة برفعها ضدها، ومعلقة أو جاري العمل فيها . ودراسة تأثيرها على البيانات المالية.

**حقوق المالكين**

٨٥. الحصول على كشف بمعـــاملات حسابات المالكين ودراستها، ومن ضمنها الإصدارات الجديدة والإنسحابات وأرباح الأسهم.

٨٦. الإستفسار فيما إذا كانت هناك أية تحديدات على الأرباح المحتجزة أو على حسابات المالكين الأخرى.

**العمليات**

٨٧. مقارنة النتائج مع مثيلاتها للفترات السابقة ومع تلك المتوقعة للفترة الحالية ومناقشة الإدارة عن أية تغييرات مهمة.

٨٨. مناقشة فيما إذا تم تسجيل المبيعات والمصاريف الكبيرة في الفترات المناسبة التي حدثت فيها.

٨٩. دراسة البنود غير الإعتيادية والإستثنائية.

٩٠. دراسة ومناقشة الإدارة حول العلاقة بين بنود ذات ارتباط في حساب الإيراد، وتقييم معقوليتها حسب سياق العلاقات المتشابهة لفترات سابقة والمعلومات الأخرى المتوفرة للممارس.

# ملحق ٣

## نموذج لتقرير مراجعة غير متحفظ

تقرير مراجعة إلى .....

لقد قمنا بالمراجعة على الميزانية المرفقة لشركة أ ب ج كما في ٣١ ديسمبر (كانون أول) ××١٩ وبيانات الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذات التاريخ. إن هذه البيانات هي من مسؤولية الإدارة. وإن مسؤوليتنا هي إصدار تقرير حول هذه البيانات المالية مستندين إلى مراجعتنا عليه.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو إلى المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) والممكن تطبيقها على مهمات المراجعة. إن هذه المعايير تتطلب بأن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة لهدف الحصول على ثقة معتدلة حول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة. إن عملية المراجعة محدودة. أساسا بالإستفسارات من موظفي الشركة والإجراءات التحليلية المطبقة على المعلومات المالية، لذا فإنها توفر ثقة أقل من عملية التدقيق. وبما أننا لم نقم بتنفيذ عملية التدقيق، فأننا لم نقم بإبداء رأي تدقيقي.

واستناداً لعملية المراجعة، فإنه لم تصل إلى علمنا أشياء قد تسبب اعتقادنا بأن البيانات المالية المرفقة لا تعبر بصورة حقيقة وعادلة ( أو لا تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية ) وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة [٤].

الممارس

التاريخ

العنوان

[٤] أو يشار إلى معايير المحاسبة الوطنية ذات العلاقة.

# ملحق ٤

## أمثلة حول تقارير المراجعة من غير التقارير النظيفة

**تحفظات بسبب الإنحراف عن المعايير الدولية للمحاسبة**

تقرير المراجعة إلى .....

لقد قمنا بالمراجعة على الميزانية المرفقة لشركة أ ب ج كما في ٣١ ديسمبر (كانون أول) ××١٩ وبيانات الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذات التاريخ. إن هذه البيانات هي من مسؤولية الإدارة. وإن مسؤوليتنا هي إصدار تقرير حول هذه البيانات المالية مستندين إلى مراجعتنا عليها.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو إلى المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) والممكن تطبيقها على مهمات المعاينة. إن هذه المعايير تتطلب بأن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة لهدف الحصول على ثقة معقولة حول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة. إن عملية المراجعة محدودة. أساساً بالإستفسارات من موظفي الشركة والإجراءات التحليلية المطبقة على المعلومات المالية، لذا فإنها توفر ثقة أقل من عملية التدقيق. وبما أننا لم نقم بتنفيذ عملية تدقيق، فإننا لم نقم بإبداء رأي تدقيقي.

لقد أعلمتنا الإدارة بأن المخزون قد تم إظهاره بالكلفة والتي تتجاوز صافي قيمته الإستبدالية. وتظهر إحتسابات الإدارة، والتي قمنا بالمراجعة عليها، بأن المخزون، لو تم تقييمه بالكلفة أو صافي القيمة الإستبدالية أيهما اقل، والتي تقضى بها المعايير الدولية للمحاسبة[٥]، فإنه سوف ينخفض بمبلغ (س)، وأن صافي الدخل وحقوق المساهمين سوف ينخفضان بمبلغ (ص).

واستناداً لعملية المراجعة، عدا تأثير زيادة مبلغ المخزون والتي تم الإشارة إليها في الفقرة السابقة، فإنه لم يصل إلى علمنا أي شيء قد يسبب اعتقادنا بأن البيانات المالية المرفقة لا تعبر بصورة حقيقية وعادلة (أو لا تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة[٥].

الممارس

التاريخ

العنوان

[٥] أنظر الملاحظة الهامشية ٤.

**تقرير سلبي بسبب الإنحراف عن المعايير الدولية للمحاسبة**

تقرير المراجعة إلى .....

لقد قمنا بالمراجعة على الميزانية المرفقة لشركة أ ب ج كما في ٣١ ديسمبر (كانون أول) ××١٩، وبيانات الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذات التاريخ. إن هذه البيانات هي من مسؤولية الإدارة. وإن مسؤوليتنا هي إصدار تقرير حول هذه البيانات المالية مستندين إلى مراجعتنا عليها.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعـــايير الدولية للتدقيق (أو إلى المعايير أو الممارسات الوطنية المناسبة) والممكن تطبيقها على مهمات المراجعة. إن هذه المعايير تتطلب بأن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة لهدف الحصول على ثقة معقولة حول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة. إن عملية المراجعة محدودة أساسا بالإستفسارات من موظفي الشركة والإجراءات التحليلية المطبقة على المعلومات المالية، لذا فإنها توفر ثقة أقل من عملية التدقيق. وبما أننا لم نقم بتنفيذ عملية التدقيق، فأننا لم نقم بإبداء رأي تدقيقي.

وكما يلاحظ من الهامش × فإن هذه البيانات المالية لا تعكس البيانات المالية الموحدة للشركات التابعة، وأن الإستثمارات فيها قد احتسبت على أساس الكلفة. وحسب المعايير الدولية للمحاسبة [٦] فإنه يتطلب توحيد البيانات المالية للشركات التابعة.

وإستناداً لعملية المراجعة، وبسبب كون الأمر الذي تم شرحه في الفقرة السابقة ذا تأثير شامل على البيانات المالية، فإن البيانات المالية المرفقة لا تعبّر بصورة حقيقية وعادلة ( أو لا تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية) وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة.

الممارس

التاريخ

العنوان

[٦] أنظر الملاحظة الهامشية ٤.

# المعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤١٠
# مراجعة المعلومات المالية المرحلية
# من قبل المدقق المستقل للمنشأة

(نافذ المفعول لمراجعة المعلومات
المالية المرحلية للفترات التي تبدأ في
١٥ ديسمبر ٢٠٠٦)

## المحتويات


| | الفقرة |
|---|---|
| المقدمة..... | ١-٣ |
| المبادئ العامة لمراجعة المعلومات المالية المرحلية..... | ٤-٦ |
| هدف عملية مراجعة المعلومات المالية المرحلية..... | ٧-٩ |
| الإتفاق على شروط العملية..... | ١٠-١١ |
| إجراءات مراجعة المعلومات المالية المرحلية..... | ١٢-٢٩ |
| تقييم الأخطاء..... | ٣٠-٣٣ |
| إقرارات الإدارة..... | ٣٤-٣٥ |
| مسؤولية المدقق عن المعلومات المرافقة..... | ٣٦-٣٧ |
| الإبلاغ..... | ٣٨-٤٢ |
| الإبلاغ عن طبيعة ومدى ونتائج مراجعة المعلومات المالية المرحلية..... | ٤٣-٦٣ |
| الوثائق..... | ٦٤ |
| تاريخ النفاذ..... | ٦٥ |

الملحق ١: مثال على كتاب تعيين لمراجعة المعلومات المالية المرحلية

الملحق ٢: الإجراءات التحليلية التي يمكن للمدقق أخذها في عين الإعتبار عند أداء مراجعة للمعلومات المالية المرحلية

الملحق ٣: مثال على كتاب إقرارات الإدارة

الملحق ٤: أمثلة على تقارير مراجعة للمعلومات المالية المرحلية

الملحق ٥: أمثلة على تقارير مراجعة ذات إستنتاج متحفظ بسبب الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

الملحق ٦: أمثلة على تقارير مراجعة ذات إستنتاج متحفظ بسبب تحديد النطاق ليس مفروضاً من قبل الإدارة.

الملحق ٧: أمثلة على تقارير مراجعة ذات إستنتاج سلبي بسبب الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

---

ينبغي قراءة المعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة" في سياق مقدمة المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة" التي تحدد تطبيق وصلاحية المعايير الدولية لعمليات المراجعة.

## المقدمـــة

١. الهدف من المعيار الدولي لعمليات المراجعة هذا هو وضع المعايير وتوفير الإرشادات بشأن المسؤوليات المهنية للمدقق عندما يتولى المدقق عملية لمراجعة المعلومات المالية المرحلية لعميل تدقيق، وبشأن شكل ومحتوى التقرير، ويستخدم المصطلح "المدقق" في المعيار الدولي لعمليات المراجعة هذا ليس لأن المدقق يؤدي مهمة تدقيق ولكن لأن نطاق هذا المعيار محدد لمراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للبيانات المالية للمنشأة.

٢. لأهداف المعيار الدولي لعمليات المراجعة هذا المعلومات المالية المرحلية هي المعلومات المالية التي يتم إعدادها وعرضها حسب إطار إعداد تقارير مالية مطبق[١]، وتشمل إما مجموعة بيانات مالية كاملة أو مختصرة لفترة أقصر من السنة المالية للمنشأة.

٣. **يجب على المدقق المكلف بأداء عملية مراجعة للمعلومات المالية المرحلية أداء المراجعة حسب هذا المعيار الدولي لعمليات المراجعة،** ومن خلال أداء عملية تدقيق للبيانات المالية السنوية يحصل المدقق على فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، وعندما يكلف المدقق بمراجعة البيانات المالية المرحلية فإنه يتم تحديث هذا الفهم من خلال الإستفسارات التي تتم أثناء سير المراجعة، ويساعد ذلك المدقق في التركيز على الإستفسارات التي سيتم إجراؤها وكذلك على الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى التي سيتم تطبيقها، وعلى الممارس المكلف بأداء مراجعة للبيانات المالية المرحلية والذي هو ليس مدقق المنشأة أن يقوم بأداء المراجعة حسب المعيار الدولي لعمليات المراجعة٢٤٠٠ "عمليات مراجعة البيانات المالية"،[١]وحيث أن الممارس ليس لديه عادة نفس الفهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية مثل مدقق المنشأة، فإن الممارس يكون بحاجة لإجراء إستفسارات وإجراءات مختلفة لتحقيق هدف المراجعة.

٣أ. تعتبر المعايير الدولية لعمليات المراجعة موجهة نحو مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق المنشأة. غير انه ينبغي اتباعها وتطبيقها حسبما تستدعيه الظروف التي يقوم فيها مدقق المنشأة بعملية مراجعة المعلومات المالية التاريخية عدا المعلومات المالية المرحلية لعميل التدقيق.

[١] على سبيل المثال المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

* تم إدراج الفقرة ٣أ في هذا المعيار في ديسمبر ٢٠٠٧ لتوضيح تطبيق هذا المعيار.

## المبادئ العامة لمراجعة المعلومات المالية المرحلية

٤. **يجب على المدقق الإمتثال لمتطلبات السلوك الأخلاقي الخاصة بتدقيق البيانات المالية السنوية للمنشأة،** ومتطلبات السلوك الأخلاقي هذه تحكم مسؤوليات المدقق المهنية في المجالات التالية: الإستقلالية، والنزاهة، والموضوعية، والكفاءة المهنية والعناية اللازمة، والسرية، والسلوك المهني، والمعايير الفنية.

٥. **يجب على المدقق تنفيذ إجراءات رقابة الجودة التي تنطبق على العملية الفردية،** وتشمل عناصر رقابة الجودة الخاصة بعملية فردية مسؤوليات القيادة لجودة العملية، ومتطلبات السلوك الأخلاقي، وقبول وإستمرار العلاقات مع العملاء والعمليات المحددة، وتعيين فرق التدقيق، وأداء العملية، والمتابعة.

٦. **يجب على المدقق تخطيط وأداء المراجعة مع الأخذ موقف التشكك المهني، مدركا أنه قد توجد ظروف تتسبب في أن تتطلب المعلومات المالية المرحلية تعديلا جوهريا من أجل إعدادها، في جميع النواحي الجوهرية، حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق،** ويعني موقف التشكك المهني أن يجري المدقق تقييما ناقدا بعقل متسائل لصحة الأدلة التي تم الحصول عليها وأن يكون منتبها للأدلة التي تناقض أو تثير التساؤل حول موثوقية الوثائق أو إقرارات إدارة المنشأة.

## هدف عملية مراجعة المعلومات المالية المرحلية

٧. إن هدف عملية مراجعة المعلومات المالية المرحلية هي تمكين المدقق من إبداء إستنتاج، بناءً على المراجعة، بشأن ما إذا وصل أي شيء لعلم المدقق يدعو المدقق للإعتقاد بأن البيانات المالية المرحلية ليست معدة، في جميع النواحي الجوهرية، حسب إطار إعداد تقارير مالية مطبق، وعلى المدقق إجراء إستفسارات وأداء إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى من أجل أن يقلل إلى مستوى معتدل من مخاطرة إبداء استنتاج غير مناسب عندما تحتوي المعلومات المالية المرحلية على أخطاء جوهرية.

٨. يختلف هدف مراجعة المعلومات المالية المرحلية إلى حد كبير عن هدف التدقيق الذي يتم أداؤه حسب معايير التدقيق الدولية، ومراجعة المعلومات المالية المرحلية لا توفر أساسا لإبداء رأي بشأن ما إذا كانت المعلومات المالية تعطي صورة صحيحة وعادلة، أو أنها معروضة بعدالة، في جميع النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد تقارير مالية مطبق.

٩. إن المراجعة، مقارنة مع التدقيق، ليست مصممة للحصول على تأكيد معقول بأن المعلومات المالية المرحلية خالية من الأخطاء الجوهرية، وتتكون المراجعة من إجراء استفسارات بشكل رئيسي من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية

وإجراءات مراجعة أخرى، ومن الممكن أن تلفت المراجعة انتباه المدقق إلى أمور هامة تؤثر على المعلومات المالية المرحلية، إلا أنها لا توفر كافة الأدلة التي تطلب في التدقيق.

## الإتفاق على شروط العملية

**١٠. يجب أن يتفق المدقق والعميل على شروط العملية.**

١١. يتم عادة تسجيل شروط العملية المتفق عليها في كتاب تعيين، وهذا الإتصال من شأنه أن يساعد في تجنب سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة العملية، وبشكل خاص هدف ونطاق المراجعة ومسؤوليات الإدارة ومدى مسؤوليات المدقق والتأكيد الذي يتم الحصول عليه وطبيعة وشكل التقرير، ويغطي الإتصال عادة الأمور التالية:

- هدف عملية مراجعة المعلومات المالية المرحلية.
- نطاق المراجعة.
- مسؤولية الإدارة عن المعلومات المالية المرحلية.
- مسؤولية الإدارة عن إنشاء رقابة داخلية فعالة والمحافظة عليها تكون مناسبة لإعداد المعلومات المالية المرحلية.
- مسؤولية الإدارة عن توفير كافة السجلات والمعلومات ذات العلاقة للمدقق.
- موافقة الإدارة على تقديم إقرارات كتابية للمدقق لتأكيد الإقرارات التي تمت شفويا أثناء المراجعة، وكذلك الإقرارات الضمنية في سجلات المنشأة.
- الشكل والمحتوى المتوقعين للتقرير الذي سيصدر، بما في ذلك هوية الجهة التي سوف يوجه لها التقرير.
- موافقة الإدارة على أنه حيثما تدل أية وثيقة تحتوي على معلومات مالية مرحلية، أن المعلومات المالية المرحلية روجعت من قبل مدقق المنشأة فإنه سيتم إدخال تقرير المراجعة في الوثيقة.

يحتوي الملحق ١ لهذا المعيار على كتاب تعيين توضيحي، ويمكن كذلك دمج شروط عملية مراجعة المعلومات المالية المرحلية مع شروط عملية تدقيق البيانات المالية السنوية.

## إجراءات مراجعة المعلومات المالية المرحلية

### فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية

**١٢. يجب أن يكون لدى المدقق فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، حيث أن له علاقة بإعداد كل من المعلومات المالية السنوية والمرحلية، ويكون كافيا لتخطيط وأداء العملية من أجل أن يستطيع المدقق إجراء ما يلي:**

**(أ) تحديد أنواع الأخطاء الجوهرية المحتملة واعتبار إمكانية حدوثها؛ و**

**(ب) إختيار الإستفسارات والإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى التي ستوفر للمدقق الأساس لإعداد التقارير حول ما إذا كان أي شيء قد وصل إلى علم المدقق يجعل المدقق يعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية ليست معدة من جميع النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.**

١٣. كما يتطلب معيار التدقيق الدولي ٣١٥ "فهم المنشأة وبيئتها وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية" يجب على المدقق الذي دقق البيانات المالية لفترة سنوية واحدة أو أكثر أن يكون قد حصل على فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، حيث أن له علاقة بإعداد المعلومات المالية السنوية وكان كافياً لأداء التدقيق، وعند التخطيط لعملية مراجعة المعلومات المالية المرحلية على المدقق تحديث هذا الفهم، كما أن على المدقق الحصول على فهم كاف للرقابة الداخلية عندما يكون لها علاقة بإعداد المعلومات المالية المرحلية لأنها قد تختلف عن الرقابة الداخلية عندما تتعلق بالمعلومات السنوية.

١٤. على المدقق استخدام فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، لتحديد الإستفسارات التي ستتم والإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى التي سيتم تطبيقها، وكذلك لتحديد الأحداث أو المعاملات أو الإثباتات المعينة التي قد توجه عنها الإستفسارات أو الإجراءات التحليلية أو الإجراءات الأخرى المطبقة.

١٥. تشمل عادة الإجراءات التي يؤديها المدقق لتحديث فهمه للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، ما يلي:

- قراءة الوثائق، إلى المدى الضروري، الخاصة بعمليات التدقيق والمراجعة للفترة (الفترات) المرحلية السابقة للسنة الحالية وللفترة (الفترات) المرحلية المناظرة للسنة التي سبقتها، وذلك لتمكين المدقق من تحديد الأمور التي من الممكن أن تؤثر على المعلومات المالية المرحلية للفترة الحالية.
- إعتبار أية مخاطر هامة، بما في ذلك مخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة التي تم تحديدها في تدقيق البيانات المالية للسنة السابقة.
- قراءة أحدث معلومات مالية سنوية والمعلومات المالية المرحلية المقارنة للفترة السابقة.
- إعتبار الأهمية النسبية فيما يتعلق بإطار إعداد التقارير المالية المطبق من حيث علاقتها بالمعلومات المالية المرحلية، وذلك للمساعدة في تحديد طبيعة ومدى الإجراءات التي سيتم أداؤها وتقييم أثر الأخطاء في هذه المعلومات.

- إعتبار طبيعة أية أخطاء جوهرية مصححة وأية أخطاء غير جوهرية محددة غير مصححة في البيانات المالية للسنة السابقة.
- إعتبار أية أمور هامة متعلقة بالمحاسبة وإعداد التقارير المالية التي قد تكون ذات أهمية مستمرة، مثل نواحي ضعف جوهرية في الرقابة الداخلية.
- إعتبار نتائج أية إجراءات تدقيق تم أداؤها فيما يتعلق بالبيانات المالية للسنة الحالية.
- إعتبار نتائج أي تدقيق داخلي تم أداؤه والإجراءات التي اتخذتها الإدارة لاحقا لذلك.
- الإستفسار من الإدارة عن نتائج تقييم الإدارة لمخاطرة إحتمال وجود أخطاء جوهرية في المعلومات المالية المرحلية نتيجة للإحتيال.
- الإستفسار من الإدارة عن أثر التغيرات في أنشطة عمل المنشأة.
- الإستفسار من الإدارة عن التغيرات الهامة في الرقابة الداخلية والأثر المحتمل لأية تغيرات في إعداد المعلومات المالية المرحلية.
- الإستفسار من الإدارة عن الأسلوب الذي تم بموجبه إعداد المعلومات المالية المرحلية وموثوقية السجلات المحاسبية التي تمت موافقة أو مطابقة المعلومات المالية المرحلية معها.

١٦. على المدقق أن يحدد طبيعة إجراءات التدقيق، إن وجدت، التي سيتم أداؤها للعناصر المكونة، وحيث ينطبق ذلك إبلاغ هذه الأمور للمدققين الآخرين المشاركين في المراجعة، وتشمل العوامل التي يجب أخذها في الإعتبار الأهمية النسبية للأخطاء ومخاطرتها في المعلومات المالية المرحلية للعناصر المكونة وفهم المدقق لمدى كون الرقابة الداخلية على إعداد البيانات المالية مركزية أو غير مركزية.

**١٧. من أجل التخطيط لأداء مراجعة للمعلومات المالية المرحلية، على المدقق الذي عين حديثا والذي لم يقم بعد بأداء تدقيق للبيانات المالية السنوية حسب معايير التدقيق الدولية الحصول على فهم للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية من حيث علاقتها بإعداد كل من المعلومات المالية السنوية والمرحلية.**

١٨. يتيح هذا الفهم للمدقق أن يركز الإستفسارات التي تتم والإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى التي تطبق لأداء مراجعة للمعلومات المالية المرحلية حسب المعيار الدولي لعمليات المراجعة هذا، وكجزء من الحصول على هذا الفهم يقوم المدقق عادة بإجراء إستفسارات من المدقق السابق، وحيث ينطبق ذلك يقوم بإجراء مراجعة لوثائق المدقق السابق الخاصة بعملية التدقيق السنوية السابقة ولأية فترات مرحلية سابقة في السنة الحالية التي راجعها المدقق السابق، وبإجراء ذلك يقوم المدقق باعتبار طبيعة أية أخطاء مصححة وأية أخطاء غير

مصححة جمعها المدقق السابق، وأية مخاطر جوهرية، بما في ذلك مخاطرة تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة، والمحاسبة الهامة، وأية أمور خاصة بإعداد التقارير التي قد تكون ذات أهمية مستمرة، مثل نواحي الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية.

**الإستفسارات والإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى**

١٩. **يجب على المدقق إجراء إستفسارات، بشكل رئيسي من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وأداء إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى لتمكين المدقق أن يتوصل بناءاً على الإجراءات التي تم أداؤها إذا كان أية أمر قد وصل إلى علم المدقق يجعل المدقق يعتقد أن المعلومات المالية المرحلية لم يتم إعدادها في جميع النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.**

٢٠. لا تتطلب المراجعة عادة إجراء إختبارات للسجلات المحاسبية من خلال الفحص أو الملاحظة أو التأكيد، وتكون إجراءات أداء مراجعة للمعلومات المالية المرحلية مقتصرة عادة على إجراء إستفسارات، وبشكل رئيسي من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى وليس تأكيد بمعلومات خاصة بأمور محاسبية هامة تتعلق بالمعلومات المالية المرحلية. إن فهم المدقق للمنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية، ونتائج تقييم المخاطرة المتعلقة بعملية التدقيق السابقة واعتبار المدقق للأهمية النسبية حيث أن لها علاقة بالمعلومات المالية المرحلية تؤثر على طبيعة ومدى الإستفسارات التي تمت والإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى التي طبقت.

٢١. يؤدي المدقق عادة الإجراءات التالية:

- قراءة محاضر إجتماعات المساهمين والمكلفين بالحاكمية واللجان الأخرى، وذلك لتحديد الأمور التي قد تؤثر على المعلومات المالية المرحلية، والإستفسار عن الأمور التي تم تناولها في الإجتماعات التي لا يتوفر لها محاضر والتي قد تؤثر على المعلومات المالية المرحلية.
- إعتبار أثر الأمور إن وجدت التي تتسبب في نشوء تعديل على تقرير التدقيق أو المراجعة أو التعديلات المحاسبية أو الأخطاء غير المعدلة في وقت عمليات التدقيق أو المراجعة السابقة.
- الإتصال حيث يكون ذلك مناسبا مع المدققين الآخرين الذين يقومون بأداء مراجعة للمعلومات المالية المرحلية الخاصة بالعناصر الهامة للمنشأة المعدة للتقارير.
- الإستفسار من أعضاء الإدارة المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية والآخرين كما هو مناسب عما يلي:

- ما إذا كانت المعلومات المالية المرحلية قد أعدت وعرضت حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.
- ما إذا كانت هناك أية تغييرات في المبادئ المحاسبية أو أساليب تطبيقها.
- ما إذا كانت هناك أية معاملات جديدة استلزمت تطبيق مبدأ محاسبي جديد.
- ما إذا كانت المعلومات المالية المرحلية تحتوي على أخطاء معروفة غير مصححة.
- حالات غير عادية أو معقدة من المحتمل أنها أثرت على المعلومات المالية المرحلية، مثل دمج منشآت أعمال أو التخلص من قطاع عمل.
- إفتراضات هامة مناسبة لقياس القيمة العادلة أو الإفصاح عنها، ونية الإدارة ومقدرتها على تنفيذ الإجراءات المحددة نيابة عن المنشأة.
- ما إذا كانت معاملات الأطراف ذات العلاقة قد تمت معالجتها محاسبيا بالشكل المناسب وتم الإفصاح عنها في المعلومات المالية المرحلية.
- تغيرات هامة في المتطلبات والإلتزامات التعاقدية.
- تغيرات هامة في الإلتزامات المحتملة بما في ذلك المقاضاة أو المطالبات.
- الإمتثال لإتفاقيات الديون.
- أمور ثارت بشأنها أسئلة أثناء تطبيق إجراءات المراجعة.
- معاملات هامة حدثت خلال الأيام الأخيرة من الفترة المرحلية أو الأيام الأولى من الفترة المرحلية التالية.
- المعرفة بأي إحتيال أو الإشتباه باحتيال يؤثر على المنشأة ويشمل:
  - الإدارة؛
  - الموظفين الذين لهم أدوار هامة في الرقابة الداخلية؛ أو
  - الآخرين حيث قد يكون للإحتيال أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية.
- المعرفة بأية إدعاءات بالإحتيال أو الإشتباه باحتيال يؤثر على المعلومات المالية المرحلية والتي أبلغ عنها الموظفون أو موظفون سابقون أو محللون أو منظمون أو آخرون.

- المعرفة بأي عدم إمتثال فعلي أو ممكن للقوانين والأنظمة قد يكون له أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية.

- تطبيق إجراءات تحليلية على المعلومات المالية المرحلية المصممة لتحديد العلاقات والبنود الفردية التي تبدو أنها غير عادية والتي قد تعكس خطأ جوهريا في المعلومات المالية المرحلية، ومن الممكن أن تشمل الإجراءات التحليلية تحليل النسب والأساليب الإحصائية مثل تحليل الإتجاهات أو تحليل التراجع والتي يمكن أداؤها يدويا أو باستخدام الأساليب بمساعدة الحاسب الإلكتروني. يحتوي الملحق لهذا المعيار الدولي لعمليات المراجعة على أمثلة على الإجراءات التحليلية التي من الممكن أن يعتبرها المدقق عند أداء مراجعة للمعلومات المالية المرحلية.

- قراءة المعلومات المالية المرحلية، واعتبار ما إذا كان أي شيء قد وصل إلى علم المدقق يجعله يعتقد أن المعلومات المالية المرحلية لم يتم إعدادها في جميع النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

٢٢. يمكن للمدقق أداء العديد من إجراءات المراجعة قبل أو في نفس وقت إعداد المنشأة للمعلومات المالية المرحلية، فعلى سبيل المثال قد يكون أمرا عمليا تحديث فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك رقابتها الداخلية والبدء في قراءة المحاضر بعد نهاية الفترة المرحلية، كما أن أداء بعض إجراءات المراجعة في بداية الفترة المرحلية يتيح تحديد واعتبار الأمور المحاسبية الهامة التي تؤثر على المعلومات المالية المرحلية.

٢٣. إن المدقق الذي يقوم بأداء مراجعة للمعلومات المالية المرحلية مكلف أيضا بأداء تدقيق للبيانات المالية السنوية للمنشأة، ومن أجل السهولة والكفاءة يمكن للمدقق أن يقرر أداء إجراءات تدقيق معينة بالتزامن مع مراجعة المعلومات المالية المرحلية، فعلى سبيل المثال المعلومات التي اكتسبت من قراءة محاضر إجتماعات مجلس الإدارة فيما يتعلق بمراجعة المعلومات المالية المرحلية يمكن استخدامها أيضا للتدقيق السنوي، ويمكن للمدقق كذلك أن يقرر أداء إجراءات تدقيق في وقت المراجعة المرحلية، وهذه الإجراءات تكون بحاجة لأدائها لهدف تدقيق البيانات المالية المرحلية السنوية، على سبيل المثال أداء إجراءات تدقيق للمعاملات الهامة أو غير العادية التي حدثت أثناء الفترة، مثل دمج منشآت أعمال أو إعادة هيكلة أو معاملات هامة خاصة بالإيراد.

٢٤. لا تتطلب مراجعة المعلومات المالية المرحلية عادة تأكيد الإستفسارات عن المقاضاة أو المطالبات، ولذلك ليس من الضروري إرسال كتاب إستفسار إلى محامي المنشأة، أن الإتصال المباشر مع محامي المنشأة بشأن المقاضاة أو المطالبات قد يكون مناسبا إذا إطلع المدقق على أمر يجعل المدقق يتساءل بشأن ما إذا كانت المعلومات المالية المرحلية ليست معدة في جميع

النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق ويعتقد المدقق أن محامي الشركة قد يكون لديه معلومات متعلقة بذلك.

٢٥. **يجب على المدقق الحصول على أدلة بأن البيانات المالية المرحلية تتفق أو تتطابق مع السجلات المحاسبيـــة**، ويمكن للمدقق الحصول على أدلة بأن المعلومات المالية المرحلية تتفق أو تتطابق مع السجلات المحاسبية بتتبع المعلومات المالية المرحلية إلى:

(أ) السجلات المحاسبية مثل دفتر الأستاذ العام أو جدول موحد يتفق أو يتطابق مع السجلات المحاسبية؛ و

(ب) البيانات المدعمة الأخرى في سجلات المنشأة حسبما هو ضروري.

٢٦. **يجب على المدقق الإستفسار عما إذا كانت الإدارة قد حددت جميع الأحداث حتى تاريخ تقرير المراجعة والتي قد تحتاج للتعديل أو الإفصاح عنها في المعلومات المالية المرحلية**، ومن الضروري أن يقوم المدقق بأداء إجراءات أخرى لتحديد الأحداث التي تقع بعد تاريخ تقرير المراجعة.

٢٧. **يجب على المدقق أن يستفسر عما إذا كانت الإدارة قد غيرت تقييمها لقدرة المنشأة على الإستمرار كمنشأة ناجحة، وعندما يصبح المدقق نتيجة لهذا الإستفسار أو إجراءات المراجعة الأخرى على علم بأحداث أو ظروف قد تثير شكا كبيرا حول قدرة المنشأة على الإستمرار كمنشأة ناجحة فإن على المدقق:**

**(أ) الإستفسار من الإدارة بشأن خططها الخاصة بالإجراءات المستقبلية بناء على تقديرها للمنشأة الناجحة وجدوى هذه الخطط، وما إذا كانت الإدارة تعتقد أن نتيجة هذه الخطط ستحسن الوضع؛ و**

**(ب) إعتبار كفاية الإفصاح عن هذه الأمور في المعلومات المالية المرحلية.**

٢٨. من الممكن أن تكون الأحداث والظروف التي قد تثير شكا كبيرا حول قدرة المنشأة على الإستمرار كمنشأة ناجحة موجودة في تاريخ البيانات المالية السنوية، أو من الممكن تحديدها نتيجة للإستفسارات من الإدارة أو أثناء أداء إجراءات مراجعة أخرى، وعندما تصل هذه الأحداث أو الظروف إلى علم المدقق فإن على المدقق الإستفسار من الإدارة عن خططها الخاصة بالإجراءات المستقبلية، مثل خططها لتسييل الأصول أو إقتراض الأموال أو إعادة هيكلة الديون أو تخفيض أو تأخير المصروفات أو زيادة رأس المال، كما أن على المدقق الإستفسار عن جدوى خطط الإدارة وما إذا كانت الإدارة تعتقد أن نتيجة هذه الخطط ستحسن الوضع، غير أنه ليس من الضروري عادة بالنسبة للمدقق تأكيد جدوى خطط الإدارة وما إذا كانت نتيجة هذه الخطط ستحسن الوضع.

٢٩. **عندما يصل أمر إلى علم المدقق يؤدي بالمدقق إلى التساؤل عما إذا كان يجب إجراء تعديل جوهري للمعلومات المالية المرحلية التي سيتم إعدادها في جميع النواحي الجوهرية حسب**

**إطار إعداد التقارير المالية المطبق فإن على المدقق إجراء إستفسارات إضافية أو أداء إجراءات أخرى حتى يتمكن المدقق من إبداء إستنتاج في تقرير المراجعة،** فعلى سبيل المثال إذا أدت إجراءات المراجعة لأن يتساءل المدقق عما إذا كانت معاملة مبيعات هامة مسجلة حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق فإن على المدقق أداء إجراءات إضافية كافية للإجابة على أسئلة المدقق، مثل مناقشة شروط المعاملة مع كبار موظفي التسويق والمحاسبة أو قراءة عقد المبيعات.

## تقييم الأخطاء

**٣٠. يجب على المدقق أن يقيم ما إذا كانت الأخطاء غير المصححة فردياً وفي مجموعها التي وصلت إلى علم المدقق هامة نسبيا بالنسبة للمعلومات المالية المرحلية.**

٣١. إن مراجعة المعلومات المالية المرحلية، بالمقارنة مع عملية تدقيق، ليست مصممة للحصول على تأكيد معقول بأن المعلومات المالية المرحلية خالية من الأخطاء الجوهرية، غير أن الأخطاء التي تصل إلى علم المدقق، بما في ذلك الإفصاحات غير المناسبة، يتم تقييمها فرديا وبمجموعها لتحديد ما إذا كان من الضروري إجراء تعديل جوهري للمعلومات المالية المرحلية من أجل إعدادها في جميع النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

٣٢. على المدقق ممارسة الحكم المهني عند تقييم الأهمية النسبية لأية أخطاء لم تصححها المنشأة، وعلى المدقق إعتبار أمور مثل طبيعة وسبب ومقدار الأخطاء، وما إذا كانت الأخطاء قد نشأت في السنة السابقة أو الفترة المرحلية للسنة الحالية، والأثر المحتمل للأخطاء على الفترات المرحلية المستقبلية أو السنوية.

٣٣. إذا كانت الأخطاء أقل من المبلغ الذي يحدده المدقق فلا تحتاج للتجميع، لأن المدقق يعتقد أن تجميع هذه المبالغ لن يكون له أثر جوهري بشكل واضح على المعلومات المالية المرحلية، وبإجراء ذلك على المدقق إعتبار حقيقة أن تحديد الأهمية النسبية يتضمن إعتبارات كمية وكذلك نوعية وأن الأخطاء بمقدار مبالغ ضئيلة نسبيا قد يكون لها برغم ذلك أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية.

## إقرارات الإدارة

**٣٤. يجب على المدقق أن يحصل على إقرار كتابي من الإدارة:**

**(أ) أنها تقر بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الإحتيال والخطأ؛**

**(ب) أنه تم إعداد وعرض المعلومات المالية المرحلية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق؛**

**(ج) أنها تعتقد أن أثر هذه الأخطاء غير المصححة التي جمعها المدقق أثناء المراجعة غير**

**هامة نسبياً، فرديا وفي مجموعها، بالنسبة للمعلومات المالية المرحلية مأخوذة ككل، وأنه تم إدخال أو إرفاق ملخص بالإقرارات الكتابية؛**

(د) **أنها أفصحت للمدقق عن جميع الحقائق الهامة المتعلقة بأية إحتيالات أو إحتيالات مشكوك بها معروفة للإدارة والتي قد تكون أثرت على المنشأة؛**

(هـ) **أنها أفصحت للمدقق عن نتائج تقييمها للمخاطر بأنه قد توجد أخطاء جوهرية في المعلومات المالية المرحلية نتيجة للإحتيال[٢]؛**

(و) **أنها أفصحت للمدقق عن جميع حالات عدم الإمتثال المعروفة الفعلية أو الممكنة للقوانين والأنظمة والتي يجب إعتبار آثارها عند إعداد المعلومات المالية المرحلية؛ و**

(ز) **أنها أفصحت للمدقق عن جميع الأحداث الهامة التي وقعت بعد تاريخ الميزانية العمومية حتى تاريخ تقرير المراجعة التي قد تحتاج لتعديلها أو الإفصاح عنها في المعلومات المالية المرحلية.**

٣٥. على المدقق الحصول على إقرارات إضافية حسبما هو مناسب فيما يتعلق بالأمور الخاصة بعمل أو قطاع المنشأة، ويحتوي الملحق ٣ لهذا المعيار على نموذج إيضاحي لكتاب إقرار الإدارة.

## مسؤولية المدقق عن المعلومات المرافقة

٣٦. **يجب على المدقق قراءة المعلومات الأخرى التي ترافق المعلومات المالية المرحلية من أجل أن يأخذها في إعتباره ما إذا كانت هذه المعلومات لا تتفق بشكل جوهري مع المعلومات المالية المرحلية،** وإذا حدد المدقق وجود عدم إتساق جوهري فإن على المدقق إعتبار ما إذا كانت المعلومات المالية المرحلية أو المعلومات الأخرى بحاجة لتعديلها، وإذا كان التعديل ضرورياً في المعلومات المالية المرحلية وترفض الإدارة إجراء التعديل فإن على المدقق إنعكاسات ذلك على تقرير المراجعة، وإذا كان التعديل ضرورياً في المعلومات الأخرى وترفض الإدارة إجراء التعديل فإن على المدقق إعتبار أن يدخل في تقرير المراجعة فقرة إضافية تبين عدم الإتساق الجوهري أو إتخاذ إجراءات أخرى مثل إيقاف إصدار تقرير المراجعة أو الإنسحاب من العملية، فعلى سبيل المثال قد تقدم الإدارة قياسات بديلة للأرباح تصور الأداء المالي بشكل أكثر إيجابية من المعلومات المالية المرحلية وأن تبرز هذه القياسات

[٢] توضح الفقرة ٣٥ من معيار التدقيق الدولي ٢٤٠ "مسؤولية المدقق في إعتبار الإحتيال عند تدقيق البيانات المالية" أن طبيعة ومدى وتكرار هذا التقييم يختلف من منشأة لأخرى، وأنه يمكن للإدارة إجراء تقييم مفصل على أساس سنوي أو كجزء من المتابعة المستمرة، وتبعا لذلك فإن هذا الإقرار، إلى الحد الذي يتعلق به بالبيانات المالية المرحلية، مصمم بشكل خاص لظروف المنشأة المحددة.

بشكل مفرط أو لا تكون محددة بشكل واضح أو لم تتم مطابقتها بشكل واضح مع المعلومات المالية المرحلية بحيث أنها مربكة ومن المحتمل مضللة.

٣٧. **إذا وصل أمر إلى علم المدقق يجعل المدقق يعتقد بأن المعلومات الأخرى تبدو أنها تحتوي على خطأ جوهري حقيقي فإن على المدقق مناقشة الأمر مع إدارة المنشأة،** وأثناء قراءة المعلومات الأخرى لهدف تحديد حالات عدم الإتفاق الجوهري فقد يصل إلى علم المدقق خطأ جوهرياً حقيقياً ظاهراً (أي معلومات لا تتعلق بأمور تظهر في المعلومات المالية المرحلية المقدمة أو المعروضة بشكل غير صحيح)، وعند مناقشة الأمر مع إدارة المنشأة على المدقق إعتبار صحة المعلومات الأخرى واستجابات الإدارة لاستفسارات المدقق بشأن ما إذا كانت هناك إختلافات قائمة في الحكم أو الرأي وما إذا كان سيطلب من الإدارة التشاور مع طرف آخر مؤهل لحل الخطأ الظاهر الحقيقي، وإذا كان إجراء تعديل ضرورياً لحل الخطأ الجوهري الحقيقي ورفضت الإدارة إجراء التعديل فإن على المدقق إعتبار إتخاذ إجراءات إضافية حسبما هو مناسب، مثل إعلام المكلفين بالحاكمية والحصول على المشورة القانونية.

## الإبلاغ

٣٨. **إذا وصل إلى علم المدقق، نتيجة لمراجعة المعلومات المالية المرحلية أمراً يجعل المدقق يعتقد أن من الضروري إجراء تعديل جوهري للمعلومات المالية المرحلية من أجل أن يتم إعدادها في جميع النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق فإن على المدقق إبلاغ الأمر بالسرعة الممكنة عمليا للمستوى المناسب من الإدارة.**

٣٩. **عندما لا تستجيب الإدارة، حسب حكم المدقق، بالشكل المناسب خلال فترة زمنية معقولة فإن على المدقق إبلاغ ذلك للمكلفين بالحوكمة،** ويجب أن يتم الإبلاغ بالسرعة الممكنة عملياً إما شفوياً أو كتابة، ويتأثر قرار المدقق بشأن الإبلاغ شفوياً أو كتابة بعوامل مثل طبيعة وحساسية وأهمية الأمر الذي سيتم إبلاغه وتوقيت هذا الإبلاغ، وإذا أبلغت المعلومات شفوياً فإن على المدقق توثيق الإبلاغ.

٤٠. **عندما لا يستجيب المكلفون بالحوكمة، حسب تقدير المدقق، بالشكل المناسب خلال فترة زمنية معقولة فإن على المدقق إعتبار ما يلي:**

(أ) **إما تعديل التقرير، أو**

(ب) **إمكانية الإنسحاب من العملية، و**

(ج) **إمكانية الإستقالة من التعيين لتدقيق البيانات المالية السنوية.**

٤١. **عندما يصل إلى علم المدقق، نتيجة لأداء المراجعة للمعلومات المالية المرحلية، أمراً يجعل المدقق يعتقد بوجود إحتيال أو عدم إمتثال من قبل المنشأة للقوانين والأنظمة فإن على المدقق إبلاغ الأمر بالسرعة الممكنة عملياً إلى المستوى المناسب من الإدارة،** ويتأثر تحديد أي مستوى من الإدارة أنه المستوى المناسب بإحتمال تواطؤ أو مشاركة أحد أعضاء الإدارة، وعلى المدقق كذلك إعتبار الحاجة إلى إبلاغ هذه الأمور للمكلفين بالحوكمة وإعتبار إنعكاس ذلك على المراجعة.

٤٢. **على المدقق إبلاغ الأمور المناسبة الهامة للحوكمة الناجمة من مراجعة المعلومات المالية المرحلية إلى المكلفين بالحوكمة** ونتيجة لأداء المراجعة للمعلومات المالية المرحلية قد يصل إلى علم المدقق أمور هي في رأي المدقق هامة ومتعلقة بالمكلفين بالحوكمة في إشرافهم على عملية إعداد التقارير المالية والإفصاح، وعلى المدقق إبلاغ هذه الأمور إلى المكلفين بالحوكمة.

## الإبلاغ عن طبيعة ومدى ونتائج مراجعة المعلومات المالية المرحلية

**٤٣. يجب على المدقق إصدار تقرير كتابي يحتوي على ما يلي:**

(أ) **عنوان مناسب.**

(ب) **المرسل إليه حسبما تتطلبه ظروف العملية.**

(ج) **تحديد المعلومات المالية المرحلية التي تمت مراجعتها، بما في ذلك تحديد عنوان واحد من البيانات الواردة في البيانات المالية الكاملة أو الموجزة وتاريخ المعلومات المالية المرحلية والفترة التي تغطيها.**

(د) **إذا كانت المعلومات المالية المرحلية تشمل مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام التي أعدت حسب إطار إعداد تقارير مالية مصمم لتحقيق العرض العادل، بيان بأن الإدارة مسئولة عن إعداد المعلومات المالية المرحلية والعرض العادل لها حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.**

(هـ) **في الظروف الأخرى بيان بأن الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض المعلومات المالية المرحلية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.**

(و) **بيان بأن المدقق مسئول عن إبداء إستنتاج حول المعلومات المالية المرحلية بناء على المراجعة.**

(ز) **بيان بأنه تم إجراء مراجعة المعلومات المالية المرحلية حسب المعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة"، وبيان بأن هذه المراجعة تتكون من إجراء إستفسارات بشكل رئيسي من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى.**

(ح) **بيان بأن المراجعة هي أقل بشكل جوهري في نطاقها من التدقيق الذي يتم حسب معايير التدقيق الدولية، وتبعاً لذلك لا تتيح المراجعة للمدقق الحصول على تأكيد بأن المدقق سيصبح على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في علمية تدقيق، وأنه تبعاً لذلك لا يتم إبداء رأي تدقيق.**

(ط) **إذا شملت المعلومات المالية المرحلية مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام التي أعدت حسب إطار إعداد تقارير مالية مصمم لتحقيق العرض العادل، إستنتاج بشأن ما إذا كان أي أمر قد وصل إلى علم المدقق يجعل المدقق يعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية لا تعطي صورة صحيحة وعادلة، أو لا تعرض بعدالة في جميع النواحي الجوهرية، حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق (بما في ذلك إشارة إلى أن الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية)، أو**

(ي) **في الظروف الأخرى إستنتاج بشأن ما إذا كان أي شيء قد وصل إلى علم المدقق يجعل المدقق يعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية لم يتم إعدادها في جميع النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق (بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).**

(ك) **تاريخ التقرير.**

(ل) **موقع البلد أو الإختصاص الذي يمارس فيه المدقق.**

(م) **توقيع المدقق.**

يحتوي الملحق ٤ لهذا المعيار على تقارير مراجعة إيضاحية.

٤٤. في بعض الإختصاصات من الممكن أن يحدد القانون أو الأنظمة التي تحكم مراجعة المعلومات المالية المرحلية صياغة إستنتاج المدقق التي تختلف عن الصياغة المبينة في الفقرة (٤٣ط) أو (ي)، وبالرغم من أن المدقق قد يكون مضطراً لإستخدام الصياغة المحددة فإن

مسؤوليات المدقق كما هي مبينة في هذا المعيار الدولي لعمليات المراجعة للتوصل إلى إستنتاج تبقى كما هي.

## الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق

**٤٥. يجب على المدقق إبداء إستنتاج متحفظ أو سلبي عندما يصل إلى علم المدقق أمراً يجعل المدقق يعتقد أنه يجب إجراء تعديل جوهري للمعلومات المالية المرحلية حتى يتم إعدادها في جميع النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق.**

٤٦. إذا وصل إلى علم المدقق أمور تجعل المدقق يعتقد أن المعلومات المالية المرحلية قد تأثرت أو من الممكن أن تتأثر بشكل جوهري بسبب خروج عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق ولا تقوم الإدارة بتصحيح المعلومات المالية المرحلية فإن على المدقق تعديل تقرير المراجعة، ويجب أن يبين التعديل طبيعة الخروج، وإذا كان ذلك ممكن عملياً أن يبين الآثار على المعلومات المالية المرحلية، وإذا لم تكن المعلومات التي يعتقد المدقق أنها ضرورية للإفصاح المناسب داخلة في المعلومات المالية المرحلية فإن على المدقق تعديل تقرير المراجعة، وإذا كان ذلك ممكناً من الناحية العملية إدخال المعلومات الضرورية في تقرير المراجعة، ويتم عادة إجراء التعديل على تقرير المراجعة بإضافة فقرة إيضاحية إلى تقرير المراجعة وجعل الإستنتاج متحفظاً، ويحتوي الملحق ٥ لهذا المعيار على تقارير مراجعة إيضاحية مع إستنتاج متحفظ.

٤٧. عندما يكون أثر الخروج جوهرياً وعاماً بالنسبة للمعلومات المالية المرحلية بحيث يتوصل المدقق إلى أن الإستنتاج المتحفظ ليس مناسباً للإفصاح عن الطبيعة المضللة أو غير المكتملة للمعلومات المالية المرحلية فإن على المدقق إبداء إستنتاج سلبي، ويحتوي الملحق ٧ لهذا المعيار على تقارير مراجعة إيضاحية مع إستنتاج سلبي.

## تحدد النطاق

٤٨. يمنع تحديد النطاق المدقق عادة من إكمال المراجعة.

**٤٩. عندما يكون المدقق غير قادر على إكمال المراجعة فإن على المدقق أن يبلغ كتابة المستوى المناسب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة سبب عدم إمكانية إكمال المراجعة، وينظر فيما إذا كان من المناسب إصدار تقرير.**

## تحديد النطاق المفروض من قبل الإدارة

٥٠. لا يقبل المدقق عملية مراجعة للبيانات المالية المرحلية إذا كانت معرفة المدقق المبدئية بظروف العملية تشير إلى أن المدقق لن يستطيع إكمال المراجعة لأنه سيكون هناك تحديد لنطاق مراجعة المدقق مفروض من قبل إدارة المنشأة.

٥١. إذا قامت الإدارة بعد قبول العملية بفرض تحديد لنطاق المراجعة فإن على المدقق طلب إزالة هذا التحديد، وإذا رفضت الإدارة إجراء ذلك فإن المدقق لن يكون قادراً على إكمال المراجعة وعليه إبداء إستنتاج، وفي هذه الحالات على المدقق أن يبلغ كتابة المستوى المناسب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة سبب عدم إمكانية إكمال العلمية، وبرغم ذلك إذا وصل أمر إلى علم المدقق يجعل المدقق يعتقد أن من الضروري إجراء تعديل جوهري على المعلومات المالية المرحلية حتى يتم إعدادها في جميع النواحي الجوهرية حسب إطار إعداد التقارير المالية المطبق فإن على المدقق إبلاغ هذه الأمور حسب الإرشادات في الفقرات ٣٨-٤٠.

٥٢. على المدقق كذلك إعتبار المسؤوليات القانونية والتنظيمية، بما في ذلك إذا كان هناك متطلب بأن يصدر المدقق تقريراً، وإذا كان هناك هذا المتطلب فإن على المدقق حجب الإستنتاج وأن يقدم في تقرير المراجعة سبب عدم إمكانية إكمال المراجعة، غير أنه إذا وصل إلى علم المدقق أمر يجعل المدقق يعتقد أن من الضروري إجراء تعديل جوهري للمعلومات المالية المرحلية حتى يتم إعدادها في جميع النواحي الجوهرية حب إطار إعداد التقارير المالية المطبق فإن على المدقق كذلك إبلاغ هذا الأمر في التقرير.

## التحديدات الأخرى للنطاق

٥٣. من الممكن أن يحدث تحديد للنطاق بسبب ظروف ما بإستثناء تحديد النطاق المفروض من قبل الإدارة، وفي هذه الحالات يكون المدقق عادة غير قادر على إكمال المراجعة وإبداء إستنتاج، وعليه أن يسترشد بالفقرتين ٥١ و٥٢، غير أنه قد تكون هناك بعض الحالات النادرة حيث يكون تحديد نطاق عمل المدقق مقتصراً بشكل واضح على أمر محدد واحد أو أكثر بحيث يعتبر أنه جوهرياً في حين أنه ليس كذلك ولا في حكم المدقق أنه يشمل المعلومات المالية المرحلية، وفي هذه الحالات على المدقق تعديل تقرير المراجعة ببيان أنه بإستثناء هذا الأمر المبين في فقرة إيضاحية في تقرير المراجعة فقد تم أداء المراجعة حسب هذا المعيار الدولي لعمليات المراجعة وإبداء إستنتاج متحفظ، ويحتوي الملحق ٦ لهذا المعيار على تقارير مراجعة إيضاحي مع إستنتاج متحفظ.

٥٤. من الممكن أن يكون المدقق قد أبدى رأياً متحفظاً حول تدقيق أحدث البيانات المالية السنوية بسبب التحديد لنطاق ذلك التدقيق، وعلى المدقق إعتبار ما إذا كان تحديد النطاق لازال موجوداً، وإذا كان كذلك إنعكاسات ذلك على تقرير المراجعة.

## المنشأة الناجحة وحالات عدم التيقن

٥٥. في حالات معينة من الممكن إضافة تأكيد على فقرة الموضوع إلى تقرير المراجعة بدون أن يؤثر ذلك على إستنتاج المدقق، وذلك لإلقاء الضوء على موضوع وارد في إيضاح للمعلومات المالية المرحلية يناقش هذا الموضوع على نطاق أوسع، ويفضل إدخال الفقرة بعد فقرة الإستنتاج، وهي تشير عادة إلى حقيقة أن الإستنتاج ليست متحفظاً في هذا المجال.

**٥٦. إذا تم إجراء إفصاح منفصل في المعلومات المالية المرحلية فإن على المدقق إضافة تأكيد على فقرة الموضوع في تقرير المراجعة، وذلك لإيضاح عدم تيقن جوهري يتعلق بحدث أو حالة قد تثير شكاً كبيراً بالنسبة لقدرة المنشأة على الإستمرار كمنشأة ناجحة.**

٥٧. من الممكن أن يكون المدقق قد قام بتعديل تقرير تدقيق أو مراجعة سابق بإضافة تأكيد على فقرة الموضوع لإبراز عدم تيقن جوهري يتعلق بحدث أو حالة قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة المنشأة على الإستمرار كمنشأة ناجحة، وإذا كان عدم التيقن الجوهري ما زال قائماً وتم الإفصاح المناسب في المعلومات المالية المرحلية فإن على المدقق تعديل تقرير المراجعة حول المعلومات المالية المرحلية الحالية، وذلك بإضافة فقرة لإبراز عدم التيقن الجوهري المستمر.

٥٨. إذا وصل إلى علم المدقق، نتيجة للاستفسارات أو إجراءات المراجعة الأخرى، عدم تيقن جوهري يتعلق بحدث أو حالة من الممكن أن تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المنشأة على الإستمرار كمنشأة ناجحة وتم إجراء إفصاح مناسب في المعلومات المالية المرحلية فإن على المدقق تعديل تقرير المراجعة بإضافة تأكيد على فقرة الموضوع.

**٥٩. إذا لم يتم الإفصاح بشكل مناسب في المعلومات المالية المرحلية عن عدم تيقن جوهري يثير شكاً كبيراً بشأن قدرة المنشاة على الإستمرار كمنشأة ناجحة فإن على المدقق إبداء إستنتاج متحفظ أو سلبي حسبما هو مناسب، ويجب أن يشمل التقرير إشارة محددة إلى حقيقة وجود عدم التيقن الجوهري هذا.**

**٦٠. يجب على المدقق إعتبار تعديل تقرير المراجعة بإضافة فقرة لإبراز عدم تيقن جوهري (بإستثناء مشكلة المنشأة الناجحة) وصل إلى علم المدقق، والذي حله يعتمد على الأحداث المستقبلية والتي قد تؤثر على المعلومات المالية المرحلية.**

## الإعتبارات الأخرى

٦١. تشمل شروط العملية موافقة الإدارة على أنه حيث تدل أية وثيقة تحتوي على معلومات مالية مرحلية أنه تمت مراجعة هذه المعلومات من قبل مدقق المنشأة فإنه سيتم إدخال تقرير المراجعة ذلك في الوثيقة، وإذا لم تقم الإدارة بإدخال التقرير في الوثيقة فإن على المدقق طلب المشورة القانونية للمساعدة في تحديد الإجراء المناسب في هذه الظروف.

٦٢. إذا أصدر المدقق تقرير مراجعة معدل وقامت الإدارة بإصدار المعلومات المالية المرحلية بدون إدخال تقرير المراجعة المعدل في الوثيقة التي تحتوي على المعلومات المالية المرحلية فإن على المدقق طلب المشورة القانونية لتحديد الإجراء المناسب في هذه الظروف وإمكانية الإستقالة من التعيين لتدقيق البيانات المالية السنوية.

٦٣. تتكون المعلومات المالية المرحلية من مجموعة موجزة من البيانات المالية التي لا تشمل بالضرورة كافة المعلومات التي يتم إدخالها في مجموعة كاملة من البيانات المالية، ولكنها تقدم تفسيراً للأحداث والتغيرات التي هي هامة بالنسبة لفهم التغيرات في المركز والأداء المالي للمنشأة منذ تاريخ إعداد التقارير السنوية، ويعود ذلك لأنه يفترض أن مستخدمي المعلومات المالية المرحلية يستطيعون الوصول إلى أحدث البيانات المالية المدقق، كما هي الحال بالنسبة للمنشآت المدرجة، وفي حالات أخرى على المدقق أن يناقش مع الإدارة الحاجة إلى هذه المعلومات المالية المرحلية لإدخال بيان تتم قراءته مع أحدث البيانات المالية المدققة، وفي حالة عدم وجود هذا البيان على المدقق إعتبار ما إذا كانت المعلومات المالية المرحلية بدون الإشارة إلى أحدث بيانات مالية مدققة سيكون مضللاً في هذه الظروف، وإنعكاسات ذلك على تقرير المراجعة.

## الوثائق

٦٤. **يجب على المدقق إعداد وثائق المراجعة الكافية والمناسبة لتوفير أساس لإستنتاج المدقق وتقديم الأدلة بأنه تم أداء المراجعة حسب هذا المعيار الدولي لعمليات المراجعة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة.** تتيح الوثائق للمدقق الخبير الذي ليس صلة سابقة مع العملية فهم طبيعة وتوقيت ومدى الإستفسارات التي تمت والإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى التي طبقت والمعلومات التي تم الحصول عليها وأية أمور هامة تم إعتبارها أثناء أداء المراجعة، بما في ذلك تصريف هذه الأمور.

## تاريخ النفاذ

٦٥. يعتبر هذا المعيار نافذ المفعول للمعلومات المالية المرحلية التي تبدأ في ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦ أو بعد ذلك، ويسمح بالتطبيق المبكر لهذا المعيار.

## منظور القطاع العام

*١. تتطلب الفقرة ١٠ أن يتفق المدقق والعميل على شروط العملية، وتوضح الفقرة ١١ أن كتاب التعيين يساعد في تجنب سوء الفهم فيما يتعلق بطبيعة العملية، وبشكل خاص هدف ونطاق المراجعة ومسؤوليات الإدارة ومدى مسؤوليات المدقق والتأكيد الذي يتم الحصول عليه وطبيعة وشكل التقرير، ويفرض القانون والأنظمة التي تحكم عمليات المراجعة في القطاع العام عادة تعيين مدقق، وتبعاً لذلك قد لا تكون كتب التعيين ممارسة شائعة في القطاع العام، وبرغم ذلك فإن كتاب تعيين يحدد الأمور المشار لها في الفقرة ١١ قد يكون مفيداً لكل من مدقق القطاع العام والعميل، وبناء على ذلك على مدققي القطاع العام إعتبار الإتفاق مع العميل على شروط عملية المراجعة من خلال كتاب تعيين.*

٢. *في القطاع العام من الممكن أن يمتد إلتزام التدقيق القانوني للمدقق إلى عمل آخر مثل مراجعة المعلومات المالية المرحلية، وحيث تكون الحالة كذلك لا يستطيع مدقق القطاع العام تجنب هذا الإلتزام، وتبعاً لذلك قد لا يكون في وضع يستطيع فيه عدم القبول (أنظر الفقرة ٥٠) أو الإنسحاب من عملية المراجعة (أنظر الفقرتين ٣٦، ٤٠ب)، كما قد لا يكون مدقق القطاع العام في وضع يستطيع فيه الإستقالة من التعيين لتدقيق البيانات المالية السنوية (أنظر الفقرتين ٤٠ ج و٦٢).*

٣. *تناقش الفقرة ٤١ مسؤولية المدقق عندما يصل إلى علم المدقق أمر يجعل المدقق يعتقد بوجود إحتيال أو عدم إمتثال من قبل المنشأة للقوانين والأنظمة، وفي القطاع العام من الممكن أن يكون المدقق خاضعاً لمتطلبات قانونية أو متطلبات تنظيمية أخرى بأن يبلغ عن مثل هذا الأمر للسلطات التنظيمية أو السلطات العامة الأخرى.*

# الملحق ١

## مثال على كتاب تعيين لمراجعة المعلومات المالية المرحلية

الكتاب التالي هو لإستخدامه كدليل إلى جانب الإعتبارات المبينة في الفقرة ١٠ من هذا المعيار الدولي لعمليات المراجعة، وهو بحاجة لتكييفه حسب المتطلبات والظروف الفردية.

إلى مجلس الإدارة (أو الممثل المناسب للإدارة العليا)

نقدم هذا الكتاب لتأكيد فهمنا لشروط وأهداف عمليتنا الخاصة بمراجعة الميزانية العمومية المرحلية للمنشأة كما في ٣٠ يونيو ١× ٢٠ وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لفترة الشهور الستة المنتهية في ذلك التاريخ.

سيتم إجراء مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة" الصادر عن مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد، وذلك بهدف تزويدنا بأساس لإعداد التقارير حول ما إذا كان أي أمر يصل إلى عملنا يجعلنا نعتقد أن المعلومات المالية المرحلية لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لـــ [أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]، وتتكون هذه المراجعة من إجراء إستفسارات، بشكل رئيسي من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى، ولا تتطلب عادة إثبات المعلومات التي يتم الحصول عليها. إن نطاق مراجعة المعلومات المالية المرحلية أقل إلى حد كبير من نطاق التدقيق الذي يتم وفق معايير المحاسبة الدولية، والذي هدفه إبداء رأي حول البيانات المالية، وتبعاً لذلك فإننا لن نبدي رأي تدقيق.

نتوقع أن نقدم تقريراً حول المعلومات المالية المرحلية كما يلي:
[ أدخل نص نموذج تقرير].

إن مسؤولية المعلومات المالية المرحلية، بما في ذلك الإفصاح المناسب، هي مسؤولية إدارة المنشأة، ويشمل ذلك تصميم وتنفيذ والمحافظة على رقابة داخلية مناسبة لإعداد وعرض المعلومات المالية المرحلية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة، وإجراء تقديرات محاسبية معقولة في ظل الظروف، وكجزء من مراجعتنا سنطلب إقرارات كتابية من الإدارة خاصة بالإثباتات التي تمت فيما يتعلق بالمراجعة، كما سنطلب أنه حيث تدل أية وثيقة تحتوي على معلومات مالية مرحلية أن المعلومات المالية المرحلية تمت مراجعتها فإنه سيتم كذلك إدخال تقريرنا في الوثيقة.

لا توفر مراجعة المعلومات المالية المرحلية التأكيد بأننا سنصبح مطلعين على جميع الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في عملية تدقيق، إلى جانب ذلك لا يمكن الإعتماد على عمليتنا للكشف عما إذا كان هناك إحتيال أو أخطاء أو أفعال غير قانونية، غير أننا سنعلمكم بأية أمور هامة تصل إلى علمنا.

إننا نتطلع لتعاون كامل مع موظفيكم، ونأمل أن يوفروا لنا أية سجلات ووثائق ومعلومات أخرى لازمة لمراجعتنا.

[ أدخل معلومات إضافية هنا فيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالرسوم والفواتير حسبما هو مناسب].

سيكون هذا الكتاب نافذ المفعول للسنوات القادمة، إلا إذا تم إنهاؤه أو تعديله أو إلغاؤه (حيثما إنطبق ذلك).

يرجى التوقيع على النسخة المرفقة من هذا الكتاب وإعادتها لبيان أنه حسب فهمكم للترتيبات الخاصة بمراجعتنا للمعلومات المالية.

نعلمكم بالإستلام نيابة عن المنشأة أ ب ج من قبل

(توقيع)
الإسم واللقب
التاريخ

# الملحق ٢

## الإجراءات التحليلية التي يمكن للمدقق أخذها في عين الإعتبار عند أداء مراجعة للمعلومات المالية المرحلية

تشمل الأمثلة على الإجراءات التحليلية التي يمكن للمدقق أخذها في الإعتبار عند أداء مراجعة للمعلومات المالية المرحلية ما يلي:

- مقارنة المعلومات المالية المرحلية مع المعلومات المالية المرحلية للفترة المرحلية السابقة مباشرة ومع المعلومات المالية المرحلية للفترة المرحلية المقابلة للسنة المالية السابقة ومع المعلومات المالية المرحلية التي تتوقعها الإدارة للفترة الحالية ومع أحدث البيانات المالية السنوية المدققة.
- مقارنة المعلومات المالية المرحلية الحالية مع النتائج المتوقعة مثل الموازنات التقديرية أو التوقعات (على سبيل المثال أرصدة الضرائب والعلاقة بين المخصص الخاص بضرائب الدخل للدخل قبل الضريبة في المعلومات المالية المرحلية الحالية ومع المعلومات المقابلة في (أ) الموازنات التقديرية بإستخدام الأسعار المتوقعة. (ب) المعلومات المالية للفترات السابقة).
- مقارنة المعلومات المالية المرحلية الحالية مع المعلومات غير المالية المناسبة.
- مقارنة المبالغ المسجلة أو النسب التي تم تطويرها من المبالغ المسجلة مع التوقعات التي طورها المدقق، ويقوم المدقق بتطوير هذه التوقعات بتحديد وتطبيق العلاقات المتوقع وجودها بشكل معقول بناء على فهم المدقق للمنشأة والقطاع الذي تعمل فيه المنشأة.
- مقارنة النسب والمؤشرات للفترة المرحلية الحالية مع تلك الخاصة بالمنشآت في نفس القطاع.
- مقارنة العلاقات بين العناصر في المعلومات المالية المرحلية الحالية مع العلاقات المقابلة في المعلومات المالية المرحلية للفترات السابقة، على سبيل المثال المصروف حسب نوعه كنسبه مئوية من المبيعات، والأصول حسب نوعها كنسبة مئوية من إجمالي الأصول، والنسبة المئوية للتغير في المبيعات إلى النسبة المئوية للتغير في الذمم المدينة.
- مقارنة البيانات غير المجمعة، وفيما يلي أمثلة على كيف يمكن فصل البيانات:
  - حسب الفترة، على سبيل المثال بنود الإيراد والمصروف موزعة إلى مبالغ ربع سنوية أو شهرية أو أسبوعية.
  - حسب خط الإنتاج أو مصدر الإيراد.
  - حسب الموقع، على سبيل المثال حسب المكوِّن.

- حسب خصائص المعاملة، على سبيل المثال الإيراد الذي يولده المصممون أو المهندسون المعماريون أو الحرفيون.
- حسب عدة خصائص للمعاملة، على سبيل المثال المبيعات حسب المنتج والشهر.

# الملحق ٣

## مثال على كتاب إقرارات الإدارة

لا يقصد بالكتاب التالي أن يكون كتاباً موحداً، وتختلف إقرارات الإدارة من منشأة لأخرى ومن فترة مرحلية إلى الفترة التي تليها.

(إسم الشركة وعنوانها)

(إلى المدقق) (التاريخ)

الفقرات الإفتتاحية إذا كانت المعلومات المالية المرحلية تحتوي على بيانات مالية موجزة:

نقدم كتاب الإقرارات هذا فيما يتعلق بمراجعتكم للميزانية العمومية للمنشأة أ ب ج كما في ٣١ مارس ٢٠×١ والبيانات الموجزة للدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك الوقت، وذلك لأهداف إبداء إستنتاج بشأن ما إذا كان أي أمر قد وصل إلى علمكم يجعلكم تعتقدون بأن المعلومات المالية المرحلية لم يتم إعدادها من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لـــ [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم ليس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ].

إننا نقر بمسؤوليتنا عن إعداد وعرض المعلومات المالية المرحلية وفقاً لـــ [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق].

الفقرات الإفتتاحية إذا كانت المعلومات المالية المرحلية تحتوي على مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام أعدت وفقاً لإطار إعداد تقارير مالية مصمم لتحقيق العرض العادل.

إن كتاب الإقرارات هذا مقدم فيما يتعلق بمراجعتكم للميزانية العمومية للمنشأة أ ب ج كما في ٣١ مارس ٢٠×١ وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى، وذلك لأهداف إبداء إستنتاج بشأن ما إذا كان أي أمر قد وصل إلى علمكم يجعلكم تعتقدون أن المعلومات المالية المرحلية (لا تعطي صورة عادلة أو "*لا تظهر بعدالة جميع النواحي الجوهرية*") المركز المالي للمنشأة أ ب ج كما في ٣١ مارس ٢٠×١ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية وفقاً لـــ [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ].

إننا نقر بمسؤوليتنا عن العرض العادل للمعلومات المالية المرحلية وفقاً لـــ [أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق].

نؤكد حسب أفضل ما نعرفه ونعتقده الإقرارات التالية:

- أن المعلومات المالية المرحلية المشار لها أعلاه تم إعدادها وعرضها وفقاً لـــ[ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق].
- لقد جعلنا في متناولكم كافة الدفاتر المحاسبية والمستندات المدعمة، وجميع محاضر إجتماعات المساهمين ومجلس الإدارة خاصة تلك التي عقدت في [ أدخل التواريخ ذات العلاقة].
- لا توجد معاملات هامة لم يتم تسجيلها بالشكل المناسب في السجلات المحاسبية الخاصة بالمعلومات المالية المرحلية.
- لا يوجد عدم إمتثال فعلي معروف أو ممكن للقوانين والأنظمة يمكن أن يكون له أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية.
- نقر بمسؤوليتنا عن تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية لمنع وإكتشاف الإحتيال والخطأ.
- لقد بينا لكم جميع الحقائق الهامة المتعلقة بأية حالات إحتيال أو حالات إحتيال مشكوك بها قد تكون أثرت على المنشأة.
- لقد بينا لكم نتائج تقييمنا للمخاطرة بأن المعلومات المالية المرحلية قد تحتوي على أخطاء جوهرية نتيجة للإحتيال.
- إننا نعتقد أن آثار الأخطاء غير المصححة الملخصة في الجدول المرفق غير جوهرية فردياً وفي مجموعها بالنسبة للمعلومات المالية المرحلية مأخوذة ككل.
- نؤكد إكتمال المعلومات المقدمة لكم فيما يتعلق بتحديد الأطراف ذات العلاقة.
- تم تسجيل ما يلي بالشكل المناسب، وحينما يكون ذلك مناسباً الإفصاح عنها بشكل كافٍ في المعلومات المالية المرحلية:
  - معاملات الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المبيعات والمشتريات والقروض والتحويلات وترتيبات الإيجار والضمانات ومبالغ الذمم المدينة أو الدائنة للأطراف ذات العلاقة؛
  - الضمانات سواء كانت كتابية أو شفوية، التي بموجبها تكون المنشأة مسئولة بشكل طارئ؛ و
  - الإتفاقيات والخيارات لإعادة شراء الأصول التي بيعت في السابق.
- إن العرض والإفصاح عن قياسات القيمة العادلة للأصول والإلتزامات هما وفقاً لـــ[ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق]، والإفتراضات المستخدمة تعكس نيتنا وقدرتنا على إتخاذ إجراءات معينة نيابة عن الشركة حيث يكون ذلك مناسباً لقياس أو الإفصاح عن القيمة العادلة.
- لا توجد لدينا خطط أو نوايا قد تؤثر بشكل جوهري على القيمة المسجلة أو تصنيف الأصول والإلتزامات المعكوسة في المعلومات المالية المرحلية.
- ليس لدينا خطط لترك خطوط الإنتاج أو الخطط أو النوايا الأخرى التي سينجم عنها أية زيادة أو مخزون قديم، كما أنه لا يوجد مخزون مبين بمقدار مبلغ يزيد عن القيمة قابلة التحقق.

- المنشأة تملك جميع الأصول، ولا توجد رهونات أو أعباء على أصول المنشأة.
- لقد سجلنا أو أفصحنا حسبما هو مناسب عن جميع الإلتزامات الفعلية والمحتملة.
- [ أضف أية إقرارت إضافية متعلقة بمعايير المحاسبة الجديدة التي يتم تطبقها لأول مرة، وأنظر في أية إقرارت إضافية تتطلبها معايير التدقيق الدولية المناسبة للمعلومات المالية المرحلية].

حسب أفضل ما نعرفه ونعتقد به لم تقع أحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية وحتى تاريخ هذا الكتاب قد تتطلب تعديلاً أو إفصاحاً في المعلومات المالية المرحلية المذكورة آنفاً.

_____

(المسئول التنفيذي الأول)

_____

(المسئول المالي الأول)

# الملحق ٤

## أمثلة على تقارير مراجعة للمعلومات المالية المرحلية

### مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام تم إعدادها وفقاً لإطار إعداد تقارير مالية مصمم لتحقيق العرض العادل (أنظر الفقرة ٤٣ (ط))

تقرير حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية

(المرسل إليه المناسب)

*مقدمة*

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية المرفقة للمنشأة أ ب ج كما في ٣١ ترس ١× ٢٠ وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات[٣] التفسيرية الأخرى. إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل بهذه المعلومات المالية المرحلية وفقاً لـــ [أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق].

نطاق المراجعة

قمنا بإجراء مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة"[٤]، وتتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من إجراء إستفسارات، بشكل رئيسي من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى، والمراجعة هي إلى حد كبير أقل في نطاقها من التدقيق الذي يتم أداؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولذلك فهي لا تتيح لنا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على علم بكافة الأمور الهامة التي قد يتم تحديدها في التدقيق، وتبعاً لذلك فإننا لا نبدي رأي تدقيق.

*الإستنتاج*

بناء على مراجعتنا لم يصل إلى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن المعلومات المالية المرحلية المرفقة لا تعطي صورة صحيحة وعادلة لـــ (أو *"لا تعرض بعدالة من جميع النواحي الجوهرية")*، المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ مارس ١×٢٠ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للأشهر الثلاثة المنتهية في

[٣] قد يرغب المدقق في تحديد السلطة التنظيمية أو ما يعادلها التي تقدم لها المعلومات المالية المرحلية .

[٤] في حال مراجعة المعلومات المالية التاريخية عدا المعلومات المالية المرحلية، فينبغي قراءة هذه الجملة كما يلي: "لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لمعليات المراجعة ٢٤١٠، والذي ينطبق على مراجعة المعلومات المالية التاريخية التي قام بها المدقق المستقل للمنشأة". وينبغي تعديل بقية التقرير حسب ما تستدعيه الظروف.

ذلك التاريخ وفقاً لـــ [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق]، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية].

المدقق

التاريخ

العنوان

**المعلومات المالية المرحلية الأخرى (أنظر الفقرة ٤٣ (ي))**

تقرير حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية

(المرسل إليه المناسب)

*مقدمة*

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية (الموجزة) المرفقة للمنشأة أ ب ج كما في ٣١ مارس ١×٢٠ والبيانـــات (الموجزة) للدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية[٥] في ذلك الوقت. إن الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض هذه المعلومات المالية المرحلية وفقاً لـــ [أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق]، ومسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية بناء على مراجعتنا.

*نطاق المراجعة*

لقد قمنا بإجراء المراجعة وفقاً للمعيار الدولي لعلميات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة[٦]، وتتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من إجراء إستفسارات، بشكل خاص من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى، والمراجعة أقل إلى حد كبير في نطاقها من التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولذلك فهي لا تتيح لنا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على علم بكافة الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في التدقيق، وتبعاً لذلك فإننا لا نبدي رأي تدقيق.

*الإستنتاج*

بناء على مراجعتنا لم يصل إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد أن المعلومات المالية المرحلية المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لـِ [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية].

المدقق

التاريخ

العنوان

المراجعة

[٥] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

[٦] أنظر الملاحظة الهامشية ٤.

# الملحق ٥

## أمثلة على تقارير مراجعة ذات إستنتاج متحفظ بسبب الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق

**مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام أعدت وفقاً لإطار إعداد تقارير مالية مصمم لتحقيق العرض العادل (أنظر الفقرة ٤٣ ط)**

تقرير حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية

(المرسل إليه المناسب)

*مقدمة*

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية المرفقة للمنشأة أ ب ج كما في ٣١ مارس ١×٢٠ وبيانات الدخل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك الوقت، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات[٧] التفسيرية الأخرى. إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه المعلومات المالية المرحلية وفقاً لـــ [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق]، ومسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية بناء على مراجعتنا.

*نطاق المراجعة*

لقد قمنا بإجراء مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعلميات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة"[٨]، وتتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من إجراء إستفسارات، وبشكل رئيسي من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى، والمراجعة أقل إلى حد كبير في نطاقها من التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولذلك فهي لا تتيح لنا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على علم بكافة الأمور الهامة التي قد يتم تحديدها في التدقيق، وتبعاً لذلك فإننا لا نبدي رأي تدقيق.

*أساس الإستنتاج المتحفظ*

بناء على المعلومات المقدمة لنا من الإدارة قامت المنشأة أ ب ج بإستثناء إلتزامات إيجار معينة من الممتلكات والدين طويل الأجل ، والتي نعتقد أنها يجب رسملتها لتتطابق مع [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق]، وهذه المعلومات تدل على أنه لو تمت رسملة إلتزامات الإيجار هذه في ٣١

---

[٧] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

[٨] أنظر الملاحظة الهامشية ٤.

مارس ١× ٢٠ فإن الممتلكات ستزيد بمقدار ـــــ دولار، والدين طويل الأجل بمقدار ـــــ دولار، وسيزيد (يقل) صافي الدخل والربح للسهم بمقدار ـــــ دولار ـــــ دولار ـــــ دولار ـــــ دولار على التوالي لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك الوقت.

*إستنتاج متحفظ*

بناء على مراجعتنا فإنه بإستثناء الأمر المبين في الفقرة السابقة لم يصل إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المرحلية المرفقة لا تعطي صورة صحيحة وعادلة لـــ(أو "*لا تعرض بعدالة، من جميع النواحي الجوهرية*") المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ مارس ١× ٢٠ وأداءها المالية وتدفقاتها النقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لـِ [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق، بما في ذلك إشارة للإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية].

المدقق

التاريخ

العنوان

**المعلومات المالية المرحلية الأخرى (أنظر الفقرة ٤٣ (ي))**

تقرير حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية

(المرسل إليه المناسب)

*مقدمة*

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية (الموجزة) المرفقة للمنشأة أ ب ج كما في ٣١ مارس ٢٠×١ والبيانات (الموجزة) للدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك الوقت[٩]. إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه المعلومات المالية المرحلية وفقاً لـــ[ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق]، ومسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية بناء على مراجعتنا.

*نطاق المراجعة*

قمنا بإجراء مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة"[١٠]، وتتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من إجراء إستفسارات، وبشكل رئيسي من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى، والمراجعة أقل إلى حد كبير في نطاقها من التدقيق الذي يتم أداؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولذلك فهي لا تتيح لنا الحصول على تأكيد معقول بأنه سيصل إلى علمنا جميع الأمور الهامة التي يمكن تحديدها في التدقيق، وتبعاً لذلك فإننا لا نبدي رأي تدقيق.

*أساس الإستنتاج المتحفظ*

بناء على المعلومات المقدمة لنا من الإدارة قامت المنشأة أ ب ج بإستثناء إيجار معين من الممتلكات والدين طويل الأجل نعتقد أنها يجب رسملتها لتتفق مع [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق]، وهذه المعلومات تدل على أنه لو تمت رسملة إلتزامات الإيجار هذه في ٣١ مارس ٢٠×١ فإن الممتلكات ستزيد بمقدار ـــــ دولار، والدين طويل الأجل بمقدار ـــــ دولار، وسيزيد (يقل) صافي الدخل والأرباح للسهم بمقدار ـــــ دولار ـــــ دولار ـــــ دولار ـــــ دولار على التوالي للأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك التاريخ.

*إستنتاج متحفظ*

بناء على مراجعتنا بإستثناء الموضوع المبين في الفقرة السابقة لم يصل إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية المرفقة لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لـــ [أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار

---

[٩] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

[١٠] أنظر الملاحظة الهامشية ٤.

إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية].

المدقق

التاريخ

العنوان

# الملحق ٦

## أمثلة على تقارير مراجعة ذات إستنتاج متحفظ بسبب تحديد للنطاق ليس مفروضاً من قبل الإدارة

## مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام معدة وفقاً لإطار إعداد تقارير مالية مصمم لتحقيق العرض العادل (أنظر الفقرة ٤٣ ط)

تقرير حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية

(المرسل إليه المناسب)

*مقدمة*

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية المرفقة للمنشأة أ ب ج كما في ٣١ مارس ٢٠×١ وبيانات الدخل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك الوقت وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات[١١] التفسيرية الأخرى. إن الإدارة مسئولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه المعلومات المالية المرحلية وفقاً لـــ [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق]، ومسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية بناء على مراجعتنا.

*نطاق المراجعة*

بإستثناء ما هو موضح في الفقرة التالية قمنا بإجراء مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة"[١٢]، وتتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من إجراء إستفسارات، وبشكل رئيسي من الأشخاص المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى، والمراجعة أقل إلى حد كبير في نطاقها من التدقيق الذي يتم أداؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولذلك فهي لا تتيح لنا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على علم بجميع الأمور الهامة التي قد يتم تحديدها في التدقيق، وتبعاً لذلك فإننا لا نبدي رأي تدقيق.

*أساس الإستنتاج المتحفظ*

نتيجة للحريق في مكتب فرع في (التاريخ) الذي أتلف سجلاته الخاصة بالذمم المدينة لم نستطع إكمال مراجعتنا لحسابات الذمم المدينة التي يبلغ مجموعها—— دولار متضمنة في المعلومات المالية المرحلية، والمنشأة تقوم بإعادة إنشاء هذه السجلات، وهي ليست متأكدة ما إذا كانت هذه السجلات

[١١] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

[١٢] أنظر الملاحظة الهامشية ٤.

ستدعم المبلغ المبين أعلاه ومخصص المبالغ المشكوك في تحصيلها، ولو إستطعنا إكمال مراجعتنا لحسابات الذمم المدينة فإنه كان من المحتمل أن يصل إلى علمنا أمور تدل على أن التعديلات قد تكون ضرورية للمعلومات المالية المرحلية.

*إستنتاج متحفظ*

بإستثناء التعديلات على المعلومات المالية المرحلية التي كان من الممكن أن تصل إلى علمنا لولا الوضع المبين أعلاه، وبناء على مراجعتنا لم يصل إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية لا تعطي صورة صحيحة وعادلة (أو " *لا تعرض بعدالة، من جميع النواحي الجوهرية*") المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ مارس ٢٠×١ ولأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لـــ [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية].

المدقق

التاريخ

العنوان

**المعلومات المالية المرحلية الأخرى (أنظر الفقرة ٤٣ (ي))**

تقرير حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية

(المرسل إليه المناسب)

*مقدمة*

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية (الموجزة) المرفقة للمنشأة أ ب ج كما في ٣١ مارس ٢٠×١ والبيانات (الموجزة) للدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك التاريخ[١٣]. إن الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض هذه المعلومات المالية المرحلية وفقاً لـــ [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق]، ومسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية بناء على مراجعتنا.

*نطاق المراجعة*

بإستثناء ما هو موضح في الفقرة التالية قمنا بإجراء مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة"[١٤]، وتتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من إجراء إستفسارات، وبشكل رئيسي من الموظفين المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى، والمراجعة أقل إلى حد كبير في نطاقها من التدقيق الذي يتم أداؤه ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولذلك فهي لا تتيح لنا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على علم بجميع الأمور الهامة التي يمكن أن يحددها التدقيق، وتبعاً لذلك فإننا لا نبدي رأي تدقيق.

*أساس الإستنتاج المتحفظ*

نتيجة للحريق في مكتب فرع في (التاريخ) الذي أتلف سجلاته الخاصة بالذمم المدينة لم نستطع إكمال مراجعتنا لحسابات الذمم المدينة التي يبلغ مجموعها—— دولار متضمنة في المعلومات المالية المرحلية، وتقوم المنشأة بإعادة إنشاء هذه السجلات، وهي ليست متأكدة ما إذا كانت هذه السجلات ستدعم المبلغ المبين أعلاه ومخصص المبالغ المشكوك في تحصيلها، ولو إستطعنا إكمال مراجعتنا لحسابات الذمم المدينة فإنه كان من المحتمل أن يصل إلى علمنا أمور تدل على أن التعديلات قد تكون ضرورية للمعلومات المالية المرحلية.

*إستنتاج متحفظ*

بإستثناء التعديلات على المعلومات المالية المرحلية التي كان من الممكن أن تصل إلى علمنا لولا الوضع المبين أعلاه، وبناء على مراجعتنا لم يصل إلى علمنا أي أمر يجعلنا نعتقد بأن المعلومات المالية المرحلية لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لـــ [أذكر إطار إعداد التقارير

[١٣] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

[١٤] أنظر الملاحظة الهامشية ٤.

المالية المطبق، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية].

المدقق

التاريخ

العنوان

# الملحق ٧

## أمثلة على تقارير مراجعة ذات إستنتاج سلبي بسبب الخروج عن إطار إعداد التقارير المالية المطبق

**مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام معدة وفقاً لإطار إعداد تقارير مالية مصمم لتحقيق العرض العادل (أنظر الفقرة ٤٣(ط))**

تقرير حول مراجعة البيانات المالية المرحلية

(المرسل إليه المناسب)

*مقدمة*

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية (الموجزة) المرفقة للمنشأة أ ب ج كما في ٣١ مارس ٢٠×١ وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات[١٥] التفسيرية الأخرى. إن الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض هذه المعلومات المالية المرحلية وفقاً لـِ [ أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق]، ومسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية بناء على مراجعتنا.

*نطاق المراجعة*

قمنا بإجراء مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة"،[١٦] وتتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من إجراء إستفسارات، وبشكل رئيسي من الموظفين المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى، والمراجعة أقل إلى حد كبير في نطاقها من التدقيق الذي يتم أداؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولذلك فهي لا تتيح لنا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على علم بجميع الأمور الهامة التي قد يتم تحديدها في التدقيق، وتبعاً لذلك فإننا لا نبدي رأي تدقيق.

*أساس الإستنتاج السلبي*

إبتداء من هذه الفترة توقفت المنشأة عن تجميع البيانات المالية لشركاتها التابعة حيث أن الإدارة تعتبر التجميع ليس مناسباً بسبب وجود حصص جديدة كبيرة ليس لها سيطرة، وهذا لا يتفق مع [أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد

---

[١٥] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

[١٦] أنظر الملاحظة الهامشية ٤.

التقارير المالية]، ولو تم إعداد البيانات المالية المجمعة فإن كل حساب في المعلومات المالية المرحلية سيكون بالفعل مختلفاً بشكل جوهري.

*إستنتاج سلبي*

تدل مراجعتنا على أنه بسبب عدم إجراء معالجة محاسبية على أساس مجمع للإستثمار في الشركات التابعة، كما هو مبين في الفقرة السابقة، فإن هذه المعلومات المالية المرحلية لا تعطي صورة صحيحة وعادلة (*أو " لا تعرض بعدالة، من جميع النواحي الجوهرية"*) المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ مارس ١×٢٠ وأداءها المالية وتدفقاتها النقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لـِ [أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية].

المدقق

التاريخ

العنوان

**المعلومات المالية المرحلية الأخرى (أنظر الفقرة ٤٣ (ي))**

تقرير حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية

(المرسل إليه المناسب)

*مقدمة*

لقد قمنا بمراجعة الميزانية العمومية (الموجزة) المرفقة للمنشأة أ ب ج كما في ٣١ مارس ٢٠×١ والبيانات (الموجزة) للدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات لنقدية لفترة الأشهر الثلاثة المنتهية في ذلك الوقت[١٧]. إن الإدارة مسئولة عن إعداد وعرض هذه المعلومات المالية المرحلية وفقاً لـِ [أذكر إطار إعداد التقارير المالية المنطبق]، ومسؤوليتنا هي إبداء إستنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية بناء على مراجعتنا.

*نطاق المراجعة*

بإستثناء ما هو موضح في الفقرة التالية قمنا بإجراء مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة ٢٤١٠ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يؤديها المدقق المستقل للمنشأة"،[١٨] وتتكون مراجعة المعلومات المالية المرحلية من إجراء إستفسارات، وبشكل رئيسي من الموظفين المسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى، والمراجعة أقل إلى حد كبير في نطاقها من التدقيق الذي يتم أداؤه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، ولذلك فهي لا تتيح لنا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على علم بجميع الأمور الهامة التي يمكن أن يحددها التدقيق، وتبعاً لذلك فإننا لا نبدي رأي تدقيق.

*أساس الإستنتاج السلبي*

إبتداء من هذه الفترة توقفت المنشأة عن تجميع البيانات المالية لشركاتها التابعة حيث أن الإدارة تعتبر التجميع ليس مناسباً بسبب وجود حصص جديدة كبيرة ليس لها سيطرة، وهذا لا يتفق مع [أذكر إطار إعداد التقارير المالية المنطبق، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية]، ولو تم إعداد البيانات المالية المجمعة فإن كل حساب في المعلومات المالية المرحلية سيكون بالفعل مختلفاً بشكل جوهري.

*إستنتاج سلبي*

تدل مراجعتنا على أنه نظراً لأنه لم يتم إجراء معالجة محاسبية لإستثمار المنشأة في الشركات التابعة على أساس مجمع، كما هو مبين في الفقرة السابقة، فإن هذه المعلومات المالية لم يتم إعدادها من

---

[١٧] أنظر الملاحظة الهامشية ٣.

[١٨] أنظر الملاحظة الهامشية ٤.

جميع النواحي الجوهرية وفقاً لـِ [أذكر إطار إعداد التقارير المالية المطبق، بما في ذلك إشارة إلى الإختصاص أو بلد المنشأ لإطار إعداد التقارير المالية عندما لا يكون إطار إعداد التقارير المالية المستخدم هو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية].

المدقق

التاريخ

العنوان

# معيار عمليات التأكيد الدولي ٣٠٠٠
# عمليات التأكيد عدا عن عمليات التدقيق أو
# عمليات المراجعة للمعلومات المالية التاريخية

( نافذ المفعول لتقارير التأكيد المؤرخة في ١ يناير ٢٠٠٥ أو بعد ذلك)

## المحتويات


| | الفقرة |
|---|---|
| المقدمة | ١-٣ |
| المتطلبات الأخلاقية | ٤-٥ |
| رقابة الجودة | ٦ |
| قبول واستمرار العملية | ٧-٩ |
| الإتفاق على شروط العملية | ١٠-١١ |
| تخطيط وإجراء العملية | ١٢-٢٥ |
| إستخدام عمل خبير | ٢٦-٣٢ |
| الحصول على الأدلة | ٣٣-٤٠ |
| إعتبار الأحداث اللاحقة | ٤١ |
| المستندات | ٤٢-٤٤ |
| إعداد تقرير التأكيد | ٤٥-٥٣ |
| المسؤوليات الأخرى لتقديم التقارير | ٥٤-٥٦ |
| تاريخ النفاذ | ٥٧ |


ينبغي قراءة معيار عمليات التأكيد الدولي رقم ٣٠٠٠ " عمليات التأكيد عدا عن عمليات التدقيق أو عمليات المراجعة للمعلومات المالية التاريخية" في سياق " مقدمة المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة" التي تحدد تطبيق وسلطة المعايير الدولية لعمليات التأكيد.

## المقدمـــة

١. إن هدف معيار عمليات التأكيد الدولي هذا هو وضع المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية وتقديم الإرشادات للمحاسبين المهنيين في الممارسة العامة (لأهداف هذا المعيار يشار لهم بـ "الممارسين")، وذلك لإجراء عمليات التأكيد عدا عن عمليات التدقيق أو عمليات المراجعة للمعلومات المالية التاريخية التي تغطيها المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية لعمليات المراجعة.

٢. يستخدم هذا المعيار التعابير "عملية تأكيد معقولة" و"عملية تأكيد محدودة" للتمييز بين نوعي عمليات التأكيد التي يسمح للممارس بأدائهما. إن الهدف من عملية التأكيد المعقولة هو تقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى مستوى منخفض بشكل مقبول في ظل ظروف العملية [١] كأساس لشكل إيجابي من التعبير عن إستنتاج الممارس، وهدف عملية التأكيد المحدودة هو تقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى مستوى مقبول في ظل ظروف العملية، ولكن حيث تكون المخاطرة أكبر مما هي لعملية تأكيد معقولة كأساس لشكل سلبي من التعبير عن إستنتاج الممارس.

### العلاقة مع الإطار، والمعايير الدولية لعمليات التأكيد والمعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لعمليات المراجعة الأخرى

٣. **يجب على المدقق الإمتثال لمعيار عمليات التأكيد الدولي هذا والمعايير الدولية لعمليات التأكيد الأخرى عند أداء عملية تأكيد عدا عن عملية تدقيق أو عملية مراجعة للمعلومات المالية التاريخية التي تغطيها المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية لعمليات المراجعة**، ويجب قراءة معيار عمليات التأكيد الدولي هذا في سياق " إطار عمليات التأكيد الدولي" (الإطار) الذي يعرّف ويصف عناصر وأهداف عملية التأكيد، ويحدد العمليات التي تنطبق عليها المعايير الدولية لعمليات التأكيد. تمت كتابة معيار عمليات التأكيد الدولي هذا للتطبيق العام على عمليات التأكيد عدا عن عمليات التدقيق أو عمليات المراجعة للمعلومات المالية التاريخية التي تغطيها المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية لعمليات المراجعة، ويمكن أن تتعلق المعايير الدولية لعمليات التأكيد الأخرى بأمور تنطبق على جميع المواضيع أو تكون مواضيع محددة. بالرغم من أن المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لعمليات المراجعة لا تنطبق على العمليات التي تغطيها المعايير الدولية لعمليات التأكيد فإنها يمكن برغم ذلك أن تقدم إرشادات للممارسين.

### المتطلبات الأخلاقية

٤. **يجب على الممارس الإمتثال لمتطلبات الجزء أ والجزء ب من *قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (القواعد) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين*.**

---

[١] تشمل ظروف العملية شروط العملية، بما في ذلك ما إذا كانت عملية تأكيد معقولة أو عملية تأكيد محدودة، وخصائص الموضوع، والمقاييس التي سيتم استخدامها، واحتياجات المستخدمين المقصودين وخصائص الجهة المسؤولة وبيئتها، وأمور أخرى، على سبيل المثال الأحداث والمعاملات والظروف والممارسات التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على العملية.

٥. توفر قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين إطاراً للمبادئ التي يستخدمها أعضاء فريق التأكيد والشركات وشركات الشبكات لتحديد التهديدات للإستقلالية[٢] وتقييم أهمية هذه التهديدات، وإذا كانت التهديدات عدا عن كونها غير هامة بشكل واضح تحديد وتطبيق أساليب الحماية لإزالة التهديدات أو تخفيضها إلى مستوى مقبول، بحيث أن إستقلالية الرأي والإستقلالية في المظهر لا يتم التهاون بشأنهما.

## رقابة الجودة

٦. يجب على الممارس تنفيذ إجراءات رقابة الجودة التي تنطبق على العملية الفردية. بموجب **المعيار الدولي لرقابة الجودة ١ "رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة للبيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**[٣]" على شركة المحاسبين المهنيين الإلتزام بوضع نظام لرقابة الجودة مصمم لتزويدها بتأكيد معقول أن الشركة وموظفيها يمتثلون للمعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية، وأن تقارير التأكيد التي تصدرها الشركة أو شركاء العملية مناسبة في ظل هذه الظروف. إضافة إلى ذلك تشمل عناصر رقابة الجودة المناسبة لعملية فردية مسؤوليات القيادة لتحقيق جودة العملية، والمتطلبات الأخلاقية، وقبول واستمرار علاقات العميل والعمليات المحددة، وتعيين فريق العملية، وأداء العملية، والمتابعة.

## قبول وإستمرار العملية

٧. **يجب على الممارس قبول (أو الإستمرار حيث ينطبق ذلك) عملية التدقيق فقط إذا كان الموضوع هو مسؤولية طرف عدا عن المستخدمين المقصودين أو الممارس.** كما أشير في الفقرة ٢٧ من الإطار من الممكن أن تكون الجهة المسؤولة أحد المستخدمين المقصودين، ولكن ليس المستخدم الوحيد، ويوفر إقرار من الجهة المسؤولة دليلاً على أن العلاقة المناسبة موجودة، وكذلك يضع أساساً لتفاهم مشترك لمسؤولية كل طرف، والإقرار الكتابي هو أفضل شكل لتوثيق فهم الطرف المسؤول، وفي حالة عدم وجود إقرار بالمسؤولية على الممارس إعتبار ما يلي:-

---

[٢] إذا قام محاسب مهني ليس في الممارسة العامة، على سبيل المثال مدقق داخلي، بتطبيق المعايير الدولية لعمليات التأكيد و (أ) الإطار أو المعايير الدولية لعمليات التأكيد مشار لها في تقرير المدقق المهني. (ب) المحاسب المهني أو الأعضاء الآخرون في فريق التأكيد، وعندما ينطبق ذلك، مستخدم المدقق المهني ليسوا مستقلين عن المنشأة فيما يتعلق بما يتم بشأنه أداء عملية التأكيد فإن عدم وجود الاستقلالية وطبيعة العلاقة (العلاقات) مع عميل التأكيد فإنه يتم الإفصاح بشكل بارز في تقرير المدقق المهني عن عدم توفر الاستقلالية وطبيعة العلاقة (العلاقات) مع عميل التأكيد، كذلك لا يحتوي ذلك التقرير على كلمة "مستقل" في عنوانه، ويتم تقيد الهدف ومستخدمي التقرير.

[٣] صدر المعيار الدولي لرقابة الجودة ١ "رقابة الجودة للشركات التي تؤدي عمليات تدقيق ومراجعة المعلومات المالية التاريخية وعمليات التأكيد والخدمات ذات العلاقة الأخرى" في فبراير ٢٠٠٤ ، ويطلب وضع أنظمة لرقابة الجودة امتثالاً للمعيار الدولي لرقابة الجودة ١ بحلول ١٥ يونيو ٢٠٠٥.

(أ) ما إذا كان من المناسب قبول العملية، ومن الممكن أن يكون قبولها مناسباً، على سبيل المثال، عندما تدل مصادر أخرى مثل التشريع أو عقد على من تقع المسؤولية؛ و

(ب) إذا قبلت العملية ما إذا كان سيتم الإفصاح عن هذه الظروف في تقرير التأكيد.

٨. **يجب على الممارس قبول عملية التأكيد ( أو الإستمرار فيها حيث ينطبق ذلك) فقط إذا لم يصل إلى علم الممارس أي شيء، بناء على معرفة أولية بظروف العملية، يدل على أن متطلبات قواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين أو المعايير الدولية لعمليات التأكيد لن يتم تلبيتها،** وعلى الممارس إعتبار الأمور الواردة في الفقرة ١٧ من الإطار وأن لا يقبل العملية ما لم تظهر جميع الخصائص المطلوبة في تلك الفقرة، كذلك إذا كانت الجهة التي استخدمت الممارس ("الجهة المستخدِمة") ليست هي الجهة المسؤولة فإن على الممارس إعتبار أثر ذلك على إمكانية الوصول للسجلات والمستندات والمعلومات الأخرى التي قد يحتاج إليها الممارس لإكمال العملية.

٩. **يجب على الممارس قبول عملية التأكيد (أو الإستمرار فيها حيث ينطبق ذلك) فقط إذا اقتنع الممارس أن أولئك الأشخاص الذين سيجرون العملية جماعياً يملكون الكفاءات المهنية اللازمة.** قد يطلب من الممارس أداء عمليات تأكيد لسلسة واسعة من المواضيع، وبعض المواضيع قد تتطلب مهارات متخصصة ومعرفة تتعدى المهارات والمعرفة التي يملكها عادة الممارسون الأفراد (أنظر الفقرات ٢٦-٣٢).

## الإتفاق على شروط العملية

١٠. **يجب على الممارس الإتفاق على شروط العملية مع الجهة المستخدمة.** لتجنب سوء التفاهم يتم تسجيل الشروط المتفق عليها في كتاب التعيين أو في شكل عقد آخر مناسب، وإذا كانت الجهة المستخدمة ليست هي الجهة المسؤولة فقد تختلف طبيعة ومحتوى كتاب التعيين أو العقد. إن وجود تفويض تشريعي قد يلبي متطلب الإتفاق على شروط العملية، وحتى في هذه الحالات قد يكون كتاب التعيين مفيداً لكل من الممارس والجهة المستخدمة.

١١. **يجب على الممارس إعتبار ملاءمة طلب يتم قبل إكمال عملية تأكيد لتغيير العملية إلى عملية أخرى غير عملية تأكيد أو من عملية تأكيد معقولة إلى عملية تأكيد محدودة، وعليه عدم الموافقة على التغيير بدون مبرر معقول.** إن التغير في الظروف التي تؤثر على متطلبات المستخدمين المقصودين أو سوء فهم فيما يتعلق بطبيعة العملية يبرر عادة طلباً لتغيير في العملية، وإذا تم هذا التغيير على الممارس عدم التغاضي عن الأدلة التي تتم الحصول عليها قبل التغيير.

## تخطيط وإجراء العملية

١٢. **يجب على الممارس التخطيط للعملية بحيث تنفذ بفاعلية.** يشمل التخطيط تطوير إستراتيجية عامة لنطاق وتأكيد وتوقيت وأداء العملية وخطة للعملية تتكون من أسلوب مفصل لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة التي سيتم أداؤها وأسباب اختيارها. يساعد التخطيط الكافي على تخصيص العناية المناسبة للنواحي المهمة من العملية وتحديد المشاكل المحتملة في الوقت المناسب وتنظيم وإدارة العملية بالشكل الصحيح من أجل أن يتم أداؤها بأسلوب فعال وكفؤ، ويساعد التخطيط الكافي الممارس كذلك على إيكال العمل بالشكل الصحيح لأفراد فريق العملية ويسهل إرشادهم والإشراف عليهم ومراجعة عملهم. علاوة على ذلك يساعد التخطيط، حيث ينطبق ذلك، على تنسيق العمل الذي أجراه ممارسون وخبراء آخرون. تختلف طبيعة ومدى أنشطة التخطيط حسب ظروف العملية، على سبيل المثال حجم وتعقيد المنشأة والخبرة السابقة للممارس فيها، وتشمل الأمثلة على الأمور الرئيسية التي سيتم إعتبارها ما يلي:-

- شروط العملية.
- خصائص الموضوع والمقاييس المحددة.
- أسلوب العملية والمصادر المحتملة للأدلة.
- فهم الممارس لطبيعة عمل المنشأة وبيئتها، بما في ذلك احتمال وجود أخطاء جوهرية في معلومات الموضوع.
- تحديد المستخدمين المقصودين واحتياجاتهم وإعتبار الأهمية النسبية وعناصر مخاطرة عملية التأكيد.
- المتطلبات الشخصية والخاصة بالخبرة، بما في ذلك طبيعة ومدى مشاركة الخبراء.

١٣. إن التخطيط ليس مرحلة منفصلة، ولكنه عملية مستمرة ومتكررة أثناء العملية، ونتيجة لأحداث غير متوقعة أو تغيرات في الظروف أو الأدلة التي تم الحصول عليها من نتائج إجراءات جمع الأدلة قد يحتاج الممارس أن يعدل الإستراتيجية العامة وخطة العملية، وبذلك الطبيعة والتوقيت والمدى المرسوم الناجم لمزيد من الإجراءات.

١٤. **يجب على الممارس تخطيط وأداء العملية مع إتخاذ موقف التشكك المهني، مدركاً أنه قد توجد ظروف تسبب وجود أخطاء جوهرية في معلومات الموضوع.** إن موقف التشكك المهني يعني أن الممارس يجري تقييماً ناقداً، بعقل متسائل، لصحة الأدلة التي تم الحصول عليها، وأنه منتبه للأدلة التي قد تناقض موثوقية المستندات أو إقرارات الجهة المسئولة أو تدعو للتساؤل بشأنها.

١٥. **يجب على الممارس الحصول على فهم للموضوع والظروف الأخرى للعملية يكفي لتحديد وتقييم احتواء معلومات الموضوع على أخطاء جوهرية، ويكفي لتصميم وأداء مزيد من إجراءات جمع الأدلة.**

١٦. إن الحصول على فهم للموضوع والظروف الأخرى للعملية يعتبر جزءاً أساسياً لتخطيط وأداء عملية تأكيد، وهذا الفهم يزود الممارس بإطار مرجعي لممارسة الحكم المهني أثناء العملية، على سبيل المثال عند:-

- إعتبار خصائص الموضوع؛
- تقييم ملاءمة المقاييس؛
- تحديد أين قد يكون الإعتبار الخاص ضرورياً، على سبيل المثال العوامل التي تدل على الإحتيال والحاجة إلى مهارات متخصصة أو عمل خبير؛
- تحديد وتقييم الملاءمة المستمرة لمستويات الأهمية النسبية الكمية (حيث يكون ذلك مناسباً) وإعتبار عوامل الأهمية النسبية النوعية؛
- تطوير توقعات للإستخدام عند أداء الإجراءات التحليلية؛
- تصميم وأداء مزيد من إجراءات جمع الأدلة لتقليل مخاطر عملية التأكيد إلى مستوى مناسب؛ و
- تقييم الأدلة، بما في ذلك معقولية الإقرارات الشفوية والكتابية للجهة المسؤولة.

١٧. على الممارس إستخدام الحكم المهني لتحديد مدى الفهم المطلوب للموضوع والظروف الأخرى للعملية، وعلى الممارس إعتبار ما إذا كان الفهم كافٍ لتقييم المخاطر بأن معلومات الموضوع قد تحتوي على أخطاء جوهرية، وفهم المدقق يكون عادة أقل عمقاً من فهم الجهة المسؤولة.

## تقييم ملاءمة الموضوع

١٨. **يجب على المدقق تقييم ملاءمة الموضوع.** للموضوع المناسب الخصائص المدرجة في الفقرة ٣٣ من الإطار، ويحدد الممارس كذلك خصائص الموضوع التي هي مناسبة بشكل خاص للمستخدمين المقصودين والتي يجب بيانها في تقرير التأكيد، وكما ورد في الفقرة ١٧ من الإطار على الممارس عدم قبول عملية تأكيد إلا إذا كانت المعرفة الأولية للممارس بظروف العملية تدل على أن الموضوع مناسب، على أنه إذا توصل الممارس بعد قبول العملية إلى أن

الموضوع ليس مناسباً فإن على الممارس إبداء إستنتاج متحفظ أو سلبي أو حجب الإستنتاج، وفي بعض الحالات على المدقق إعتبار الإنسحاب من العملية.

**تقييم ملاءمة المقاييس**

١٩. **يجب على المدقق تقييم ملاءمة المقاييس لتقييم أو قياس الموضوع.** للمقاييس المناسبة الخصائص المدرجة في الفقرة ٣٦ من الإطار، وكما ورد في الفقرة ١٧ من الإطار على الممارس عدم قبول عملية تأكيد إلا إذا كانت المعرفة المبدئية للممارس بظروف العملية تدل على أن المقاييس التي سيتم إستخدامها مناسبة، على أنه إذا توصل المدقق بعد قبول العملية إلى أن المقاييس ليست مناسبة فإنه يجب على الممارس إبداء إستنتاج متحفظ أو سلبي أو حجب الإستنتاج، وفي بعض الحالات على الممارس إعتبار الإنسحاب من العملية.

٢٠. تدل الفقرة ٣٧ من الإطار على أن المقاييس إما أن تكون موضوعة Established أو مطورة Developed بشكل محدد، وعادة تكون المقاييس الموضوعة مناسبة عندما تناسب احتياجات المستخدمين المقصودين، وعندما توجد المقاييس الموضوعة لموضوع فقد يوافق المستخدمون المحددون على مقاييس أخرى لأهدافهم المحددة، فعلى سبيل المثال يمكن إستخدام مختلف الإطارات على أنها مقاييس موضوعة لتقييم فاعلية الرقابة الداخلية، على أنه يمكن للمستخدمين المحددين تطوير مجموعة مقاييس أكثر تفصيلاً تلبي احتياجاتهم الخاصة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالإشراف الحكيم، وفي هذه الحالات يجب على تقرير التدقيق أن:-

(أ) يشير عندما يكون ذلك مناسباً لظروف العملية إلى أن المقاييس ليست متضمنة في القوانين أو الأنظمة، أو صادرة عن هيئات مفوضة أو معترف بها من الخبراء الذين يتبعون الأسلوب الشفاف اللازم؛ و

(ب) يبين على أنه فقط لإستخدام مستخدمين محددين ولأهدافهم.

٢١. بالنسبة لبعض المواضيع من المحتمل عدم وجود مقاييس موضوعة، وفي هذه الحالات يتم تطوير مقاييس بشكل محدد، وعلى الممارس إعتبار ما إذا كانت المقاييس المطورة بشكل محدد ينجم عنها تقرير تأكيد مضلل للمستخدمين المقصودين، وعلى الممارس أن يحاول أن يجعل المستخدمين المقصودين أو الجهة المستخدمة تقر أن المقاييس المطورة بشكل محدد مناسبة لأهداف المستخدمين المقصودين، وعلى الممارس إعتبار كيف يؤثر عدم وجود مثل هذا الإقرار على ما سيتم عمله لتقييم ملاءمة المقاييس المحددة والمعلومات المزودة حول المقاييس في تقرير التأكيد.

**الأهمية النسبية ومخاطر عملية التأكيد**

٢٢. **على الممارس إعتبار الأهمية النسبية ومخاطر عملية التأكيد عند تخطيط وأداء عملية تأكيد.**

٢٣. على الممارس إعتبار الأهمية النسبية عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة، وعند تقييم ما إذا كانت معلومات الموضوع خالية من الأخطاء، ويتطلب إعتبار الأهمية النسبية

أن يفهم ويقيم الممارس ما هي العوامل التي يمكن أن تؤثر في تقارير المستخدمين المقصودين، فعلى سبيل المثال عندما تسمح المقاييس بالإختلافات في عرض معلومات الموضوع فإن على الممارس إعتبار كيف يمكن للعرض الذي تم تبنيه أن يؤثر على قرارات المستخدمين المقصودين. يتم إعتبار الأهمية النسبية في نطاق العوامل الكمية والنوعية مثل الحجم النسبي وطبيعة ومدى أثر هذه العوامل على تقييم أو قياس الموضوع ومصالح المستخدمين المقصودين، وتقييم الأهمية النسبية (المادية) Materiality والأهمية النسبية Relative Importance للعوامل الكمية والنوعية في عملية معينة هي أمور خاضعة لحكم الممارس.

٢٤. **على الممارس تقليل مخاطر عملية التأكيد إلى مستوى منخفض بشكل مقبول في ظروف العملية.** في عملية تأكيد معقولة على المدقق تقليل مخاطر عملية التأكيد إلى مستوى منخفض بشكل مقبول في ظروف العملية للحصول على تأكيد معقول كأساس لشكل إيجابي من التعبير عن إستنتاج الممارس. إن مستوى المخاطر في عملية التأكيد أعلى في عملية تأكيد محدودة مما هو في عملية تأكيد معقولة بسبب الطبيعة والتوقيت والمدى المختلف لإجراءات جمع الأدلة، على أنه في عملية تأكيد محدودة الجمع بين طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة هو على الأقل كافٍ للمدقق للحصول على مستوى تأكيد ذي معنى كأساس لشكل سلبي من التعبير، وحتى يكون مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه معقولاً فإن ذلك من المحتمل أن يزيد من ثقة المستهلكين المقصودين في معلومات الموضوع إلى درجة هي بشكل واضح أكثر من كونها غير منطقية.

٢٥. تدل الفقرة ٤٩ من الإطار على أنه بشكل عام تشمل مخاطر عملية التأكيد مخاطرة ذاتية ومخاطرة رقابة ومخاطرة اكتشاف، وتتأثر الدرجة التي يعتبر فيها الممارس كل واحد من هذه العناصر بظروف العملية، وبشكل خاص طبيعة الموضوع، وما إذا كان يتم أداء عملية تأكيد معقولة أو عملية تأكيد محدودة.

## إستخدام عمل خبير

٢٦. **عند إستخدام عمل خبير في جمع وتقييم الأدلة على الممارس والخبير، على أساس مشترك، إمتلاك المهارة والمعرفة الكافية فيما يتعلق بالموضوع والمقاييس حتى يحدد الممارس أنه تم الحصول على أدلة كافية ومناسبة.**

٢٧. من الممكن أن يشمل الموضوع والمقاييس ذات العلاقة لبعض عمليات التأكيد على نواحٍ تتطلب معرفة ومهارات متخصصة في جمع وتقييم الأدلة، وفي هذه الحالات يمكن للمدقق أن يقرر إستخدام عمل أشخاص من التخصصات المهنية الأخرى، المشار إليهم كخبراء، والذين لديهم المعرفة والمهارة المطلوبة. لا يقدم معيار عمليات التأكيد الدولي هذا إرشادات بشأن

إستخدام عمل خبير للعمليات حيث توجد مسؤولية مشتركة وتقديم تقارير من قبل الممارس وخبير واحد أو أكثر.

٢٨. إن العناية اللازمة هي صفة مهنية مطلوبة لجميع الأفراد، بما في ذلك الخبراء المشاركون في عملية تأكيد، وعلى الأفراد المشاركين في عملية تأكيد مسؤوليات مختلفة، وتختلف مدى الكفاءة المطلوبة في أداء هذه العمليات حسب طبيعة المسؤوليات، وبينما لا يحتاج الخبراء لنفس الكفاءة مثل الممارس في أداء جميع نواحي عملية التأكيد فإن على الممارس أن يحدد أن الخبراء لهم فهم كاف بالمعايير الدولية لعمليات التأكيد لتمكينهم من ربط العمل الموكل لهم بهدف العملية.

٢٩. على المدقق تبني إجراءات رقابة الجودة التي تتناول مسؤولية كل شخص يؤدي عملية تأكيد، بما في ذلك عمل أي خبراء ليسوا محاسبين مهنيين، وذلك لضمان الإمتثال لمعيار عمليات التأكيد الدولي هذا والمعايير الدولية لعمليات التأكيد الأخرى في نطاق مسؤولياتهم.

٣٠. **يجب أن يشارك الممارس في العملية ويفهم العمل الذي من أجله يستخدم الخبير إلى المدى الكافي لتمكين الممارس من قبول المسؤولية عن الإستنتاج بشأن معلومات الموضوع**، وعلى المدقق إعتبار المدى الذي هو معقول لإستخدام عمل خبير في تكوين إستنتاج الممارس.

٣١. لا يتوقع من الممارس امتلاك نفس المعرفة والمهارات المتخصصة مثل الخبير، على أنه يجب أن يكون لدى الممارس مهارة ومعرفة كافية بما يلي:-

(أ) تحديد أهداف العمل الموكل وكيف يتعلق هذا العمل بأهداف العملية؛

(ب) إعتبار معقولية الإفتراضات والأساليب وبيانات المصدر التي يستخدمها الخبير؛ و

(ج) إعتبار معقولية النتائج التي توصل إليها الخبير فيما يتعلق بظروف العملية وإستنتاج الممارس.

٣٢. **على الممارس الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة بأن عمل الخبير كافٍ لأهداف عملية التأكيد**، وعند تقييم كفاية وملاءمة الأدلة التي يقدمها الخبير على الممارس تقييم ما يلي:-

(أ) الكفاءة المهنية للخبير، بما في ذلك خبرته وموضوعيته؛

(ب) معقولية الإفتراضات والأساليب وبيانات المصدر التي استخدمها الخبير؛ و

(ج) معقولية وأهمية النتائج التي توصل إليها الخبير فيما يتعلق بظروف العملية وإستنتاج الممارس.

## الحصول على الأدلة

٣٣. **يجب على الممارس الحصول على أدلة كافية ومناسبة يبني عليها الإستنتاج.** الكفاية هي مقياس كمية الأدلة، والمناسبة هي مقياس نوعية الأدلة، أي ملاءمتها وموثوقيتها، وعلى الممارس إعتبار العلاقة بين تكلفة الحصول على الأدلة وفائدة المعلومات التي تم الحصول عليها، على أن مسألة الصعوبة أو التكلفة الخاصة بذلك ليست في حد ذاتها أساساً لحذف إجراءات جمع الأدلة التي ليس لها بديل، وعلى الممارس إستخدام الحكم المهني وممارسة التشكك المهني في تقييم كمية ونوعية الأدلة، وبذلك كفايتها وملاءمتها لدعم تقرير التأكيد.

٣٤. قلما تشمل عملية التأكيد توثيق المستندات، كما أن الممارس غير مدرب أو يتوقع منه أن يكون خبيراً في مثل هذا التوثيق، على أن على الممارس إعتبار موثوقية المعلومات التي سيتم إستخدامها كأدلة، على سبيل المثال النسخ المصورة أو الفاكسات أو المعلومات المصورة في أفلام أو على شكل رقمي أو المستندات الإلكترونية الأخرى، بما في ذلك إعتبار عناصر الرقابة على إعدادها وحفظها حيث يكون ذلك مناسباً.

٣٥. يتم الحصول على أدلة كافية ومناسبة في عملية تأكيد معقولة كجزء من أسلوب عملية متكرر ومنهاجي يشمل:-

(أ) الحصول على فهم للموضوع والظروف الأخرى للعملية، والتي اعتماداً على الموضوع تشمل الحصول على فهم للرقابة الداخلية؛

(ب) بناءً على ذلك الفهم تقييم المخاطر بأن معلومات الموضوع قد تحتوي على أخطاء جوهرية؛

(ج) الإستجابة للمخاطر المقيمة، بما في ذلك تطوير استجابات عامة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات إضافية؛

(د) أداء إجراءات إضافية مرتبطة بشكل واضح بالمخاطر المحددة بإستخدام مزيج من المعاينة والملاحظة والمصادقة وإعادة الحساب وإعادة الأداء والإجراءات التحليلية والإستفسار – وتشمل هذه الإجراءات الإضافية إجراءات أساسية، بما في ذلك المعلومات المؤيدة من مصادر مستقلة عن المنشأة، وبناء على طبيعة الموضوع واختبارات الفاعلية التشغيلية لعناصر الرقابة؛ و

(هـ) تقييم كفاية وملاءمة الأدلة.

٣٦. "التأكيد المعقول" أقل من التأكيد المطلق، وتقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى الصفر قلما يكون ممكناً أو نافعاً من ناحية التكلفة، وذلك نتيجة لعوامل مثل ما يلي:-

- إستخدام الإختبار الإنتقائي.

- التحديدات الذاتية للرقابة الداخلية.
- حقيقة أن الكثير من الأدلة المتوفرة للممارس مقنعة وليست قاطعة.
- إستخدام الحكم في جمع وتقييم الأدلة والتوصل إلى إستنتاجات بناء على تلك الأدلة.
- في بعض الحالات خصائص الموضوع.

٣٧. تتطلب كل من عملية التأكيد المعقولة وعملية التأكيد المحدودة تطبيق مهارات وأساليب التأكيد وجمع أدلة كافية ومناسبة كجزء من أسلوب عملية متكرر ومنهاجي يشمل الحصول على فهم للموضوع والظروف الأخرى للعملية، على أن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع أدلة كافية ومناسبة في عملية تأكيد محدودة تكون محددة بشكل متعمد بالمقارنة مع عملية تأكيد معقولة، وبالنسبة لبعض المواضيع قد تكون هناك معايير دولية محددة لعمليات التأكيد لتوفير الإرشادات بشأن إجراءات جمع أدلة كافية ومناسبة لعملية تأكيد محدودة، وفي حالة عدم وجود معيار دولي محدد لعمليات التأكيد فإن إجراءات جمع أدلة كافية ومناسبة ستختلف حسب ظروف العملية، وبشكل خاص: الموضوع واحتياجات المستخدمين المقصودين والجهة المستخدمة، بما في ذلك القيود على الوقت والتكلفة، وبالنسبة لكل من عملية التأكيد المعقولة وعملية التأكيد المحدودة إذا أصبح الممارس على علم بأمر يؤدي بالممارس للتساؤل عما إذا كان يجب إجراء تعديل جوهري على معلومات الموضوع فإن على الممارس متابعة الأمر بأداء إجراءات أخرى كافية لتمكين الممارس من تقديم تقاريره.

**إقرارات الجهة المسؤولة**

٣٨. **يجب على الممارس الحصول على إقرارات من الجهة المسؤولة حسبما هو مناسب.** إن التأكيد الكتابي للإقرارات الشفوية يقلل من إمكانية سوء الفهم بين الممارس والجهة المسؤولة، وبشكل خاص على المدقق أن يطلب من الجهة المسؤولة إقراراً كتابياً يقيم أو يقيس الموضوع مقابل المقاييس المحددة، سواء سيتم توفيرها أم لا كإثبات للمستخدمين المقصودين، وعدم الحصول على إقرار كتابي قد يؤدي إلى إستنتاج متحفظ أو حجب الإستنتاج بناءاً على تحديد نطاق العملية، ويمكن للممارس كذلك إدخال قيد على إستخدام تقرير التأكيد.

٣٩. أثناء عملية التأكيد يمكن للجهة المسؤولة عمل إقرارات للممارس، إما بدون طلب أو إستجابة لاستفسارات محددة، وعندما يتعلق هذا الإقرار بأمور تعتبر هامة لتقييم أو قياس الموضوع فإن على الممارس:-

(أ) تقييم معقوليتها واتفاقها مع الأدلة الأخرى التي تم الحصول عليها، بما في ذلك الإقرارات الأخرى؛

(ب) إعتبار ما إذا كان أولئك الذين يعملون الإقرارات يمكن أن يتوقع منهم أن يكونوا مطلعين بشكل جيد على الأمور المعينة؛ و

(ج) الحصول على أدلة مؤيدة في حالة عملية التأكيد المعقولة، كما يمكن للممارس البحث عن أدلة مؤيدة في حالة عملية تأكيد محدودة.

٤٠. لا يمكن أن تحل إقرارات الجهة المسؤولة محل أدلة أخرى يتوقع الممارس بشكل معقول أن تكون متوفرة، وعدم القدرة على الحصول على أدلة كافية ومناسبة فيما يتعلق بمسألة لها أو قد يكون لها أثر جوهري على تقييم أو قياس الموضوع عندما تكون هذه الأدلة عادة متوفرة يشكل تحديدا لنطاق العملية، حتى ولو تم استلام إقرار من الجهة المسؤولة بشأن هذه المسألة.

## إعتبار الأحداث اللاحقة

٤١. **على الممارس إعتبار أثر الأحداث حتى تاريخ تقرير التأكيد على معلومات الموضوع وعلى تقرير التأكيد.** يعتمد مدى إعتبار الأحداث اللاحقة على احتمال أن تؤثر هذه الأحداث على معلومات الموضوع وأن تؤثر على ملاءمة إستنتاج الممارس، وقد يكون إعتبار الأحداث اللاحقة في بعض عمليات التأكيد غير مناسب بسبب طبيعة الموضوع، فعلى سبيل المثال عندما تتطلب العملية إستنتاجاً حول دقة بيان إحصائي رسمي في نقطة زمنية فإن الأحداث التي تقع بين تلك النقطة الزمنية وتاريخ تقرير التأكيد قد لا تؤثر على الإستنتاج أو تتطلب الإفصاح في بيان تقرير التأكيد.

## المستندات

٤٢. **يجب على الممارس توثيق الأمور التي تعتبر هامة في توفير الأدلة التي تدعم تقرير التدقيق وأنه تم إجراء العملية حسب المعايير الدولية لعمليات التأكيد.**

٤٣. تشمل المستندات سجلاً للإستدلال المنطقي للممارس بشأن الأمور الهامة التي تتطلب ممارسة الحكم والإستنتاجات ذات العلاقة، ووجود أسئلة صعبة بشأن المبادئ أو الحكم يدعوا إلى أن تشتمل المستندات على الحقائق المناسبة التي كان الممارس مطلعا عليها في الوقت الذي تم فيه التوصل إلى إستنتاج.

٤٤. ليس من الضروري كما أنه ليس عمليا توثيق كل مسألة يعتبرها الممارس، وعند تطبيق الحكم المهني لتقييم مدى المستندات التي سيتم إعدادها والإحتفاظ بها يمكن للمدقق إعتبار ما هو ضروري لتوفير فهم للعمل الذي تم أداؤه وأساس القرارات الرئيسية التي اتخذت (ولكن ليس النواحي المفصلة للعملية) لممارس آخر ليس له خبرة سابقة في العملية، وذلك الممارس الآخر

قد يستطيع الحصول على فهم للنواحي التفصيلية للعمل فقط بمناقشتها مع الممارس الذي أعد المستندات.

## إعداد تقرير التأكيد

٤٥. **يجب على الممارس أن يقرر ما إذا تم الحصول على أدلة كافية ومناسبة لدعم الإستنتاج الذي تم إبداؤه في تقرير التأكيد.** عند تطوير الإستنتاج على الممارس إعتبار جميع الأدلة المناسبة التي تم الحصول عليها، بغض النظر عما إذا كانت تؤيد أو تناقض معلومات الموضوع.

٤٦. **يجب أن يكون تقرير التأكيد كتابيا، كما يجب أن يحتوي على تعبير واضح عن إستنتاج الممارس بشأن معلومات الموضوع.**

٤٧. من الممكن أن يساء فهم التعبير عن الإستنتاجات الشفوية والأشكال الأخرى لها بدون دعم تقرير مكتوب، ولهذا السبب لا يقدم الممارس تقاريره شفويا أو بإستخدام رموز بدون أن يقدم أيضاً تقرير تأكيد كتابي محدد والذي يجب أن يتوفر في الحال عندما يتم تقديم التقرير الشفوي أو يستخدم الرمز، فعلى سبيل المثال قد يبالغ في ربط الرمز بتقرير تأكيد كتابي على الإنترنت.

٤٨. لا يتطلب معيار عمليات التأكيد الدولي هذا شكلاً موحداً لتقديم التقارير حول جميع عمليات التأكيد، وبدلاً من ذلك يحدد في الفقرة ٤٩ العناصر الأساسية التي يجب أن يشتمل عليها تقرير التأكيد. إن تقارير التأكيد مصممة بشكل خاص للظروف المحددة للعملية، وعلى الممارس اختيار أسلوب "شكل قصير" أو "شكل طويل" لتقديم التقارير لتسهيل الإبلاغ الفعال إلى المستخدمين المقصودين. تشتمل تقارير "الشكل القصير" عادة فقط على العناصر الأساسية، وكثيراً ما تبين تقارير "الشكل الطويل" بالتفصيل شروط العملية والمقاييس التي يتم إستخدامها والنتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بنواحٍ معينة للعملية، وفي بعض الحالات التوصيات وكذلك العناصر الأساسية، وأية نتائج وتوصيات يجب أن تفصل بشكل واضح عن إستنتاج المدقق بشأن معلومات الموضوع، كما يجب أن توضح الصياغة المستخدمة في عرضها أنها ليس المقصود بها أن تؤثر على إستنتاج المدقق. يمكن للممارس إستخدام عناوين وأرقام للفقرات وأساليب طباعة، على سبيل المثال كتابة النصوص بالخط الغامق وآليات أخرى لزيادة الوضوح وسهولة قراءة تقرير التأكيد.

### محتوى تقرير التأكيد

٤٩. **يجب أن يشمل تقرير التأكيد العناصر الأساسية التالية:-**

(أ) **عنوان يدل بوضوح على أن التقرير هو تقرير مستقل**[٤]: يساعد العنوان المناسب على

[٤] أنظر الملاحظة الهامشية ٢.

تحديد طبيعة تقرير التأكيد وتمييزه عن التقارير الصادرة عن جهات أخرى مثل أولئك الذين لا يتوجب عليهم الإمتثال لنفس المتطلبات الأخلاقية مثل الممارس.

(ب) **المخاطَب:** يحدد المخاطَب الجهة أو الجهات الموجه لها تقرير التأكيد، وعندما يكون ذلك عمليا يوجه تقرير التأكيد إلى جميع المستخدمين المقصودين، ولكن في بعض الحالات قد يكون هناك مستخدمون مقصودون آخرون.

(ج) **تحديد ووصف لمعلومات الموضوع، وعندما يكون ذلك مناسبا تحديد ووصف الموضوع:** يشمل ذلك على سبيل المثال:-

- النقطة الزمنية أو الفترة الزمنية التي يتعلق بها تقييم أو قياس الموضوع؛
- حيثما ينطبق ذلك إسم المنشأة أو عنصر المنشأة الذي يتعلق به الموضوع؛ و
- تفسير لخصائص الموضوع هذه أو معلومات الموضوع التي يجب أن يكون المستخدمون المقصودون مطلعين عليها، وكيف يمكن أن تؤثر هذه الخصائص على دقة التقييم أو القياس مقابل المقاييس المحددة، أو قدرة الأدلة المتوفرة على الإقناع، على سبيل المثال:
  - درجة كون معلومات الموضوع نوعية مقابل كمية، أو موضوعية مقابل شخصية، أو تاريخية مقابل مستقبلية.
  - التغيرات في الموضوع أو الظروف الأخرى للعملية التي تؤثر على إمكانية مقارنة الموضوع بين فترة والفترة التالية.

عندما يصاغ تقرير الممارس حسب إثبات الجهة المسؤولة فإنه يتم إلحاق هذا الإثبات بتقرير التأكيد، وإعادة تقديمه في تقرير التأكيد، أو يشار فيه إلى المصدر المتوفر للمستخدمين المقصودين.

(د) **تحديد المقاييس:** يحدد تقرير التأكيد المقاييس التي تم مقابلها تقييم أو قياس الموضوع بحيث يستطيع المستخدمون المقصودون فهم أساس إستنتاج الممارس. من الممكن أن يشمل تقرير التأكيد المقاييس أو الإشارة لها إذا كانت موجودة في إثبات أعدته الجهة المسؤولة والذي هو متوفر للمستخدمين المقصودين أو إذا كانت خلافاً لذلك من مصدر سهل الوصول إليه، وعلى الممارس إعتبار ما إذا كان من المناسب بالنسبة للظروف الإفصاح عن:-

- مصدر المقاييس، وما إذا كانت المقاييس أم لا متضمنة في القوانين أو الأنظمة، أو صادرة من قبل هيئات مفوضة أو معترف بها تتبع أسلوباً مناسباً، أي ما إذا كانت

المقاييس موضوعة في نطاق الموضوع (وإذا لم تكن كذلك بيان لماذا اعتبرت مناسبة)؛

- أساليب القياس المستخدمة عندما تسمح المقاييس بالإختيار بين عدد من الأساليب؛
- أية تفسيرات هامة تمت عند تطبيق المقاييس في ظروف العملية؛ و
- ما إذا كانت هناك أية تغييرات في أساليب القياس المستخدمة.

(هـ) **حيث يكون ذلك مناسباً وصف لأي تحديد هام وذاتي مرتبط مع تقييم أو قياس الموضوع مقابل المقاييس:** بينما يمكن في بعض الحالات توقع أن يفهم القراء بشكل جيد التحديدات الذاتية لتقرير التأكيد، فإنه قد يكون من المناسب في حالات أخرى عمل إشارة صريحة لذلك في تقرير التدقيق، فعلى سبيل المثال في تقرير تأكيد متعلق بفاعلية الرقابة الداخلية قد يكون من المناسب ملاحظة أن التقييم التاريخي للفاعلية ليس مناسباً للفترات المستقبلية بسبب مخاطرة إحتمال أن تصبح الرقابة الداخلية غير كافية نظرا للتغيرات في الظروف، أو أن درجة الإمتثال للسياسات والإجراءات قد تنخفض.

(و) **عندما تكون المقاييس المستخدمة لتقييم أو قياس الموضوع متوفرة فقط لمستخدمين مقصودين محددين، أو أنها مناسبة فقط لهدف محدد، بيان يحدد إستخدام تقرير التأكيد لأولئك المستخدمين المقصودين أو لذلك الهدف:** إضافة إلى ذلك، عندما يكون تقرير التأكيد مقصودا فقط لمستخدمين مقصودين محددين أو لهدف محدد فإن على الممارس إعتبار بيان هذه الحقيقة في تقرير التأكيد [٥]، وهذا من شأنه أن يلفت انتباه القراء إلى أن تقرير التأكيد مقتصر على مستخدمين محددين أو لأهداف محددة.

(ز) **بيان لتحديد الجهة المسؤولة ووصف مسؤوليات الجهة المسؤولة والممارس:** إن هذا من شأنه أن يبلغ المستخدمين المقصودين أن الجهة المسؤولة مسؤولة عن الموضوع في حالة عملية تقديم تقارير مباشرة، أو معلومات الموضوع في حالة عملية أساسها الإثبات [٦]،

[٥] بينما قد يتم تغيير تقرير التأكيد عندما يكون موجها فقط لمستخدمين مقصودين أو لهدف محدد فإن عدم وجود تقييم فيما يتعلق بقارئ أو هدف معين لا يدل في حد ذاته أن هناك مسؤولية قانونية على الممارس فيما يتعلق بذلك القارئ أو لذلك الهدف، وحيث توجد مسؤولية قانونية فإن ذلك يعتمد على الظروف القانونية لكل حالة وعلى الاختصاص المناسب.

[٦] إرجع إلى الفقرة ١٠ من الإطار من أجل إيضاح التمييز بين عملية مباشرة وعملية أساسها الإثبات.

وأن دور الممارس هو أن يبدى بشكل مستقل إستنتاجاً بشأن معلومات الموضوع.

(ح) **بيان بأنه تم أداء العملية حسب المعايير الدولية لعمليات التأكيد:** حيث يوجد موضوع خاص بمعيار عمليات تأكيد دولي فإن هذا المعيار يمكن أن يتطلب أن يشير تقرير التأكيد بالتحديد لذلك.

(ط) **ملخص للعمل الذي تم أداؤه:** سيساعد الملخص المستخدمين المقصودين على فهم طبيعة التأكيد الذي يبلغه تقرير التأكيد، ويوفر معيار التدقيق الدولي رقم ٧٠٠ "تقرير المدقق حول البيانات المالية[٧]" ومعيار عمليات المراجعة الدولي رقم ٢٤٠٠ "عمليات مراجعة البيانات المالية" إرشادا للنوع المناسب من الملخص.

حيث لا يوفر معيار دولي لعمليات التأكيد إرشادات بشأن إجراءات جمع الأدلة لموضوع معين فإن من الممكن أن يحتوي الملخص على بيان أكثر تفصيلاً للعمل الذي تم أداؤه.

نظراً لأنه في عملية تأكيد محدودة من الضروري إجراء تقييم لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة التي تؤدى لفهم التأكيد الذي يبلغه إستنتاج معبر عنه بشكل سلبي فإن ملخص العمل الذي تم أداؤه:-

(١) يكون عادة أكثر تفصيلاً مما هو بالنسبة لعملية تأكيد معقولة، ويبين التحديدات على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات جمع الأدلة، وقد يكون من المناسب بيان الإجراءات التي لم يتم أداؤها والتي عادة يتم أداؤها في عملية تأكيد معقولة؛ و

(٢) يجب أن يبين أن إجراءات جمع الأدلة محدودة أكثر مما هي بالنسبة لعملية تأكيد معقولة، وأنه لذلك يتم الحصول على تأكيد أقل مما هو في عملية تأكيد معقولة.

(ي) **إستنتاج الممارس:** عندما تتكون معلومات الموضوع من عدد من النواحي فإنه يمكن تقديم إستنتاج منفصل عن كل ناحية، وبينما لا تحتاج جميع هذه الإستنتاجات أن تكون متعلقة بنفس المستوى من إجراءات جمع الأدلة فإنه يتم التعبير عن كل إستنتاج بالشكل المناسب أما لعملية تأكيد معقولة أو لعملية تأكيد محدودة.

**حيث يكون ذلك مناسباً يجب أن يبلغ الإستنتاج المستخدمين المقصودين بالسياق الذي يجب أن يقرأ به إستنتاج الممارس:** من الممكن، على سبيل المثال، أن يحتوي إستنتاج الممارس على صياغة مثل "تم تكوين هذا الإستنتاج على أساس ومع مراعاة التحديدات

[٧] تم سحب معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ " تقرير المدقق حول البيانات المالية" في ديسمبر ٢٠٠٦ عندما أصبح معيار التدقيق الدولي ٧٠٠ " تقرير المدقق المستقل حول مجموعة كاملة من البيانات المالية ذات الهدف العام" فعالاً.

الذاتية المبينة في مكان آخر في تقرير التأكيد هذا". وسيكون هذا مناسبا، على سبيل المثال، عندما يشمل التقرير توضيحاً للخصائص المعينة للموضوع التي يجب أن يكون المستخدمون المقصودون على علم بها.

**في عملية تأكيد معقولة يجب التعبير عن الإستنتاج بالصيغة الإيجابية على سبيل المثال:** "في رأينا أن الرقابة الداخلية فعالة، في جميع النواحي الجوهرية، بناء على مقاييس *أكس واي زد*"، أو " في رأينا أن إثبات *الجهة المسؤولة* أن الرقابة الداخلية فعالة، في جميع النواحي الجوهرية، بناء على *مقاييس أكس واي زد* مبين بعدالة".

**في عملية تأكيد محدودة يجب التعبير عن الإستنتاج بالشكل السلبي:** على سبيل المثال: بناءاً على عملنا المبين في هذا التقرير لم يأت إلى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الرقابة الداخلية ليست غير فعالة، في جميع النواحي الجوهرية، بناءاً على مقاييس *أكس واي زد*" أو "بناءاً على عملنا المبين في هذا التقرير، لم يأت إلى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن إثبات *الجهة المسؤولة* أن الرقابة الداخلية فعالة، في جميع النواحي الجوهرية، بناء على مقاييس *أكس وأي زد* ليست مبينة بشكل عادل".

**حيث يعبر الممارس عن إستنتاج عدا عن كونه غير متحفظ يجب أن يحتوي تقرير التأكيد على بيان واضح لجميع الأسباب:** (أنظر كذلك الفقرات ٥١-٥٣).

(ك) **تاريخ تقرير التأكيد:** إن هذا يبلغ المستخدمين المقصودين أن الممارس اعتبر أثر الأحداث التي وقعت حتى هذا التاريخ على معلومات الموضوع وعلى تقرير التأكيد.

(ل) **إسم الشركة أو الممارس وموقع محدد هو عادة المدينة التي يوجد فيها مكتب الممارس الذي عليه مسؤولية العملية:** إن هذا يبلغ المستخدمين المقصودين بالفرد أو الشركة التي تتحمل المسؤولية عن العملية.

٥٠. يمكن للممارس توسعة تقرير التأكيد ليشمل معلومات وتوضيحات أخرى لا يقصد بها أن تؤثر على إستنتاج الممارس، وتشمل الأمثلة على ذلك: تفاصيل مؤهلات وخبرة الممارس والآخرين المشاركين في العملية والإفصاح عن مستويات الأهمية النسبية والنتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بنواحٍ معينة من العملية والتوصيات، وما إذا كان سيتم إدخال هذه المعلومات يعتمد على أهميتها بالنسبة لاحتياجات المستخدمين المقصودين، وتكون المعلومات الإضافية مفصولة بشكل واضح عن إستنتاج الممارس وتصاغ بشكل لا يؤثر على ذلك الإستنتاج.

## الإستنتاجات المتحفظة والإستنتاجات السلبية وحجب الإستنتاج

٥١. **يجب على الممارس عدم إبداء إستنتاج غير متحفظ عندما توجد الظروف التالية، وحسب حكم الممارس أثر المسألة جوهري أو قد يكون جوهرياً:-**

**(أ) هناك تحديد لنطاق عمل الممارس، أي أن الظروف تمنع أو الجهة المسؤولة أو الجهة المستخدمة تفرض قيداً يمنع الممارس من الحصول على الأدلة اللازمة لتقليل مخاطرة عملية التأكيد إلى المستوى المناسب، وعلى الممارس إبداء إستنتاج متحفظ أو حجب الإستنتاج.**

**(ب) في هذه الحالات حيث:-**

**(١) إستنتاج الممارس مصاغ حسب إثبات الجهة المسؤولة، وذلك الإثبات ليس مبينا بشكل عادل في جميع النواحي الجوهرية؛ أو**

**(٢) إستنتاج الممارس مصاغ مباشرة حسب الموضوع والمقاييس، ومعلومات الموضوع تحتوي على أخطاء جوهرية[٨]،**

**وعلى الممارس إبداء إستنتاج متحفظ أو سلبي؛ أو**

**(ج) عندما يكتشف بعد قبول العملية أن المقاييس غير مناسبة أو أن الموضوع غير مناسب لعملية تأكيد فإنه يجب على الممارس إبداء:-**

**(١) إستنتاج متحفظ أو إستنتاج سلبي عندما يكون من المحتمل أن تضلل المقاييس غير المناسبة أو الموضوع غير المناسب المستخدمين المقصودين؛ أو**

**(٢) إستنتاج متحفظ أو حجب الإستنتاج في الحالات الأخرى.**

٥٢. **يجب على الممارس إبداء إستنتاج متحفظ عندما لا يكون أثر مسألة جوهرياً أو شائعاً بحيث يتطلب إستنتاجاً سلبياً أو حجب الإستنتاج. يتم إبداء الإستنتاج المتحفظ على أنه "فيما عدا" آثار المسألة التي يتعلق بها التحفظ.**

٥٣. في هذه الحالات حيث تتم صياغة الإستنتاج غير المتحفظ للممارس حسب إثبات الجهة المسؤولة، وذلك الإثبات حدد وبين بالشكل المناسب أن معلومات الموضوع تحتوي على أخطاء جوهرية فإن على الممارس إما:-

(أ) إبداء إستنتاج متحفظ أو سلبي مصاغ مباشرة حسب الموضوع والمقاييس؛ أو

[٨] في عمليات تقديم التقارير المباشرة هذه حيث يتم تقديم معلومات الموضوع فقط في استنتاج الممارس، ويستنتج الممارس أن الموضوع لا يتفق في جميع النواحي الجوهرية مع المقاييس، على سبيل المثال: "في رأينا أنه فيما عدا /...../ الرقابة الداخلية فعالة في جميع النواحي الجوهرية، بناء على مقاييس أكس وأي زد"، فإن هذا الاستنتاج سيعتبر كذلك متحفظا (أو معارضا حسبما هو مناسب).

(ب) إذا طلب بشكل محدد بموجب شروط العملية صياغة الإستنتاج حسب إثبات الجهة المسؤولة، إبداء إستنتاج غير متحفظ، ولكن تأكيد الأمر بالإشارة بشكل محدد إليه في تقرير التأكيد.

### المسؤوليات الأخرى لتقديم التقارير

**٥٤. على المدقق إعتبار المسؤوليات الأخرى لتقديم التقارير، بما في ذلك ملاءمة الإتصال بشأن الأمور المناسبة التي تهم الحوكمة والناجمة من عملية التأكيد مع أولئك المكلفين بالحوكمة.**

٥٥. في معيار عمليات التأكيد الدولي هذا تصف "الحوكمة" دور الأشخاص المكلفين بالإشراف والحوكمة وتوجيه الجهة المسئولة[٩]، وأولئك المكلفون بالحوكمة يكونون عادة مسؤولين عن ضمان تحقيق المنشأة لأهدافها وعن تقديم التقارير للجهات المهتمة، وإذا كانت الجهة المستخدمة مختلفة عن الجهة المسؤولة فقد لا يكون من المناسب الإتصال مباشرة مع الجهة المسؤولة أو أولئك المكلفين بالحوكمة على الجهة المسؤولة.

٥٦. في معيار عمليات التأكيد الدولي هذا "الأمور المناسبة الهامة للحوكمة" هي تلك الأمور التي تنجم من عملية التأكيد، وفي رأي الممارس كلاهما هام ومناسب لأولئك المكلفين بالحوكمة. تشمل الأمور الهامة للحوكمة فقط تلك الأمور التي وصلت إلى انتباه الممارس أثناء أداء عملية التأكيد، وإذا لم تتطلب أحكام العملية ذلك بالتحديد فإنه لا يطلب من الممارس تصميم إجراءات للهدف المحدد لتحديد الأمور الهامة للحوكمة.

## تاريخ النفاذ

٥٧. يعتبر هذا المعيار نافذ المفعول لعمليات التأكيد حيث يكون تقرير التأكيد مؤرخاً في ١ يناير ٢٠٠٥ أو بعد ذلك، ويسمح بالتطبيق الأبكر.

## منظور القطاع الخاص

*١. ينطبق معيار عمليات التأكيد الدولي هذا على جميع المحاسبين المهنيين في القطاع العام الذين هم مستقلين عن المنشأة التي يؤدون لها عمليات تأكيد، وحيث لا يكون المحاسبون المهنيون في القطاع العام مستقلين عن المنشأة التي يؤدون لها عملية تأكيد فإنه يجب تطبيق معيار عمليات التأكيد الدولي هذا مع إشارة خاصة إلى الإرشادات في الملاحظات الهامشية ٢ و٤.*

[٩] في العديد من البلدان تم تطوير مبادئ الحوكمة كنقطة مرجعية لتحديد سلوك الحوكمة الجيد، وعادة تركز هذه المبادئ على الشركات التي يتم تداول أسهمها لدى الجمهور، على أنه يمكن أيضاً أن تنفع في تحسين الحوكمة في الأشكال الأخرى عن الشركات، ولا يوجد نموذج واحد للحوكمة الجيدة، وتختلف هياكل وممارسات الحوكمة من بلد لأخر.

# المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٤٠٠

(معيار التدقيق الدولي ٨١٠ سابقاً)

# فحص المعلومات المالية المستقبلية

(هذا المعيار نافذ المفعول)

## المحتويات


| | الفقرة |
|---|---|
| المقدمة ..... | ١-٧ |
| ثقة المدقق بالمعلومات المالية المستقبلية..... | ٨-٩ |
| قبول المهمة..... | ١٠-١٢ |
| معرفة طبيعة العمل..... | ١٣-١٥ |
| الفترة المشمولة..... | ١٦ |
| إجراءات الفحص ..... | ١٧-٢٥ |
| عرض المعلومات والإفصاح..... | ٢٦ |
| تقرير حول فحص المعلومات المالية المستقبلية..... | ٢٧-٣٣ |


ينبغي قراءة المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٤٠٠، "فحص المعلومات المالية المستقبلية" في سياق " مقدمة إلى المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، " التي تبين تطبيق سلطة المعايير الدولية لعمليات التأكيد.

## المقدمـــة

١. إن الهدف من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول مهام فحص المعلومات المالية المستقبلية وتقديم تقرير حولها، والمتضمنة إجراءات اختبار لفحص إفتراضات التقدير الأفضل، والإفتراضات الظنيَة. ولا يطبق هذا المعيار الدولي للتدقيق على تدقيق المعلومات المالية المستقبلية والتي يعبر عنها بعبارات عامة أو خفيفة، كالتي توجد في مناقشات الإدارة وتحليل التقرير السنوي للمنشأة، علماً بأن كثيراً من الإجراءات الواردة في هذا الدليل قد يكون ملائماً لمثل هذا الفحص.

٢. **يجب على المدقق أن يحصل، عند قبوله لمهمة تدقيق المعلومات المالية المستقبلية، على أدلة اثبات كافية وملائمة فيما إذا كانت:-**

(أ) **إفتراضات التقدير الأفضل التي وضعتها الإدارة، والتي تستند عليها المعلومات المالية المستقبلية هي ليست غير معقولة، وفي حالة الإفتراضات الظنيَة، إن هذه الإفتراضات متماشية مع هدف المعلومات؛**

(ب) **المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بشكل مناسب على أساس الإفتراضات؛**

(ج) **المعلومات المالية المستقبلية قد عرضت بشكل ملائم، وأن جميع الإفتراضات الجوهرية قد تم الإفصاح عنها بالشكل المناسب، ومن ضمنها إشارة واضحة فيما إذا كانت إفتراضات التقدير الأفضل، أو كانت إفتراضات ظنيّة؛ و**

(د) **المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها على أسس متماثلة مع البيانات المالية التاريخية، مستخدمين مبادئ محاسبية مناسبة.**

٣. "المعلومات المالية المستقبلية" تعني المعلومات المالية المستندة على إفتراضات لأحداث قد تحدث في المستقبل وأفعال محتملة للمنشأة. وهى ذات طبيعة غير موضوعية وأن إعدادها يتطلب بذل اجتهادات كثيرة ويمكن أن تكون المعلومات المالية المستقبلية أما على شكل تنبؤ، أو توقع أو مزيج من الإثنين، مثلاً تنبؤ لسنة واحدة مع توقع لخمس سنوات.

٤. "التنبؤ" يعني إعداد المعلومات المالية المستقبلية على أساس إفتراضات لأحداث مستقبلية تتوقع الإدارة حصولها ولتصرفات الإدارة المتوقع اتخاذها في تاريخ إعداد المعلومات (إفتراضات التقدير الأفضل).

٥. "التوقع" يعني إعداد المعلومات المالية المستقبلية على الأسس التالية:-

(أ) إفتراضات ظنيّة لأحداث مستقبلية ولتصرفات الإدارة والتي لا يتوقع حدوثها بالضرورة، مثل بعض المشاريع في مراحل تأسيسها الأولي أو التي تدرس إجراء تغيير جوهري على طبيعة نشاطها؛ أو

(ب) مزيج من إفتراضات التقدير الأفضل والإفتراضات الظنَية.

مثل هذه المعلومات تصور النتائج المحتملة في حالة حدوث حالات أو تصرفات في تاريخ إعداد هذه المعلومات (مشهد " ماذا يحدث إذا ").

٦. يمكن أن تحتوى المعلومات المالية المستقبلية على البيانات المالية أو على واحد أو أكثر من عناصر البيانات المالية، وقد يتم إعدادها:-

(أ) كأداة داخلية للإدارة، مثلاً للمساعدة في تقييم استثمار رأسمالي محتمل؛ أو

(ب) لتوزيعها على اطراف ثالثة في:-

- نشرة لتوفير معلومات للمستثمرين المحتملين حول التوقعات المستقبلية.
- تقرير سنوي لتوفير معلومات للمساهمين وللجهات النظامية وللأطراف المهتمة الأخرى.
- وثيقة معلومات للمقرضين والتي قد تتضمن، مثلاً، توقعات التدفق النقدي.

٧. إن إعداد وعرض المعلومات المالية المستقبلية هو من مسؤوليات الإدارة ومن ضمنها تشخيص الإفتراضات التي أسست عليها، والإفصاح عنها. وقد يطلب من المدقق اختبار المعلومات المالية المستقبلية وتقديم تقرير حولها لهدف تعزيز مصداقيتها، وذلك في حالة النية لاستخدامها من قبل طرف ثالث أو لأهداف داخلية.

## ثقة المدقق بالمعلومات المالية المستقبلية

٨. تتعلق المعلومات المالية المستقبلية بأحداث وأفعال لم تحدث لحد الآن وقد لا تحدث. وبالرغم من توفر أدلة لدعم الإفتراضات التي استندت عليها المعلومات المالية المستقبلية، إلا أن هذه الأدلة نفسها هي ذات وجهة مستقبلية عامة، ولذا فهي متضاربة بطبيعتها، وهذا ما يميزها عن الأدلة الإعتيادية المتوفرة في عملية تدقيق المعلومات المالية التاريخية. لذا فإن المدقق ليس في وضع يمكنه من إبداء رأي فيما إذا كانت النتائج التي تظهرها المعلومات المالية المستقبلية سوف يمكن تحقيقها.

٩. إضافة لذلك، وبموجب أنواع الأدلة المتوفرة لتقييم الإفتراضات التي استندت عليها المعلومات المالية المستقبلية، فقد يكون من الصعب على المدقق الحصول على مستوى من القناعة كافٍ لتوفير إبداء رأي إيجابي بأن الإفتراضات خالية من معلومـــات خاطئة جوهرية. وبناءً على ذلك وفي هذا المعيار الدولي للتدقيق، فإن قيام المدقق بتقديم تقرير حول صواب إفتراضات الإدارة، سيوفر مستوى معتدلاً من الثقة فقط. ومع ذلك، وفي حالة وجود رأي للمدقق بأنه قد تحصّل على مستوى مناسب من القناعة، فإن ذلك لا يمنعه من إبداء ثقته الإيجابية بما يتعلق بهذه الإفتراضات.

## قبول المهمة

١٠. قبل موافقة المدقق على قبول مهمة فحص المعلومات المالية المستقبلية فإن عليه دراسة عدد من الأمور، من بينها ما يلي:-

- الهدف الذي ستستخدم من أجله هذه المعلومات؛
- فيما إذا كان توزيع المعلومات شاملاً أو محدداً؛
- طبيعة الإفتراضات، أي فيما إذا كانت إفتراضات التقدير الأفضل أو إفتراضات ظنيّة؛
- العناصر التي سوف تتضمنها المعلومات؛ و
- الفترة التي تغطيها المعلومات.

١١. **يجب على المدقق عدم قبول، أو الإنسحاب من المهمة، في حالة كون الإفتراضات غير واقعية بشكل جلي، أو عند إعتقاد المدقق بأن المعلومات المالية المستقبلية سوف لا تكون مناسبة للهدف الذي أعدت من اجله.**

١٢. **يجب على المدقق والعميل أن يتفقـــا على شروط المهمة.** حيث أن من مصلحة كل من المنشأة والمدقق **أن** يقوم المدقق بإرسال كتاب الموافقـــة على التعيين، الذي سيساعد على تجنب سوء الفهم لطبيعة هذه المهمة وسينصب كتـــاب الموافقة على التعيين، على الأمور المذكورة في الفقرة (١٠)، وعلى عرض مسؤوليات الإدارة بالنسبة للإفتراضات، ولتزويد، المدقق بكافة المعلومات ومصادر البيانات المستخدمة في إعداد الإفتراضات.

## معرفة طبيعة العمل

١٣. **على المدقق أن يحصل على مستوى معرفة كافٍ لطبيعة العمل ليستطيع تقييم فيما إذا كانت كافة الإفتراضات المهمة والمطلوبـــة لإعداد المعلومات المالية المستقبلية قد تم تحديدها.** كذلك يحتاج المدقق لأن يكون حسن الإطلاع على إجراءات المنشأة لإعداد المعلومات المالية المستقبلية وذلك بدراسة، على سبيل المثال ما يلي:-

- الضوابط الداخلية على النظام المستخدم في إعداد المعلومات المالية المستقبلية، وخبرة ومعرفة الأشخاص القائمين على إعداد المعلومات المالية المستقبلية.
- طبيعة التوثيق المعد من قبل المنشأة لهدف دعم إفتراضات الإدارة.
- مدى استعمال التقنيات الإحصائية والرياضية والأساليب المساندة للحاسوب.
- الطرق المستعملة لتطوير وتطبيق الإفتراضات.
- دقة المعلومات المالية المستقبلية المعدة في فترات سابقة وأسباب اية انحرفات مهمة.

١٤. **على المدقق أن يراعى مدى كون الإعتماد على المعلومات المالية التاريخية للمنشأة مبرراً.** ويتطلب من المدقق معرفة بالمعلومات المالية التاريخية للمنشأة لتقدير فيما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تمت تهيئتها على أسس منسجمـــة مع المعلومات المالية التاريخية، وتوفير مقياس تاريخي لدراسة إفتراضات الإدارة. وسوف يحتاج المدقق إلى أن يقتنع، مثلاً، فيما إذا كانت المعلومات التاريخية ذات العلاقة قد تمت تدقيقها أو الإطلاع عليها، وفيما إذا تم استعمال مبادئ محاسبية مقبولة عند إعدادها.

١٥. في حالة كون تقرير التدقيق أو الإطلاع للمعلومات المالية التاريخية لفترات سابقة مقيداً، أو أن المنشأة في مرحلة بدء التأسيس، فعلى المدقق أن يأخذ بعين الإعتبار الحقائق المحيطة وتأثيرها على فحص المعلومات المالية المستقبلية.

## الفترة المشمولة

١٦. **على المدقق مراعاة الفترة الزمنية التي تشملها المعلومات المالية المستقبلية.** حيث أن الإفتراضات تصبح أكثر تضارباً كلما امتدت الفترة الزمنية المشمولة، وذلك لأن قابلية الإدارة لعمل إفتراضات التقدير الأفضل تقل كلما طالت الفترة. علماً بأن الفترة سوف لا تمتد لأبعد من الوقت الذي يكون لدى الإدارة أسس معقولة لهذه الإفتراضات. وأدناه بعض العوامل الملائمة لاعتبارات المدقق حول الفترة المشمولة بالمعلومات المالية المستقبلية:-

- دورة التشغيل، مثلاً، في حالة مشروع إنشائي ضخم، فإن الوقت المطلوب لانجـــاز المشروع قد تحدد الفترة المشمولة.
- درجة الإعتماد على الفرضيات، مثلاً، إذا كانت المنشأة تقوم بتقديم منتوج جديد فإن الفترة المستقبلية المشمولة قد تكون قصيرة ومقسمة إلى أجزاء صغيرة، كأسابيع أو أشهر. وبديلاً لذلك، في حالة كون العمل الأوحد للمنشأة هو إمتلاك العقار بعقود إيجار طويلة الأجل، فإن فترة مستقبلية أطول نوعاً ما قد تكون معقولة.
- احتياجات مستخدمي البيانات، فمثلاً، قد تعد المعلومات المالية المستقبلية لأهداف طلب قرض لفترة من الوقت المطلوب للحصول على الأموال الكافية للتسديد، وبديلاً لذلك، فإن المعلومات قد يتم إعدادها للمستثمرين بخصوص بيع سندات وذلك لإيضاح الإستعمال المنوي القيام به بإستخدام عائداتها في فترات لاحقة.

## إجراءات الفحص

١٧. **تتضمن الإعتبارات التي يراعيها المدقق، عند تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الفحص، ما يلي:-**

**(أ) احتمال وجود معلومات خاطئة جوهرية؛**

**(ب) المعرفة التي تم الحصول عليها خلال المهمات السابقة؛**
**(ج) كفاءة الإدارة المتعلقة بإعداد المعلومات المالية المستقبلية؛**
**(د) مدى تأثر المعلومات المالية المستقبلية باجتهادات الإدارة؛ و**
**(هـ) كفاية وموثوقية المعلومات الجوهرية.**

١٨. يقوم المدقق بتقييم مصدر وموثوقية الأدلة التي تدعم إفتراضات التقدير الأفضل المقدم من الإدارة. ويتم الحصول على الأدلة الكافية والملائمة لدعم مثل هذه الإفتراضات من مصادر داخلية وخارجية، ومن ضمنها مراعاة الإفتراضات في ضوء المعلومات التاريخية، وتقييم فيما إذا كانت هذه الإفتراضات قد استندت على خطط يمكن للمنشأة تحقيقها من خلال قدراتها المتوفرة.

١٩. في حالة استخدام الإفتراضات الظنيّة، فإن على المدقق أن يراعي فيما إذا تم اخذ جميع المضامين المهمة لهذه الإفتراضات بعين الإعتبار، مثلاً، في حالة إفتراض ازدياد حجم المبيعات وتجاوزه لطاقة مصنع المنشأة الحالي، فإن المعلومات المالية المستقبلية سوف تحتاج إلى أن تتضمن الإستثمارات الضرورية للطاقة الإضافية للمصنع، أو كلفة الوسائل البديلة لمجابهة المبيعات المتوقعة، كعقود المنتجين الثانويين.

٢٠. بالرغم من عدم وجود حاجة للحصول على أدلة تدعم الإفتراضات الظنيّة، إلا أن المدقق يحتاج إلى أن يحصل على قناعة بأنها منسجمة مع أهداف المعلومات المالية المستقبلية، وأنه لا يوجد هناك ما يدعو للإعتقاد بأنها غير واقعية.

٢١. يحتاج المدقق، لهدف حصوله على قناعة بأن المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بشكل مناسب من إفتراضات الإدارة، القيام مثلاً باختبارات كتابية كإعادة احتساب أو فحص الثوابت الداخلية، إي، هل أن الأعمال التي تنوى الإدارة القيام بها منسجمة مع بعضها البعض، وأنه لا توجد هناك أية دلائل على عدم انسجام للمبالغ المستندة على متغيرات عامة مثل أسعار الفائدة.

٢٢. على المدقق أن يركز على مدى التأثير الأساسي للمناطق ذات الحساسية الخاصة للتغييرات على النتائج التي تظهرها المعلومات المالية المستقبلية. حيث أن ذلك سوف يؤثر على المدى الذي سيسعى إليه المدقق للحصول على أدلة ملائمة. كذلك سوف تؤثر هذه المناطق على تقييم المدقق لملائمة وكفاية الإفصاح.

٢٣. في حالة تكليفه بفحص عنصر واحد أو عدة عناصر من المعلومات المالية المستقبلية كأحد البيانات المالية، فإن من المهم قيام المدقق بمراعاة العلاقة المتبادلة بين الأجزاء الأخرى في البيانات المالية.

٢٤. في حالة وجود أي جزء قد تم انقضاؤه من الفترة الحالية من المعلومات المالية المستقبلية، فإن على المدقق دراسة مدى الحاجة إلى تطبيق الإجراءات على المعلومات التاريخية. علماً بأن

الإجراءات سوف تتباين حسب الظروف، مثلاً، كم هي المدة التي انقضت من الفترة المستقبلية.

٢٥. **على المدقق أن يحصل على إقرارات تحريرية من الإدارة تتعلق بالإستخدام المنوي للمعلومات المالية المستقبلية، وكمال الإفتراضات المهمة للإدارة، وقبول الإدارة لمسؤوليتها حول المعلومات المالية المستقبلية.**

## عرض المعلومات والإفصاح

٢٦. في حالة تقييم عرض، والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، فإن المدقق سوف يحتاج، إضافة لأية متطلبات خاصة لقوانين وأنظمة ومعايير مهنية ذات علاقة، إلى الأخذ بعين الإعتبار فيما إذا كان:-

(أ) عرض المعلومات المالية المستقبلية بشكل إعلامي وليس مضللاً؛

(ب) السياسات المحاسبية قد تم الإفصاح عنها بشكـــل واضح في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المحاسبية؛

(ج) الإفتراضات قد تم الإفصاح عنها بشكل ملائم في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية. إن هناك حاجة للإيضاح فيما إذا كانت الإفتراضات تمثل التقديرات الأفضل للإدارة أو أنها ظنيّة. وفي حالة كون الإفتراضات قد جرت في مناطق مهمة ومعرضة لدرجة عالية من الشك، فإن هذا الشك وما يتبعه من حساسية النتائج تحتاج إلى إفصاح مناسب؛

(د) الإفصاح عن تاريخ إعداد المعلومات المالية المستقبلية. وتحتاج الإدارة إلى تأييد كون الإفتراضات كانت مناسبة في ذلك التاريخ، بالرغم من أن المعلومات الأساسية قد تكون مجمّعة خلال فترة من الزمن؛

(هـ) الأسس المعتمدة في وضع مواقع لمدى محدد قد تمت الإشارة إليها بشكل واضح، وأن المدى لم يتم اختياره بطريقة متحيّزة أو مضلّلة، وذلك في حالة كون النتائج الظاهرة في المعلومات المالية المستقبلية قد تم التعبير عنها بلغة المدى؛ و

(و) هناك أية تغييرات في السياسة المحاسبية منذ أن تم الإفصاح عن آخر بيانات مالية تاريخية، مع بيان أسباب التغيير وتأثيره على المعلومات المالية المستقبلية.

## تقرير حول فحص المعلومات المالية المستقبلية

٢٧. **يجب أن يحتوى التقرير المقدم من قبل المدقق حول فحص المعلومات المالية المستقبلية على ما يلي:-**

**(أ) عنوان التقرير؛**

**(ب) الجهة التي يوجه إليها التقرير؛**

**(ج) تعريف بالمعلومات المالية المستقبلية؛**

(د) **الإشارة إلى المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير أو الممارسات الوطنية المطبقة على فحص المعلومات المالية المستقبلية؛**

(هـ) **بيان بأن الإدارة مسؤولة عن المعلومات المالية المستقبلية ومن ضمنها الإفتراضات التي اعتمدت عليها؛**

(و) **عندما يكون ملائماً، الإشارة للهدف من و/أو التوزيع المحدود للمعلومات المالية المستقبلية؛**

(ز) **بيان بثقة سالبة حول فيما إذا كانت الإفتراضات توفر أساساً معقولاً للمعلومات المالية المستقبلية؛**

(ح) **رأي حول فيما إذا تم إعداد المعلومات المالية المستقبلية بشكل ملائم استناداً للإفتراضات، وانه قد تم عرضها وفقاً للإطار المناسب للتقارير المالية؛**

(ط) **تحذير مناسب يتعلق بإمكانية بلوغ النتائج التي أشير إليها بالمعلومات المالية المستقبلية؛**

(ي) **تاريخ التقرير الذي يجب أن يكون هو تاريخ انجاز الإجراءات؛**

(ك) **عنوان المدقق؛ و**

(ل) **توقيع المدقق.**

(م) **مثل هذا التقرير سوف:-**

- يبين، استناداً إلى اختبار الأدلة المؤيدة للإفتراضات، فيما إذا كان هناك أي شيء قد أثار انتباه المدقق والذي من شأنه أن يؤدي إلى إعتقاد المدقق بأن هذه الإفتراضات لا توفر أساساً معقولاً لمعلومات مالية مستقبلية.
- يبدى رأياً فيما إذا كانت المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها بشكل مناسب وعلى أساس الإفتراضات، وتم عرضها وفقاً لإطار التقارير المالية الملائم.
- يبّين بأن:-

  - من المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن المعلومات المالية المستقبلية لكون الأحداث المتوقعة لا تحدث غالباً كما هو متوقع وأن الإختلاف قد يكون جوهرياً. وبطريقة مماثلة عندما يتم إظهار المعلومات المالية المستقبليـــة على شكل مدى، فإنه يجب أن يبيّن بأنه لا يوجد هناك ثقة بأن النتائج الفعلية سوف تقع ضمن ذلك المدى؛ و

  - في حالة الإسقاط، فإن المعلومات المالية المستقبلية قد تم إعدادها لـــ (يذكر الهدف)، باستخدام مجموعة من الإفتراضات التي تتضمن إفتراضات ظنيّة لإحداث مستقبلية

ولتصرفات الإدارة والتي لا يتوقع أن تحدث بالضرورة. وبناء عليه، فإنه سيتم تحذير القراء بعدم استخدام المعلومات المالية المستقبلية إلا للهدف الموصوف.

٢٨. وأدناه مثالاً مقتبساً من تقرير غير مقيّد حول التنبؤ:-

لقد قمنا بفحص التنبؤ[١] وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المتعلقة بفحص المعلومات المالية المستقبلية. إن الإدارة مسؤولة عن التنبؤ الذي يتضمن الإفتراضات الظاهرة في الملاحظة × التي تم الإستناد عليها.

استناداً لفحصنا للأدلة التي تدعم هذه الإفتراضات، فإنه لم يكن هناك أي شيء قد أثار انتباهنا والذي من شأنه أن يؤدي إلى إعتقادنا بأن هذه الإفتراضات لا توفر أساساً معقولاً للتنبؤ. إضافة لذلك وحسب رأينا فإن التنبؤ قد تم إعداده بشكل مناسب على أساس الإفتراضات، كما تم عرضه وفقاً لـــ... [٢]

ومن المحتمل أن تختلف النتائج الفعلية عن المتنبأ بها لكون الأحداث المتوقعة لا تحدث غالباً كما هو متوقع، وأن الإختلاف قد يكون جوهرياً.

٢٩. أدناه مثالاً مقتبساً من تقرير غير مقيد حول التوقع:-

لقد قمنا بفحص التوقع[٣] وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المتعلقة بفحص المعلومات المالية المستقبلية. إن الإدارة مسؤولة عن التوقع الذي يتضمن الإفتراضات الظاهرة في الملاحظة× التي تم الإستناد عليها.

إن هذا التوقع قد تم إعداده لـــ ( يذكر الهدف). وبالنظر لكون المنشأة في مرحلة بدء التأسيس فإن التوقع قد تم إعداده باستخدام مجموعة الإفتراضات التي تتضمن إفتراضات ظنيّة لإحداث مستقبلية ولتصرفات الإدارة والتي لا يتوقع أن تحدث بالضرورة. وبناء عليه فإننا نحذر القراء بأن هذا التوقع قد لا يكون ملائماً إلا للهدف الذي تم وضعه أعلاه.

---

[١] يدرج إسم المنشأة والفترة المشمولة بالتنبؤ وتوفير تحديد ملائم كالإشارة إلى أرقام الصفحات أو بتجديد الكشوفات المنفردة.

[٢] يشار إلى الإطار الملائم للتقارير المالية.

[٣] يدرج اسم المنشأة والفترة المشمولة بالتوقع وتوفير تحديد ملائم كالإشارة إلى أرقام الصفحات أو بتجديد الكشوفات المنفردة.

وإستناداً لفحصنا للأدلة التي تدعم هذه الإفتراضات، فإنه لم يكن هناك أي شيء قد أثار إنتباهنا والذي من شأنه أن يؤدى إلى إعتقادنا بأن هذه الإفتراضات لا توفر أساساً معقولاً للتوقع، على إفتراض ( بيان أو الإشارة إلى الإفتراضات الظنيّة). إضافة لذلك وحسب رأينا فإن التوقع قد تم إعداده بشكل مناسب وعلى أساس الإفتراضات، كما تم عرضه وفقاً لـــ ... [٤].

وحتى لو أن الأحداث المتوقعة حسب الإفتراضات الظنيَة الموصوفة أعلاه قد حدثت، إلا أنه من المحتمل أن تكون النتائج الفعلية مختلفة عن التوقع نظراً لكون الأحداث المتوقعة لا تحدث غالباً كما هو متوقع وأن الإختلاف قد يكون جوهرياً.

٣٠. **في حالة إعتقاد المدقق بأن عرض المعلومات المالية المستقبلية والإفصاح عنها لم يكن كافياً، فإن على المدقق إبداء رأي متحفظ أو رأي سلبي في تقريره حول المعلومات المالية المستقبلية، أو الإنسحاب من المهمة حسبما هو ملائم.** وكمثال على ذلك هو في حالة عدم إفصاح المعلومات المالية بشكل مناسب عن تبعات اية إفتراضات ذات طبيعة عالية من الحساسية.

٣١. **في حالة إعتقاد المدقق بأن إحدى الإفتراضات المهمة أو عدد منها لا توفر أساساً معقولاً للمعلومات المالية المستقبلية المعّدة على أساس إفتراضات التقدير الأفضل، أو أن احد الإفتراضات المهمة أو عدد منها لا توفر أساساً معقولاً للمعلومات المالية المستقبلية حسب الإفتراضات الظنيّة، فإن على المدقق إما أن يبدى رأياً سلبياً في تقريره حول المعلومات المالية المستقبلية أو الإنسحاب من المهمة.**

٣٢. **في حالة تأثر عملية الفحص بحالات تمنع تطبيق أحد الإجراءات أو عدد منها والتي تعتبر ضرورية في مثل تلك الظروف، فإن على المدقق إما أن ينسحب من المهمة أو أن يمتنع عن إبداء الرأي، مع قيامه بوصف لتحديدات النطاق ضمن تقريره حول المعلومات المالية المستقبلية.**

[٤] أنظر الملاحظة الهامشية ٢.

# المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٤٠٢

# تقارير التأكيد حول أنظمة الرقابة في مؤسسات الخدمات

(نافذ المفعول على تقارير التأكيد الخاصة بمدققي الخدمات التي تغطي
الفترات المنتهية في ١٥ يونيو ٢٠١١ أو بعد ذلك)

## المحتويات


| | الفقرة |
|---|---|
| **المقدمة** | |
| نطاق المعيار الدولي لعمليات التأكيد هذا | ١-٦ |
| تاريخ النفاذ | ٧ |
| **الأهداف** | ٨ |
| **التعريفات** | ٩ |
| **المتطلبات** | |
| المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠ | ١٠ |
| المتطلبات الأخلاقية | ١١ |
| الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة | ١٢ |
| القبول والإستمرار | ١٣-١٤ |
| تقييم مدى ملائمة المعايير | ١٥-١٨ |
| الجوهرية | ١٩ |
| فهم نظام مؤسسة الخدمة | ٢٠ |
| الحصول على دليل يتعلق بالوصف | ٢١-٢٢ |
| الحصول على دليل يتعلق بتصميم أنظمة الرقابة | ٢٣ |
| الحصول على دليل يتعلق بالفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة | ٢٤-٢٩ |
| عمل قسم التدقيق الداخلي | ٣٠-٣٧ |
| الإقرارات الخطية | ٣٨-٤٠ |
| المعلومات الأخرى | ٤١-٤٢ |
| الأحداث اللاحقة | ٤٣-٤٤ |
| التوثيق | ٤٥-٥٢ |
| إعداد تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة | ٥٣-٥٥ |

مسؤوليات التواصل الأخرى..... ٥٦

**التطبيق والمادة التوضيحية الأخرى**

نطاق المعيار الدولي لعمليات التأكيد هذا..... أ١-أ٢

التعريفات..... أ٣-أ٤

المتطلبات الأخلاقية..... أ٥

الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة..... أ٦

القبول والإستمرار..... أ٧-أ١٢

تقييم مدى ملائمة المعايير..... أ١٣-أ١٥

الجوهرية..... أ١٦-أ١٨

الحصول على فهم لنظام مؤسسة الخدمة..... أ١٩-أ٢٠

الحصول على دليل يتعلق بالوصف..... أ٢١-أ٢٤

الحصول على دليل يتعلق بتصميم أنظمة الرقابة..... أ٢٥-أ٢٧

الحصول على دليل يتعلق بالفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة..... أ٢٨-أ٣٦

عمل قسم التدقيق الداخلي..... أ٣٧-أ٤١

الإقرارات الخطية..... أ٤٢-أ٤٣

المعلومات الأخرى..... أ٤٤-أ٤٥

التوثيق..... أ٤٦

إعداد تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة..... أ٤٧-أ٥٢

مسؤوليات التواصل الأخرى..... أ٥٣

الملحق ١: مثال على إثباتات مؤسسة الخدمة

الملحق ٢: مثال على تقارير التأكيد الخاصة بمؤسسة الخدمة

الملحق ٣: مثال على تقارير التأكيد المعدلة الخاصة بمدقق الخدمة

---

ينبغي قراءة معيار التدقيق الدولي ٣٤٠٢ "تقارير التأكيد حول أنظمة الرقابة في مؤسسات الخدمات" مع "مقدمة إلى المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة".

## المقدمة

### نطاق المعيار الدولي لعمليات التأكيد هذا

١. يعالج هذا المعيار عمليات التأكيد التي يقوم بها المحاسبون المهنيون في القطاع العام[١] لتقديم تقرير تستخدمه المنشآت المستخدمة ومدققوها حول أنظمة الرقابة على مؤسسة خدمة تقدم خدمة للمنشآت المستخدمة من المرجح أن يكون ذات علاقة بالرقابة الداخلية للمنشآت المستخدمة من حيث صلته بإعداد التقارير المالية. وهو يكمل المعيار٤٠٢ [٢]، من حيث أن التقارير التي تعد وفقاً لهذا المعيار قادرة على توفير البرهان المناسب بموجب معيار التدقيق الدولي ٢٠٤. (المرجع: الفقرة أ١).

٢. ينص "الإطار الدولي لعمليات التأكيد" "إطار التأكيد" على انه عملية التأكيد يمكن أن تكون عملية "تأكيد معقول" أو عملية "تأكيد محدود"؛ بحيث يمكن أن تكون عملية التأكيد إما عملية "مبنية على الإثبات" أو عملية "إعداد تقارير مباشرة" وانه يمكن صياغة إستنتاج التأكيد للعملية المبنية على الإثبات إما فيما يتعلق بإثبات الطرف المسؤول أو مباشرة فيما يتعلق بالموضوع والمعايير.[٣] ويتعامل هذا المعيار فقط مع العمليات المبنية على الإثبات التي تقدم تأكيدا معقولا، مع صياغة إستنتاج التأكيد مباشرة فيما يتعلق بالموضوع والمعايير.[٤]

٣. يطبق هذا المعيار فقط عندما تكون مؤسسة الخدمة مسؤولة عن التصميم المناسب لأنظمة الرقابة، أو خلافا لذلك قادرة على عمل إثباتات حولها. ولا يتعامل هذا المعيار مع عمليات التأكيد:

(أ) لإعداد تقارير حول ما إذا كانت أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة مطبقة كما هو وارد، و

(ب) لإعداد تقارير فقط حول أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة عدا تلك المتعلقة بالخدمة التي من المرجح أن تكون ذات صلة بالرقابة الداخلية في المنشآت المستخدمة حيث أنها ذات علاقة بإعداد التقارير المالية (مثلاً، أنظمة الرقابة التي تؤثر على الإنتاج أو الرقابة على الجودة في المنشآت المستخدمة).



---

[١] تعرف *قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين*" التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين المحاسب المهني على أنه "فرد عضو في إحدى الهيئات العضو في الإتحاد الدولي للمحاسبين" والمحاسب المهني في القطاع العام هو محاسب مهني، بغض النظر عن تصنيفه الوظيفي، (على سبيل المثال، التدقيق أو الضريبة أو الاستشارات) يعمل في شركة تقدم الخدمات المهنية. ويُستخدم هذا المصطلح أيضاً للإشارة إلى شركة من المحاسبين المهنيين في القطاع العام.

[٢] معيار التدقيق الدولي ٤٠٢ "اعتبارات التدقيق المتعلقة بالمنشآت التي تستعمل مؤسسات خدمية".

[٣] إطار التأكيد، الفقرات ١٠ و١١ و٥٧.

[٤] الفقرات ١٣ و٥٢(ك) من هذا المعيار.

غير أن هذا المعيار يقدم بعض الإرشادات لهذه العمليات التي تنفذ بموجب المعيار الدولي لعمليات التأكيد[٥] ٣٠٠٠. (المرجع: الفقرة أ٢)

٤. إضافة إلى إصدار تقرير التأكيد حول أنظمة الرقابة، يمكن أن يشارك مدقق الخدمة أيضاً في تقدير تقارير مثل التقارير التالية، والتي لا يعالجها هذا المعيار:

(أ) تقرير حول معاملة المنشأة المستخدمة أو الأرصدة التي تحتفظ بها مؤسسة الخدمة؛ أو

(ب) تقرير إجراءات متفق عليها حول أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة.

*العلاقة مع البيانات المهنية الأخرى*

٥. يقتضي القيام عمليات التأكيد عدا عن عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية من مدقق الخدمة الإمتثال للمعيار الدولي لعمليات التأكيد٣٠٠٠. ويشمل المعيار الدولي لعمليات التأكيد٣٠٠٠ متطلبات تتعلق بمواضيع مثل قبول العملية والتخطيط والبراهين والتوثيق التي تطبق على كافة عمليات التأكيد، بما فيها المعليات التي تتم وفقاً لهذا المعيار. ويتوسع هذا المعيار حول كيفية تطبيق المعيار الدولي لعمليات التأكيد٣٠٠٠ في عملية تأكيد معقولة لإعداد تقارير حول أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة. ويوفر إطار التأكيد، الذي يعرف ويصف عناصر وأهداف عملية التأكيد، السياق اللازم لفهم هذا المعيار والمعيار الدولي لعمليات التأكيد٣٠٠٠.

٦. يقتضي الإمتثال للمعيار الدولي لعمليات التأكيد٣٠٠٠، من بين أمور أخرى، إمتثال مدقق الخدمة لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين وتطبيق إجراءات الرقابة على الجودة المعمولة بها في العملية المنفردة[٦].

## تاريخ النفاذ

٧. يعتبر هذا المعيار نافذ المفعول لتقارير التأكيد الخاصة بمدققي الخدمة عن الفترات التي تبدأ في ١٥ يونيو ٢٠١٠ أو بعد ذلك.

## الأهداف

٨. إن أهداف مدقق الخدمة هي:

(أ) الحصول على تأكيد معقول، من كافة الجوانب الجوهرية، حول ما إذا كان ما يلي مبنياً على معايير مناسبة:

(١) وصف مؤسسة الخدمة لنظامها يعرض النظام بصورة عادلة كما هو مصمم

[٥] المعيار الدولي لعمليات التدقيق ٣٠٠٠، "عمليات التأكيد عدا عن عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية".

[٦] المعيار الدولي لعمليات التدقيق ٣٠٠٠، الفقرات ٤ و٦.

ومطبق طوال الفترات المحددة (أو في حالة النوع ١ من التقارير، كما في تاريخ محدد)؛

(٢) أنظمة الرقابة المرتبطة بأهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها مصممة بصورة ملائمة طوال الفترات المحددة (أو في حالة النوع ١ من التقارير، كما في تاريخ محدد)؛

(٣) عند ضمها في نطاق العملية، أنظمة الرقابة المطبقة بصورة فاعلة لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها متحققة في الفترة المحددة.

(ب) إعداد تقارير حول المسائل الواردة في (أ) أعلاه وفقاً لنتائج مدقق الخدمة.

## التعريفات

٩. لأهداف هذا المعيار، يكون للمصطلحات التالية المعاني المحددة لها:

(أ) أسلوب الإستثناء (Carve-out method)–أسلوب تعامل مع الخدمات المقدمة من قبل مؤسسة خدمة من الباطن، حيث يشمل وصف مؤسسة الخدمة لنظامها طبيعة الخدمات المقدمة من قبل مؤسسة الخدمة من الباطن، غير أن أهداف الرقابة الهامة وعناصر الرقابة ذات العلاقة الخاصة بمؤسسة الخدمة من الباطن تكون مستثناة من وصف مؤسسة الخدمة لنظامها ومن نطاق عملية مدقق الخدمة. ويشمل وصف مؤسسة الخدمة لنظامها ونطاق عملية مدقق الخدمة عناصر الرقابة على مؤسسة الخدمة لمراقبة فاعلية عناصر الرقابة على مؤسسة الخدمة من الباطن، والتي يمكن أن تشمل مراجعة مؤسسة الخدمة لتقرير التأكيد حول أنظمة الرقابة على مؤسسة الخدمة من الباطن.

(ب) أنظمة رقابة المنشأة المستخدمة التكميلية(Complementary user entity controls) – أنظمة الرقابة التي تفترض مؤسسة الخدمة، في تصميم خدمتها، أنها ستطبق من قبل المنشأة المستخدمة والتي يتم تحديدها في وصف نظامها، إذا كانت ضرورية لتحقيق أهداف الرقابة الواردة في وظف مؤسسة الخدمة لنظامها.

(ج) أهداف الرقابة (Control Objective) الغاية أو الهدف من جانب معين من أنظمة الرقابة. وترتبط أهداف الرقابة بالمخاطر التي تسعى أنظمة الرقابة إلى التخفيف منها.

(د) أنظمة الرقابة على مؤسسة الخدمة (Controls at the service organization)– أنظمة الرقابة على تحقيق هدف الرقابة المشمول في تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة. (المرجع: الفقرة أ٣).

(هـ) أنظمة الرقابة على مؤسسة الخدمة من الباطن ( Control at a subservice organization)- أنظمة الرقابة على مؤسسة الخدمة من الباطن لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق هدف الرقابة.

(و) المعايير(Criteria)- أسس معيارية تستخدم لتقييم أو قياس الموضوع بما في ذلك، حيثما كان ذو صلة، الأسس المعيارية للعرض والإفصاح.

(ز) الأسلوب الشامل (Inclusive method)- أسلوب تعامل مع الخدمات المقدمة من قبل مؤسسة خدمة من الباطن، حيث يشمل وصف مؤسسة الخدمة لنظامها طبيعة الخدمات المقدمة من قبل مؤسسة الخدمة من الباطن، وتكون أهداف الرقابة الهامة وعناصر الرقابة ذات العلاقة الخاصة بمؤسسة الخدمة من الباطن تكون مشمولة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها ومن نطاق عملية مدقق الخدمة. (المرجع: الفقرة ٤أ).

(ح) قسم التدقيق الداخلي (Internal audit function)- نشاط تقييم قائم أو متوفر كخدمة لمؤسسة الخدمة. وتشمل وظائفه، من بين أمور أخرى، فحص وتقييم ومراقبة كفاية وفاعلية الرقابة الداخلية.

(ط) المدققون الداخليون (Internal auditors)- الأفراد الذين يؤدون نشاطات وظيفة التدقيق الداخلي. ويمكن أن ينتمي المدققون الداخليون إلى دائرة التدقيق الداخلي أو دائرة مماثلة.

(ي) تقرير حول وصف وتصميم أنظمة الرقابة كمؤسسة خدمات (يشار إليها في هذا المعيار بإسم التقرير من النوع ١) ( Repot on the description and design of controls at a service organization (referred to in this ISAE as a "type 1 report")
تقرير يتألف من:

(١) وصف أعدته إدارة مؤسسة الخدمات لنظامها؛

(٢) تأكيد خطي من مؤسسة الخدمة بأن ما يلي، من كافة الجوانب الجوهرية، مبني على معايير مناسبة:

أ. وصف يعرض بصورة عادلة نظام مؤسسة الخدمة كما هو مصمم ومطبق في تاريخ محدد؛

ب. أنظمة الرقابة ذات العلاقة بأهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها مصممة بصورة ملائمة في تاريخ محدد؛ و

(٣) تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة ينقل تأكيدا معقولا حول المسائل الواردة في (٢)(أ) و(ب) أعلاه.

(ك) تقرير حول الوصف والتصميم والفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة (يشار إليها في هذا المعيار بالنوع ٢ من التقارير): تقرير يتألف من:

(١) وصف أعدته إدارة مؤسسة الخدمات لنظامها؛ و

(٢) تأكيد خطي من مؤسسة الخدمة بأن ما يلي، من كافة الجوانب الجوهرية، مبني على معايير مناسبة:

أ. وصف يعرض بصورة عادلة نظام مؤسسة الخدمة كما هو مصمم ومطبق طوال فترة محددة؛

ب. أنظمة الرقابة ذات العلاقة بأهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها مصممة بصورة ملائمة طوال فترة محددة؛ و

ج. أنظمة الرقابة ذات العلاقة بأهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها المطبقة بفاعلية طوال فترة محدد؛ و

(٣) تقرير من مدقق الخدمة يهدف إلى إيصال تأكيد معقول يشمل:

أ. تأكيداً معقولاً حول المسائل الواردة في (ii)(أ) و(ج) أعلاه؛ و

ب. وصف للإختبارات التي أجراها مدقق الخدمة على أنظمة الرقابة والنتائج التي توصل إليها.

(ل) مدقق الخدمة (Service auditor)– محاسب مهني في القطاع العام يقوم، بناءً على طلب مؤسسة الخدمة، بتوفير تقرير تأكيد حول أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة.

(م) مؤسسة الخدمة (Service organization)– مؤسسة طرف ثالث (أو قطاع في مؤسسة طرف ثالث) تقوم بتوفير خدمات للمنشآت المستخدمة من المرجح أن تكون ذات علاقة بالرقابة الداخلية في المنشآت المستخدمة وذات العلاقة بإعداد التقارير المالية.

(ن) نظام مؤسسة الخدمة (أو النظام) ( Service organization's system (or the system)– السياسات والإجراءات التي صممتها وطبقتها وحافظت عليها مؤسسة الخدمة لتزويد المنشآت المستخدمة بالخدمات التي يغطيها تقرير مدقق الخدمة. ويشمل وصف مؤسسة الخدمة لنظامها تحديد الخدمات المشمولة أو الفترة أو في حالة النوع ١ من التقارير، التاريخ ذو العلاقة بالوصف وأهداف الرقابة وأنظمة الرقابة ذات العلاقة.

(س) إثباتات مؤسسة الخدمة (Service organization's assertion)– إثباتات خطية حول المسائل المشار إليها في الفقرة ٩(ك)(ii) (أو الفقرة ٩(ي (ii) في حالة النوع ١ من التقارير).

(ع) مؤسسة الخدمة من الباطن (Subservice organization)– مؤسسة خدمة تستخدمها مؤسس ة خدمة أخرى للقيام ببعض الخدمات المقدمة إلى المنشآت المستخدمة التي من المرجح أن تكون ذات علاقة بالرقابة الداخلية في المنشآت المستخدمة وذات العلاقة بإعداد التقارير المالية.

(ف) إختبار أنظمة الرقابة (Test of controls)– إجراء مصمم لتقييم الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها.

(ص) المدقق المستخدم (User auditor)– مدقق يقوم بتدقيق البيانات المالية لمنشاة مستخدمة وإعداد تقارير حولها[٧].

(ق) المنشأة المستخدمة (User entity)– منشأة تستخدم مؤسسة خدمة.

## المتطلبات

### المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠

١٠. لا يتعهد مدقق الخدمة بالإمتثال لهذا المعيار إلا إذا امتثل مدقق الخدمة بمتطلبات هذا المعيار والمعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠.

### المتطلبات الأخلاقية

١١. يمتثل مدقق الخدمة للمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة، بما فيها المتعلقة بالاستقلالية والمتعلقة بعمليات التأكيد. (المرجع: الفقرة أ٥).

### الإدارة وأولئك المكلفون بالحوكمة

١٢. عندما يقتضي هذا المعيار من مدقق الخدمة الإستعلام عن مؤسسة الخدمة أو طلب تعهدات منها أو التواصل معها أو خلافاً لذلك التعامل معها، يجب على مدقق الخدمة أن يحدد الأشخاص المناسبين في الهيكل الإدارة أو الرقابي في مؤسسة الخدمة الذين يتعامل معهم. ويشمل هذا الأمر النظر في من هم الأشخاص الذين يتولون المسؤوليات الملائمة والمعرفة حول المسائل ذات العلاقة. (المرجع: الفقرة أ٦).

### القبول والإستمرار

١٣. قبل الموافقة على قبول عملية أو الإستمرار فيها، يجب على مدقق الخدمة:

(أ) تحديد ما إذا:

(١) كان مدقق الخدمة يتمتع بالقدرات والمؤهلات للقيام بالعملية: (المرجع: الفقرة أ٧)؛ و

(٢) كانت المعايير المطبقة من قبل مؤسسة الخدمة لإعداد وصف لنظامها ملائمة ومتوفرة للمنشآت المستخدمة ومدققيها؛ و

(٣) كان نطاق العملية ووصف مؤسسة الخدمة لنظامها لن يكون مقتصراً بحيث يكون غير مفيد للمنشآت المستخدمة ومدققيها.

[٧] في حالة مؤسسة الخدمة من الباطن، يكون مدقق الخدمة لمؤسسة الخدمة التي تستخدم مؤسسة خدمة من الباطن هو أيضاً المدقق المستخدم.

(ب) الحصول على موافقة مؤسسة الخدمة بإقرارها وفهمها لمسؤوليتها:

(١) عن إعداد وصف نظامها وإثباتات مؤسسة الخدمة المصاحبة، بما فيها اكتمال ودقة وطريقة عرض ذلك الوصف والإثبات؛ (المرجع: الفقرة أ٨)

(٢) عن وجود أساس معقول لإثباتات مؤسسة الخدمة المصاحبة لوصف نظامها؛ (المرجع: الفقرة أ٩)؛

(٣) عن إدراج المعايير التي تستخدمها لإعداد وصف نظامها في إثباتات مؤسسة الخدمة؛

(٤) عن إدراج ما يلي في وصف نظامها:

أ. أهداف الرقابة؛ و

ب. عند تحديدها بموجب القانون أو التنظيم أو من قبل طرف آخر (مثلاً، مجموعة مستخدمة أو هيئة مهنية)، الطرف الذي قام بتحديدها؛

(٥) عن تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف نظامها وتصميم وتطبيق أنظمة الرقابة لتوفير تأكيد معقول بأن تلك المخاطر لا تمنع تحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف نظامها، وبالتالي أن أهداف الرقابة الواردة ستتحقق؛ و (المرجع: الفقرة أ١٠)

(٦) عن تزويد مدقق الخدمات بما يلي:

أ. إمكانية وصول إلى كافة المعلومات، مثل السجلات والتوثيق والمسائل الأخرى، بما فيها إتفاقيات مستوى الخدمة التي تدرك مؤسسة الخدمة بأنها مهمة لوصف نظام مؤسسة الخدمة وإثباتات مؤسسة الخدمة المصاحبة؛ و

ب. المعلومات الإضافية التي مكن أن يطلبها مدقق الخدمة من مؤسسة الخدمة لغايات عملية التأكيد؛ و

ج. إمكانية وصول غير محدودة إلى الأشخاص في مؤسسة الخدمة الذين يقرر مدقق الخدمة ضرورة الحصول على براهين منهم.

*قبول تغيير بنود العملية*

١٤. إذا طلبت مؤسسة الخدمة تغيير نطاق العملية قبل إتمامها، فيجب أن يقتنع مدقق الخدمة بوجود مبرر معقول لذلك التغيير. (المرجع: الفقرات أ١١-أ١٢)

**تقييم مدى ملائمة المعايير**

١٥. حسب ما هو مطلوب بموجب المعيار الدولية لعمليات التأكيد٣٠٠٠، يقيم مدقق الخدمة ما إذا استخدمت مؤسسة الخدمة معايير مناسبة في إعداد وصف نظامها وفي تقييم مدى ملائمة تصميم أنظمة الرقابة، وفي حالة النوع ٢ من التقارير، في تقييم الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة[٨].

١٦. عند تقييم مدى ملائمة المعايير لتقييم وصف مؤسسة الخدمة لنظامها، يحدد مدقق الخدمة إذا كانت المعايير تشمل، بحد أدنى:

(أ) إمكانية عرض الوصف لكيفية تصميم وتطبيق نظام مؤسسة الخدمة، بما في ذلك، حسبما هو ملائم:

(١) أنواع الخدمات المقدمة، بما فيها، حسبما هو ملائم، فئات المعاملات المنجزة؛

(٢) الإجراءات، في تقنية المعلومات والأنظمة اليدوية، التي يتم تقديم الخدمات وفقاً لها، بما فيها، حسبما هو ملائم، الإجراءات التي يتم وفقاً لها البدء بالمعاملات وتسجيلها وإنجازها وتصحيحها حسب الضرورة، ونقلها إلى التقارير والمعلومات الأخرى المعدة للمنشآت المستخدمة؛

(٣) السجلات ذات العلاقة المعلومات المساندة، بما فيها، حسبما هو ملائم، السجلات المحاسبية، والمعلمات المساندة والحسابات المحددة التي تستخدم لبدء وتسجيل وانجاز المعاملات وإعداد التقارير بها. ويشمل هذا تصحيح المعلومات الخاطئة وكيفية نقل المعلومات إلى التقارير والمعلومات الأخرى المعدة للمنشآت المستخدمة؛

(٤) كيفية تعامل نظام مؤسسة الخدمة مع الأحداث والظروف الهامة؛ عدا المعاملات؛

(٥) العملية المستخدمة لإعداد التقارير والمعلومات الأخرى للمنشآت المستخدمة؛ و

(٦) أهداف الرقابة المحددة وأنظمة الرقابة وأنظمة الرقابة المصممة لتحقيق تلك الأهداف؛

(٧) أنظمة رقابة المنشاة المستخدمة التكميلية المأخوذة بعين الإعتبار عند تصميم أنظمة الرقابة؛ و

(٨) الجوانب الأخرى لبيئة الرقابة في مؤسسة الخدمات وعملية تقييم المخاطر ونظام المعلومات (بما في ذلك العمليات التجارية ذات العلاقة) والإتصالات وأنشطة الرقابة وأنظمة المراقبة ذات العلاقة بالخدمات المقدمة.

[٨] المعيار الدولي لعمليات التدقيق ٣٠٠٠، الفقرة ١٩.

(ب) في حالة النوع ٢ من التقارير، ما إذا كان الوصف يشمل تفاصيل التغيير الهامة في نظام مؤسسة الخدمة خلال الفترة المشمولة في الوصف.

(ج) ما إذا كان الوصف يحذف أو يشوه المعلومات ذات العلاقة بنطاق نظام مؤسسة الخدمة الموصوف، مع الإقرار بأن الوصف معد ليلبي الحاجات المشتركة لمجموعة كبيرة من المنشآت المستخدمة ومدققيها وبالتالي لا يمكن أن يشمل كافة جوانب نظام مؤسسة الخدمة التي يمكن أن تعتبرها كل منشأة مستخدمة منفردة ومدققها مهمة في بيئتها الخاصة.

١٧. أثناء تقييم مدى ملائمة المعايير لتقييم تصميم أنظمة الرقابة يحدد مدقق الخدمة إذا كانت المعايير تشمل، بحد أدنى:

(أ) إمكانية تحديد مؤسسة الخدمة للمخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف نظامها؛ و

(ب) إمكانية توفير أنظمة الرقابة المحددة في ذلك الوصف، إذا كانت مطبقة حسب ما هو موصوف، لتأكيد معقول بأن تلك المخاطر لا تمنع تحقيق أهداف الرقابة الواردة.

١٨. أثناء تقييم مدى ملائمة المعايير لتقييم الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة في توفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة الواردة ستتحقق، يحدد مدقق الخدمة إذا كانت المعايير تشمل، بحد أدنى، ما إذا كانت أنظمة الرقابة مطبقة بصورة متسقة كما هي مصممة طوال الفترة المحددة. ويشمل هذا إمكانية تطبيق أنظمة الرقابة اليدوية من قبل الأفراد الذين يتمتعون بالكفاءة والصلاحيات المناسبة. (المرجع: الفقرة أ١٣-أ١٥)

**الجوهرية**

١٩. عند التخطيط للعملية وتنفيذها، يأخذ مدقق الخدمة بعين الإعتبار الجوهرية فيما يتعلق بالعرض العادل للوصف ومدى ملائمة تصميم أنظمة الرقابة و، في حالة النوع ٢ من التقارير، الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة. (المرجع: الفقرات أ١٦-أ١٨)

**فهم لنظام مؤسسة الخدمة**

٢٠. يفهم مدقق الخدمة نظام مؤسسة الخدمة، بما فيه أنظمة الرقابة المشمولة في نطاق العملية. (المرجع: الفقرات أ١٩-أ٢٠)

**الحصول على دليل يتعلق بالوصف**

٢١. يحصل مدقق الخدمة على وصف مؤسسة الخدمة لنظامها ويقرؤه ويقيم ما إذا كانت جوانب

الوصف المشمولة في نطاق العملية معروضة بصورة عادلة، بما في ذلك: (المرجع: الفقرات أ٢١-أ٢٢)

(أ) ما إذا كانت أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها معقولة في الظروف؛ و (المرجع: الفقرة أ٢٣)؛

(ب) ما إذا كانت أنظمة الرقابة المحددة في الوصف مطبقة؛

(ج) ما إذا كانت أنظمة المنشأة المستخدمة التكميلية، إن وجدت، موصوفة بصورة كافية؛ و

(د) ما إذا كانت الخدمات المنجزة من قبل مؤسسة خدمة من الباطن، إن وجدت، موصوفة بصورة كافية، بما في ذلك إمكانية إستخدام الأسلوب الشامل أو أسلوب الإستثناء فيما يتعلق بها.

٢٢. يحدد مدقق الخدمة، من خلال الإجراءات الأخرى إلى جانب الإستعلامات، ما إذا كان نظام مؤسسة الخدمة مطبقا. وتشمل تلك الإجراءات الأخرى ملاحظة الطريقة التي يعمل بها نظام مؤسسة الخدمة وتطبيق أنظمة الرقابة إلى جانب التفتيش في السجلات والوثائق الأخرى. (المرجع: الفقرة أ٢٤)\

**الحصول على دليل يتعلق بتصميم أنظمة الرقابة**

٢٣. يحدد مدقق الخدمة أي من أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة هي الضرورية لتحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها، ويقيم ما إذا كانت أنظمة الرقابة مصممة بصورة ملائمة. ويشمل هذا التحديد: (المرجع: الفقرة أ٢٥-أ٢٧)

(أ) تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها؛ و

(ب) تقييم الرابط بين أنظمة الرقابة نصوص عليها في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها وتلك المخاطر.

**الحصول على دليل يتعلق بالفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة**

٢٤. عند تقديم النوع ٢ من التقارير، يخبر مدقق الخدمة أنظمة الرقابة التي حدد أنها ضرورية لتحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها، وتقييم الفاعلية التشغيلية على طول الفترة. ولا يوفر الدليل الذي تم الحصول عليه من عمليات سابقة حول الأداء المقنع لأنظمة الرقابة في الفترات السابقة أساسا لتقليل الإختبار، حتى لو كان مكملاً بدليل تم الحصول عليه خلال الفترة الحالية. (المرجع: الفقرة أ٢٨-أ٣٢)

٢٥. عند تصميم وتنفيذ إختبارات أنظمة الرقابة، يجب على مدقق الخدمة:

(أ) تنفيذ الإجراءات الأخرى إلى جانب الإستعلام للحصول على دليل حول:

(١) كيفية تطبيق الرقابة؛ و

(٢) الإنسجام في تطبيق الرقابة؛ و

(٣) الطرف أو الطريقة التي طبقت الرقابة؛

(ب) تحديد ما إذا كانت أنظمة الرقابة التي سيتم إختبارها معتمدة على أنظمة الرقابة الأخرى (أنظمة الرقابة غير المباشرة) وإن كان كذلك، ما إذا كانت ضرورية للحصول على دليل يدعم الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة غير المباشرة؛ (المرجع: الفقرات أ٣٣-أ٣٤) و

(ج) تحديد وسائل إختيار بنود الإختبار الفاعلة في تحقيق أهداف الإجراء. (المرجع: الفقرات أ٣٥-أ٣٦)

٢٦. عند تحديد مقدار إختبارات أنظمة الرقابة، يأخذ مدقق الخدمة بعين الإعتبار المسائل التي تشمل خصائص المجموعة التي سيتم إختبارها والتي تضم طبيعة أنظمة الرقابة وتكرار تطبيقها (مثلاً، شهرياً أو يومياً أو عدد المرات في اليوم الواحد) ومعدل الإنحراف المتوقع.

*أخذ العينات*

٢٧. عند إستخدام مدقق الخدمة لأخذ العينات، فعلى مدقق الخدمة: (المرجع: الفقرات أ٣٥-أ٣٦)

(أ) دراسة الغاية من الإجراء وخصائص المجموعة التي ستأخذ منها العينة عند تصميم العينة؛ و

(ب) تحديد حجم عينة كافي لتقليل مخاطر أخذ العينات إلى مستوى منخفض مقبول؛ و

(ج) إختيار بنود من العينة بطريقة تمنح كل وحدة من وحدات العينات فرصة الإختيار؛ و

(د) إن لم ينطبق إجراء التدقيق على البند المختار، يؤدي المدقق الإجراء على بند بديل؛ و

(هـ) إن لم يتمكن المدقق من تطبيق إجراءات التدقيق المصممة، أو إجراءات بديلة مناسبة، على أحد البنود المختارة، ينبغي أن يعامل المدقق ذلك البند على أنه إنحراف.

*طبيعة وأسباب الإنحراف*

٢٨. ينبغي على المدقق أن يحقق في طبيعة وأسباب أي إنحرافات يتم تحديدها وأن يقوم بتحديد ما إذا:

(أ) كانت الإنحرافات المحددة ضمن المعدل المتوقع للإنحراف ومقبولة؛ وبالتالي فإن الإختبار الذي أجري يوفر أساساً مناسباً لإستنتاج أن الرقابة تعمل بصورة فاعلة طوال الفترة؛ أو

(ب) كان الإختبار الإضافي للرقابة أو أنظمة الرقابة الأخرى ضرورياً للوصول إلى

إستنتاج حول عمل أنظمة الرقابة ذات العلاقة بهدف الرقابة بصورة فاعلة طوال الفترة المحددة؛ أو (المرجع: الفقرة أ٢٥)

(ج) كان الإختبار الذي تم تنفيذه يوفر أساساً ملائماً لإستنتاج أن الرقابة لا تعمل بصورة فاعلة طوال الفترة المحددة.

٢٩. في ظروف نادرة الحدوث، عندما يعتبر مدقق الخدمة الإنحراف الذي تم اكتشافه في عينة التدقيق شذوذاً، ولم يتم تحديد أنظمة رقابة أخرى تسمح لمدقق الخدمة بإستنتاج أن هدف الرقابة يعمل بصورة فاعلة طوال الفترة المحددة، ينبغي على مدقق الخدمة التأكد بدرجة عالية من كون الإنحراف لا يمثل المجموعة. ويتأكد مدقق الخدمة من ذلك عن طريق أداء إجراءات تدقيق إضافية للحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية بأن الإنحراف لا يؤثر على باقي المجموعة.

## عمل قسم التدقيق الداخلي[٩]

*فهم وظيفة التدقيق الداخلي*

٣٠. إذا كان لدى مؤسسة الخدمة قسم تدقيق داخلي، فينبغي على مدقق الخدمة فهم طبيعة مسؤوليات قسم التدقيق الداخلي والنشاطات التي يتم تنفيذها بهدف تحديد علاقة قسم التدقيق الداخلي بالعملية. (المرجع: الفقرة أ٣٧)

**تحديد إمكانية ومقدار إستخدام عمل المدققين الداخليين**

٣١. يحدد مدقق الخدمة:

(أ) ما إذا كان من المرجح أن يكون عمل المدققين الداخليين كافياً لأهداف العملية؛ و

(ب) إن كان كذلك، التأثير المخطط لعمل المدققين الداخليين على طبيعة أو توقيت أو حد إجراءات مدقق الخدمة.

٣٢. عند تحديد ما إذا كان من المرجح أن يكون عمل المدققين الداخليين كافيا لأهداف العملية، يقوم مدقق الخدمة بتقييم:

(أ) موضوعية قسم التدقيق الداخلي؛ و

(ب) الكفاءة الفنية للمدققين الداخليين؛ و

(ج) ما إذا كان من المرجح أن يتم تنفيذ عمل المدققين الداخليين برعاية مهنية؛ و

[٩] لا يتعامل هذا المعيار مع الحالات التي يوفر فيها المدققون الداخليون المختلفون مساعدة مباشرة إلى مدقق الخدمة في تنفيذ الإجراءات.

(د) ما إذا كان من المرجح أن يوجد تواصل فاعل بين المدققين الداخليين ومدقق الخدمة.

٣٣. عند تحديد التأثير المخطط لعمل المدققين الداخليين على طبيعة أو توقيت أو حد إجراءات مدقق الخدمة، يدرس مدقق الخدمة: (المرجع: الفقرة أ٣٨)

(أ) طبيعة ونطـــاق العمل المحدد المنجز، أو الذي سيتم إنجازه، من قبل المدققين الداخليين؛ و

(ب) أهمية ذلك العمل لإستنتاجات مدقق الخدمة؛ و

(ج) درجة الموضوعية الداخلة في تقييم الدليل الذي تم الحصول عليه لدعم تلك الإستنتاجات.

**إستخدام عمل قسم التدقيق الداخلي**

٣٤. حتى يستخدم مدقق الخدمة عملاً محدداً للمدققين الداخليين، فعليه أن يقيم ذلك العمل ويطبق عليه الإجراءات لتحديد كفايته لأهداف مدقق الخدمة. (المرجع: الفقرة أ٣٩)

٣٥. لتحديد كفاية عمل محدد الذي قام به المدققون الداخليون لغايات مدقق الخدمة، فعلى مدقق الخدمة تقييم ما إذا:

(أ) تم انجاز العمل من قبل المدققين الداخليين الذين يتمتعون بتدريب وكفاءات تدريبية وفنية؛

(ب) تم الإشراف على العمل ومراجعته وتوثيقه بصورة ملائمة؛

(ج) تم الحصول على براهين كافية لتمكين المدققين الداخليين من الوصول إلى إستنتاجات معقولة؛

(د) كانت الإستنتاجات التي تم التوصل إليها ملائمة في الظروف وكانت أي تقارير أعدها المدققون الداخليون منسجمة مع نتائج العمل المنجز؛ و

(هـ) تم الإفصاح عن الإستثناءات ذات علاقة بالعملية أو تم حل المسائل غير العادية من قبل المدققين الداخليين بصورة ملائمة.

*تأثير تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة*

٣٦. في حال إستخدام عمل قسم التدقيق الداخلي، فلا يقوم مدقق الخدمة بعمل إشارات إلى ذلك العمل في القسم الذي يورد رأي مدقق الخدمة في تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة. (المرجع: الفقرة أ٤٠)

٣٧. في حالة النوع ٢ من التقارير، إذا تم إستخدام عمل قسم التدقيق الداخلي في تنفيذ إختبارات أنظمة الرقابة، فيجب أن يشمل الجزء الذي يصف إختبارات أنظمة الرقابة ونتائج في تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة وصفاً لعمل المدقق الداخلي وإجراءات مدقق الخدمة فيما يتعلق بالعمل. (المرجع: الفقرة أ٤١)

**الإقرارات الخطية**

٣٨. يطلب مدقق الخدمة من مؤسسة الخدمة توفير إقرارات خطية: (المرجع: الفقرة أ٤٢)

(أ) تؤكد مجدداً على الإثباتات المرافقة لوصف النظام؛

(ب) بأنها قدمت لمدقق الخدمة كافة المعلومات المهمة سبل الوصول المتفق عليها[١٠]؛ و

(ج) أنها أفصحت لمدقق الخدمة عن أي مما يلي مما لها به علم:

(١) عدم الإمتثال للقوانين والتعليمات أو الإحتيال أو الإنحرافات غير المصححة المنسوبة إلى مؤسسة الخدمة التي يمكن أن تؤثر على واحدة أو أكثر من المنشآت المستخدمة؛ و

(٢) عيوب التصميم في أنظمة الرقابة؛ و

(٣) الحالات التي لم تعمل فيها أنظمة الرقابة كما هو مذكور؛ و

(٤) أية أحداث لاحقة للفترة المشمولة بوصف مؤسسة الخدمة لنظامها وحتى تاريخ تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة.

٣٩. تكون الإقرارات الخطية بصورة خطاب إقرار موجه لمدقق الخدمة. ويكون تاريخ الإقرارات الخطية أقرب ما يمكن لتاريخ تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة ولكن ليس بعد ذلك.

٤٠. إذا لم تقدم مؤسسة الخدمة، بعد مناقشة تلك المسألة مع مدقق الخدمة، واحد أو أكثر من الإقرارات الخطية المطلوبة وفقاً للفقرة ٣٨(أ) و(ب) من هذا المعيار، يجب على مدقق الخدمة حجب الرأي. (المرجع: الفقرة أ٤٣)

**المعلومات الأخرى**

٤١. يقرأ مدقق الخدمة المعلومات الأخرى، إن وجدت، المشمولة في المستند المحتوي على وصف مؤسسة الخدمة لنظامها وتقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة، لتحديد عدم الإنسجام الجوهري، إن وجد، مع الوصف. عند قراءة المعلومات الأخرى لغاية تحديد عدم الإنسجام الجوهري، يمكن أن يصبح مدقق الخدمة على علم بالأخطاء الواضحة في الحقائق الواردة في تلك المعلومات الأخرى.

٤٢. إذا أصبح مدقق الخدمة على علم بعدم إنسجام جوهري أو خطأ واضح في الحقائق الواردة في المعلومات الأخرى، فعلى مدقق الخدمة مناقشة المسألة مع مؤسسة الخدمة. وإذا استنتج مدقق الخدمة وجود عدم إنسجام جوهري أو خطأ واضح في الحقائق الواردة في المعلومات

[١٠] الفقرة ١٣(ب)(v) من هذا المعيار.

الأخرى ترفض مؤسسة الخدمة تصحيحه، فعليه إتخاذ الإجراءات مناسبة الإضافية. (المرجع: الفقرات أ٤٤-أ٤٥)

**الأحداث اللاحقة**

٤٣. يستعلم مدقق الخدمة عما إذا كانت مؤسسة الخدمة على علم بأية أحداث لاحقة للفترة المشمولة بوصف مؤسسة الخدمة لنظامها حتى تاريخ تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة يمكن أن يكون لها أثر جوهري على تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة. وإذا كان مدقق الخدمة على علم بهذا الحدث والمعلومات حول ذلك الحدث غير المفصح عنها من قبل مؤسسة الخدمة، فيقوم مدقق الخدمة بالإفصاح عن ذلك في تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة.

٤٤. لا يتحمل مدقق الخدمة إلتزاما بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بوصف مؤسسة الخدمة لنظامها أو مدى ملائمة تصميم أنظمة الرقابة أو فاعليتها التشغيلية، بعد تاريخ تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة.

**التوثيق**

٤٥. يقوم مدقق الخدمة بعمل توثيق كافي لتمكين مدقق الخدمة الخبير، الذي ليس له صلة سابقة بالعملية، من فهم:

(أ) طبيعة وتوقيت وحد إجراءات المنفذة للإمتثال لهذا المعيار والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة؛ و

(ب) نتائج الإجراءات المنفذة والبراهين التي تم الحصول عليها؛ و

(ج) المسائل الجوهرية الناجمة خلال العملية، والإستنتاجات التي تم التوصل إليها والتقديرات المهنية الهامة التي تتم للوصول إلى تلك الإستنتاجات.

٤٦. عند توثيق طبيعة وتوقيت وحد إجراءات المنفذة، يجب على مدقق الخدمة أن يسجل:

(أ) تحديد خصائص البنود المحددة أو المسائل التي يتم إختبارها؛ و

(ب) من قام بالعمل وتاريخ تنفيذ العمل؛ و

(ج) من قام بمراجعة العمل المنفذ وتاريخ ومقدار تلك المراجعة.

٤٧. إذا استخدم مدقق الخدمة عملاً محدداً للمدققين الداخليين، فعليه توثيق الإستنتاجات التي تم التوصل إليها والمتعلقة بتقييم كفاية عمل المدققين الداخليين والإجراءات المنفذة من قبل مدقق الخدمة لذلك العمل.

٤٨. يقوم مدقق الخدمة بتوثيق النقاشات حول المسائل الهامة مع مؤسسة الخدمة والآخرين بما في ذلك طبيعة المسائل الجوهرية التي تم مناقشتها ومتى تم ذلك ومع من تم ذلك.

٤٩. إذا حدد مدقق الخدمة معلومات غير منسجمة مع الإستنتاج النهائي لمدقق الخدمة فيما يتعلق بمسألة هامة، فعلى المدقق توثيق كيفية معالجتيه لعدم الإنسجام.

٥٠. يقوم مدقق الخدمة بتجميع الوثائق في ملف العملية وإتمام عملية التجميع الإدارية لملف العملية النهائي على أساس زمني بعد تاريخ تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة[١١].

٥١. بعد إتمام تجميع ملف العملية النهائي، يجب على مدقق الخدمة عدم حذف أو مستندات أو التخلص منها قبل نهاية فترة الإبقاء عليها. (المرجع: الفقرة أ٤٦)

٥٢. إذا وجد مدقق الخدمة أنه من الضروري تعديل مستندات العملية الحالية أو إضافة مستندات جديدة بعد إتمام تجميع ملف العملية النهائي وكانت المستندات لا تؤثر على تقرير مدقق الخدمة، فعليه، بغض النظر عن التعديلات أو الإضافات، توثيق:

(أ) الأسباب المحددة للقيام بذلك؛ و

(ب) متى ومع من تم عملها ومراجعتها.

## إعداد تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة

*محتوى تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة*

٥٣. يشمل تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة العناصر الأساسية التالية: (المرجع: الفقرة أ٤٧)

(أ) عنوان يشير بوضوح إلى أن التقرير عبارة عن تقرير تأكيد مستقل الخاص بمدقق الخدمة.

(ب) الجهة الموجه إليها.

(ج) تحديد لما يلي:

(١) وصف مؤسسة الخدمة لنظامها وإثبات مؤسسة الخدمة، الذي يشمل المسائل الواردة في الفقرة ٩(ك)(٢) للنوع ٢ من التقارير أو الفقرة ٩(ي)(٢) للنوع ١ من التقارير.

(٢) تلك الأجزاء من وصف مؤسسة الخدمة لنظامها، إن وجدت، غير المشمولة برأي مدقق الخدمة.

[١١] يوفر المعيار الدولي لرقابة الجودة ١، الفقرات أ٥٤–أ٥٥، إرشادات اضافية.

(٣) إذا كان الوصف يشير إلى الحاجة إلى أنظمة رقابة منشأة مستخدمة تكميلية، بيان بأن مدقق الخدمة لم يقم بتقييم مدى ملائمة تصميم أنظمة رقابة المنشأة المستخدمة التكميلية أو فاعليتها التشغيلية، وأنه يمكن تحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها فقط إذا كانت أنظمة رقابة المنشأة المستخدمة التكميلية مصممة بصورة ملائمة أو تعمل بصورة فاعلة، إلى جانب أنظمة رقابة مؤسسة الخدمة.

(٤) إذا تم تأدية الخدمات من قبل مؤسسة خدمة من الباطن، طبيعة الخدمات المقدمة من مؤسسة الخدمة من الباطن كما هي واردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها وما إذا تم إستخدام الأسلوب الشامل أو أسلوب الإستثناء فيما يخصها. وإذا تم إستخدام أسلوب الإستثناء، بيان بأن وصف مؤسسة الخدمة لنظامها يستثني أهداف الرقابة وأنظمة الرقابة ذات العلاقة لدى مؤسسة الخدمة من الباطن، وان إجراءات مدقق الخدمة لا تشمل أنظمة الرقابة لدى مؤسسة الخدمة من الباطن. وإذا تم إستخدام الأسلوب الشامل، بيان بأن وصف مؤسسة الخدمة لنظامها يتضمن أهداف الرقابة وأنظمة الرقابة ذات العلاقة لدى مؤسسة الخدمة من الباطن، وان إجراءات مدقق الخدمة تشمل أنظمة الرقابة لدى مؤسسة الخدمة من الباطن.

(د) تحديد المعايير والطرف الذي يحدد أهداف الرقابة.

(هـ) بيان بأن التقرير و، في حالة النوع ٢ من التقارير، وصف إختبارات الرقابة يستهدفان فقط المنشآت المستخدمة ومدققيها، ممن يتمتعون بفهم كافي لدراسته، إلى جانب المعلومات الأخرى المشمولة في المعلومات حول أنظمة الرقابة المطبقة لدى المنشآت المستخدمة نفسها، عند تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية للمنشآت المستخدمة. (المرجع: الفقرة أ٤٨)

(و) بيان بأن مؤسسة الخدمة مسؤولة عن:

(١) إعداد وصف نظامها والإثبات المصاحب، بما فيها إكتمال ودقة وطريقة عرض ذلك الوصف والإثبات؛

(٢) توفير الخدمات المشمولة بوصف مؤسسة الخدمة لنظامها؛

(٣) تحديد أهداف الرقابة (عندما لا تكون محددة بموجب القانون أو التنظيم، أو طرف آخر، مثل مجموعة مستخدمة أو هيئة مهنية)؛ و

(٤) تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها.

(ز) بيان بأن مسؤولية مدقق الخدمة هي التعبير عن رأيه بشأن وصف مؤسسة الخدمة وحول تصميم أنظمة الرقابة ذات العلاقة بأهداف الرقابة الواردة في الوصف و، في حالة النوع ٢ من التقارير، الفاعلية التشغيلية لتلك الأنظمة، بناءً على إجراءات مدقق الخدمة.

(ح) بيان بأن العملية تمت وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٤٠٢، " تقارير التأكيد حول أنظمة الرقابة في مؤسسات الخدمات"، الذي يقتضي إمتثال مدقق الخدمة للمتطلبات الأخلاقية والتخطيط للإجراءات وتنفيذها للحصول على تأكيد معقول حول عرض وصف مؤسسة الخدمة لنظامها، من كافة النواحي الجوهرية، بصورة عادلة ومدى ملائمة تصميم أنظمة الرقابة و، في حالة النوع ٢ من التقارير، الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة.

(ط) ملخص لإجراءات مدقق الخدمة للحصول على تأكيد معقول وبيان لاعتقاد مدقق الخدمة بأن الدليل الذي تم الحصول عليه كافي وملائم لتوفير أساس لرأي مدقق الخدمة و، في حالة النوع ١ من التقارير، بيان بأن مدقق الخدمة لم يقم بأي إجراءات تتعلق بالفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة وبالتالي لم يتم التعبير عن رأي فيها.

(ي) بيان بضوابط أنظمة الرقابة و، في حالة النوع ٢ من التقارير، بمخاطر توقع أي تقييم للفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة في الفترات المستقبلية.

(ك) رأي مدقق الخدمة، المعبر عنه بصورة ايجابية، حول ما إذا كان ما يلي، من كافة النواحي الجوهرية، مبنياً على معايير ملائمة:

(١) في حالة النوع ٢ من التقارير:

أ. وصف يعرض بصورة عادلة نظام مؤسسة الخدمة المصمم والمطبق طوال الفترة المحددة؛

ب. أنظمة الرقابة المرتبطة بأهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها مصممة بصورة ملائمة طوال الفترة المحددة؛ و

ج. أنظمة الرقابة التي تم إختبارها، وهي تلك الضرورية لتوفير تأكيد معقول بان أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها متحققة، تعمل بصورة فاعلية طوال الفترة المحددة.

(٢) في حالة النوع ١ من التقارير:

أ. وصف يعرض بصورة عادلة نظام مؤسسة الخدمة المصمم والمطبق في تاريخ محدد؛ و

ب. أنظمة الرقابة المرتبطة بأهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها مصممة بصورة ملائمة في تاريخ محدد.

(ل) تاريخ تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة، والذي لا يصدر قبل تاريخ حصول المدقق على الدليل الكافي والملائم الذي يشكل أساس لرأي المدقق.

(م) إسم مدقق الخدمة والمكان الذي يمارس فيه مدقق الخدمة عمله في نطاق الإختصاص.

٥٤. حالة النوع ٢ من التقارير، يشمل تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة قسماً منفصلاً بعد الرأي، أو ملحقاً يصف إختبارات أنظمة الرقابة التي تم إجراؤها ونتائج تلك الإختبارات. عند وصف إختبارات أنظمة الرقابة، يصرح مدقق الخدمة بوضوح ما هي أنظمة الرقابة التي تم إختبارها ويحدد ما إذا كانت البنود التي تم إختبارها تمثل كافة البنود في المجموعة أو جزءً منها ويشير إلى طبيعة الإختبارات بصورة مفصلة وكافية لتمكين المدققين المستخدمين من تحديد تأثير هذه الإختبارات على تقييمهم للمخاطر. في حال تحديد وجود إنحرافات، يشمل مدقق الخدمة نطاق الإختبار الذي تم إجراؤه والذي أدى إلى تحديد الإنحرافات (بما فيها حجم العينة عند إستخدام أخذ العينات) وعدد وطبيعة الإنحرافات التي تم ملاحظتها. ويقوم مدقق الخدمة بالإبلاغ عن الإنحرافات حتى لو إستنتج، بناءً على الإختبارات التي تمت، إن أهداف الرقابة ذات العلاقة متحققة. (المرجع: الفقرات أ١٨ وأ٤٩)

٥٥. إذا استنتج مدقق الخدمة أن: (المرجع: الفقرة أ٥٠-أ٥٢)

(أ) وصف نظام مؤسسة الخدمة لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، النظام المصمم والمطبق؛

(ب) أنظمة الرقابة المرتبطة بأهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها ليست مصممة بصورة ملائمة، من كافة النواحي الجوهرية؛

(ج) حالة النوع ٢ من التقارير، أنظمة الرقابة التي تم إختبارها، وهي تلك الضرورية لتوفير تأكيد معقول بان أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها متحققة، لا تعمل بصورة فاعلية، من كافة النواحي الجوهرية؛ أو

(د) مدقق الخدمة غير قادر على الحصول على دليل كافي وملائم، فيتم تعديل رأي مدقق

الخدمة ويضم تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة وصفاً واضحاً لكافة أسباب التعديل.

**مسؤوليات التواصل الأخرى**

٥٦. إذا أصبح مدقق الخدمة على علم بعدم الإمتثال للقوانين والتعليمات أو الإحتيال أو الإنحرافات غير المصححة المنسوبة إلى مؤسسة الخدمة التي لا يمكن إعتبارها غير هامة والتي يمكن أن تؤثر على واحدة أو أكثر من المنشآت المستخدمة، فيجب أن يحدد مدقق الخدمة ما إذا تم الإبلاغ عن هذا الموضوع بصورة صحيحة إلى المنشآت المستخدمة المتأثرة. وإذا لم يتم إيصال الموضوع وكانت مؤسسة الخدمة غير راغبة بالقيام بذلك، فعلى مدقق الخدمة إتخاذ الإجراءات المناسبة. (المرجع: الفقرة أ٥٣)

**التطبيق والمادة التوضيحية الأخرى**

**نطاق المعيار الدولي لعمليات التأكيد هذا** (المرجع: الفقرات ١ و٣)

أ١. الرقابة الداخلية عبارة عن عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بموثوقية إعداد التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والإمتثال للقوانين واللوائح. ويمكن أن تكون أنظمة الرقابة المرتبطة بعمليات مؤسسة الخدمة وأهداف الإمتثال ذات علاقة بالرقابة الداخلية للمنشاة المستخدمة من حيث علاقتها بإعداد التقارير المالية. ويمكن أن ترتبط هذه الأنظمة بالإثباتات حول العرض والإفصاح المرتبطين بأرصدة الحسابات أو فئات المعاملات أو الإفصاحات، أو يمكن أن ترتبط بالدليل الذي يقيمه المدقق المستخدم أو يستخدمه عند تطبيق إجراءات التدقيق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون أنظمة الرقابة لدى مؤسس خدمة معالجة جداول الرواتب المرتبطة بالتحويل في الوقت الصحيح لاقتطاعات الرواتب إلى الهيئات الحكومية ذات علاقة بالمنشأة المستخدمة حيث أن التحويلات المتأخرة يمكن أن تحمل فائدة وغرامات ينتج عنها إلتزام على المنشأة المستخدمة. وعلى نحو مماثل، يمكن أن تعتبر أنظمة الرقابة لدى مؤسس خدمة على قبول معاملات الاستثمار من منظور تنظيمي ذات علاقة بالعرض والإفصاح عن معاملات المنشاة المستخدمة وأرصدة حساباتها في بياناتها المالية. ويعتبر تحديد ما إذا كان من المرجح إرتباط أنظمة الرقابة في المنشاة المستخدمة المرتبطة بالعمليات والإمتثال بالرقابة الداخلية للمنشآت المستخدمة من حيث علاقتها بإعداد التقارير المالية مسألة تقدير مهني، بالنظر إلى أهداف الرقابة المحددة من قبل مؤسسة الخدمة ومدى ملائمة المعايير.

أ٢. يمكن أن لا تكون مؤسسة الخدمة قادرة على إثبات أن النظام مصمم بصورة ملائمة مثلاً عندما تشغل المؤسسة نظاماً تم تصميمه من قبل منشأة مستخدمة أو كان منصوصاً عليه في عقد بين منشاة مستخدمة ومؤسسة الخدمة. وبسبب الرباط المحتوم بين التصميم الملائم

لأنظمة الرقابة وفاعليتها التشغيلية، فإن غياب الإثبات فيما يتعلق بمدى ملائم التصميم سيعيق مدقق الخدمة من الإستنتاج بأن أنظمة الرقابة توفر تأكيد معقولاً بأن أهداف الرقابة قد تم تحقيقها وبالتالي من تكوين رأي حول الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة. وكحل بديل، يمكن أن يختار الممارس قبول عملية إجراءات متفق عليها للقيام بإختبار أنظمة الرقابة، أو عملية تأكيد بموجب المعيار الدولي لعمليات التأكيد٣٠٠٠ للإستنتاج ما إذا تم، بناءً على إختبار أنظمة الرقابة، تشغيل أنظمة الرقابة كما مذكور.

**التعريفات** (المرجع: الفقرات ٩(د) و٩(ز))

أ٣. يشمل تعريف "أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة" جوانب من أنظمة المعلمات في المنشآت المستخدمة الموجود لدى مؤسسة الخدمة ويمكن أن تشمل أيضاً واحداً أو أكثر من جوانب المكونات الأخرى للرقابة الداخلية في مؤسسة الخدمة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل جوانب من بيئة الرقابة في مؤسسة الخدمة والمراقبة وأنشطة الرقابة عندما تتعلق بالخدمات المقدمة. غير أنها لا تشمل أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة التي لا ترتبط بتحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها، مثل أنظمة الرقابة المتعلقة بإعداد البيانات المالية الخاصة بمؤسسة الخدمة.

أ٤. عند إستخدام الأسلوب الشامل، تنطبق متطلبات هذا المعيار أيضاً على الخدمات المقدمة من قبل مؤسسة الخدمة من الباطن، بما في ذلك الحصول على موافقة فيما يتعلق بالمسائل الواردة في الفقرة ١٣(ب)(ط)(٥) كما هي مطبقة على مؤسسة الخدمة من الباطن وليس مثل مؤسسة الخدمة. ويفرض تنفيذ الإجراءات في مؤسسة الخدمة من الباطن التنسيق والتواصل بين مؤسسة الخدمة ومؤسسة الخدمة من الباطن ومدقق الخدمة. ويكون الأسلوب الشامل ذو جدوى عموما فقط إذا كانت مؤسسة الخدمة ومؤسسة الخدمة من الباطن مرتبطتين، أو إذا كان العقد بين مؤسسة الخدمة ومؤسسة الخدمة من الباطن ينص على إستخدامه.

**المتطلبات الأخلاقية** (المرجع: الفقرة ١١)

أ٥. يخضع مدقق الخدمة لمتطلبات الاستقلالية ذات العلاقة، والتي تشكل عادة الأجزاء (أ) و(ب) من قواعد الإتحاد الدولي للمحاسبين إلى جانب المتطلبات المحلية التي تعتبر أكثر صرامة. عند تأدية عملية ما وفقاً لهذا المعيار، لا تقتضي قواعد الإتحاد الدولي للمحاسبين من مدقق الخدمة أن يكون مستقلا عن كل منشأة مستخدمة.

**الإدارة وأولئك المكلفون بالحوكمة** (المرجع: الفقرة ١٢)

أ٦. تختلف الإدارة وأولئك المكلفون بالحوكمة وفقاً لنطاق الإختصاص والمنشأ، مما يعكس تأثيرات مثل الخلفيات الثقافية والقانونية المختلفة وخصائص الحجم والملكية. ويعني هذا

التنوع انه من غير الممكن لهذا المعيار أن يحدد لكافة العمليات الأشخاص الذين يتعامل معهم مدقق الخدمة فيما يخص مسائل معينة. فمثلاً، يمكن أن تشكل مؤسسة الخدمة قطاعاً من مؤسسة طرف ثالث وليس منشاة قانونية مستقلة. وفي هذه الحالات، يتطلب تحديد موظفي الإدارة الملائمين أو أؤلئك المكلفون بالحوكمة الذين تطلب منهم الإقرارات الخطية ممارسة التقدير المهني.

**القبول والإستمرار**

*القدرات والكفاءة على تنفيذ العملية* (المرجع: الفقرة ١٣(أ)(١))

أ٧. تشمل القدرات والكفاءة على تنفيذ العملية مسائل مثل ما يلي:

- المعرفة بالصناعة المعنية؛
- فهم تقنية وأنظمة المعلومات؛
- الخبرة في تقييم المخاطر من حيث علاقتها بالتصميم الملائم لأنظمة الرقابة؛ و
- الخبرة في تصميم وتنفيذ إختبارات أنظمة الرقابة وتقييم النتائج.

*إثباتات مؤسسة الخدمة* (المرجع: الفقرة ١٣ (ب)١)

أ٨. يمثل رفض مؤسسة الخدمة تقديم إثبات خطي بعد الاتفاق مع مدقق الخدمة على قبول العملية أو الإستمرار فيها حدودا للنطاق تؤدي إلى إنسحاب مدقق الخدمة من العملية. وإذا لم يسمح القانون أو الأنظمة لمدقق الخدمة بالإنسحاب من العملية، فعلى مدقق الخدمة حجب رأيه.

*الأساس المعقول لإثباتات مؤسسة الخدمة* (المرجع/ الفقرة ١٣ (ب)(٢))

أ٩. في حالة التقارير من النوع ٢، يشمل إثبات مؤسسة الخدمة بيانا بأن أنظمة الرقابة المتعلقة بأهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها تعمل بفاعلية طوال الفترة المحددة. يمكن أن يستند هذا الإثبات على نشاطات المراقبة في مؤسسة الخدمة. مراقبة أنظمة الخدمة عملية تهدف إلى تقييم فاعلية أنظمة الرقابة مع مرور الوقت. وهي تشمل تقييم فاعلية أنظمة الرقابة على أساس زمني وتحديد العيوب والإبلاغ عنها إلى الأفراد المعنيين في مؤسسة الخدمة وإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة. وتنفذ مؤسسة الخدمة مراقبة أنظمة الرقابة من خلال النشاطات المستمرة والتقييمات المستقلة أو كليهما. وكلما زادت درجة فاعلية أنشطة الرقابة المستمرة، قلت الحاجة إلى التقييمات المستقلة. وتكون أنشطة الرقابة المستمرة متضمنة عادة في النشاطات المتكررة الإعتيادية لمؤسسة الخدمة وتشمل الإدارة المنتظمة والنشاطات الإشرافية. ويمكن أن يساهم المدققون الداخلين أو الموظفون الذين يؤدون مهام مماثلة في مراقبة نشاطات مؤسسة الخدمة. ويمكن أن تشمل أنشطة المراقبة إستخدام المعلومات التي يقدمها الأطراف الخارجيون، مثل شكاوى العملاء أو

تعليقات الجهات التنظيمية، والتي تشير إلى وجود مشاكل أو تبرز النواحي التي تحتاج إلى التحسين. ولا تعتبر حقيقة أن مدقق الخدمة سيقوم بالإبلاغ عن الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة بديلاً عن عمليات مؤسسة الخدمة نفسها لتوفير أساس معقول لإثباتها.

*تحديد المخاطر* (المرجع: الفقرة ١٣ (ب)(٤)

أ١٠. كما هو ملاحظ في الفقرة ٩(ج)، ترتبط أهداف الرقابة بالمخاطر التي تسعى أنظمة الرقابة التي تخفيفها. فعلى سبيل المثال، يمكن التعبير عن مخاطر تسجيل معاملة بميلغ خاطئ أو في فترة خاطئة كهدف من أهداف الرقابة بأن يتم تسجيل المعاملات بالمبلغ الصحيح والفترة الصحيحة. وتكون مؤسسة الخدمة مسؤولة عن تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها. وقد يكون لدى مؤسسة الخدمة عملية رسمية أو غير رسمية لتحديد المخاطر ذات العلاقة. ويمكن أن تشمل العملية الرسمية تقييم أهمية المخاطر المحددة وتقييم احتمالية وقوعها وتقرير إجراءات معالجتها. لكن، بما أن أهداف الرقابة ترتبط بالمخاطر التي تسعى أنظمة الرقابة إلى تخفيفها، يمكن أن يشكل التحديد الواعي لأهداف الرقابة عند تصميم وتنفيذ نظام مؤسسة الخدمة بحد ذاته عملية غير رسمية لتحديد المخاطر ذات العلاقة.

*قبول التغيير في بنود العملية* (المرجع: الفقرة ١٤)

أ١١. قد لا يكون لطلب تغيير نطاق العملية مبرر منطقي عندما يهدف الطلب إلى إستثناء أهداف رقابة معنية، مثلاً، من نطاق العملية بسبب احتمالية تعديل رأي مدقق الخدمة، أو عدم تزويد مؤسسة الخدمة لمدقق الخدمة بإثبات خطي وكان الطلب مقدماً لتنفيذ العملية بموجب المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠.

أ١٢. قد يكون لطلب تغيير نطاق العملية مبرر منطقي عندما يهدف الطلب إلى الإستثناء من العملية مؤسسة الخدمة من الباطن عندما لا تستطيع مؤسسة الخدمة ترتيب وصول مدقق الخدمة، وعند تغيير الطريقة المستخدمة للتعامل مع الخدمات المقدمة من مؤسسة الخدمة من الباطن تلك من الأسلوب الشامل إلى أسلوب الإستثناء.

**تقييم مدى ملائمة المعايير** (المرجع: الفقرات ١٥-١٨)

أ١٣. أتحتاج المعايير إلى أن تتوفر للمستخدمين المعنيين للسماح لهم بفهم أساس إثبات مؤسسة الخدمة حول العرض العادل لوصفها للنظام ومدى ملائمة تصميم أنظمة الرقابة و، في حالة التقارير من النوع ٢، الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة المرتبطة بأهداف الرقابة.

أ١٤. يقتضي المعيار الدولي لعمليات التأكيد٣٠٠٠ من مدقق الخدمة، من بين أمور أخرى، تقييم مدى ملائمة المعايير ومدى ملائمة الموضوع[١٢]. والموضوع هو الشرط الضمني لمصلحة المستخدمين المعنيين والحد الأدنى للمعايير لكل رأي في التقارير من النوع ٢ والتقارير من النوع ١.

| | الموضوع | المعايير | التعليقات |
|---|---|---|---|
| **الرأي حول العرض العادل لوصف مؤسسة الخدمة لنظامها (التقارير من النوع ١ و٢)** | من المرجح أن يكون نظام مؤسسة الخدمة ذا علاقة بالرقابة الداخلية في المنشآت المستخدمة من حيث إرتباطه بإعداد التقارير المالية وهو مشمول في تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة. | يكون الوصف معروضاً بصورة عادلة إذا:<br>(أ) عرض كيفية تصميم وتنفيذ نظام مؤسسة الخدمة بما في ذلك، حسبما هو ملائم، المسائل الواردة في الفقر ١٦(أ)(١)-(٨).<br>(ب) في حالة التقارير من النوع ٢، شمل التفاصيل ذات العلاقة بالتغييرات على نظام مؤسسة الخدمة خلال الفترة المشمولة في الوصف.<br>(ج) لم يحذف أو يشوه المعلومات ذات العلاقة بنطاق نظام مؤسسة الخدمة الموصوف، مع الإقرار بأن الوصف معد ليلبي الحاجات المشتركة لمجموعة واسعة من المنشآت المستخدمة ولا يمكن، بالتالي، أن يشمل كل جانب لنظام مؤسسة الخدمة يمكن أن تعتبره كل منشأة مستخدمة منفردة مهما لبيئتها الخاصة. | قد تحتاج الصياغة المحدد للمعايير في هذا الرأي إلى أن تكون مصممة لتتناسب مع المعايير المحددة وفقاً للقانون أو الأنظمة أو المجموعات المستخدمة أو هيئة مهنية مثلاً. وتتوفر الأمثلة على معايير هذا الرأي في الإثبات التوضيحي لمؤسسة الخدمة في الملحق ١. تقدم الفقرات أ٢١-أ٢٤ أيضاً إرشادات حول تحديد ما إذا تم تلبية تلك المعايير. (بالنسبة لمتطلبات المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠، تعتبر معلومات[١٣] الموضوع لهذا الرأي هي وصف مؤسسة الخدمة لنظامها وإثبات مؤسسة الخدمة بأن الوصف معروض بصورة عادلة). |

[١٢] المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠، الفقرات ١٨-١٩.

[١٣] "معلومات الموضوع" هي نتيجة تقييم أو قياس الموضوع التي تنتج عن تطبيق المعايير على الموضوع.

| | الموضوع | المعايير | التعليقات | |
|---|---|---|---|---|
| **الرأي حول مدى ملائمة التصميم والفاعلية التشغيلية (التقارير من النوع ٢)** | مدى ملائمة التصميم والفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة الضرورية لتحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها. | تكون أنظمة الرقابة مصممة بصورة ملائمة وفاعلية من الناحية التشغيلية إذا:<br>(أ) حددت مؤسسة الخدمة المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها.<br>(ب) وفرت أنظمة الرقابة الواردة في الوصف، إذا طبقت كما هو وارد، تأكيد معقول بأن تلك المخاطر لا تمنع تحقيق أهداف الرقابة الواردة.<br>(ج) تم تطبيق أنظمة الرقابة بشكل منسجم حسب التصميم طوال الفترة المحددة. ويشمل هذا ما إذا تم تطبيق أنظمة رقابة يدوية من قبل أفراد يتمتعون بالكفاءة والصلاحيات المناسبة. | عند تحقيق معايير هذا الرأي، توفر أنظمة الرقابة تأكيداً معقولاً بأن أهداف الرقابة ذات العلاقة قد تحققت طوال الفترة المحددة. (بالنسبة لمتطلبات المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠، تعتبر معلومات الموضوع لهذا الرأي هي إثبات مؤسسة الخدمة بأن أنظمة الرقابة مصممة بصورة ملائمة وتعمل بصورة فاعلة). | تعتبر أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها جزء من معايير تلك الآراء. وتختلف الأهداف الواردة من عملية إلى أخرى. إذا استنتج مدقق الخدمة، كجزء من تكوين الرأي حول الوصف، أن أهداف الرقابة الواردة غير معروضة بصورة عادلة، عندئذ لا تكون تلك الأهداف مناسبة كجزء من معايير تكوين رأي حول التصميم أو الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة. |
| **الرأي حول مدى ملائمة التصميم (التقارير من النوع ١)** | مدى ملائمة التصميم والفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة الضرورية لتحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها. | تكون أنظمة الرقابة مصممة بصورة ملائمة إذا:<br>(أ) حددت مؤسسة الخدمة المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها.<br>(ب) وفرت أنظمة الرقابة الواردة في الوصف، إذا طبقت كما هو وارد، تأكيد معقول بأن تلك المخاطر لا تمنع تحقيق أهداف الرقابة الواردة. | لا يوفر تحقيق هذه الأهداف، بحد ذاته، أي تأكيد بأن أهداف الرقابة ذات العلاقة قد تحققت لأنه لم يتم الحصول على أي تأكيد حول عمل أنظمة الرقابة تلك. (بالنسبة لمتطلبات المعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٠٠٠، تعتبر معلومات الموضوع لهذا الرأي هي إثبات مؤسسة الخدمة بأن أنظمة الرقابة مصممة بصورة ملائمة). | |

أ١٥. تحدد الفقرة ١٦(أ) عددا من العناصر المشمولة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها كما هو ملائم. وقد لا تكون هذه العناصر ملائمة إذا لم يكن النظام الموصوف نظاماً يعالج المعاملات مثلاً إذا كان النظام يرتبط بأنظمة رقابة عامة على استضافة برنامج تقنية معلومات ولكن ليس أنظمة الرقابة المتضمنة البرنامج نفسه.

**الجوهرية** (المرجع: الفقرات ١٩ و٥٤)

أ١٦. في عملية لإعداد تقرير حول أنظمة الرقابة لدى مؤسسة الخدمة، يرتبط مفهوم الجوهرية بالنظام الذي تعد التقارير عنه، وليس البيانات المالية للمنشآت المستخدمة. ويخطط مدقق الخدمة للإجراءات وينفذها لتحديد ما إذا كان وصف مؤسسة الخدمة لنظامها معروضاً بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، وما إذا كانت أنظمة الرقابة لدى مؤسسة الخدمة مصممة بصورة ملائمة من كافة النواحي الجوهرية و، في حالة التقارير من النوع ٢، ما إذا كانت أنظمة الرقابة لدى مؤسسة الخدمة تعمل بصورة فاعلية من كافة النواحي الجوهرية. ويأخذ مفهوم الجوهرية بعين الإعتبار توفير تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة لمعلومات حول إلتزام المؤسسة لتلبية إحتياجات المعلومات المشتركة لمجموعة واسعة من المنشآت المستخدمة ومدققيها الذين يفهمون الطريقة التي يستخدم بها النظام.

أ١٧. تشمل الجوهرية فيما يتعلق بالعرض العادل لوصف مؤسسة الخدمة لنظامها، وفيما يتعلق بتصميم أنظمة الرقابة، بشكل رئيسي إعتبارات العوامل النوعية مثل ما إذا كان الوصف يشمل الجوانب الهامة لمعالجة المعاملات الهامة؛ وما إذا كان الوصف يحذف أو يشوه المعلومات ذات العلاقة؛ وقدرة أنظمة الرقابة، حسب تصميمها، على توفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة ذات العلاقة قد تحققت. وتشمل الجوهرية فيما يخص رأي مدقق الخدمة حول الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة إعتبارات العوامل النوعية والكمية مثل المعدل المسموح والمعدل الملاحظ للإنحراف (مسألة كمية) وطبيعة وسبب أي إنحراف ملاحظ (مسألة نوعية).

أ١٨. لا ينطبق مفهوم الجوهرية عند الإفصاح، في وصف إختبارات أنظمة الرقابة، عن نتائج تلك الإختبارات حيث تم تحديد الإنحرافات. ويعزى هذا إلى أن الإنحراف قد يتمتع بأهمية، في ظروف معينة لمنشأة مستخدمة محددة أو مدقق مستخدم محدد، تتجاوز إمكانية الحيلولة دون عمل نظام الرقابة بفاعلية، حسب رأي المدقق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون نظام الرقابة الذي يرتبط به الإنحراف مهماً تحديداً في منع نوع معين من الأخطاء التي يمكن أن تكون جوهرية في ظروف معينة للبيانات المالية للمنشأة المستخدمة.

**الحصول فهم نظام مؤسسة الخدمة**

أ١٩. يساعد فهم نظام مؤسسة الخدمة، بما في ذلك أنظمة الرقابة المشمولة في نطاق العملية، مدقق الخدمة في:

- تحديد حدود ذلك النظام وكيفية ترابطه مع الأنظمة الأخرى.
- تقييم ما إذا كان وصف مؤسسة الخدمة لنظامها يعرض النظام بصورة عادلة كما هو مصمم ومطبق.
- تحديد أي من أنظمة الرقابة هي الضرورية لتحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها.
- تقييم ما إذا كانت أنظمة الرقابة مصممة بصورة ملائمة.
- تقييم ما إذا كانت أنظمة الرقابة، في حالة التقارير من النوع ٢، تعمل بصورة فاعلة.

أ٢٠. يمكن أن تشمل إجراءات مدقق الخدمة من أجل الفهم ما يلي:

- الإستعلام ممن هم في مؤسسة الخدمة والذين قد يملكون، برأي مدقق الخدمة، معلومات ذات علاقة.
- ملاحظة العمليات والتحقق من المستندات والتقارير والسجلات المطبوعة والإلكترونية لمعالجة المعاملة.
- التفتيش على مجموعة من الإتفاقيات بين مؤسسة الخدمة والمنشآت المستخدمة لتحديد شروطها المشتركة.
- إعادة تنفيذ إجراءات الرقابة.

**الحصول على دليل يتعلق بالوصف**

أ٢١. يمكن لدراسة الأسئلة التالية مساعدة مدقق الخدمة في تحديد ما إذا كانت جوانب الوصف المشمولة في نطاق العملية معروضة بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية:

- هل يعالج الوصف الجوانب الرئيسية للخدمة المقدمة (ضمن نطاق العملية) والتي يمكن أن يُتوقع بصورة معقولة أن تكون ذات علاقة بالإحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المدققين المستخدمين في التخطيط لعمليات التدقيق على البيانات المالية للمنشآت المستخدمة؟

- هل تم إعداد الوصف على مستوى من التفصيل بحيث يكون من المتوقع بصورة معقولة أن يوفر لمجموعة واسعة من المدققين المستخدمين معلومات كافية لفهم الرقابة الداخلية وفقاً لمعيار التدقيق الدولي[١٤] ٣١٥. لا يحتاج الوصف إلى معالجة كل جانب من جوانب

[١٤] معيار التدقيق الدولي ٣١٥ "تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشاة وبيئتها".

معالجة مؤسسة الخدمة أو الخدمات المقدمة إلى المنشآت المستخدمة، ولا يحتاج إلى التفصيل بالنسبة لاحتمالية السماح للقارئ بإضعاف الأمن أو أنظمة الرقابة الأخرى في مؤسسة الخدمة.

- هل تم إعداد الوصف بطريقة لا تحذف أو تشوه المعلومات التي يمكن أن تؤثر على الإحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المدققين المستخدمين. فمثلاً، هل يحتوي الوصف على أي تقصير أو عدم دقة جوهرية في المعالجة يعلم بها مدقق الخدمة؟
- حيث تم إستثناء بعض أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها من نطاق العملية، هل يحدد الوصف بوضوح الأهداف المستثناة؟
- هل تم تنفيذ أنظمة الرقابة الواردة في الوصف؟
- هل تم وصف أنظمة رقابة المنشاة المستخدمة التكميلية، إن وجدت، بصورة كافية؟ في معظم الحالات، يتم صياغة وصف أهداف الرقابة بحيث يكون من الممكن تحقيق أهداف الرقابة من خلال التشغيل الفاعل لأنظمة الرقابة المطبقة من قبل مؤسسة الخدمة وحدها. لكن في بعض الحالات، لا يمكن تحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها من قبل مؤسسة الخدمة وحدها لأن تحقيقها يتطلب تنفيذ أنظمة رقابة معينة من قبل المنشآت المستخدمة. وقد تكون هذه هي الحال عند تكون أهداف الرقابة، مثلاً، محددة من قبل هيئة تنظيمية. وعندما لا يشمل الوصف أنظمة رقابة المنشأة المستخدمة التكميلية، يحدد الوصف بشكل منفصل أنظمة الرقابة تلك إلى جانب أهداف الرقابة المحددة التي لا يمكن تحقيقها من قبل مؤسسة الخدمة وحدها.
- إذا تم إستخدام الأسلوب الشامل، فهل يحدد الوصف بشكل منفصل أنظمة الرقابة لدى مؤسسة الخدمة وأنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة من الباطن؟ وفي حال إستخدام طريقة الإستثناء، فهل يحدد الوصف الوظائف التي تؤديها مؤسسة الخدمة من الباطن؟ وعند إستخدام طريقة الإستثناء، لا يحتاج الوصف إلى وصف المعالجة التفصيلية أو أنظمة الرقابة لدى مؤسسة الخدمة من الباطن؟

أ٢٢. يمكن أن تشمل إجراءات مدقق الخدمة لتقييم العرض العادل للوصف ما يلي:

- دراسة طبيعة المنشآت المستخدمة وكيف يمكن أن يؤثر تقديم الخدمات من قبل مؤسسة الخدمة عليها، سواءً كانت المنشآت المستخدمة مثلاً من صناعة معينة وسواءً كانت خاضعة لتنظيم هيئات حكومية.
- قراءة العقود الموحدة، أو البنود الموحدة للعقود، (إن أمكن) مع المنشآت المستخدمة لفهم الإلتزامات التعاقدية لمؤسسة الخدمة.

- ملاحظة الإجراءات المطبقة من قبل موظفي مؤسسة الخدمة.
- مراجعة سياسة مؤسسة الخدمة وأدلة الإجراءات ووثائق النظام الأخرى مثل المخططات البيانية والنصوص السردية.

أ٢٣. تقتضي الفقرة ٢١(أ) من مدقق الخدمة تقييم ما إذا كانت أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها معقولة في الظروف. ويمكن لدراسة الأسئلة التالية مساعدة مدقق الخدمة في هذا التقييم:

- هل تم تصميم أهداف الرقابة المحددة من قبل مؤسسة الخدمة أم من قبل أطراف خارجية مثل سلطة تنظيمية أو مجموعة مستخدمة أو هيئة مهنية تتبع عملية تمتاز بالشفافية؟
- حيثما تم تحديد أهداف الرقابة الواردة من قبل مؤسسة الخدمة، فهل ترتبط بأنواع الإثباتات المتضمنة عموما في مجموعة واسعة من البيانات المالية للمنشآت المستخدمة التي من المعقول أن يُتوقع إرتباط أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة بها؟ وبالرغم من أن مدقق الخدمة لن يتمكن في الوضع الطبيعي من تحديد كيفية إرتباط أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة تحديدا مع الإثباتات المتضمنة في البيانات المالية للمنشآت المستخدمة المختلفة، فإن فهم مدقق الخدمة لطبيعة نظام مؤسسة الخدمة، بما في ذلك أنظمة الرقابة والخدمات المقدمة يستخدم في تحديد أنواع الإثباتات التي من المرجح أن ترتبط بها أنظمة الرقابة تلك.
- حيثما تم تحديد أهداف الرقابة الواردة من قبل مؤسسة الخدمة، فهل هي مكتملة؟ يمكن أن توفر المجموعة الكاملة من أهداف الرقابة لنطاق واسع من مدققي الخدمة إطار عمل لتقييم أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة حول الإثباتات المتضمنة عادة في البيانات المالية للمنشآت المستخدمة.

أ٢٤. يمكن أن تشبه إجراءات مدقق الخدمة لتحديد ما إذا كان نظام مؤسسة الخدمة مطبقا، وتنفذ إلى جانب، إجراءات فهم ذلك النظام. ويمكن أن تشمل أيضاً متابعة البنود من خلال نظام مؤسسة الخدمة و، في حالة التقارير من النوع ٢، الإستعلامات المحددة حول التغييرات في أنظمة الرقابة التي تم تطبيقها خلال الفترة. وتكون التغييرات الهامة بالنسبة للمنشآت المستخدمة أو مدققيها مشمولة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها.

**الحصول على دليل يتعلق بتصميم أنظمة الرقابة**

أ٢٥. من وجهة نظر *المنشأة المستخدمة أو المدقق المستخدم*، يكون نظام الرقابة مصمماً بصورة ملائمة إذا كان يوفر، منفرداً أو إلى جانب أنظمة رقابة أخرى عند الإلتزام به بصورة مرضية، تأكيداً معقولاً بمنع الأخطاء الجوهرية أو كشفها أو تصحيحها. لكن لا تدرك مؤسسة الخدمة أو *مدقق الخدمة* الظروف لدى *المنشآت المستخدمة* المختلفة التي يمكن أن تحدد ما إذا كانت الأخطاء الناتجة عن إنحراف نظام الرقابة جوهرية أم لا بالنسبة لتلك

المنشآت المستخدمة. لذلك، ومن وجهة نظر مدقق الخدمة، يكون نظام الرقابة مصمما بصورة ملائمة إذا كان يوفر، منفرداً أو إلى جانب أنظمة رقابة أخرى عند الإلتزام به بصورة مرضية، تأكيداً معقولاً بتحقق أهداف الرقابة الواردة في وصف نظام المؤسسة لنظامها.

أ٢٦. يمكن أن يدرس مدقق الخدمة إستخدام الجداول البيانات أو الإستبيانات أو جداول القرارات لتسهيل فهم تصميم أنظمة الرقابة.

أ٢٧. يمكن أن تتألف أنظمة الرقابة من عدد من النشاطات الموجهة لتحقيق أهداف الرقابة. ونتيجة لذلك، إذا قام مدقق الخدمة بتقييم نشاطات معنية على أنها غير فاعلة في تحقيق أهداف معينة للرقابة، فإن وجود نشاطات أخرى يمكن أن يسمح لمدقق الخدمة بإستنتاج أن أنظمة الرقابة المرتبطة بأهداف الرقابة مصممة بصورة ملائمة.

**الحصول على دليل يتعلق بالفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة**

*تقييم الفاعلية التشغيلية* (المرجع: الفقرة ٢٤)

أ٢٨. من وجهة نظر *المنشأة المستخدمة أو المدقق المستخدم*، يكون نظام الرقابة فاعلاً من الناحية التشغيلية إذا كان يوفر، منفرداً أو إلى جانب أنظمة رقابة أخرى، تأكيداً معقولاً بمنع الأخطاء الجوهرية أو كشفها أو تصحيحها سواءً نتجت عن الإحتيال أو الخطأ. لكن لا تدرك *مؤسسة الخدمة* أو *مدقق الخدمة* الظروف لدى المنشآت المستخدمة المختلفة التي يمكن أن تحدد ما إذا كانت الأخطاء الناتجة عن إنحراف نظام الرقابة قد وقعت، وإن حصل ذلك، ما إذا كانت جوهرية. لذلك، ومن وجهة نظر مدقق الخدمة، يكون نظام الرقابة فاعلاً من الناحية التشغيلية إذا كان يوفر، منفرداً أو إلى جانب أنظمة رقابة أخرى، تأكيداً معقولاً بتحقق أهداف الرقابة الواردة في وصف نظام المؤسسة لنظامها. وعلى نحو مماثل، لا تكون مؤسسة الخدمة أو مدقق الخدمة بوضع يسمح بتحديد ما إذا كان إنحراف في نظام الرقابة تم ملاحظته سيؤدي إلى خطأ جوهري من وجهة نظر المنشاة المستخدمة المنفردة.

أ٢٩. إن فهم أنظمة الرقابة بشكل كافي لتكوين رأي حول مدى ملائمة تصميمها لا يعتبر دليلاً كافياً فيما يتعلق بفاعليتها التشغيلية، ما لم يكن هناك بعض الحوسبة التي توفر تشغيلاً منسجما لأنظمة الرقابة أثناء تصميمها وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، لا يوفر الحصول على معلومات حول تشغيل نظام رقابة يدوي في مرحلة زمنية معنية دليلاً كافياً حول تشغيل نظام الرقابة في الأوقات الأخرى. لكن وبسبب الإنسجام المتأصل لمعالجة تقنية المعلومات، يمكن أن يعمل تنفيذ الإجراءات لتحديد تصميم نظام الرقابة المحوسب، وما إذا تم تطبيقه، كدليل على الفاعلية التشغيلية لنظام الرقابة إعتماداً على تقييم مدقق الخدمة وإختبار أنظمة الرقابة الأخرى مثل أنظمة الرقابة على التغيرات في البرنامج.

أ٣٠. حتى يكون مفيداً للمدققين المستخدمين، تغطي التقارير من النوع ٢ فترة مدتها ٦ أشهر بحد أدنى. إذا كانت الفترة أقل من ٦ أشهر، يمكن أن يعتبر مدقق الخدمة أنه من الملائم وصف

أسباب الفترة الأقصر في تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة. وتشمل الظروف التي تؤدي إلى تقرير يغطي فترة أقل من ٦ أشهر عندما (أ) يشارك مدقق الخدمة في موعد قريب من تاريخ إصدار التقرير حول أنظمة الرقابة؛ أو (ب) تكون مؤسسة الخدمة (أو نظام أو برنامج معين) في الخدمة منذ أقل من ٦ أشهر؛ أو (ج) يتم عمل تغييرات هامة على أنظمة الرقابة وليس من المجدي الانتظار لمدة ٦ أشهر قبل إصدار التقرير أو إصدار تقرير يغطي النظام قبل وبعد التغييرات.

أ٣١. يمكن أن لا تترك إجراءات رقابة معينة دليلاً على تشغيلها يمكن إختباره في تاريخ لاحق، وعليه، يمكن أن يجد مدقق الخدمة أنه من الضروري إختبار الفاعلية التشغيلية لإجراءات الرقابة تلك في أوقات مختلفة طوال فترة إعداد التقارير.

أ٣٢. يوفر مدقق الخدمة رأياً حول الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة طوال كل فترة، لذلك، يكون الدليل الكافي والملائم حول تشغيل أنظمة الرقابة للفترة الحالية مطلوبا بالنسبة لمدقق الخدمة للتعبير ذلك الرأي. لكن يمكن أن تؤدي معرفة الإنحرافات الملاحظة في العمليات السابقة إلى زيادة مدقق الخدمة لمدى الإختبار خلال الفترة الحالية.

*إختبار أنظمة الرقابة غير المباشرة* (المرجع: الفقرة ٢٥(ب))

أ٣٣. في بعض الظروف، قد يكون من الضروري الحصول على دليل يدعم الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة غير المباشرة. فعلى سبيل المثال، عندما يقرر مدقق الخدمة إختبار فاعلية مراجعة تقارير الإستثناء التي تذكر المبيعات الزائدة عن حدود الإئتمان المصرح بها، فإن المراجعة والمتابعة المرتبطة بها تعتبر نظام الرقابة ذو العلاقة المباشرة بمدقق الخدمة. وتوصف أنظمة الرقابة على دقة المعلومات الواردة في التقارير (مثلاً، أنظمة رقابة تقنية المعلمات العامة) على أنها أنظمة رقابة "غير مباشرة".

أ٣٤. بسبب الإنسجام المتأصل لمعالجة تقنية المعلومات، يمكن أن يوفر الدليل حول تطبيق نظام رقابة محوسب، عند النظر إليها مجتمعاً مع دليل حول الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة العامة في مؤسسة الخدمة، إلى توفير دليل جوهري حول الفاعلية التشغيلية.

*وسائل إختيار بنود الإختبار* (المرجع: الفقرات ٢٥(ج) و٢٧)

أ٣٥. وسائل إختيار بنود الإختبار المتوفرة لمدقق الخدمة هي:

(أ) إختيار كافة البنود (فحص ١٠٠%). وقد يكون هذا ملائماً لإختبار أنظمة الرقابة المطبقة بشكل غير متكرر، مثلاً بشكل فصلي، أو عندما يجعل الدليل المتعلق بتطبيق أنظمة الرقابة الفحص فاعلا ١٠٠%؛ و

(ب)إختيار بنود محدد. قد يكون هذا ملائماً عندما لا يكون فحص١٠٠% فاعلاً ولا يكون

أخذ العينات فعالاً، مثل إختبار أنظمة الرقابة غير المطبقة بشكل متكرر بصورة فاعلة لتقديم مجموعة أكبر من العينات، مثل أنظمة الرقابة المطبقة شهرياً أو أسبوعياً؛ و

(ج) أخذ العينات. قد يكون هذا ملائماً لإختبار أنظمة الرقابة المطبقة بشكل متكرر بطريقة غير نظامية والتي تترك أدلة توثيقة على تطبيقها.

أ٣٦. في الوقت الذي يعتبر فيه الفحص الإنتقائي لبنود محددة وسيلة فاعلة للحصول على دليل، فإن لا يعتبر عملية أخذ عينات. ولا يمكن توقع نتائج الإجراءات المطبقة على هذه البنود بهذه الطريقة للمجموعة بأكملها؛ وعليه لا يوفر الفحص الإنتقائي دليلاً يتعلق ببقية المجموعة. من الناحية الأخرى، فإن أخذ العينات مصمم لإتاحة الوصول إلى إستنتاجات حول كامل المجموعة على أساس إختبار عينة مأخوذة منها.

## عمل قسم التدقيق الداخلي

*فهم وظيفة التدقيق الداخلي* (المرجع: الفقرة ٣٠)

أ٣٧. يمكن أن يكون قسم التدقيق الداخلي مسؤولاً عن توفير تحليلات وتقييمات وتأكيدات وتوصيات ومعلومات أخرى للإدارة وأولئك المكلفون بالحوكمة. ويمكن أن يؤدي قسم التدقيق الداخلي في مؤسسة الخدمة نشاطات تتعلق بنظام الرقابة الداخلي الخاص مؤسسة الخدمة أو نشاطات تتعلق بالخدمات والأنظمة، بما فيها أنظمة الرقابة، التي توفرها مؤسسة الخدمة إلى المنشآت المستخدمة.

*تحديد إمكانية ومدى إستخدام عمل المدققين الداخليين* (المرجع: الفقرة ٣٣)

أ٣٨. عند تحديد التأثير المخطط لعمل المدققين الداخليين على طبيعة أو توقيت أو حد إجراءات مدقق الخدمة، يمكن أن تطرح العوامل التالية الحاجة إلى إجراءات مختلفة أو أقل كثافة مما هو موجود:

(أ) طبيعة ونطاق العمل المحدد المنجز، أو الذي سيتم إنجازه، من قبل المدققين الداخليين محدودة.

(ب) إرتباط عمل المدققين الداخليين بأنظمة رقابة أقل أهمية بالنسبة لإستنتاجات مدقق الخدمة.

(ج) العمل المحدد المنجز، أو الذي سيتم إنجازه، من قبل المدققين الداخليين لا يتطلب موضوعية أو تقديرات معقدة.

*إستخدام عمل المدققين الداخليين* (المرجع الفقرة ٣٤)

أ٣٩. تعتمد طبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات مدقق الخدمة على العمل المحدد للمدققين الداخليين على تقييم مدقق الخدمة لأهمية ذلك العمل بالنسبة لإستنتاجات مدقق الخدمة (مثلاً، أهمية

المخاطر التي تسعى أنظمة الرقابة التي تم إختبارها إلى الحد منها) وتقييم قسم التدقيق الداخلي وتقييم العمل المحدد للمدققين الداخليين. وتشمل هذه الإجراءات:

- فحص البنود التي تم فحصها بالفعل من قبل المدققين الداخليين؛
- فحص البنود المشابهة الأخرى؛ و
- ملاحظة الإجراءات المنفذة من قبل المدققين الداخليين.

*تأثير تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة* (المرجع: الفقرات ٣٦-٣٧)

أ٤٠. بغض النظر عن درجة استقلالية وموضوعية وظيفة التدقيق الداخلي، فهذه الوظيفة ليست مستقلة عن مؤسسة الخدمة حيث أنها مطلوبة من مدقق الخدمة عند تنفيذ العملية. ويتحمل مدقق الخدمة وحده مسؤولية الرأي الوارد في تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة ولا تخفض هذه المسؤولية من خلال إستخدام مدقق الخدمة لعمل المدققين الداخليين.

أ٤١. يمكن عرض وصف مدقق الخدمة للعمل المنجز من قبل المدققين الداخليين بعدد من الطرق مثل:

(أ) إدخال مواد تعريفية إلى وصف إختبارات أنظمة الرقابة تشير إلى إستخدام عمل محدد للمدققين الداخليين في تنفيذ إختبارات أنظمة الرقابة.

(ب) نسبة إختبارات مختلفة إلى التدقيق الداخلي.

**الإقرارات الخطية** (المرجع: الفقرات ٣٨-٤٠)

أ٤٢. تعتبر الإقرارات الخطية المطلوبة بموجب الفقرة ٢٨ منفصلة عن إثباتات مؤسسة الخدمة وإضافة لها كما هي معرفة في الفقرة ٩(س).

أ٤٣. إذا لم توفر مؤسسة الخدمة الإقرارات الخطية المطلوبة وفقاً للفقرة ٣٨(ج) من هذا المعيار، فقد يكون من الملائم أن يتم تعديل رأي مدقق الخدمة وفقاً للفقرة ٥٥(د) من هذا المعيار.

**المعلومات الأخرى** (المرجع: الفقرة ٤٢)

أ٤٤. يقتضي قواعد الإتحاد الدولي للمحاسبين أن يكون لمدقق الخدمة إرتباط بالمعلومات التي يعتقد مدقق الخدمة أنها معلومات:

(أ) تحتوي على أخطاء جوهرية أو بيانات مضللة؛

(ب) تحتوي على بيانات أو معلومات تم تقديمها دون تمحيص؛ أو

(ج) تحذف أو تضعف المعلمات المطلوبة حيث أن هذه الحذوفات أو الإضعاف سيكون مضللاً[١٥].

إذا كانت المعلومات الأخرى الواردة في مستند يحتوي على وصف مؤسسة الخدمة لنظامها وتقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة تضم معلومات مستقبلية مثل خطط الإسترجاع أو خطط الطوارئ أو خطط التعديلات على النظام التي ستعالج الإنحرافات المحددة في تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة، أو المطالبات بطبيعة ترويجية لا يمكن تحقيقها بصورة معقولة، فيمكن أن يطلب مدقق الخدمة إلغاء أو إعادة عرض تلك المعلومات.

أ٤٥. إذا رفضت مؤسسة الخدمة إلغاء أو إعادة عرض المعلومات الأخرى، تشمل الإجراءات الإضافية المتخذة التي يمكن أن تكون ملائمة ما يلي على سبيل المثال:

- الطلب من مؤسسة الخدمة إستشارة مستشارها القانوني بالنسبة للإجراء القانوني الصحيح.
- وصف عدم الإنسجام الجوهري أو الخطأ الجوهري في الحقيقة في تقرير التأكيد.
- إيقاف تقرير التأكيد إلى أن يتم حل المسألة.
- الإنسحاب من العملية.

**التوثيق (المرجع: الفقرة ٥١)**

أ٤٦. يقتضي المعيار الدولي للرقابة على الجودة ١ (أو المتطلبات الوطنية التي تفرض نفش الشروط على الأقل) من الشركات تحديد السياسات والإجراءات لإتمام تجميع ملفات العملية في الوقت المحدد[١٦]. ولا يتجاوز النطاق الزمني الملائم لإتمام تجميع ملفات العملية النهائية بالعادة ٦٠ يوماً بعد تاريخ تقرير مدقق الخدمة[١٧].

**إعداد تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة**

*محتوى تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة* (المرجع: الفقرة ٥٣)

أ٤٧. تحتوي الملاحق ١ و٢ على أمثلة توضيحية لتقارير التأكيد الخاصة بمدقق الخدمة وإثباتات مؤسسات الخدمة ذات العلاقة.

*المستخدمون المستهدفون وغايات تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة* (المرجع: الفقرة ٥٣ (هـ))

أ٤٨. تعتبر المعايير المستخدمة للعمليات من اجل إعداد التقارير حول أنظمة الرقابة لدى مؤسسة الخدمة مهمة فقط لغايات توفير المعلومات حول نظام مؤسسة الخدمة، بما فيها أنظمة الرقابة، لأؤلئك الذين لديهم فهم لكيفية إستخدام النظام لإعداد التقارير المالية من قبل المنشآت

[١٥] قواعد الإتحاد الدولي للمحاسبين، الفقرة ٢,١١٠.

[١٦] المعيار الدولي لرقابة الجودة ١، الفقرة ٤٥.

[١٧] المعيار الدولي لرقابة الجودة ١، الفقرة أ٥٤.

المستخدمة. وعليه، فإن هذا الأمر مذكور في تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة. إضافة لذلك، يمكن أن يعتبر مدقق الخدمة أنه من الملائم ضم الصياغة التي تحدد صراحة توزيع تقرير التأكيد على غير المستخدمين المستهدفين أو إستخدامه من قبل الآخرين أو إستخدامه لغايات أخرى.

*وصف إختبارات أنظمة الرقابة* (المرجع: الفقرة ٥٤)

أ٤٩. عند وصف طبيعة إختبارات أنظمة الرقابة للتقارير من النوع ٢، يساعد ضم ما يلي قراء تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة:

(أ) نتائج كافة الإختبارات التي تم فيها تحديد لإنحرافات، حتى لو تم تحديد أنظمة رقابة أخرى تسمح لمدقق الخدمة بإستنتاج أن أهداف الرقابة ذات العلاقة قد تحققت أو أن نظام الرقابة الذي تم إختباره قد الغي لاحقا من وصف مؤسسة الخدمة لنظامها.

(ب) المعلومات حول العوامل المسببة للإنحرافات المحددة، بمقدار تحديد مدقق الخدمة لهذه العوامل.

*الآراء المعدلة* (المرجع: الفقرة ٥٥)

أ٥٠. يحتوي الملحق ٣ على أمثلة توضيحية لعناصر تقارير التأكيد المعدلة الخاصة بمدقق الخدمة.

أ٥١. حتى لو عبر مدقق الخدمة عن راس مخالف أو حجب رأيه، فقد يكون من الملائم وصف أسباب أي مسائل أخرى يدرك مدقق الخدمة أنها قد تكون اقتضت تعديل الرأي وتأثيراته في فقرة أساس التعديل.

أ٥٢. عند التعبير عن حجب رأي بسبب قيود النطاق، فليس من الملائم عادة تحديد الإجراءات التي تم إنجازها ولا ضم البيانات التي تصف خصائص عملية مدقق الخدمة. وقد يلقي القيام بذلك بظلاله على حجب الرأي.

**مسؤوليات التواصل الأخرى** (المرجع: الفقرة ٥٦)

أ٥٣. يمكن أن تشمل الإجراءات الملائمة للاستجابة للظروف المحددة في الفقرة ٥٦ ما يلي:

- الحصول على مشورة قانونية حول عواقب مسارات العمل المختلفة.
- التواصل مع أولئك المكلفين بالحوكمة في مؤسسة الخدمة.
- التواصل مع أطراف ثالثة (مثلاً، الجهة التنظيمية) عندما يكون ذلك مطلوباً.

- تعديل رأي مدقق الخدمة أو إضافة فقرة مسألة أخرى.
- الإنسحاب من العملية.

# الملحق ١

(المرجع: الفقرة ٤٧)

## مثال على توكيدات مؤسسة الخدمة

الأمثلة التالية من إثباتات مؤسسة الخدمة مخصصة للإرشاد ولا تهدف إلى أن تكون شاملة أو مطبقة على كافة الحالات.

## المثال ١: توكيد مؤسسة الخدمة من النوع ٢

إثبات مؤسسة الخدمة

تم إعداد الوصف المرافق للعملاء الذين يستخدمون نظام (*النوع أو الإسم*) ومدققوهم الذين لديهم فهم كافي لدراسة الوصف إلى جانب المعلومات الأخرى بما فيها المعلومات عن أنظمة الرقابة التي يطبقها العملاء أنفسهم، عند تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية للعملاء. تؤكد (*إسم المنشأة*) على أن:

(أ) الوصف المرافق في الصفحات (ب ب–ج ج) يعرض بصورة عادلة نظام (النوع أو الإسم) لمعالجة معاملات العملاء طوال الفترة من (*التاريخ*) إلى (*التاريخ*). وكانت المعايير المستخدمة في عمل هذا الإثبات هي أن الوصف المرافق:

(١) يعرض كيفية تصميم النظام وتنفيذه، بما في ذلك:

- أنواع الخدمات المقدمة، بما فيها، حسبما هو ملائم، فئات المعاملات المعالجة.
- الإجراءات، في تقنية المعلومات والأنظمة اليدوية، التي بدأت وفقاً لها هذه المعاملات وتم تسجيلها ومعالجتها وتصحيحها حسب الضرورة وتحويلها إلى التقارير المعدة للعملاء.
- السجلات المحاسبية ذات العلاقة، والمعلومات المساندة والحسابات المحددة التي استخدمت في البدء بالمعاملات وتسجيلها ومعالجتها وإعداد تقارير بها. ويشمل هذا تصحيح المعلومات الخاطئة وكيفية تحويل المعلومات إلى التقارير المعدة للعملاء.
- كيفية تعامل النظام مع الأحداث والظروف الهامة، عدا المعاملات.
- العملية المستخدمة لإعداد التقرير للعملاء.
- أهداف الرقابة ذات العلاقة وأنظمة الرقابة المصممة لتحقيق تلك الأهداف.
- أنظمة الرقابة التي افترضنا، أثناء تصميم النظام، أنها ستطبق من قبل المنشآت المستخدمة والمحددة، إذا لزم الأمر لتحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة

الخدمة لنظامها، في الوصف إلى جانب أهداف الرقابة المحددة التي لا يمكن أن نحققها لوحدنا.

- الجوانب الأخرى لبيئة الرقابة لدينا وعملية تقييم المخاطر ونظام المعلومات (بما فيها العمليات التجارية ذات العلاقة) والمراسلات وأنشطة المراقبة وأنظمة المراقبة التي كانت ذات علاقة بمعالجة معاملات العملاء وإعداد التقارير بها.

(٢) يشمل تفاصيل التغييرات ذات العلاقة بنظام مؤسسة الخدمة خلال الفترة من (التاريخ) إلى (التاريخ).

(٣) لا يحذف أو يشوه المعلومات ذات العلاقة بنطاق النظام الموصوف، مع الإقرار بأن الوصف معد ليلبي الحاجات المشتركة لمجموعة كبيرة من العملاء ومدققيهم وبالتالي لا يمكن أن يشمل كافة جوانب النظام التي يمكن أن يعتبرها كل عميل منفرد مهمة في بيئته الخاصة.

(ب) كانت أنظمة الرقابة ذات العلاقة بأهداف الرقابة الواردة في الوصف المرافق مصممة بصورة ملائمة وتعمل بفاعلية طوال الفترة من (*التاريخ*) إلى (*التاريخ*). وكانت المعايير المستخدمة في عمل هذا الإثبات هي:

(١) تحديد المخاطر التي هددت تحقيق أهداف الرقابة الواردة في الوصف؛

(٢) توفير أنظمة الرقابة المحددة في ذلك الوصف، إذا كانت مطبقة حسب ما هو موصوف، لتأكيد معقول بأن تلك المخاطر لا تمنع تحقيق أهداف الرقابة الواردة؛ و

(٣) أنظمة الرقابة مطبقة بصورة متسقة كما هي مصممة، بما في ذلك إمكانية تطبيق أنظمة الرقابة اليدوية من قبل الأفراد الذين يتمتعون بالكفاءة والصلاحيات المناسبة، طوال الفترة من (*التاريخ*) إلى (*التاريخ*).

**المثال ٢: توكيد مؤسسة الخدمة من النوع ١**

تم إعداد الوصف المرافق للعملاء الذين يستخدمون نظام (*النوع أو الإسم*) ومدققوهم الذين لديهم فهم كافي لدراسة الوصف إلى جانب المعلومات الأخرى بما فيها المعلومات عن أنظمة الرقابة التي يطبقها العملاء أنفسهم، عند فهم نظام المعلومات لدى العملاء ذات العلاقة بإعداد التقارير المالية. تؤكد (*إسم المنشأة*) على أن:

(أ) الوصف المرافق في الصفحات (ب ب–ج ج) يعرض بصورة عادلة نظام (*النوع أو الإسم*) لمعالجة معاملات العملاء كما في (*التاريخ*). وكانت المعايير المستخدمة في عمل هذا الإثبات هي أن الوصف المرافق:

(١) يعرض كيفية تصميم النظام وتنفيذه، بما في ذلك:

- أنواع الخدمات المقدمة، بما فيها فئات المعاملات المعالجة حسبما هو ملائم.

- الإجراءات، في تقنية المعلومات والأنظمة اليدوية، التي بدأت وفقاً لها هذه المعاملات وتم تسجيلها ومعالجتها وتصحيحها حسب الضرورة وتحويلها إلى التقارير المعدة للعملاء.
- السجلات المحاسبية ذات العلاقة، والمعلومات المساندة والحسابات المحددة التي إستخدمت في البدء بالمعاملات وتسجيلها ومعالجتها وإعداد تقارير بها. ويشمل هذا تصحيح المعلومات الخاطئة وكيفية تحويل المعلومات إلى التقارير المعدة للعملاء.
- كيفية تعامل النظام مع الأحداث والظروف الهامة، عدا المعاملات.
- العملية المستخدمة لإعداد التقرير للعملاء.
- أهداف الرقابة ذات العلاقة وأنظمة الرقابة المصممة لتحقيق تلك الأهداف.
- أنظمة الرقابة التي إفترضنا، أثناء تصميم النظام، أنها ستطبق من قبل المنشآت المستخدمة والمحددة، إذا لزم الأمر لتحقيق أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها، في الوصف إلى جانب أهداف الرقابة المحددة التي لا يمكن أن نحققها لوحدنا.
- الجوانب الأخرى لبيئة الرقابة لدينا وعملية تقييم المخاطر ونظام المعلومات (بما فيها العمليات التجارية ذات العلاقة) والمراسلات وأنشطة المراقبة وأنظمة المراقبة التي كانت ذات علاقة بمعالجة معاملات العملاء وإعداد التقارير بها.

(٢) لا يحذف أو يشوه المعلومات ذات العلاقة بنطاق النظام الموصوف، مع الإقرار بأن الوصف معد ليلبي الحاجات المشتركة لمجموعة كبيرة من العملاء ومدققيهم وبالتالي لا يمكن أن يشمل كافة جوانب النظام التي يمكن أن يعتبرها كل عميل منفرد مهمة في بيئته الخاصة.

(ب) كانت أنظمة الرقابة ذات العلاقة بأهداف الرقابة الواردة في الوصف المرافق مصممة بصورة ملائمة كما في (التاريخ). وكانت المعايير المستخدمة في عمل هذا الإثبات هي:

(١) تحديد المخاطر التي هددت تحقيق أهداف الرقابة الواردة في الوصف؛ و

(٢) توفير أنظمة الرقابة المحددة في ذلك الوصف، إذا كانت مطبقة حسب ما هو موصوف، لتأكيد معقول بأن تلك المخاطر لا تمنع تحقيق أهداف الرقابة الواردة.

# الملحق ٢

(المرجع: الفقرة أ٤٧)

## مثال على تقارير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة

الأمثلة التالية من التقارير مخصصة للإرشاد ولا تهدف إلى أن تكون شاملة أو مطبقة على كافة الحالات.

### المثال ١: تقارير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة من النوع ٢

### تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة المستقل حول وصف أنظمة الرقابة وتصميمها وفاعليتها التشغيلية

إلى: مؤسسة الخدمة س ص ع

*النطاق*

لقد شاركنا في التقرير حول وصف مؤسسة الخدمة س ص ع في الصفحات (ب ب–ج ج) لنظام (*النوع أو الإسم*) لمعالجة معاملات العملاء طوال الفترة من (*التاريخ*) إلى (*التاريخ*) وحول تصميم وعمل أنظمة الرقابة ذات العلاقة بأهداف الرقابة الواردة في الوصف[١٨].

*مسؤوليات مؤسسة الخدمة س ص ع*

تكون مؤسسة الخدمة س ص ع مسؤولة عن: إعداد الوصف والإثبات المرافق في الصفحة (أ أ)، بما في ذلك اكتمال ودقة وطريقة عرض الوصف والإثبات؛ وتوفير الخدمات المشمولة بالوصف؛ وتحديد أهداف الرقابة؛ وتصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة وتشغيلها بفاعلية لتحقيق أهداف الرقابة الواردة.

*مسؤوليات مدقق الخدمة*

إن مسؤوليتنا هي التعبير عن رأي حول وصف مؤسسة الخدمة س ص ع وحول تصميم وعمل أنظمة الرقابة المرتبطة بأهداف الرقابة الواردة في الوصف بناء على إجراءاتنا. وقد قمنا بالعملية وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٤٠٢، "تقارير التأكيد حول أنظمة الرقابة في مؤسسات الخدمة"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. ويقتضي المعيار الإلتزام بالمتطلبات الأخلاقية والتخطيط للإجراءات وتنفيذها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان الوصف، من كافة النواحي الجوهرية، معروضا بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، وما إذا كانت أنظمة الرقابة لدى مؤسسة الخدمة مصممة بصورة ملائمة وتعمل بفاعلية.

تشمل عملية التأكيد لإعداد تقارير حول وصف وتصميم وفاعلية أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة تنفيذ الإجراءات للحصول على دليل حول الإفصاحات في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها وتصميم

[١٨] إذا كانت بعض عناصر الوصف غير مشمولة في نطاق العملية، فيجب توضيح هذا في تقرير التأكيد.

أنظمة الرقابة وفاعليتها التشغيلية. وتعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مدقق الخدمة، بما في ذلك تقييم المخاطر بان الوصف ليس معروضاً بصورة عادلة وأن أنظمة الرقابة ليست مصممة بصورة ملائمة وغير فاعلة تشغيلياً. وتشمل إجراءاتنا إختبار الفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة التي نعتبرها ضرورية لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة الواردة في الوصف قد تحققت. وتشمل عملية التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم العرض العام للوصف ومدى ملائمة الأهداف الواردة فيه ومدى ملائمة المعايير المحددة من قبل مؤسسة الخدمة والمذكورة في الصفحة (أ أ).

إننا نعتقد أن الدليل الذي حصلنا عليه كافي وملائم لتوفير أساس لرأينا.

*ضوابط أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة*

تم إعداد وصف مؤسسة الخدمة س ص ع ليلبي الحاجات المشتركة لمجموعة كبيرة من العملاء ومدققيهم وبالتالي لا يمكن أن يشمل كافة جوانب النظام التي يمكن أن يعتبرها كل عميل منفرد مهمة في بيئته الخاصة. وكذلك ونظراً إلى طبيعتها، فقد لا تمنع أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة أو تكشف كافة الأخطاء أو الحذوفات أثناء معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بها. علاوةً على ذلك، يخضع توقع أي تقييم للفاعلية في الفترات المستقبلية إلى مخاطر أن تصبح أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة غير كافية أو فاشلة.

*الرأي*

تم تكوين رأينا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير. والمعايير التي استخدمناها في صياغة رأينا هي الواردة في الصفحة (أ أ). وبرأينا، ومن كافة النواحي الجوهرية:

(أ) يعرض الوصف بصورة عادلة النظام كما هو مصمم ومطبق طوال الفترة من (*التاريخ*) إلى (*التاريخ*)؛

(ب) تم تصميم أنظمة الرقابة المرتبطة بأهداف الرقابة الواردة في الوصف بصورة ملائمة طوال الفترة من (*التاريخ*) إلى (*التاريخ*)؛ و

(ج) تعمل أنظمة الرقابة التي تم إختبارها، وهي تلك الضرورية لتوفير تأكيد معقول بان أهداف الرقابة الواردة في الوصف متحققة، بصورة فاعلة طوال الفترة من (*التاريخ*) إلى (*التاريخ*).

*وصف إختبارات أنظمة الرقابة*

تورد الصفحات (د ن– *ض ض*) أنظمة الرقابة المحددة التي تم إختبارها وطبيعة وتوقيت ونتائج تلك الإختبارات.

*المستخدمون المستهدفون والغايات*

يستهدف هذا التقرير ووصف إختبارات أنظمة الرقابة في الصفحات (د ذ–ض ض) العملاء الذي استخدموا نظام (*النوع أو الإسم*) الخاص بمؤسسة الخدمة س ص ع ومدققيهم الذين لديهم فهم كافي لدراسة الوصف إلى جانب المعلومات الأخرى بما فيها المعلومات عن أنظمة الرقابة التي يطبقها العملاء أنفسهم، عند تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية للعملاء.

*[توقيع مدقق الخدمة]*

*[تاريخ تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة]*

*[عنوان مدقق الخدمة]*

**المثال ٢: تقارير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة من النوع ٢**

**تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة المستقل حول وصف أنظمة الرقابة وتصميمها وفاعليتها التشغيلية**

إلى: مؤسسة الخدمة س ص ع

*النطاق*

لقد شاركنا في التقرير حول وصف مؤسسة الخدمة س ص ع في الصفحات (ب ب–ج ج) لنظام (*النوع أو الإسم*) لمعالجة معاملات العملاء طوال الفترة من (*التاريخ*) إلى (*التاريخ*) وحول تصميم وعمل أنظمة الرقابة ذات العلاقة بأهداف الرقابة الواردة في الوصف[١٩].

ولم نقم بأي إجراءات تتعلق بالفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة الواردة في الوصف وعليه لم نعبر عن رأينا فيها.

*مسؤوليات مؤسسة الخدمة س ص ع*

تكون مؤسسة الخدمة س ص ع مسؤولة عن: إعداد الوصف والإثبات المرافق في الصفحة (أ أ)، بما في ذلك اكتمال ودقة وطريقة عرض الوصف والإثبات؛ و توفير الخدمات المشمولة بالوصف؛ وتحديد أهداف الرقابة؛ وتصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة وتشغيلها بفاعلية لتحقيق أهداف الرقابة الواردة.

*مسؤوليات مدقق الخدمة*

إن مسؤوليتنا هي التعبير عن رأي حول وصف مؤسسة الخدمة س ص ع وحول تصميم وعمل أنظمة الرقابة المرتبطة بأهداف الرقابة الواردة في الوصف بناءً على إجراءاتنا. وقد قمنا بالعملية وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد ٣٤٠٢، "تقارير التأكيد حول أنظمة الرقابة في مؤسسات الخدمة"،

[١٩] إذا كانت بعض عناصر الوصف غير مشمولة في نطاق العملية، فيجب توضيح هذا في تقرير التأكيد.

الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد. ويقتضي المعيار الإلتزام بالمتطلبات الأخلاقية والتخطيط للإجراءات وتنفيذها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان الوصف، من كافة النواحي الجوهرية، معروضاً بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية، وما إذا كانت أنظمة الرقابة لدى مؤسسة الخدمة مصممة بصورة ملائمة وتعمل بفاعلية.

تشمل عملية التأكيد لإعداد تقارير حول وصف وتصميم وفاعلية أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة تنفيذ الإجراءات للحصول على دليل حول الإفصاحات في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها وتصميم أنظمة الرقابة وفاعليتها التشغيلية. وتعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مدقق الخدمة، بما في ذلك تقييم أن الوصف ليس معروضا بصورة عادلة وان أنظمة الرقابة ليست مصممة بصورة. وتشمل عملية التأكيد من هذا النوع أيضاً تقييم العرض العام للوصف ومدى ملائمة الأهداف الواردة فيه ومدى ملائمة المعايير المحددة من قبل مؤسسة الخدمة والمذكورة في الصفحة (أ أ).

وكما هو مشار إليه أعلاه، فإننا لم نقم بأي إجراءات تتعلق بالفاعلية التشغيلية لأنظمة الرقابة الواردة في الوصف وعليه لم نعبر عن رأينا فيها.

إننا نعتقد أن الدليل الذي حصلنا عليه كافي وملائم لتوفير أساس لرأينا.

*ضوابط أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة*

تم إعداد وصف مؤسسة الخدمة س ص ع ليلبي الحاجات المشتركة لمجموعة كبيرة من العملاء ومدققيهم وبالتالي لا يمكن أن يشمل كافة جوانب النظام التي يمكن أن يعتبرها كل عميل منفرد مهمة في بيئته الخاصة. وكذلك ونظرا إلى طبيعتها، فقد لا تمنع أنظمة الرقابة في مؤسسة الخدمة أو تكشف كافة الأخطاء أو الحذوفات أثناء معالجة المعاملات أو إعداد التقارير بها.

*الرأي*

تم تكوين رأينا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير. والمعايير التي استخدمناها في صياغة رأينا هي الواردة في الصفحة (أ أ). وبرأينا، ومن كافة النواحي الجوهرية:

(أ) يعرض الوصف بصورة عادلة النظام كما هو مصمم ومطبق كما في (*التاريخ*)؛ و

(ب) تم تصميم أنظمة الرقابة المرتبطة بأهداف الرقابة الواردة في الوصف بصورة ملائمة كما في (*التاريخ*).

*المستخدمون المستهدفون والغايات*

يستهدف هذا التقرير فقط العملاء الذي استخدموا نظام (*النوع أو الإسم*) الخاص بمؤسسة الخدمة س ص ع ومدققيهم الذين لديهم فهم كافي لدراسة الوصف إلى جانب المعلومات الأخرى بما فيها المعلومات عن أنظمة الرقابة التي يطبقها العملاء أنفسهم، عند فهم أنظمة المعلومات لدى العملاء ذات العلاقة بالبيانات المالية.

*[توقيع مدقق الخدمة]*

*[تاريخ تقرير التأكيد الخاص بمدقق الخدمة]*

*[عنوان مدقق الخدمة]*

# الملحق ٣

(المرجع: الفقرة أ٥٠)

## مثال على تقارير التأكيد المعدلة الخاصة بمدقق الخدمة

الأمثلة التالية من التقارير المعدلة مخصصة للإرشاد ولا تهدف إلى أن تكون شاملة أو مطبقة على كافة الحالات.

### المثال ١: الرأي المتحفظ – وصف مؤسسة الخدمة لنظامها ليس معروضاً بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية

....

*مسؤوليات مدقق الخدمة*

....

إننا نعتقد أن الدليل الذي حصلنا عليه كافي وملائم لتوفير أساس لرأينا.

*أساس الرأي المتحفظ*

يحدد الوصف المرافق في الصفحة (*م ن*) أن مؤسسة الخدمة س ص ع تستخدم أرقام تعريف المشغل وكلمات المرور لمنع الدخول غير المصرح إلى النظام. وبناء على إجراءاتنا، والتي تشمل الإستعلام عن أراء الموظفين ومراقبة النشاطات، فقد حددنا أن أرقام تعريف المشغل وكلمات المرور تستخدم في التطبيقات (أ) و(ب) ولكن ليس في (ج) و(د).

*الرأي المتحفظ*

تم تكوين رأينا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير. والمعايير التي استخدمناها في صياغة رأينا هي الواردة في إثبات مؤسسة الخدمة س ص ع في الصفحة (*أ أ*). وبرأينا، وبإستثناء المسائل المذكورة في فقرة أساس الرأي المتحفظ:

(أ)

### المثال ٢: أنظمة الرقابة ليست مصممة لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة الواردة في وصف مؤسسة الخدمة لنظامها ستحقق في حال تشغيلها بفاعلية

....

*مسؤوليات مدقق الخدمة*

....

إننا نعتقد أن الدليل الذي حصلنا عليه كافي وملائم لتوفير أساس لرأينا.

*أساس الرأي المتحفظ*

كما هو وارد في الصفحة (*م ن*) من الوصف المرافق، تقوم مؤسسة الخدمة س ص ع من وقت لآخر بعمل تغيير في برامج التطبيقات لتصحيح العيوب أو لتعزيز القدرات. ولا تشمل الإجراءات المتبعة عند تحديد إمكانية عمل التغييرات، أثناء تصميم التغييرات وتنفيذها، المراجعة والموافقة من قبل الأفراد المصرح لهم والمستقلين عن أولئك المشاركين في عمل التغييرات. وليس هناك أيضاً متطلبات محددة لإختبار هذه التغييرات أو توفير نتائج الإختبارات إلى مراجع غير مصرح قبل تنفيذ التغييرات.

*الرأي المتحفظ*

تم تكوين رأينا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير. والمعايير التي استخدمناها في صياغة رأينا هي الواردة في إثبات مؤسسة الخدمة س ص ع في الصفحة (*أ أ*). وبرأينا، وبإستثناء المسائل المذكورة في فقرة أساس الرأي المتحفظ:

(أ)

**المثال ٣: الرأي المتحفظ – أنظمة الرقابة لا تعمل بفاعلية طوال الفترة المحددة (التقارير من النوع ٢ فقط)**

....

*مسؤوليات مدقق الخدمة*

....

إننا نعتقد أن الدليل الذي حصلنا عليه كافي وملائم لتوفير أساس لرأينا.

*أساس الرأي المتحفظ*

تذكر مؤسسة الخدمة س ص ع في وصفها أن لديها أنظمة رقابة محوسبة لمطابقة دفعات القروض المدفوعة مع المخرجات الناتجة. لكن، وكما هو مشار إليه في الصفحة (*م ن*) من الوصف، فإن نظام الرقابة هذا لم يعمل بفاعلية خلال الفترة من *اليوم /الشهر /السنة* وحتى *اليوم /الشهر /السنة* بسبب خطأ في البرمجة. ونتج عن هذا عدم تحقق هدف الرقابة "أنظمة الرقابة توفر تأكيدا معقولا بأن دفعات القروض المدفوعة مسجلة حسب الأصول" خلال الفقرة من *اليوم /الشهر /السنة* وحتى *اليوم /الشهر /السنة*. ونفذت س ص ع التغيير على البرنامج الذي يقوم بالحساب كما في (التاريخ) وتشير إختباراتنا إلى انه كان يعمل بفاعلية خلال الفترة من *اليوم /الشهر /السنة* وحتى *اليوم /الشهر /السنة*.

*الرأي المتحفظ*

تم تكوين رأينا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير. والمعايير التي استخدمناها في صياغة

رأينا هي الواردة في إثبات مؤسسة الخدمة س ص ع في الصفحة (أ أ). وبرأينا، وبإستثناء المسائل المذكورة في فقرة أساس الرأي المتحفظ:

....

**المثال ٤: الرأي المتحفظ – مدقق الخدمة غير قادر على الحصول على دليل كافي**

....

*مسؤوليات مدقق الخدمة*

إننا نعتقد أن الدليل الذي حصلنا عليه كافي وملائم لتوفير أساس لرأينا.

*أساس الرأي المتحفظ*

تذكر مؤسسة الخدمة س ص ع في وصفها أن لديها أنظمة رقابة محوسبة لمطابقة دفعات القروض المدفوعة مع المخرجات الناتجة. لكن، تم شطب السجلات الإلكترونية لتنفيذ هذه المطابقة خلال الفترة من *اليوم /الشهر /السنة* وحتى *اليوم /الشهر /السنة* نتيجة لخطأ في معالجة الحاسوب، وبالتالي كنا غير قادرين على إختبار عمل نظام الرقابة لتلك الفترة. نتيجة لذلك، كنا غير قادرين على تحديد ما إذا كان هدف الرقابة "أنظمة الرقابة توفر تأكيداً معقولا بأن دفعات القروض المدفوعة مسجلة حسب الأصول" قد عمل بفاعلية خلال الفقرة من *اليوم /الشهر /السنة* وحتى *اليوم /الشهر /السنة*.

*الرأي المتحفظ*

تم تكوين رأينا على أساس المسائل المحددة في هذا التقرير. والمعايير التي إستخدمناها في صياغة رأينا هي الواردة في إثبات مؤسسة الخدمة س ص ع في الصفحة (أ أ). وبرأينا، وبإستثناء المسائل المذكورة في فقرة أساس الرأي المتحفظ:

(أ) ...

.٢١-١٣]

# المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠

(معيار التدقيق الدولي ٩٢٠ سابقاً)

# التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية

(هذا المعيار نافذ المفعول)

## المحتويات


| | لفقرة |
|---|---|
| لمقدمة ..... | ١-٣ |
| هدف التكليف بإجراءات متفق عليها..... | ٤-٦ |
| لمبادئ العامة للتكليف بإجراءات متفق عليها..... | ٧-٨ |
| تحديد شروط التكليف..... | ٩-١٢ |
| لتخطيط..... | ١٣ |
| لتوثيق..... | ١٤ |
| لإجراءات وأدلة الإثبات ..... | ١٥-١٦ |
| لتقارير..... | ١٧-١٨ |
| لحق ١ : مثال لكتاب الموافقة على تكليف بإجراءات متفق عليها | |
| لحق ٢ : مثال لتقرير الحقائق المكتشفة ذات الصلة بالدائنين | |


ينبغي قراءة المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠، "التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية" في سياق "مقدمة إلى المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات والتأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، " التي تبين تطبيق سلطة المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة.

## المقدمـــة

١. إن الهدف من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول المسؤوليات المهنية للمدقق[١] عند قيامه بمهمة إنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية، وحول شكل ومضمون التقرير الصادر عن المدقق والمتعلق بالتكليف المذكور.

٢. إن هذا المعيار الدولي للتدقيق موجه للمهمات المتعلقة بالمعلومات المالية. ومع ذلك فقد يوفر إرشادات مفيدة للمهمات المتعلقة بالمعلومات غير المالية، على شرط أن يكون لدى المدقق معرفة مناسبة لموضوع الأمر المبحوث عنه، ووجود مقاييس معقولة تستند عليها النتائج. ويجب أن يقرأ هذا المعيار الدولي للتدقيق مع المعيار الدولي للتدقيق ١٢٠– "إطار المعايير الدولية للتدقيق". كما أن إرشادات المعايير الدولية للتدقيق الأخرى قد تكون مفيدة للمدقق عند تطبيقه هذا المعيار الدولي.

٣. إن التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها قد تتضمن قيام المدقق بإنجاز إجراءات معينة تتعلق ببنود منفردة من المعلومات المالية (كالدائنين أو المدينين أو المشتريات من الأطراف ذات العلاقة أو المبيعات وأرباح أحد أجزاء المنشأة) أو بإحدى البيانات المالية (كالميزانية) أو حتى بالمجموعة الكاملة للبيانات المالية.

## هدف التكليف بإجراءات متفق عليها

٤. **إن الهدف من التكليف بإجراءات متفق عليها هو قيـــام المدقق بإجراءات ذات طبيعة تدقيقية، والتي سبق أن تم الإتفاق عليها بين المدقق والمنشأة وأية أطراف ثالثة ذات علاقة، وتقديم تقرير بالحقائق المكتشفة.**

٥. بما أن المدقق ببساطة يقدم تقريراً بالحقائق المكتشفة من الإجراءات المتفق عليها، فإنه لا يقوم بإبداء أي ثقة وبدلاً من ذلك فإن المستفيدين من التقرير يقومون بتقييم الإجراءات والنتائج المقدمة من المدقق لأنفسهم، ويستنتجون استنتاجاتهم الخاصة من خلال أعمال المدقق.

٦. يقتصر التقرير على تلك الأطراف التي اتفقت على الإجراءات المطلوب إنجازها، حيث أن الآخرين، الذين لا يدركون أسباب هذه الإجراءات، قد يسيئون تفسير النتائج.

## المبادئ العامة للتكليف بإجراءات متفق عليها

٧. **يجـــب أن يلتزم المدقق** " ***بقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين*** " **الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين** وإن قواعد السلوك المهني التي تحكم المسؤوليات المهنية للمدقق، لمثل هذا النوع من التكليف هي:–

[١] إن مصطلح المدقق يستعمل خلال المعايير الدولية للتدقيق عند وصف عمليتي التدقيق والخدمات ذات العلاقة، والتي قد يتم القيام بها. إن القصد من هذه الإشارة ليس التلميح بأن الشخص الذي يقوم بإنجاز الخدمات ذات العلاقة من الضروري أن يكون هو مدقق البيانات المالية للمنشأة.

(أ) الأمانة؛
(ب) الموضوعية؛
(ج) الكفاءة والعناية المهنية؛
(د) السرية؛
(هـ) السلوك المهني؛ و
(و) المعايير التقنية.

أما الإستقلالية فإنها ليست من متطلبات التكليف بإجراءات متفق عليها. ومع ذلك فإن شروط وأهداف التكليف أو المعايير الوطنية قد تتطلب من المدقق الإلتزام بمتطلبات الإستقلالية المنوه عنها *بقواعد مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين*. وفي حالة كون المدقق لا يتمتع بالإستقلالية فإن من الضروري بيان ذلك في تقرير الحقائق المكتشفة.

٨. **على المدقق أن ينفذ التكليف بإجراءات متفق عليها وفقاً لهذا المعيار الدولي للتدقيق وشروط التكليف.**

## تحديد شروط التكليف

٩. **يجب أن يتأكد المدقق وممثلو المنشأة وإعتيادياً، الأطراف الأخرى المحددين الذين يستلمون نسخاً من تقرير الحقائق المكتشفة، بأن هناك فهم واضح يتعلق بالإجراءات المتفق عليها وشروطها.** وتتضمن الأمور المتفق عليها ما يلي:-

- طبيعة التكليف متضمناً حقيقية كون الإجراءات المنفذة سوف لا تشكل عملية تدقيق أو اطلاع، وعليه فسوف لا يتم إبداء أي ثقة.
- بيان الهدف من التكليف.
- تحديد المعلومات المالية التي ستشملها الإجراءات المتفق عليها.
- طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الخاصة المطبقة.
- الشكل المتوقع لتقرير الحقائق المكتشفة.
- القيود المفروضة على توزيع تقرير الحقائق المكتشفة. وفي حالة تعارض تلك القيود مع المتطلبات القانونية، أن وجدت، فإن على المدقق عدم قبول التكليف.

١٠. في بعض الحالات، مثلاً، عندما يتم الإتفاق على الإجراءات بين المنظّم وممثلي الجهة القطاعية وممثلي مهنة المحاسبة، فإن المدقق قد لا يستطيع مناقشة الإجراءات مع كافة الأطراف التي سوف تستلم التقرير. في مثل هذه الحالة، قد يقوم المدقق بدراسة، مثلاً، إمكانية مناقشة الإجراءات التي سيتم تطبيقها مع الممثلين المناسبين للأطراف ذات العلاقة، والإطلاع على مراسلات هذه

مراسلات هذه الأطراف، أو تزويدهم بمسودة لشكل التقرير الذي سوف يقوم بإصداره.

١١. إن من مصلحة كل من العميل والمدقق، أن يقوم المدقق بإرسال كتاب الموافقة على التكليف موثقاً فيه الشروط الرئيسية للمهمة. إن كتاب الموافقة على التكليف يؤكد قبول المدقق بتولي المهمة ويساعد على تجنب أي سوء فهم يتعلق بأمور عدة كأهداف ونطاق المهمة، ومدى مسؤوليات المدقق، وشكل التقارير التي سيتم إصدارها.

١٢. يتضمن كتاب الموافقة على التكليف الأمور التالية:-

- كشفاً بالإجراءات التي سيتم تنفيذها حسب الإتفاق الحاصل بين الأطراف المعنية.
- بيان بأن توزيع تقرير الحقائق المكتشفة سيكون مقتصراً على الأطراف الخاصة التي وافقت على تنفيذ الإجراءات.

إضافة لذلك، فقد يقوم المدقق بدراسة إمكانية أن يرفق مع كتاب الموافقة على التكليف مسودة لنموذج تقرير الحقائق المكتشفة الذي سيتم إصداره. ويظهر ملحق (١) مثالاً لكتاب الموافقة على التكليف.

## التخطيط

**١٣. على المدقق تخطيط عمله لكي يتم إنجاز المهمة بالشكل الفعّال.**

## التوثيق

**١٤. على المدقق توثيق الأمور ذات الأهمية في توفير أدلة لدعم تقرير الحقائق المكتشفة، وتوثيق البراهين على أن التكليف قد تم إنجازه وفقاً لهذا المعيار الدولي للتدقيق وشروط التكليف.**

## الإجراءات وأدلة الإثبات

**١٥. على المدقق القيام بالإجراءات المتفق عليها واستخدام أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها كأسس لتقرير الحقائق المكتشفة.**

١٦. قد تتضمن الإجراءات المطبقة في التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها ما يلي:-

- الإستفسار والتحليل.
- إعادة الإحتساب والمقارنة والطرق الكتابية الأخرى للتأكد من الدقة.
- الملاحظة.
- الفحص.
- الحصول على المصادقات.

والملحق (٢) عبارة عن مثال لتقرير يحتوى على كشف توضيحي للإجراءات التي قد تستخدم كجزء من تكليف نموذجي بإجراءات متفق عليها.

**التقارير**

١٧. من الضروري أن يتضمن تقرير التكليف بإجراءات متفق عليها وصفاً للهدف من هذا التكليف بتفصيل كافٍ ليتمكن القارئ من فهم طبيعة ومدى العمل المنجز.

١٨. **يجب أن يتضمن تقرير الحقائق المكتشفة على ما يلي:-**

(أ) **عنوان التقرير؛**

(ب) **اسم الجهة التي يوجه إليها التقرير (عادة اسم العميل الذي كلّف المدقق بإنجاز الإجراءات المتفق عليها)؛**

(ج) **تحديد المعلومات المالية وغير المالية المعينة التي طبقَت عليها الإجراءات المتفق عليها؛**

(د) **بياناً بأن الإجراءات المنفذة هي تلك التي تم الإتفاق عليها مع مستلم التقرير؛**

(هـ) **بياناً بأن التكليف قد أنجز وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق القابل للتطبيق على التكليف بإجراءات متفق عليها، أو وفقاً للمعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة؛**

(و) **في الحالات الملائمة، بيان بأن المدقق ليس مستقلاً عن المنشأة؛**

(ز) **تحديد الهدف من إنجاز التكليف بإجراءات متفق عليها؛**

(ح) **كشفاً بالإجراءات المحددة التي تم إنجازها؛**

(ط) **وصفاً للحقائق المكتشفة من قبل المدقق وبضمنها تفاصيل وافية عن الأخطاء والإستثناءات التي تم اكتشافها؛**

(ي) **بياناً بأن الإجراءات المنجزة لا تشكل عملية تدقيق أو اطلاع، لذا فإنه لم يتم إبداء أي ثقة؛**

(ك) **بياناً بأنه لو قُدَر للمدقق القيام بإنجاز إجراءات إضافية، أو قيامه بعملية التدقيق أو الإطلاع، لكان من الممكن اكتشاف أمور أخرى قد يكون من الواجب إظهارها في التقرير؛**

(ل) **بياناً بأن التقرير يقتصر على تلك الأطراف التي اتفقت على إنجاز الإجراءات؛**

(م) **بياناً، (وحسب الحالة)، بأن التقرير يتعلق فقط بالعناصر أو الحسابات أو البنود أو**

**المعلومات المالية وغير المالية المحددة، وأن التقرير لا يشمل البيانات المالية للمنشأة المأخوذة ككل؛**

**(ن) تاريخ التقرير؛**

**(س) عنوان المدقق؛ و**

**(ع) توقيع المدقق.**

ويتضمن الملحق (٢) مثالاً حول تقرير الحقائق المكتشفة صادراً لتكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها تتعلق بالمعلومات المالية.

## منظور القطاع العام

١. *قد لا يقتصر التقرير الصادر عن التكليف في القطاع العام على تلك الأطراف التي اتفقت على إنجاز الإجراءات، بل يكون أيضا تحت متناول عدد واسع من المنشآت أو الأشخاص ( مثلاً في حالة استقصاء المجلس النيابي عن منشأة عامة أو قسم حكومي معيّن ).*

٢. *كذلك من الضروري ملاحظة كون تفويضات القطاع العام تختلف بشكل مميز، لذا فإنه يستوجب الحذر للتمييز بين " الإجراءات المتفق عليها " الحقيقية، وبين المهام التي يتوقع أن تكون ضمن عمليات تدقيق المعلومات المالية، كتقارير تقييم الأداء.*

# الملحق ١

## توضيح لكتاب الموافقة على تكليف بإجراءات متفق عليها

إن الهدف من الكتاب التالي هو الإسترشاد به فيما يتعلق بالفقرة (٩) من هذا المعيار الدولي للتدقيق، وليس الهدف منه أن يكون كتاب قياسي. ومن الضروري تغيير كتاب الموافقة على التكليف حسب المتطلبات والظروف الشخصية.

إلى مجلس الإدارة أو الممثلين المناسبين الآخرين للعميل الذي قام بتكليف المدقق.

إن هذا الكتاب يؤكد فهمنا لشروط وأهداف مهمتنا، وطبيعة وحدود الخدمات التي سوف نقدمها، حيث سنقوم بإنجاز مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة) القابل للتطبيق على تكليف بإجراءات متفق عليها، وسوف نشير إلى ذلك في تقريرنا.

لقد وافقنا على إنجاز الإجراءات التالية وتقديم تقرير إليكم بالحقائق المكتشفة، نتيجة عملنا.

(صف طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي ستنجز، ومن ضمنها إشارة خاصة، حسب الحالة، لهوية المستندات والسجلات التي سيتم الإطلاع عليها، والأشخاص الذين سيتصل بهم، والأطراف الذين سيتم الحصول على المصادقات منهم).

إن الإجراءات التي سنقوم بإنجازها مقصورة لمساعدتكم في (يتم بيان الهدف). ولا يجوز استعمال تقريرنا لأي هدف آخر وانه لمعلوماتكم فحسب.

كما أن الإجراءات التي سنقوم بإنجازها سوف لا تشكل عملية تدقيق أو اطلاع وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة)، وبناء عليه فسوف لا يتم إبداء أي ثقة.

إننا نتطلع للتعاون الكامل مع موظفيكم، ونحن واثقون بأنهم سوف يقومون بتزويدنا بأية سجلات أو مستندات أو معلومات أخرى يتم طلبها ولها علاقة بمهمتنا.

إن أتعابنا، والتي سيتم المطالبة بها حسب تقدم العمل، مبنية على أساس الوقت الذي يحتاجه الأشخاص المكلفون بالمهمة إضافة للمصاريف الأخرى. علماً بأن أتعاب الساعة الواحدة للشخص تختلف حسب درجة المسؤولية والخبرة والمهارة المطلوب تقديمها.

يرجى توقيع وإعادة النسخة المرفقـــة من هذا الكتاب للدلالة على انه يتفق مع فهمكم لشروط التكليف، ومن ضمنها الإجراءات الخاصة التي تم الإتفاق على قيامنا بإنجازها.

هـ و ي وشركاه

توقيع ممثل مكتب مدقق الحسابات

نفيد إستلامه وقبوله عن شركة أ ب ج

(توقيع )

.....

الاسم وعنوان الوظيفة

التاريخ

# الملحق ٢

## توضيح لتقرير الحقائق المكتشفة ذات الصلة بالدائنين

تقرير الحقائق المكتشفة

إلى (الجهة التي كلفّت المدقق)

لقد قمنا بإنجاز الإجراءات المتفق عليها معكم والمذكورة أدناه والمتعلقة بحسابات الدائنين لشركة أ ب ج كما في (تاريخ)، والمبينة بالكشوفات المرفقة (ليست ظاهرة في هذا المثال) لقد باشرنا مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة) القابل للتطبيق على تكليف بإجراءات متفق عليها. وقد اقتصر إنجاز الإجراءات على مساعدتكم في تقييم صحة حسابات الدائنين، وأدناه ملخصاً لها:

١. بعد الحصول على ميزان تدقيق حسابات الدائنين كما في (تاريخ) والمعد من قبل شركة أ ب ج، فقد قمنا بالتحقق من صحة مجاميعه ومقارنته مع رصيد الحساب في سجل الأستاذ العام.

٢. قمنا بمقارنة الجدول المرفق ( لا يظهر في هذا المثال ) المتضمن أسماء المجهزين الرئيسيين والمبالغ المستحقة الدفع كما في (تاريخ)، مع الأسماء والمبالغ ذات العلاقة في ميزان المراجعة.

٣. لقد قمنا بالحصول على كشوفات المجهزين، أو طلبنا من المجهزين المصادقة على أرصدة المبالغ المستحقة الدفع كما في (تاريخ).

٤. لقد قمنا بمقارنة هذه الكشوفات أو المصادقات مع المبالغ المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه. وبالنسبة للمبالغ غير المتطابقة، فقد حصلنا على كشوفات مطابقة حسابات الدائنين من شركة أ ب ج. ومن خلال كشوفات المطابقة التي تم الحصول عليها، فقد تم تحديد وإدراج قوائم الطلب الموقوفة، والإشعارات الدائنة والصكوك غير المدفوعة، والتي يزيد مبلغ كل منها عن (×××). لقد قمنا بتحديد واختبار قوائم الطلب والإشعارات الدائنة التي استلمت لاحقاً والصكوك التي دفعت لاحقاً، وتأكدنا من أنه قد تم إدراجها حقيقة كمعلقات في كشوفات المطابقة.

وأدناه تقريراً بما تم اكتشافه :

(أ) بالنسبة للفقرة (١) فقد وجدنا المجاميع صحيحة وأن المبلغ الكلي صحيح.

(ب) بالنسبة للفقرة (٢) فقد وجدنا المبالغ التي تمت مقارنتها متطابقة.

(ج) بالنسبة للفقرة (٣) فقد وجدنا أن هناك كشوفات لكافة المجهزين.

(د) أما بالنسبة للفقرة (٤) فقد وجدنا المبالغ متطابقة، أو بالنسبة للمبالغ غير المتطابقة، فقد وجدنا أن شركة أ ب ج قد قامت بإعداد كشوفات المطابقة وأن الإشعارات الدائنة وقوائم الطلب والصكوك غير المدفوعة التي تزيد مبالغها عن (×××) قد تم إدراجها كأحد بنود

كأحد بنود المطابقة عدا الإستثناءات التالية:-

(تدرج تفاصيل الإستثناءات)

وبالنظر لكون الإجراءات المشار إليها أعلاه لا تشكل عملية تدقيق أو اطلاع وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة)، فإننا لم نقم بإبداء أيّ ثقة على حسابات الدائنين كما في (تاريخ).

ولو افترض قيامنا بإنجاز إجراءات إضافية، أو قيامنا بعملية تدقيق أو اطلاع للبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ( أو المعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة )، فقد يكون من الممكن أن نكون قد لاحظنا أموراً عديدة تستوجب إظهارها في التقرير المرفوع إليكم.

إن تقريرنا هذا هو للهدف المشار إليه بالفقرة الأولى من هذا التقرير حصراً ولمعلوماتكم، على أن لا يستعمل لأي هدف آخر أو يوزع على أطراف أخرى. إن هذا التقرير يتعلق فقط بالحسابات والبنود المشار إليها أعلاه ولا يمتد إلى أية بيانات مالية لشركة أ ب ج، مأخوذة ككل.

المدقق

التاريخ

العنوان

# المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤١٠

(معيار التدقيق الدولي ٩٣٠ سابقاً)

# التكليف بإعداد المعلومات المالية

(هذا المعيار نافذ المفعول)

## المحتويات


| | لفقرة |
|---|---|
| لمقدمة..... | ١ -٢ |
| هدف التكليف بإعداد الحسابات..... | ٣ -٤ |
| لمبادئ العامة للتكليف بإعداد الحسابات..... | ٥ -٦ |
| تحديد شروط التكليف..... | ٧ -٨ |
| لتخطيط ..... | ٩ |
| لتوثيق ..... | ١٠ |
| لإجراءات..... | ١١-١٧ |
| قارير التكليف بإعداد الحسابات..... | ١٨-١٩ |
| لحق ١ : توضيح لكتاب الموافقة على تكليف بإعداد الحسابات | |
| لحق ٢ : توضيحات لتقارير الإعداد | |


ينبغي قراءة المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤١٠، "التكليف بإعداد المعلومات المالية" في سياق " مقدمة إلى المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخـــدمات ذات العلاقة، " التي تبين تطبيق سلطة المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة.

## المقدمـــة

١. إن الهدف من هذا المعيار الدولي للتدقيق هو وضع معايير وتوفير إرشادات حول مسؤولية المحاسب[١] المهنية عند قيامه بمهمة إعداد المعلومات المالية، وحول شكل ومضمون التقرير الصادر عن المحاسب والمتعلق بالتكليف المذكور.

٢. إن هذا المعيار الدولي للتدقيق موجّه لإعداد المعلومات المالية. ومع ذلك فإنه يطبق لمدى مقبول على مهمات إعداد المعلومات غير المالية، بشرط أن تكون لدى المحاسب معرفة مناسبة للأمر موضوع البحث. إما المهام المتعلقة بتوفير مساعدة محددة للعميل في إعداد البيانات المالية (مثلاً في اختيار السياسة المحاسبية المناسبة)، فإنها لا تشكل تكليفاً بإعداد معلومات مالية.

### هدف التكليف بإعداد الحسابات

٣. **إن هدف التكليف بالإعداد هو استخدام المحاسب لخبرته المحاسبية ، بدلاً من خبرته التدقيقية، لجمع وتصنيف وتلخيص المعلومات المالية.** وهذا يستلزم عادة، اختصار المعلومات التفصيلية إلى شكل يسهل تطويعه وفهمه وبدون متطلبات لاختبار التوكيدات المتعلقة بتلك المعلومات. إن الإجراءات المستخدمة غير مصممة بالشكل الذي يمكّن المحاسب من إبداء أي ثقة حول المعلومات المالية. ومع ذلك فإن مستخدمي المعلومات المالية المعَدة سوف يحصلون على بعض المنافع نتيجة مشاركة المحاسب، وذلك بسبب كون الخدمة المقدمة قد تم إنجازها بكفاءة وعناية مهنية.

٤. إن التكليف بالإعداد يتضمن عادة إعداد البيانات المالية (والتي قد تكون أو لا تكون مجموعة كاملة للبيانات المالية)، ولكنها قد تتضمن أيضا تجميع وتصنيف وتلخيص المعلومات المالية الأخرى.

### المبادئ العامة للتكليف بإعداد الحسابات

٥. **على المحاسب الالتزام " *بقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين* " الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين** وأن قواعد السلوك المهني التي تحكم المسؤوليات المهنية للمحاسب لمثل هذه المهمات هي:-

(أ) الأمانة ؛

(ب) الموضوعية؛

(ج) الكفاءة والعناية المهنية؛

---

[١] لأهداف هذا المعيار الدولي للتدقيق وللتمييز بين عملية التدقيق والتكليف بإعداد الحسابات فإن مصطلح " المحاسب " ( بدلاً من المدقق ) قد استعمل خلال هذا المعيار للإشارة إلى المحاسب المهني في مجال ممارسة المهنة.

(د) السرية؛
(هـ) السلوك المهني؛ و
(و) المعايير التقنية.

أما الإستقلالية فإنها ليست من متطلبات التكليف بالإعداد. ومع ذلك فإن على المحاسب، في حالة كونه غير مستقل، إدراج بيان بذلك في تقريره.

٦. **في كافة الأحوال التي يرتبط اسم المحاسب بالمعلومات المالية المعدَة من قبله، فإن على المحاسب إصدار تقرير بذلك.**

## تحديد شروط التكليف

٧. **على المحاسب التأكد من وجود فهم واضح بين العميل والمحاسب يتعلق بشروط التكليف.** وتتضمن الأمور التي يتطلب أخذها بعين الإعتبار ما يلي:-

- طبيعة التكليف متضمناً حقيقة عدم القيام بعملية التدقيق أو الإطلاع، وعليه فسوف لا يتم إبداء أي ثقة.
- حقيقة عدم إمكانية الإعتماد على التكليف في إظهار الأخطاء والأعمال غير القانونية أو الأعمال غير النظامية، كالإحتيال والإختلاس الذي قد يكون موجوداً.
- طبيعة المعلومات التي ستجهز من قبل العميل.
- حقيقة كون الإدارة مسؤولة عن دقة واكتمال المعلومات المجهزة إلى المحاسب لهدف إكتمال ودقة المعلومات المحاسبية المعدَة.
- الأسس المحاسبية التي سيتم على ضوئها إعداد المعلومات المالية، وحقيقة انه سيتم الإفصاح عن هذه الأسس وعن أية انحرافات معروفة عنها.
- كيفية استخدام وتوزيع المعلومات بعد إعدادها.
- شكل التقرير المقدم المتعلق بالمعلومات المالية المعدَة، عند ارتباط اسم المحاسب بها.

٨. إن كتاب الموافقة على التكليف ستساعد على تخطيط عملية الإعداد. وأنه من مصلحة كل من المحاسب والمنشأة أن يقوم المحاسب بإرسال كتاب الموافقة على التكليف موثقاً فيها الشروط الرئيسية للمهمة. إن كتاب الموافقة على التكليف يؤكد قبول المحاسب بتولي المهمة وتساعد على تجنب أي سوء فهم يتعلق بأمور عدة كأهداف ونطاق المهمة ومدى مسؤوليات المحاسب، وشكل التقارير التي سيتم أصدراها. ويظهر الملحق (١) مثالاً لكتاب الموافقة على تكليف بالإعداد.

## التخطيط

٩. **على المحاسب تخطيط عمله لكي يتم إنجاز المهمة بالشكل الفعّال.**

## التوثيق

١٠. **على المحاسب توثيق الأمور ذات الأهمية لتوفير أدلة بأن التكليف قد تم إنجازه وفقاً لهذا المعيار الدولي للتدقيق وشروط التكليف.**

## الإجراءات

١١. **على المحاسب أن يحصل على معرفة عامة بطبيعة عمل المنشأة وفعالياتها، وأن يكون ملماً بالمبادئ والممارسات المحاسبية للجهة القطاعية التي تنتمي إليها المنشأة، وبشكل ومضمون المعلومات المالية بالصورة المناسبة في مثل هذه الظروف.**

١٢. لهدف إعداد المعلومات المالية، فإن المحاسب يحتاج إلى فهم عام لطبيعة معاملات المنشاة، ولشكل السجلات المحاسبية وللأسس المحاسبية التي على ضوئها ستعرض المعلومات المالية. ويحصل المحاسب عادة على المعرفة بهذه الأمور من خلال خبرته مع المنشأة أو الإستفسار من موظفي المنشأة.

١٣. عدا ما ذكر في هذا المعيار الدولي للتدقيق، فإن المحاسب لا يحتاج عادة إلى:-

(أ) القيام بالإستفسارات من الإدارة لهدف تقييم موثوقية واكتمال المعلومات المجهزة؛

(ب) تقييم الضوابط الداخلية؛

(ج) التحقق من أية أمور؛ أو

(د) التحقق من أية إيضاحات.

١٤. **في حالة معرفة المحاسب بأن المعلومات المجهزة من قبل الإدارة غير صحيحة أو غير كاملة أو غير مقنعة، فإن على المحاسب دراسة إنجاز الإجراءات أعلاه والطلب من الإدارة تزويده بمعلومات إضافية. وفي حالة رفض الإدارة تزويده بالمعلومات الإضافية فإن على المحاسب الإنسحاب من المهمة وإعلام المنشأة بأسباب الإنسحاب.**

١٥. **على المحاسب قراءة المعلومات المعدّة ودراسة فيما إذا كانت هذه المعلومات ملائمة من الناحية الشكلية وخالية من أية معلومات خاطئة جوهرية واضحة.** وفي هذا الخصوص، فإن المعلومات الخاطئة تتضمن:-

- أخطاء في تطبيق الإطار المحدد للتقارير المالية.

- عدم الإفصاح عن إطار التقارير المالية أو أية انحرافات عنه.
- عدم الإفصاح عن أية أمور مهمة علم بها المحاسب.

**ويجب الإفصاح عن الإطار المحدد للتقارير المالية وأية إنحرافات عنه ضمن المعلومات المالية، بالرغم من عدم وجود حاجة لتحديد مقدار تأثيرها.**

١٦. **في حالة معرفة المحاسب بوجود معلومات خاطئة جوهرية، فعليه الإتفاق مع المنشأة على إجراء تعديلات مناسبة. وفي حالة عدم تنفيذ هذه التعديلات، وإعتبار المعلومات المالية مضلّلة، فإن على المحاسب الإنسحاب من المهمة.**

**مسؤولية الإدارة**

١٧. **على المحاسب أن يحصل على اعتراف من الإدارة بمسئوليتها عن تقديم معلومات مالية مناسبة وموافقتها على هذه المعلومات.** مثل هذا الإعتراف قد يتم توفيره بإقرارات من الإدارة تغطى دقة واكتمال المعلومات المحاسبية المعنية، وإفصاحها الكامل للمحاسب، عن جميع المعلومات الجوهرية والمناسبة.

## تقارير التكليف بإعداد الحسابات

١٨. **يجب أن تتضمن[٢] تقارير التكليف بالإعداد ما يلي:-**

(أ) **عنوان التقرير؛**

(ب) **اسم الجهة التي يوجه إليها التقرير؛**

(ج) **بياناً بأن التكليف قد أنجز وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق القابل للتطبيق على التكليف بالإعداد، أو وفقاً للمعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة؛**

(د) **في الحالات الملائمة، بياناً بأن المحاسب ليس مستقلاً عن المنشأة؛**

(هـ) **تحديد المعلومات المالية، مشيراً إلى أنها اعتمدت على المعلومات المجهزة من قبل الإدارة؛**

(و) **بيان مفاده أن الإدارة مسؤولة عن المعلومات المالية التي يجمعها المحاسب؛**

[٢] كذلك قد يكون من المناسب للمحاسب أن يشير للهدف الخاص الذي من اجله تم إعداد المعلومات أو الطرف الذي أعدت لأجله. وبدلاً من ذلك، أو إضافة لذلك فقد يضيف المحاسب شكلاً معيناً من الاحتراس للتأكد من عدم استعماله إلا للهدف الذي اعد من اجله.

(ز) **بياناً بأنه لم يتم إجراء أية عملية تدقيق أو عملية اطلاع، وعليه فإنه لم يتم إبداء أي ثقة حول المعلومات المالية؛**

(ح) **إدراج فقرة، عند الضرورة، لجلب الإنتباه للإفصاح عن الإنحرافات المهمة عن الإطار المحدد للتقارير المالية؛**

(ط) **تاريخ التقرير؛**

(ي) **عنوان المحاسب؛ و**

(ك) **توقيع المحاسب.**

ويتضمن الملحق (٢) أمثلة على تقارير الإعداد.

١٩. **يجب أن تحتوى المعلومات المالية المعدَة من قبل المحاسب على إشارة مثل " غير مدققة " أو " معدَة بدون تدقيق أو مراجعة" أو " راجع تقرير الإعداد " على كل صفحة من صفحات المعلومات المالية، أو على واجهة المجموعة الكاملة للبيانات المالية.**

# ملحق ١

## توضيح لكتاب الموافقة على تكليف بإعداد الحسابات

يستخدم الكتاب التالي كمرشد ذي علاقة بالإعتبارات الواردة في الفقرة (٧) من هذا المعيار الدولي للتدقيق، كما يحتاج إلى أن يعدّل وفقاً للمتطلبات والظروف الشخصية. ويتعلق هذا المثال بإعداد البيانات المالية.

إلى مجلس الإدارة أو الممثلين المناسبين للإدارة العليا.

إن هذا الكتاب يؤكد فهمنا لشروط مهمتنا، وطبيعة وحدود الخدمات التي سوف نقدمها.

لقد طلبتم منا إنجاز الخدمات التالية:-

استناداً على المعلومات المجهزة من قبلكم، فإننا سنقوم بإعداد الميزانية لشركة أ ب ج كما في ٣١ ديسمبر (كانون أول) ××١٩ وبيانات الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذات التاريخ على الأساس النقدي، وذلك وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة ) القابل للتطبيق على التكليف بالإعداد. علماً إننا سوف لا نقوم بإجراءات التدقيق أو اطلاع المتعلقة بتلك البيانات المالية، وعليه فسوف لا يتم إبداء أي ثقة حول البيانات المالية. إن تقريرنا حول البيانات المالية لشركة أ ب ج يتوقع أن يقرأ حالياً كما يلي:-

(لاحظ الملحق ٢)

إن الإدارة هي المسؤولة عن دقة واكتمال المعلومات المجهزة إلينا، وكذلك هي المسؤولة أمام مستخدمي البيانات الماليـــة المعدَة من قبلنا. وهذا يتضمن الاحتفاظ بسجلات محاسبية ملائمة وضوابط داخلية واختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة. ولا يمكن الإعتماد على مهمتنا لإظهار فيما إذا كان هناك وجود للإحتيال أو الأخطاء أو الأعمال غير القانونية. ومع ذلك فإننا سوف نقوم بإعلامكم بمثل هذه الأمور في حالة اطلاعنا عليها.

سوف يتم إعداد المعلومات وفقاً لـــ (الإطار المحدد للتقارير المالية). وفي حالة معرفة أي انحراف عن هذا الإطار فسيتم الإفصاح عنه ضمن البيانات المالية، وعند الضرورة فسوف يشار إليه في تقرير الإعداد.

إن فهمنا هو أن النية في استخدام وتوزيع المعلومات المعدَة من قبلنا هو (محدد)، وفي حالة أي تغيير أساسي في هذا الأمر فسوف تقومون بإعلامنا به.

إننا نتطلع للتعاون الكامل مع موظفيكم، ونحن واثقون بأنهم سوف يقوموا بتزويدنا بأية سجلات أو مستندات أو معلومات اخرى يتم طلبها ولها علاقة بمهمتنا بالإعداد.

إن أتعابنا، التي سيتم المطالبة بها حسب تقدم العمل، مبنية على أساس الوقت الذي يحتاجه

الأشخـــاص المكلفون بالمهمة إضافة للمصاريف الأخرى. علماً بأن أتعاب الساعة الواحدة للشخص تختلف حسب درجة المسؤولية والخبرة والمهارة المطلوب تقديمها.

إن هذا الكتاب سيكون نافداً للسنوات القادمة إلا إذا عدل أو الغي أو نسخ.

يرجى توقيع وإعادة النسخة المرفقة من هذا الكتاب للدلالة على انه يتفق مع فهمكم لترتيبات إعدادنا لبياناتكم المالية.

هـ و ي وشركاه

نفيد استلامه وقبوله
عن شركة أ ب ج

( توقيع )
.....
الإسم وعنوان الوظيفة
التاريخ

# ملحق ٢

## توضيحات لتقارير الإعداد

### توضيح لتقرير حول التكليف بإعداد البيانات المالية

تقرير إعداد إلى .....

استناداً على المعلومات المجهزة من قبل الإدارة، فقد قمنا بإعداد الميزانية لشركة أ ب ج كما في ٣١ ديسمبر (كانون أول) ××١٩ وبيانات الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذات التاريخ، وذلك وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة). إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه البيانات المالية. علماً بأننا لم نقم بتدقيق أو الإطلاع على هذه البيانات المالية وعليه لم نقم بإبداء أي ثقة حولها[٣].

المحاسب

التاريخ

العنوان

[٣] أنظر الملاحظة الهامشية ٢.

**توضيح حول التكليف بإعداد البيانات المالية مع فقرة إضافية لجلب الإنتباه للانحراف عن الإطار المحدد للتقارير المالية**

تقرير إعداد إلى .....

استناداً على المعلومات المجهزة من قبل الإدارة، فقد قمنا بإعداد الميزانية لشركة آ ب ج كما في ٣١ ديسمبر (كانون أول) ×× ١٩ وبيانات الدخل والتدفقات النقدية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذات التاريخ، وذلك وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق (أو المعايير أو الممارسات الوطنية ذات العلاقة). إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه البيانات المالية. علماً بأننا لم نقم بتدقيق أو الإطلاع على هذه البيانات المالية وعليه لم نقم بإبداء أي ثقة حولها[٤].

ونود أن نلفت انتباهكم إلى الملاحظة × المرفقة بالبيانات المالية بسبب أن الإدارة قد اختارت عدم رسملة الإيجار الطويل على المعدات والآلات، التي تعد خروجاً عن الإطار المحدد للتقارير المالية.

المحاسب

التاريخ

العنوان

[٤] أنظر الملاحظة الهامشية ٢.